السيد عبد الرزاق الحسني

تاريخ
الوزارات العراقية

أوسع كتاب صدر في اللغة العربية حتى الآن عن « تاريخ العراق السياسي الحديث »
يبحث في نشوء الدولة العراقية وكيفية رسوخ ما رسخ من أوضاعها
ويثبت نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها
ويشرح الحوادث التي مرت بالدولة
شرحا مؤيداً بالوثائق والمستندات

الجزء الخامس

طبع بنفقة صاحب العرفان بصيدا

ثمن النسخة
٦٥٠ فلساً للورق الأبيض
٥٠٠ فلس للورق الأسمر

١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م

مطبعة العرفان — صيدا

السيد عبد الرزاق الحسني

تاريخ الوزارات العراقية

أوسع كتاب صدر في اللغة العربية حتى الآن عن « تاريخ العراق السياسي الحديث »
يبحث في نشوء الدولة العراقية وكيفية رسوخ ما رسخ من أوضاعها
ويثبت نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها
ويشرح الحوادث التي مرت بالدولة
شرحاً مؤيداً بالوثائق والمستندات

الجزء الخامس

طبع بنفقة صاحب العرفان بصيدا

ثمن النسخة
٦٥٠ فلساً للورق الأبيض
٥٠٠ فلس للورق الأسمر

١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م

مطبعة العرفان — صيدا

آثار المؤلف المطبوعة

أولا في التاريخ السياسي

١- تاريخ الوزارات العراقية : صدرت منه ستة مجلدات	وثمنها	ثلاثة دنانير	
٢- تاريخ العراق السياسي الحديث : تم في ثلاثة مجلدات	وثمنها	١٥٠٠	فلساً
٣- العراق في دوري الاحتلال والانتداب : تم في مجلدين	وثمنها	٧٥٠	»
٤- العراق في ظل المعاهدات	ثمنه	٥٠٠	فلس
٥- الثورة العراقية الكبرى	ثمنه	٥٠٠	فلس
٦- أسرار الانقلاب « صادرته الحكومة العراقية »	ثمنه	١٢٥٠	فلساً

ثانياً = في العقائد والأديان

٧- اليزيديون في حاضرهم وماضيهم	ثمنه	٢٥٠	فلساً
٨- تعريف الشيعة	»	٧٥	»
٩- البابيون في التاريخ	»	٥٠	»
١٠- الخوارج في الإسلام	»	٥٠	»
١١- عبدة الشيطان في العراق	»	٥٠	»
١٢- الصابئة قديماً وحديثاً	»	٧٥	»

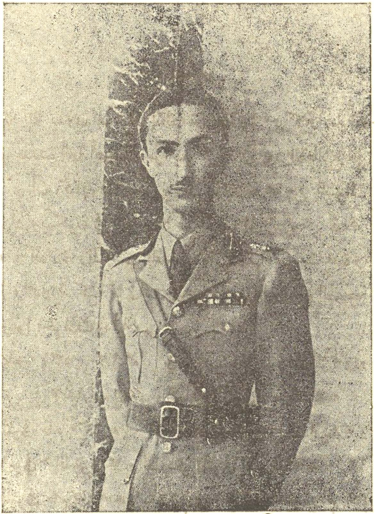
ثالثاً = في التاريخ وغيره

١٣- تاريخ البلدان العراقية	ثمنه	٢٥٠	فلساً
١٤- تاريخ الصحافة العراقية	»	١٥٠	»
١٥- الأغاني الشعبية	»	١٧٥	»
١٦- المعلومات المدنية	»	١٥٠	»
١٧- رحلة في العراق	»	٥٠٠	فلس
١٨- العراق قديماً وحديثاً	»	٥٠٠	»
١٩- تحت ظل المشانق	»	١٥٠	»

رابعاً = تحت الدرس والتمحيص

٢٠- المراقد المقدسة في العراق — يتم في ثلاثة مجلدات

٢١- في سباخ الفاو وأهوار العمارة « يتناول الحركة التحررية العراقية في عام ١٩٤١ »



❋ سمو الوصي على عرش العراق الامير عبد الاله ❋

فاتحة الجزء الخامس

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

لاشك في أن التاريخ انما يدون للأجيال القادمة لا العابرة ، وكثيراً ما نرى من تواريخ الامم التي كتبت قبل قرون عديدة أنها أصبحت مراجع كثير ممن يود الاطلاع على أحوال من سبقهم ويعتبر بهم ، ولا ريب في أن كتابة التاريخ ليست خالية منزهة من الشوائب . إلا أن التاريخ الذي يكتب في أيام حوادثه يكون في الغالب الأعم أقرب إلى الصحة . ذلك أن مؤلفه لم يستخرج رواياته من بطون الدفاتر العابرة والكتب القديمة ، بل دوّنها عن مشاهدة ومعاينة . فقد كتب كثيرون من ذوي العلم والدراية كتباً ما زالت مرجعاً عامراً بالروايات الصحيحة والأخبار المفيدة ، وما ذلك إلا لأنهم دوّنوا الحوادث في أيامهم

فالطبري المتوفى عام ٣١٠هـ — ٩٢٢م . في « تاريخ الامم والملوك » وابن مسكويه المتوفى عام ٤٢١هـ — ١٠٣٠م . في « تجارب الامم والثعالبي المتوفى عام ٤٢٩ هـ — ١٠٣٧م في « يتيمة الدهر » وابن الاثير المتوفى عام ٦٣٠ هـ — ١٢٣٢ م في « كامل التواريخ » وابن الطقطقي المتوفى عام ٧٠٩ هـ — ١٣٠٩م في « الفخري » والصفدي المتوفى عام ٧٦٤هـ — ١٣٦٢ م في « الوافي بالوفيات » والمقريزي المتوفى عام ٨٤٥ هـ ١٤٤١م في « السلوك » وغيرهم كثيرون إنما كتبوا عن معاصريهم ، ودونوا حوادث وأموراً شاهدوها بأم أعينهم فكانت كتبهم مراجع تفيض بالمعرفة والاحاطة .

وإني حين أكتب تاريخ أبناء عصري ، ولا سيما وزراء العراق منهم ، وما يتعلق بأعمال وزاراتهم إنما أتحرى ذكر الوقائع وصحتها فأدون عن كثب ما أطلع عليه أو يرويه لي ثقات الرواة ، وأملي أن أكون قد أفدت في كتابة هذا التاريخ بعض الفائدة إن لم يكن كلها ، وإن كانت الكتابة عن المعاصرين ، ولا سيما السياسيين منهم ، تعرض صاحبها إلى مخاطر ومزالق هو في غنى عنها لو اختار لنفسه تاريخاً قديماً أو موضوعاً لا يمت إلى الأحياء بسبب أو نسب

الكرادة الشرقية — غرة شهر ذي الحجة ١٣٧٢ — السيد عبد الرزاق الحسني

الوزارة المدفعية الرابعة

﴿ توطئة ﴾

كان السيد جميل المدفعي قد غادر العراق إلى سورية في أول تموز ١٩٣٧م ، بعد انتهاء دورة « الاجتماع غير الاعتيادي لمجلس الامة » في ٢٧ حزيران ١٩٣٧م ، وبعد التصريحات المدوية التي أدلى بها في « مجلس الأعيان » والتي شجب فيها تدخل الجيش في السياسة ، فلما قتل بكر صدقي في يوم ١١ آب من هذه السنة ، أبرق اليه رئيس الوزراء ، حكمة سليمان ، برقية يطلب فيها دخوله في وزارته كوزير للدفاع ، خلفاً للوزير عبد اللطيف نوري ، الذي عهدت اليه رئاسة أركان الجيش بعد مقتل بكر صدقي . وقد أكد لنا السيد حكمة أن السيد المدفعي قبل التكليف ، وعاد إلى العراق على هذا الأساس ، غير أن عصيان « حامية الموصل » وقطع كل علاقة لها بالحكومة القائمة في بغداد ، وتمرد « معسكر الوشاش » في بغداد على أوامر الوزارة القائمة ، زعزعا هـذه الوزارة ، وأوجبا التفكير في تكوين وزارة جديدة .

حدثني الدكتور سامي شوكت أنه : لما ظهرت بوادر العصيان في الموصل وفي بغداد ، وشعر السيد حكمة سليمان أن وزارته ذاهبة إلى غير رجعة ، اتصل بالملك غازي ، وحذره من تكوين أية وزارة جديـدة برئاسة السيد نوري السعيد لئلا تتناول سياسة الانتقام شخصية الملك بالذات ، بزعم أن جلالته يعد شريكاً في حركة ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦م[1] وهي الحركة التي قتل فيها جعفر العسكري ، صهر نوري السعيد ، وانه خـير للبلاد وللبلاط معاً أن يكون الوزارة رجل حيادي ، مثل السيد جميل المدفعي ، على أن يؤخذ عليه عهد باتباع سياسة خاصة هي « سياسة إسدال الستار على الماضي بحسناته وسيئاته »[2] وعلى هذا فإن السيد محمد الصدر ، رئيس مجلس الأعيان سابقاً ، كلف الدكتور سامي أن يكون في عداد المستقبلين للسيد المدفعي ، ليطلب اليه الاجتماع

---

(١) « الملك مصون غير مسؤول » اه [هكذا نصت المادة ٢٥ من القانون الأساسي العراقي]

(٢) اوضح وزير المالية ، ابراهيم كمال ، « سياسة إسدال الستار » في الجلسة النيابية لمجلس النواب المنعقدة في يوم ٢٩ كانون الأول ١٩٣٧م ، اثناء الكلام على خطاب العرش فقال :

« نعم سادتي ! نحن لا نريد ان نفتح ابواباً تعيد الذكرى مرارة الماضي الذي يعلمه الجميع ، انما نريـد من ممثلي الامة ان يتحدوا ، ويتظافروا ، مع الحكومة ، للوصول إلى غاياتها ، وهي قبر الماضي ، وفتح صفحة جديدة للاخاء ، والمناقشة ، والمذاكرة ، في شؤون الدولة بروح نزيهة بريئة »

[ص ١٠ من محضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٧]

واوضح رئيس الوزراء، جميل المدفعي، هذه السياسة في جلسة مجلس النواب المنعقدة في يوم ٦ شباط ١٩٣٨م أثناء بحث قانون إعفاء قتلة بكر صدقي من التبعة القانونية فقال :

بـ « الصدر » قبل ان يذهب إلى « البلاط الملكي » ويرتبط بالعهد الذي يراد تكليفه به .

ويضيف سامي شوكت إلى ما تقدم أنه خرج إلى المطار، فوجد عدد المستقبلين للمدفعي يفوق حد التصور ، بحيث لم يتسن له التحدث اليه بما كلفه الصدر به ، فطلب إلى الحاج ياسين الخضيري أن ينقل رغبة الصدر إلى القادم ، ففعل ذلك ، ولكن المدفعي ذهب إلى البلاط تواً ، وبعد أن حظي بمقابلة الملك غازي، قصد « وزارة الداخلية » واجتمع بوزير الداخلية، السيد مصطفى العمري الذي يمت بصلة القرابة إلى محمد أمين العمري ، آمر حامية الموصل » لدرس الحالة العامة في الموصل وفي معسكر الوشاش، وما لبث أن انتقل إلى هذا المعسكر، بوصفه وزير الدفاع المنتظر، واتصل فيه بالضباط القائمين بحركة العصيان ضد أوامر « الوزارة السليمانية » وبعد أن وثق من مؤازرة الجيش له ، فيما إذا كلف بتكوين وزارة جديدة، واجتمع بالملك مرة ثانية فتلقى كتاب التوجيه الآتي :

وزيري الافخم جميل المدفعي

بناء على استقالة فخامة حكمة سليمان من منصب رئاسة الوزارة ، ونظراً إلى اعتمادنا على درايتكم وإخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملائكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم العاشر من شهر جمادى الآخرة سنة الف وثلثمائة وست وخمسين الهجرية الموافق لليوم السابع عشر من شهر آب سنة الف وتسعمائة وسبع وثلاثين الميلادية .

غازي

❋ هيئة الوزارة الجديدة ❋

كان جماعة من القوميين يرون ضرورة إشراك نوري باشا السعيد « المفجوع بقتل صهره جعفر باشا العسكري » وطه باشا الهاشمي « المفجوع بأخيه ياسين باشا الهاشمي » في الوزارة التي تقرر إسناد رئاستها إلى جميل بك المدفعي ليأمن الرئيس الجديد انتفاضات الجيش ضد وزارته ، ولكن خطة تكوين « الوزارة الجديدة » وكيفية انتقاء أعضائها وتوزيع المناصب الوزارية بين المشتركين فيها، كانت قد تقررت من قبل، ووافق المدفعي النبيل على اتباع سياسة إسدال الستار، فاستصدر الإرادة الملكية التالية :

« كنت دائماً ارجو من الاخوان ان يسدلوا الستار على الأعمال التي جرت في الماضي وقلت ان هذا الماضي يجب ان يشمل الماضي القريب ، والماضي الذي هو ابعد منه ، وذلك خوفاً من حصول خصومة واصطدامات بين الاخوان ، ليس فيها إلا إظهار الأحقاد ، وإثارة الضغائن ، في وقت نحن فيه بحاجة إلى الاستقرار ، والهدوء ، والسكينة » [ص ١٢١ من المصدر]

وكان من رأي المعارض ، العميد الركن طه الهاشمي ، انه يجب :

« ان لا ننسى الماضي لأن النفوس التي تعودت على الدس والدجل والتضليل والمؤامرات لا ترتدع عن غيها بل تراقب الفرص » [ص ١١٩ من المجفر المذكور]

الوزارة المدفعية الرابعة

(أمام الصفحة السادسة)



وزير الداخلية * مصطفى العمري



رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة

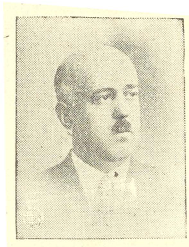
جميل المدفعي



وزير المالية * ابراهيم كمال



وزير الخارجية * توفيق السويدي



وزير العدلية * عباس مهدي



وزير الاقتصاد والمواصلات * جلال بابان



وزير المعارف * الشيخ محمد رضا الشبيبي

أصدرت إرادتي الملكية ، بناء على ما عرضه رئيس الوزراء ، بتعيين
مصطفى العمري : وزيراً للداخلية
وعباس مهدي : وزيراً للعدلية ووزيراً للخارجية بالوكالة
وجميل المدفعي : وزيراً للدفاع بالوكالة
وجلال بابان : وزيراً للاقتصاد والمواصلات ، ووزيراً للمالية بالوكالة
والشيخ محمد رضا الشبيبي : وزيراً للمعارف
على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الإرادة

كتب ببغداد في اليوم العاشر من شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٥٦ واليوم السابع عشر من شهر آب سنة ١٩٣٧

غازي

وفي يوم ١٩ آب من هذه السنة صدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة الخارجية إلى توفيق السويدي ، ومنصب وزارة المالية إلى ابراهيم كمال . ولغياب هذين الرجلين عن العراق، فقد تولى وزير العدلية، عباس مهدي، منصب وزارة الخارجية بالوكالة، وتولى وزير الاقتصاد والمواصلات، جلال بابان ، منصب وزارة المالية بالوكالة . وقد عاد وزير المالية « ابراهيم كمال » إلى العراق في ٢٨ آب ١٩٣٧م ولم يعد اليه وزير الخارجية « توفيق السويدي » إلا في ٩ تشرين الأول ١٩٣٧ .

❋ اول كلمة لرئيس الوزراء ❋

وفيما يلي أول كلمة نطق بها رئيس الوزراء ، جميل المدفعي ، في حفلة الاستيزار ، مخاطباً بها رئيس التشريفات الملكية :

« أرجو أن ترفعوا إلى حضرة صاحب الجلالة عظيم شكري للثقة التي أولاني إياها .

سادتي !

بعد الاتكال على الله تعالى ، والاعتماد على ثقة مولاي صاحب الجلالة ، ومؤازرة الشعب ، أخذنا على عاتقنا أعباء المسؤولية، مستهدفين خدمة البلاد في ظروفها الحاضرة، وسنبذل بحوله تعالى قصارى الجهد لتمشية امور الدولة ضمن أحكام الدستور ، و إعادة الأحوال إلى مجاريها الطبيعية . وأملنا في وطنية إخواننا كافة موظفي الدولة من ملكيين وعسكريين أنهم يقدرون دقة الموقف ، وضرورة مضاعفة الجهود لتحقيق الغاية المتوخاة والله ولي التوفيق »[1]

وحقاً نقول أن الرأي العام في العراق قابل تكوين هـذه الوزارة بالغبطة والابتهاج ، وعلق عليها آمالا جساماً لإعادة الامور إلى مجاريها .

---

(١) جريدة البلاد العدد ٩٠٨ بتاريخ ١٨ آب ١٩٣٧م

✻ انتهاء عصيان حامية الموصل ✻

وكان من الطبيعي ان ينتهي عصيان « حامية الموصل » الذي أشرنا اليه في آخر المجلد الرابع ، بعد تكوين الوزارة الجديدة ، وهذا ما تم فعلا ، فأصدرت « آمرية لواء الموصل » هذا البيان :

« بناء على زوال الأسباب التي من شأنها اشتراك الجيش بالسياسة ، فقد عـادت الامور إلى مجراها الطبيعي ، وعليه فإني اعلن لجميع الأهالي بأن الحالة أصبحت طبيعية وعلى أحسن ما يرام ، وقد عادت العلائق مع العاصمة ، ورفع الإنذار عن وحدات الجيش المخلصة للعرش والمملكة .

الموصل ١٧ – ٨ – ١٩٣٧ أمير اللواء – محمد أمين العمري

✻ منهاج الوزارة ✻

وفيما يلي منهاج الوزارة الجديدة وقد اذيع بعد تكوين الوزارة بخمسة أسابيع :

لقد أقدمت وزارتنا – متكلة على الله ، ومستندة إلى ثقة صاحب الجلالة الملك المعظم ، ومؤازرة الشعب العراقي الكريم – على الاضطلاع بأعباء الحكم في الظروف الدقيقة التي كانت تجتازها البلاد ، وهي شاعرة بخطورة المسؤولية الملقاة على عاتقها لمعالجة الموقف ، وذلك بتوطيد دعائم الطمأنينة والاستقرار ، والسير بالبلاد إلى ما يضمن تقدمها ورقيها ، متقدمة للأمة بأهم ما تنوي القيام به :

١ – في السياسة الخارجية

أ – الاستمرار على سياسة التعاون مع عصبة الامم ، والممالك الحليفة ، وتحكيم أواصر الإخاء مع الأقطار العربية الشقيقة ، والمحافظة على الصلات الودية السائدة ، لحسن الحظ ، بين العراق والبلاد الأجنبية الاخرى ، ولاسيما المجاورة منها ، وذلك على أساس تبادل المنافع .

ب – بذل الجهود اللازمة لرفع مستوى كفاءة الموظفين في السلك الخارجي .

٢ – في السياسة الداخلية

أ – الإدارة العامة : السعي لجعل الإدارة قوية، بقصد تطبيق أحكام القوانين بكل عدالة، واستئصال عوامل الفساد في المملكة ، والمحافظة على الأمن والسكينة ، بحيث يصبح كل فرد متمتعاً بما له من حقوق ، وقائماً بما عليه من واجبات ، والاعتناء بالمحافظة على الآداب العامة ، والاهتمام بتحسين أحوال العشائر الاجتماعية ، والصحية ، والتهذيبية ، والسعي المتواصل لإسكان الرحل منهم .

ب – الصحة : الاهتمام بتوسيع المؤسسات الصحية لتكون كافية لسد حاجة الأهلين، وجلب عدد من الأخصائيين الأجانب للاستعانة بهم على تحقيق هذه الأغراض .

ج - السجون : العناية بالسجون ، وجعل هذه المؤسسة قادرة على إصلاح أحوال المسجونين ، وتهذيبهم .

د - الشرطة : الاستمرار على تنظيم قوة الشرطة ، وتزييد كفاءتها ، وسن التشريع اللازم لذلك .

هـ - البلديات : السعي لرفع مستوى البلديات ليكون في استطاعتها القيام بالواجبات المكلفة بها على أحسن وجه ، والاعتناء بتجهيز الأهلين بمياه صالحة للشرب في القرى ، والقصبات ، وردم المستنقعات على قدر الإمكان ، والاهتمام بوضع منهاج لمدة معينة ، يسار عليه في تحسين العاصمة وتقدمها .

و - العناية بتحسين أحوال العمال ، وترقية مستوى الصناعة في المملكة .

٣- في السياسة المالية

إعادة النظر في تشكيلات الدولة وملاكها ، ووضعها على اسس تتفق مع مقدرة البلاد المالية ، وحاجاتها الحقيقية ، والنظر في رفع مستوى كفاءة الموظفين .

ب - السعي لجعل ميزانية الدولة متوازنة ، والقيام بالمشاريع العمرانية الضرورية ، دون الالتجاء إلى الاستقراض .

ج - إعادة النظر في قانوني التقاعد المدني والعسكري ، وتعديلهما بشكل يضمن حقوق الموظفين والمتقاعدين ، مع مراعاة وضع الدولة المالي .

د - الاستمرار على تطبيق أحكام قانون تسوية حقوق الأراضي ، مع إدخال بعض التعديلات عليه ، مما تقتضيه المصلحة العامة ، وتشجيع الناس على استثمار الأراضي الأميرية الخالية ، وإسكان العشائر فيها على وجه الترجيح .

هـ - السعي لتأسيس غرف زراعية .

و - الاهتمام بعقد اتفاقيات مع الدول لتشجيع التبادل التجاري ، وتنظيمه ، ومكافحة التهريب ، ومعالجة قضية الشحن البحري بشكل يزيل الحيف الذي يصيب المصدرين ، وسن قانون لتنظيم شؤون المصارف ومراقبة أعمالها .

٤- في الشؤون العدلية

تقوية روح الثقة والطمأنينة بالقضاء ، وذلك بتأمين توزيع العدل ، والعناية بتنظيم التشكيلات القضائية ، والتفتيش ، والاحصاء العدليين ، ووضع قانون الخدمة القضائية على أساس تقوية استقلال القضاء ، وضمان حسن اختيار الحكام ، والقضاة ، وترقيتهم ، وبذل العناية اللازمة في تشكيلات ديوان التدوين القانوني ، لجعله بوضع يمكنه من حسن القيام بواجباته ، وإحضار لوائح قوانين

اصول المحاكمات الجزائية ، والحقوقية ، وقانون العقوبات، وقانون حكام الصلح ، وقانون الكتاب العدول ، وقانون التجارة، وقانون رسوم الطابو ، والاهتمام بإحضار مبادىء واسس القانون المدني، واستكمال النواقص الملحوظة في تشكيلات ومعاملات الطابو .

٥- في شؤون الدفاع

الاستمرار على تزييد كفاءة الجيش، ورفع مستواه من الوجهتين : المادية والمعنوية، حتى يبلغ المنزلة التي يتمكن معها من القيام بواجب الدفاع عن كيان المملكة وإعلاء شأنها وذلك :

أ – بمضاعفة الجهود في تدريبه ، وتزييد وحداته ، وتجهيزها بالأسلحة والمعدات الحديثة على اختلاف انواعها .

ب – والاهتمام بصورة خاصة في بقاء الجيش بعيداً عن التدخلات ، والاشتغالات السياسية ، حاصراً اعماله بالواجب المقدس الملقى على عاتقه ، واتخاذ التدابير الفعالة لتقوية روح الجندية وفق هذا الأساس .

٦- في الاقتصاد والمواصلات

الاعتناء بالناحيتين العمرانية والاقتصادية اللتين لهما اهميتها وذلك بالقيام :

أ – بمشاريع الري المفيدة ، واتخاذ التدابير ضد أخطار الفيضان ، وذلك بالسعي إلى تحقيق مشروع خزان الحبانية، وخزان الطويلة (قزلرباط) وتزييد الاستفادة من مشروع سدة الكوت، وذلك بدرس مشاريع خزن المياه في الزابين ، والاهتمام بقضية النقارات، وتطهير شط الشامية ، وتحسين حالة شط الحلة وبزايزه بصورة خاصة .

ب – والسعي لتعبيد الطرق الرئيسية ، وإنشاء الجسور المهمة ، وتحسين طرق المواصلات ، وحفر الآبار الارتوازية ، والأنفاق ، والكهاريز .

ج – وبذل العناية لتحسين زراعة البلاد وتوسيعها، وإدخال أنواع جديدة من الانتاج، وبذل الجهود لمكافحة الأوبئة الزراعية ، والحيوانية ، والاهتمام بالصناعات النباتيه .

د – والاهتمام بإنجاز ربط سكة حديد بيجي ـ الموصل ـ تل كوجك، وتزييد وسائط النقل في السكك الحديدية .

٧- في سياسة التعليم

أ ـ الاتجاه بمناهج التعليم إلى ناحية تضمن إعداد النشء ليكون نشأ قوياً، قديراً على الانتاج، ومواجهة الصعاب ، محباً للنظام والاقتصاد ، مولعاً بالبحث والتمحيص ، متشبعاً بالشعور الوطني ، وبروح الفتوة والطموح ، سليم المعتقد ، قويم الأخلاق .

ب – إصلاح ما يتعلق بإدارة شؤون المعارف من أنظمة وقوانين ، واتخـاذ التدابير اللازمة لتحسين كفاءة المعلمين والمعلمات .

ج – العناية التامـة بالتعليم القروي ، والسعي إلى نشره ، وتحسين التدريب الصناعي في المدارس الصناعية .

د – رفع مستوى المعاهـد العلمية على اختلاف أنواعها ، وخصوصاً العالية منها ، واستقدام الأساتذة للتدريس فيها ، وفقاً لما يتطلبه إنهاض البلاد ، وتوسيع دور المعلمين والمعلمات ، ورفع مستوى الكفاءة العلمية والأدبية فيها ، والاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية على وجه خاص .

هـ – السعي لإنشاء الأقسام الداخلية في مراكز الألوية والأقضية ، لإعطاء الطلاب، الذين هم خارج المراكز نصيبهم من الدراسة الابتدائية والثانوية .

و – سد حاجة العراق من الاخصائيين والمدرسين ، وذلك بواسطة الاكثار من البعثات العلمية، بقدر الامكان .

ز – إعداد الوسائل لنشر الثقافة العامة ، ومكافحة الامية ، وتوسيع المكتبات العامـة ، وتعضيد حركة النشر ، والترجمة ، والتأليف . .

٨– الأوقاف

الاهتمام بإصلاح الأوقاف ، وتنظيم شؤونها ، وتحسين مواردها ، على وجـه يضمن قيامها بالواجبات المترتبة عليها ، والاستفادة من تقرير الخبير المستقدم لهذه الاغراض .

بغداد ٢٢ أيلول ١٩٣٧

❋ سياسة العراق الخارجية ❋

توهمت بعض الصحف الخارجية من أن استقالة « الوزارة السليمانية » ستؤدي إلى تغيير سياسة العـراق الخارجية في عهد الوزارة المدفعية . ففوضت الوزارة الجديدة « المفوضيات العراقية » في القاهرة وغيرها بإذاعة هذا البيان الرسمي :

« تتشرف المفوضية العراقية الملكية بأن تذيع البيان التالي عن السياسة الخارجية للحكومة العراقية :

ان سياسة العـراق الخارجية هي عين السياسة التي سار عليها المغفور له جلالة الملك فيصل ، وأيدها صاحب الجلالة الملك غـازي المعظم ، واتبعتها الوزارات . إن الوزارة الحاضرة ستحافظ على الصلات الودية مع الحكومة البريطانية على أساس الحلف المعقود بين الحكومتين ، وستحافظ على صلات الصداقة مع جارتيها : الجمهورية التركية ، والمملكة الايرانية ، وإنماء هذه الصلات ،

وستعرض بأسرع ما يمكن على مجلس الامة وثائق المعاهدات الجديدة المعقودة بين المملكة الايرانية ، وستعرض عليه أيضاً ميثاق سعد آباد ، الميثاق الشرقي . وستكون سياسة الحكومة العراقية مع جميع الدول سياسة صداقة وسلام » اه

❃ حل مجلس النواب ❃

كانت « الوزارة الأيوبية الأولى » قد استصدرت إرادة ملكية في يوم ٤ أيلول ١٩٣٤م بحل مجلس النواب والشروع في انتخاب مجلس جديد . فلما تسلمت « الوزارة الهاشمية » مقاليد الحكم في ١٧ آذار ١٩٣٥م ، استصدرت إرادة ملكية بحل مجلس النواب الذي جاءت به « الوزارة الأيوبية » المذكورة ، ولما حلت « الوزارة السليمانية » محل هذه الوزارة في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦م ، استصدرت إرادة ملكية بحل المجلس الذي جاءت به وزارة الهاشمي الثانية والشروع في انتخاب مجلس جديد . فأصبح « حل مجلس النواب » سنة كل وزارة جديدة تقريباً ، ولذا فإن « الوزارة المدفعية الرابعة » ما كادت تتسلم امور البلاد في ١٧ آب ١٩٣٧م حتى استصدرت هذه الإرادة :

« لما كانت الوزارة عازمة على اتخاذ التدابير اللازمة لتوطيد دعائم الطمأنينة والاستقرار في البلاد ، وذلك لضمان تقدمها مادياً وأدبياً ، وحيث ان ذلك يتوقف على اتخاذها خططاً تتفق مع هذه الغاية ، فقد شعرت بلزوم الوقوف على رأي الامة بواسطة ممثلين تنتخبهم لهذا الغرض . لذلك فقد أصدرت إرادتي الملكية ، بعد الاطلاع على المادة السادسة والعشرين من القانون الأساسي ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء ، بحل مجلس النواب والبدء بانتخاب مجلس جديد .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الإرادة .

كتب ببغداد في اليوم التاسع عشر من جمادى الآخرة سنة ١٣٥٦ واليوم السادس والعشرين من شهر آب سنة ١٩٣٧

رئيس الوزراء ـ جميل المدفعي　　　　　　　　غازي

❃ الملك يخاطب شعبه ❃

شعرت « الوزارة المدفعية الرابعة » أن أيام « الوزارة السليمانية » الأخيرة خلقت فجوة غير مستحسنة بين الملك غازي ، وبين شعبه العراقي ، واعتبرت سلوك أركان الجيش السابق ، بكر صدقي ، مع الأحرار والشبان سابقة خطرة باعدت بين الشعب وبين مليكه ، فانتهزت فرصة ذكرى انتقال العرش إلى الملك غازي في ٨ أيلول عام ١٩٣٧ فأشارت على الملك أن يلقي كلمة من الراديو تناسب هذه الذكرى لتعيد الطمأنينة إلى النفوس ، وترجع الثقة إلى سابق عهدها ، فتفضل

الملك بقبول النصيحة، وخاطب الشعب في مساء اليوم الثامن من أيلول سنة ١٩٣٧ بهذه الكلمة:

شعبي الكريم

من دواعي سروري أن اخاطب شعبي العزيز مباشرة ، ولأول مرة ، لمناسبة ابتداء العام الخامس لتتويجي ، وارتقائي العرش . فأغتنم هذه الفرصة المباركة ، التي يتجلى فيها عظيم الاخلاص وشديد الولاء ، بأجلى المظاهر ، فأعبر عن صميم ارتياحي، ومزيد إعجابي، بهذا الروح الوطني النبيل المأثور عن امتي وبلادي ، واني لست أنسى ما أبداه شعبي المحبوب في كل الظروف والطوارئ من رباطة الجأش ، وسمو الشعور ، وتقدير مصلحة البلاد العامة ، والالتفاف حول العرش والتاج ، مما كان مدعاة فخري واعتزازي .

ان ابتهاجي وسروري يتضاعفان حينما ألمس اليوم هذا الشعور الصادق في عهد حكومتي الوطنية الحائزة على ثقتي ، وثقة شعبي ، وان ايماني يزداد رسوخاً وقوة بأن بلادي العزيزة ستبلغ أهدافها العليا في ظل هذا التعاون المشهود ، بين شعبي وحكومتي . ولقد مرت على وطننا المقدس أحداث وطوارئ ذللتها هذه الروابط الوثقى والإخلاص العميق ، وإنني الآن لأجدد عهدي لأمتي النبيلة بأنني سأكون حارساً لطمأنينتها وسلامتها ، عاملا لتحقيق ما يكفل لها السعادة والهناء ، واعتلاء الشأن .

هذا وأختتم كلمتي بإرسال تحيتي المشفوعة بالحب إلى شعبي الكريم مبتهلا إلى الله عز وجل أن يسعد بلادي إنه سميع مجيب » (١)

❋ توقيف قتلة جعفر العسكري ❋

لما ألف جميل بك المدفعي وزارته الرابعة ، في ١٧ آب سنة ١٩٣٧ ، كان نوري باشا السعيد لا يزال في القاهرة ، فأبرق هذه البرقية إلى :

« فخامة رئيس الوزراء — بغداد

عبد اللطيف نوري، واسماعيل عباوي ، يصلوا الاسكندرية يوم ٢٥ بالباخرة اسبيريا . يقضي العدل التحقيق في قضية مقتل المرحوم جعفر باشا . نرجو الإسراع بتوسيط الخليفة والحكومة المصرية لتوقيفهم وتسليمهم لحكومة العراق »

١٨ آب ١٩٣٧   نوري السعيد

وكانت « الوزارة » قد حسبت لقضية قتل جعفر باشا الحساب اللازم ، فأمرت بتوقيف المتهمين بقتله ، الذين كانوا في العراق ، ولما حاولت إجراء محاكمتهم ، قيل لها أن « قانون العفو العام » الذي شرعه مجلس الامة في أيام « الوزارة السليمانية » يشمل هؤلاء الموقوفين ، ولا يبيح

(١) جريدة « البلاد » العدد ٩٦٦ بتاريخ ١٠ أيلول ١٩٣٧

محاكمتهم . يضاف إلى ذلك أن « سياسة إسدال الستار » التي تقرر أن تتبعها الوزارة الجديدة لا تسمح باتخاذ مثل هذا الاجراء ، وعلى هذا أمرت بتسريح الذين أمرت بتوقيفهم .

حوادث منوعة

١- كان الفريق عبد اللطيف نوري ، وزير الدفاع في الوزارة السليمانية ، قد سافر للاستشفاء في اوروبا في تموز ١٩٣٧م ، فلما قتل بكر صدقي ومحمد علي جواد في ١١ آب ١٩٣٧م كاف بالاستقالة من منصبه الوزاري ، وهو في الخارج ، حيث اسندت اليه « رئاسة أركان الجيش العراقي » فلما تسلمت « الوزارة المدفعية الرابعة » مقاليد الحكم في البلاد استصدرت إرادة ملكية بإحالة الفريق عبداللطيف نوري على التقاعد ، كما أحالت لفيفاً من القادة والضباط على التقاعد أيضاً تنفيذاً لمبدأ « إبعاد الجيش عن السياسة » الذي أعلنته في منهاجها الوزاري .

٢- كانت « الوزارة السليمانية » قد استصدرت أحكاماً إدارية من متصرفية لواء الديوانية تقضي بحبس لفيف من رؤساء القبائل ، وساداتها البارزين ، مدداً مختلفة ؛ فاستصدرت الوزارة الجديدة إرادة ملكية بإعفاء هؤلاء من محكومياتهم إلا أنها ألزمتهم بالإقامة في مناطق معينة ، ولم تسمح لهم بالعودة إلى أهلهم وذويهم إلا بعد هدوء الحالة العامة .

٣- شرع السياسيون والأشخاص الذين تركوا العراق بعد انقلاب ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ بالعودة إلى العراق آمنين مطمئنين .

٤- نقلت الوزارة رفاة المغفور له جعفر باشا العسكري ، من مدفنه في خارج العاصمة ، إلى المقبرة الملكية بتاريخ ٤ تشرين الأول ١٩٣٧م في احتفال رسمي مهيب ، وكان رحمه الله قتل في يوم الانقلاب ، أثناء محاولته صد الجيش من الدخول إلى العاصمة .

٥- نظراً لانتهاء عضوية كل من السادة :

أ - جميل المدفعي　　ب - عبدالله صافي　　ج - أحمد عثمان　　د - محمود الاستربادي

هـ - ياسين الخضيري　　و - احمد الداود　　ز - جعفر ابوالتمن　　ح - عزره مناحيم

ط - سعيد معروف آغا .

في مجلس الأعيان ، بحكم المادة ٣٢ من القانون الأساسي ، فقد صدرت الإرادة الملكية بإحلال هؤلاء الذوات محلهم :

أ - ناجي السويدي　　ب - محسن شلاش　　ج - جلال بابان　　د - عبد الله صافي

هـ - عزره مناحيم　　و - محمد علي القزويني　　ز - محمود صبحي　　ح - علي الطوغراجي

ط - جميل المدفعي .

٦- وصل إلى بغداد في ٥ تشرين الثاني ١٩٣٧م « بزيارة رسمية » معالي سميعي خان ، وزير

خارجية ايران ، مصحوباً بوفد رسمي لمفاوضة السلطات العراقية المختصة، حول عقد بعض الاتفاقيات التي نصت عليها معاهــدة الصداقة المعقودة بين الحكومتين في ٨ تموز ١٩٣٧م فاستقبل استقبالا ودياً ، ونزل ضيفاً على البلاط الملكي العامر ، وكان الوزير القادم يحمل « الوشاح الأكبر من الوسام البهلوي » الرفيع الشأن الذي أهداه جلالة الشاه إلى جلالة الملك غازي ، وبعد أن سارت المفاوضات سيراً حميداً عاد الوفد إلى بلاده في التاسع من هذا الشهر مشيعاً بالاجلال .

٧ - قبضت الشرطة في ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٧م على لفيف من الشبان المتهمين بالاشتغال في الشيوعية ، وساقتهم إلى المحاكم المختصة فاستحصلت بحقهم أحكاماً منوعة .

٨ - عقد « المؤتمر البيطري الثالث لدول الشرق الأدنى » في بغداد في يوم ١٧ كانون الثاني سنة ١٩٣٨ ، وقد افتتحه وزير الاقتصاد والمواصلات، جلال بابان ، وحضره ممثلون عن تركية، وايران ، وسورية ، ولبنان ، وكان الغرض من عقد هذا المؤتمر « بحث الوسائل اللازمة لمكافحة الأمراض الحيوانية السارية حين ظهورها ، والقضاء عليها قبل تسربها إلى البلدان المجاورة » وقــد دام انعقاده عشرة أيام .

٩ - وعقد « المؤتمر الطبي العربي العاشر » في بغداد أيضاً في يوم ٩ شباط ١٩٣٨م فاشتركت فيه مصر ، وفلسطين ، وسورية ، ولبنان ، وقد افتتحه رئيس الوزراء ، جميل المدفعي ، وحضره من أعضاء الاسر الطبية، الذين وفدوا على العراق ٤٠٤ أشخاص، ما بين طبيب، وعالم، وأديب، فكانوا جميعاً ضيوف الحكومة ، وموضع إكرامها ، وبقي المؤتمر قائماً خمسة أيام .

١٠- اقيمت حفلة تأبينية كبرى لفقيد العراق الغالي ، ياسين باشا الهاشمي ، في بغداد في يوم ١٨ شباط ١٩٣٨م ، وقد حضرت الحفلة وفود من البلدان العربية كافة، ومن انحاء العراق عامة، وخطب فيها كل من رئيس الوزراء ، جميل المدفعي ، ونوري السعيد ، ورجالات العــرب ، خطباً عددوا فيها مآثر الفقيد الجليل ، وخدماته الجلى في الحقل الوطني .

١١- افتتح أول خط للبريد الجوي بين العراق وايران في ١٥ آذار ١٩٣٨ تقطعه الطائرات خلال أربع ساعات بين بغداد وطهران .

١٢- سافر الملك غازي إلى البصرة مساء يوم ٢٤ آذار ١٩٣٩م لحضور حفلة افتتاح المطار المدني فيها ، وهو مطار عظيم يعد أعظم ميناء جوي في الشرق . وقد حضر حفلة الافتتاح رئيس الوزراء ، وبعض الوزراء ، ووفود تمثل الشركات العالمية للطيران ، وقــد عاد الملك إلى العاصمة في يوم ٢٩ من هذا الشهر .

١٣- كانت قد تكونت مؤسسة مالية خطيرة هي « البورصة » على عهد « الوزارة الهاشمية الثانية » بموجب القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٣٦م فارتأت « الوزارة المدفعية الرابعة » أن تكوين هذه

المؤسسة يعد سابقاً لأوانه، فاستصدرت قانوناً برقم ٤٦ عطلت بموجبه هذه « البورصة » عن العمل .

١٤- حدث في الشهرين : آذار ونيسان ١٩٣٨م فيضان عظيم شمل النهرين : دجلة والفرات فأدى ذلك إلى خسائر جسيمة في الأنفس والأموال ، وقد بذلت الوزارة مجهوداً عظيماً في سبيل مكافحة الخطر وتخفيف الأضرار .

١٥ - أصدرت الوزارة تشريعاً وضعت بموجبه ضريبة قدرها « نصف دينار » على كل آلة راديو في السنة ، وكان الناس يشغلون الراديوات بدون إجازة وبدون ضريبة من قبل ، وكان عدد الراديوات إذ ذاك لا يتجاوز عشرة آلاف راديو .

١٦- أطلق الطالب في كلية الحقوق ، داود البياتي ، نار مسدسه على استاذه الدكتور حسن سيف ، في يوم ٢٠ حزيران ١٩٣٨م ، فقتله فوراً ، ولما أراد عميد الكلية ، الدكتور محمود عزمي ، التدخل في الموضوع عاجله الطالب بطلقة ثانية جرحته جرحاً غير مميت ، ثم وجه الطالب فوهة مسدسه على نفسه فقتلها ؛ ودل التحقيق على أن ارتفاع نسبة الرسوب بين طلاب هذا المعهد كان السبب الوحيد لهذه الحادثة ، وعلى كل فقد نقل القتيل والجريح إلى مصر جواً ، وسلمت جثة الطالب إلى أهله ، وشرعت الحكومة قانوناً لتعويض ورثة القتيل .

١٧- سافر إلى ألمانية في ٢٩ آب ١٩٣٨م عشرون فتى من فتيان المدارس العراقية لتمثيل « الفتوة العراقية » في يوم الشبيبة الهتلرية ، الذي يقام في النصف الأول من شهر أيلول من هذه السنة ، وقد قابل الوفد وزير المعارف ، الشيخ محمد رضا الشبيبي ، في مكتبه ، قبيل سفره ، فحياه أجمل تحية ، وبعد أن قضى الوفد نحو خمسة أسابيع في بلاد الرايخ ، عاد إلى بغداد فبلغها في يوم ١٢ تشرين الاول ١٩٣٨م .

١٨- وفي يوم ٥ تشرين الاول ١٩٣٨م سافر وفد برلماني من العراق إلى القاهرة لحضور « المؤتمر البرلماني » الذي تقرر عقده في القاهرة ، وحضره ممثلون عن سورية ، ولبنان ، والهند ، ومراكش ، ويوغوسلافيا ، وكان الوفد برئاسة رئيس مجلس النواب ، مولود مخلص ، وعضوية السادة : ابراهيم الواعظ ، وحسين النقيب ، وتوفيق السمعاني ، ومحمود الملاح ، وعبد الهادي الظاهر ، وابراهيم عطار باشي ، وعلي الدليمي ، وعثمان العلوان . وقد عالج المؤتمر مشكلة فلسطين ، وتوسل بكل الطرق الممكنة لتخليص هذه البلاد من شرور الصهيونية وطالب بـ : ١ـ وقف الهجرة الصهيونية و٢ـ العدول عن فكرة التقسيم و٣ـ إنشاء حكومة وطنية دستورية ترتبط بدولة الانتداب « بريطانيا » بمعاهدة على نحو المعاهدة العراقية ـ البريطانية . وتعهد المؤتمر بضمان حقوق الأقليات في الدولة المقترحة . ولكن سياسة انكلترة كانت قد بيتت لهذا القطر العربي شر ما بيته الاستعمار لقطر آخر ، فانتهزت شبوب نار الحرب العالمية الثانية ، وسلمت البلاد

إلى الصهاينة لقمة سائغة .

١٩– فجعت الأمة التركية بوفاة رئيس جمهوريتها ، كمال أتاتورك ، في يوم ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨م ، فأكبرت الوزارة موته وتبودلت برقيات التعازي بينها وبين الأوساط التركية المختصة، كما أنها ألفت وفداً رسمياً للاشتراك في حفلة جناز الفقيد قوامه رئيس التشريفات الملكية ، عبد الله الدملوجي ، وأمير اللواء ، اسماعيل نامق ، والعقيد صلاح الدين الصباغ ، برئاسة ناجي شوكت .

٢٠– من حسنات « الوزارة المدفعية الرابعة » أنها تقدمت بلائحة قانونية لمشروعات عمرانية واسعة تكلف الخزينة العراقية ثمانية ملايين و ٣٣٠ الف دينار تتداركها الخزينة من واردات النفط، ومن بدلات مبيع الأراضي الأميرية، واسترداد القروض المنوعة لسد النفقات التي تتطلبها المشروعات العمرانية ، وقد أبرم مجلس النواب هذه اللائحة في جلسة ٢٦ نيسان سنة ١٩٣٨ .

٢١– أقر مجلس الامة في أيار سنة ١٩٣٨ قانون ضريبة استهلاك المواشي ، الذي حل محل طريقة استيفاء ضريبة الحكومة من الأغنام بالعد (الكودة) فقضى هذا القانون على سبل التهرب من هذه الضريبة ، وصان في الوقت نفسه حقوق الأهلين .

٢٢– كان السيد عطا محمود، الايراني الجنسية، يعيث فساداً في أطراف حلبجة بلواء السليمانية، ويرأس عصابة مكونة من ثلاثين شقياً ، وكانت القوات العراقية ، والقوات الايرانية ، تصطدم بهذه العصابة بين الفينة والفينة ، فاضطرته القوات العراقية للاستسلام اليها في آب ١٩٣٨م وساد الأمن هاتيك الربوع .

٢٣– فاتنا أن نذكر فويق هذا وصول زعيم الطائفة الاسماعيلية في الهند، آغا خان، إلى العراق في ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٧ ونزوله ضيفاً على الحكومة .

❋ الانتخابات الجديدة لمجلس النواب ❋

ضجر العراقيون من تلاعبات السلطات المختصة ، في الانتخابات النيابية العامة ، فحملهم هذا الضجر على الزهد في هذه الانتخابات ، وعلى الابتعاد عن الحياة البرلمانية ، ولما أصدرت وزارة الداخلية أوامرها في يوم ١٨ كانون الأول عام ١٩٣٧ بانتخاب أعضاء مجلس النواب الجديد ، كانت مقدمات هذا الانتخاب قد تمت في جو يسوده الهدوء والسكينة ، ولاسيما بعد تلك الرجات التي عصفت بالبلاد، وسلبتها هناءها، وقد تم انتخاب النواب في اليوم المذكور، ولاحظنا على نتائجها:

١ـ ان الوزارة استطاعت أن تبعد عن مجلس النواب الجديد العناصر المعروفة بميولها اليسارية .

٢ـ انها حالت دون نجاح قسم من النواب الذين كانوا يلبسون لكل حالة لبوسها .

٣ـ ان رئيس الوزراء السابق ، حكمة سليمان ، ومعظم أعضاء وزارتيه « الأصلية والمعدلة »

لم يفوزوا بالنيابات الجديدة .

٤ـ أن أعضاء مجلس النواب الجديد كانوا أكثر تمثيلا من زملائهم في المجلس المنحل .

٥ـ ان الجيش لم يتمثل في هذا المجلس الجديد .

وصدرت الإرادة الملكية بدعوة مجلس الامة إلى عقد اجتماعه الاعتيادي الأول[1] من دورته الانتخابية الثامنة في يوم ٢٠ شوال سنة ١٣٥٧هـ ويوم ٢٣ كانون الأول ١٩٣٧م ، فعقد مجلسا الأعيان والنواب جلسة الافتتاح مشتركة في هذا اليوم، وبعد أن القى الملك غازي «خطاب العرش» الذي أعدته الوزارة ، ذهب الأعيان إلى بناية مجلسهم وانتخبوا السيد محمد الصدر رئيساً لهم، وبقي النواب في بنايتهم وانتخبوا مولود مخلص رئيساً لمجلسهم . وقد انتهت المدة القانونية لهذا الاجتماع، وهي أربعة أشهر ، في ٢٢ نيسان ١٩٣٨م فصدرت الارادة الملكية المرقمة ١٥٨ والمؤرخة ١٩ نيسان سنة ١٩٣٨ بتمديد هذه المدة خمسة عشر يوماً لانجاز ما لديه من أشغال ، وبهذا الاعتبار يكون المجلس قد اجتمع مدة أربعة أشهر وخمسة عشر يوماً عقد مجلس النواب خلالها ٤٩ جلسة ، وبلغ عدد اللوائح القانونية التي وافق عليها ٦٢ لائحة وثلاثة مراسيم، أما مجلس الأعيان فقد عقد خلال هذا الاجتماع ٢٢ جلسة فقط . وهذا هو خطاب العرش الذي القي في حفلة الافتتاح .

﴿ خطاب العرش ﴾

حضرات الأعيان والنواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم ، ونرحب بكم ، متمنين لكم في اجتماعكم هذا كل خير وتوفيق .

لقد تألفت الوزارة الحاضرة ، في ظروف دقيقة ، استدعت القيام بتوطيد دعائم الطمأنينة والاستقرار ، لتتمكن من السير نحو إنهاض البلاد ، مادياً وأدبياً ، وقد أدى ذلك إلى استطلاع رأي الامة بإجراء انتخابات جديدة ، على أساس المنهاج الوزاري ، أما وقد تمت الانتخابات ، وأسفرت عن فوزكم، فنحن واثقون بأنكم ستقومون بما يترتب عليكم من واجبات أحسن قيام.

إن من دواعي سرورنا أن ننوه بما أظهره شعبنا من رباطة الجأش ، والمحافظة على الهدوء والسكينة خلال الحوادث الأخيرة التي اجتازتها البلاد .

حضرات الأعيان والنواب !

---

(١) إذا حل المجلس يجب ان يبدأ باجراء الانتخابات مجدداً ، او يدعى المجلس الجديد إلى الاجتماع بصورة غير عادية في مدة لا تتجاوز اربعة اشهر من تاريخ الحل . . . وإذا صادف الاجتماع غير العادي في شهري تشرين الثاني وكانون الأول يعتبر اول اجتماع عادي لتلك الدورة . . . الخ .

[المادة الأربعون المعدلة من القانون الأساسي]

من بواعث اغتباطنا أن نرى صلاتنا مع الدول الأجنبية سائرة على اسس المودة والصداقة ، سيما مع جيراننا ، وأن تعمل حكومتنا على تعزيز أواصر الصداقة والتحالف مع بريطانية العظمى.

لا تزال حكومتنا دائبة على تنمية روح الأخوة ، وتقوية عرى التحالف مع المملكة العربية السعودية ، وقد كان لزيارة سمو ولي عهدها الأثر الطيب في تعزيز تلك الروح التي تسود علاقات المملكتين المتآخيتين ، ومما زاد في سرورنا استكمال وسائل انضمام المملكة اليمانية إلى معاهدة الاخوة العربية والتحالف ، كما أن حكومتنا ساعية في توثيق روابط الاخاء مع الحكومة السورية الفتية ، وسائر البلاد العربية .

إن صداقتنا مع الجمهورية التركية تزداد وثوقاً وتسير علاقات البلادين بروح الود والتعاون المتبادل . وتستند علاقاتنا مع الجارة الصديقة ايران إلى اسس المودة والتعاون ، وقد توطدت هذه العلاقات بتوقيع معاهدات الحدود ، والصداقة ، والتحكيم أخيراً ، وبغية تثبيت دعائم السلم في الشرق الأدنى فقد وقع في طهران على ميثاق سعد آباد بين العراق ، وايران ، وتركيا ، والأفغان ، وستعرض هذه المعاهدات على مجلسكم في هذا الاجتماع .

إن حكومتنا قائمة بإعداد لائحة الميزانية العامة للسنة المالية الجديدة بصورة تضمن التوازن ، وذلك بإجراء تخفيضات عامة في المصروفات ، تتناسب والوضع المالي ، من غير إخلال في تمشية شؤون الدولة ، مع مراعاة التوسعات الضرورية التي تتطلبها مؤسساتها .

وقد أولت حكومتنا المشاريع العمرانية عناية خاصة ، مع مراعاة الاقتصاد على أساس تقديم الأهم على المهم ، وذلك بإعداد منهج منقح للأعمال الرئيسية يتناول النهوض بالبلاد ، ورفع مستواها من شتى النواحي ، ويكون مداراً للعمل خلال السنوات الخمس المقبلة ، على أن يخصص لهذا الغرض ايرادات النفط ، وما يتوفر من فضلة الواردات الاعتيادية ، وستتقدم حكومتنا بلوائح قانونية جديدة اخرى ، تتعلق بالشؤون المالية ، وتسوية حقوق الأراضي والمصارف .

إن حكومتنا سائرة على سياسة توطيد دعائم القضاء ، وتعزيز استقلاله ، وستقدم إلى مجلسكم لائحة جديدة للخدمة القضائية على هذا الأساس ، مع لوائح اخرى مما تدعو اليه الحاجة .

ولما كان أمر تقوية الجيش من أهم الواجبات التي يجب القيام بها للدفاع عن كيان المملكة ، فإن حكومتنا مستمرة على تحقيق ذلك بمضاعفة المساعي في تدريبه ، وتزييد وحداته ، وبتجهيزه بأحدث الأسلحة والمعدات .

وقد وجهت حكومتنا اهتمامها الأخذ بأسباب نهضة علمية بتوسيع نطاق التعليم ، مع العناية برفع مستواه ، وإعداد الوسائل اللازمة المؤدية إلى ذلك ، كما انها قدرت ما للبعثات العلمية من أثر في سد حاجة البلاد من الأخصائيين والمدرسين ، فتم لها إرسال أكبر بعثة علمية في هذه السنة.

هذا وأسأله تعالى أن يسدد خطواتكم انه ولي التوفيق . اه[1]

﴿ اخراج نائب من المجلس ﴾

بينما كان مجلس النواب يناقش العريضة الجوابية على خطاب العرش في جلسته الثانية المنعقدة في يوم ٢٩ كانون الأول ١٩٣٧م، خطب نائب الكوت، داود السعدي، خطاباً مطولا استعرض فيه سياسة « الوزارة السليمانية » المستقيلة وتكلم عن انتشار المبادىء الشيوعية في أيامها ، وكأنه أراد أن يعترض على اتباع « الوزارة المدفعية الرابعة » سياسة إسدال الستار ، وعدم أخذها مؤيدي الوزارة السابقة بالشدة فشطح به اللسان فقال :

« يجب محو كل من يحمل فكرة الشيوعية . أين أعمال الحكومة في سبيل مقاومة هذه النزعة الشيوعية ؟ أنا بالعكس أرى أن هذه الفكرة تساند من قبل الحكومة الحاضرة » [2]

فتعالت الأصوات : اسكت . . . اخرس . . . لا تتكلم . . . وهنا قام نائب الحلة، سلمان البراك ، وقال : طالما النائب داود السعدي قد أهان الحكومة بحضور المجلس فعليه أقترح إخراجه من المجلس . وقدم اقتراحاً بذلك .

وقام على الأثر وزير الخارجية ، توفيق السويدي ، والقى خطاباً حماسياً هيج المشاعر ، وأيد طلب معاقبة داود السعدي بطرده من المجلس ؛ وأعقبه وزير المالية ، ابراهيم كمال ، فألقى خطاباً وصف بأنه كان « جهنمياً » . ثم نهض وزير الداخلية ، مصطفى العمري ، وحذا حـذو زميله . وعلى كل فقد أسفر الهياج عن إخراج السعدي من المجلس مدة الاجتماع وهي أربعة أشهر .

﴿ تصديق المعاهدات المعقودة بين العراق وايران ﴾

تتاخم حدود العراق الشرقية ، حدود الامبراطورية الايرانية في مسافة يبلغ طولها (١١٧٠) كيلومتراً ، وتمتد من « رايات » إلى « الفاو » وكان قسم من هـذه الحدود موضوع خلاف بين الامبراطوريتين : العثمانية والايرانية منذ زمن بعيد ، وانتهى إلى عقد « معاهدة ارضروم » في سنة ١٨٤٧م وفي سنة ١٩١٣م وضع بروتوكول لتحديد هذه الحدود وقد نص على تعيين لجنة لتثبيت هـذه الحدود ، وكان من نتيجة ذلك أن أصبح « شط العرب » داخلا في سيادة الدولة العثمانية ، ومن ثم سيادة الدولة العراقيـة التي ورثتها العراق من الامبراطورية العثمانية ، ولكن الحكومة الايرانية شككت من تحديد هذه الحدود، وادعت أن «معاهدة أرضروم» عقدت بتأثيرات خارجية وأخذت تلح على إعادة النظر في هذا التحديد من جهة « شط العرب » بشكل يتفق مع مصالحها، إذا اريد استمرار عهد من الصداقة والتعاون بين المملكتين، وقد انتهزت فرصة زيارة الملك فيصل

---

(١) محاضر مجلس النواب للدورة الانتخابية الثامنة : الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧م ص ١
(٢) المصدر نفسه ص ٩

الأول إلى ايران في نيسان ١٩٣٢م فأعربت عن رغبتها في جعل « خط التالوك » في شط العرب هو الحد الفاصل، كما أنها أعربت عن هذه الرغبة عند التصويت لقبول العراق عضواً في عصبة الامم.

وتطور الخلاف بين العراق وايران حول الحدود إلى وقوع « تصرف في شط العرب واضطراب أخلا في الأمن على طول الحدود، ولما لم تفد المساعي المبذولة بالطرق الاعتيادية لحل الخلاف، وبالنظر إلى تعقد مشاكل الحدود وازدياد حوادثها لدرجة أنها أصبحت خطراً يهدد علاقات البلدين اضطرت الحكومة العراقية إلى تقديم طلبها المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٤ إلى مجلس عصبة الامم للنظر فيه، وفق ميثاق العصبة، وقد أبدى كل من ممثلي البلدين وجهات نظره لدى مجلس العصبة، فقرر المجلس إحالة القضية للمقرر للاتصال بالطرفين، فأشار المقرر على الجانبين بالمفاوضة المباشرة، ولما سافر الوفد العراقي إلى ايران في آب ١٩٣٥ اتضح أن الحل الذي ترضى به ايران هو الاشتراك بملكية شط العرب وإدارته . . . وفي المفاوضات التي جرت في أوائل السنة ١٩٣٦ مع الوفد الايراني، الذي زار بغـداد، أظهرت الجهة العراقية موافقتها على تخصيص مرسى تجاه عبادان بطول أربع كيلومترات . . . لقاء اعتراف ايران بالحـدود . . . وفي ٢٨ تشرين الثاني ١٩٣٦ طلبت الحكومة العراقية إلى الحكومة الايرانية أن تعترف ببروتوكول الحدود لسنة ١٩١٣ ومحاضر جلسات ١٩١٤ لقاء تخصيص مرسى لها تجاه عبادان طوله أربعة كيلومترات وعرضه خط التالوك[١] مع عقد اتفاقية للملاحة وصيانة الشط، ومنع التهريب، فأجابت الحكومة الايرانية بالموافقة . . . وقد اعتبر هذا أساساً لتسوية قضية الحـدود والمفاوضات فتم الاتفاق على المسودة الأخيرة الموقع عليها بالأحرف الأولى في بغداد في أواخر سنة ١٩٣٦ وهي نفسها التي وقع عليها نهائياً في طهران في ٤ تموز سنة ١٩٣٧ مع البروتوكول الملحق بها »[٢] وقد نشرنا نصوصها في ص ٣٠٠ من المجلد الرابع أثناء البحث عن « الوزارة السليمانية » .

لم يقتصر عمل « الوزارة السليمانية » على عقد « معاهدة الحدود » بين العراق وايران حسب، وإنما عقدت :

١- معاهدة الحدود بين مملكة العراق وأمبراطورية ايران في ٤ تموز ١٩٣٧ مع البروتوكول المتمم لها .

٢- معاهدة صداقة بين مملكة العراق وأمبراطورية ايران في ١٨ تموز ١٩٣٧ .

٣- معاهدة حل الاختلافات بالطرق السلمية بين العراق وايران في ٢٤ تموز ١٩٣٧ .

---

(١) التالوك كلمة ألمانية مكونة من اللفظتين « Thal » بمعنى الوادي و« Weg » بمعنى الطريق فيكون المعنى العام « طريق الوادي » واصبح مصطلحاً دولياً لخط مجرى المياه الوسطى او التيار الذي يتوسط مجرى النهر .

(٢) محاضر مجلس النواب : الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ص ١٧١

٤- ميثاق سعد آباد بين العراق ، وايران ، وتركيا ، والأفغان ، في ٨ تموز ١٩٣٧ .

وقد نشرنا هذه الوثائق السياسية الخطيرة في المجلد الرابع من « الوزارات » كما قدمنا ، فلما تسلمت « الوزارة المدفعية الرابعة » مقاليد الامور في ١٧ آب سنة ١٩٣٧ ضمت في منهاجها الوزاري إمرار هذه المعاهدات من مجلس الامة حسب الاصول . ولما شرع مجلس النواب في مناقشتها في الجلسة النيابية السابعة عشرة المنعقدة في يوم ٦ آذار ١٩٣٨م ، وافق على ثلاث منها بالاجماع ، وبدون مناقشة تذكر ، أما المعاهدة الرابعة ، وهي « معاهدة الحدود » فقد قبلت بأكثرية (٨٢) صوتاً ضد عشرة أصوات وكانت موضوع مناقشة حادة .

كان أبرز المتكلمين في نقد « معاهدة الحدود » السادة : رستم حيدر ، وطه الهاشمي ، ومحمد مهدي كبة ، وصادق البصام ؛ وقد أشار السيد حيدر إلى أن الوزارة المدفعية القائمة لم تكن مسؤولة عن هذه المعاهدة ، لأن المعاهدة عقدت في أيام الوزارة التي سبقتها ، وهي الوزارة السليمانية ، وأن وزير الخارجيـة في تلك الوزارة ، الدكتور ناجي الأصيل « وقع عليها في طهران دون موافقة الوزارة في العراق ، ويظهر أن الموافقة وقعت فيما بعد ، فإذا لم يكن للتشريعات وأنغام الطبول والزمور تأثير — على هذه المعاهدة = لماذا قام الوزير بهذا العمل وحده »[1]

وقد انتقد حيدر استسلام المفاوض العراقي ، وضربه بمصالح العراق عرض الحائط . وانتقـد طه الهاشمي اشراك ايران في الملاحة في شط العرب إذ قال :

« الاتفاقيات السابقة خولت ايران حق مرور بواخرها في شط العرب بكل حرية وهذه معطاة إلى سفن جميع الدول . . . لذلك لم يكن لايران أي حق أن تطلب شيئاً أكثر مما هو موجود في الاتفاقيات السابقة »[2]

وانتقد محمد مهدي كبه بأن المعاهدة « منحت لحكومة الجارة ايران حقوقاً وامتيازات اخرى لم تكن لها من قبل ، الأمر الذي لا يتفق وحقوق السيادة والتملك التي ورثناها من الامبراطورية العثمانية ، والتي ضمنتها لنا المعاهدات والبروتوكولات وجرى عليها التعامل منذ عهد بعيد »[3]

وعلى كل فقد جرت مظاهرات صاخبة في بغداد وفي البصرة يوم ٦ آذار سنة ١٩٣٨ احتجاجاً على مناقشة مجلس النواب اللوائح القانونية لابرام هذه المعاهدات في اليوم المذكور وأقفلت الحوانيت والمخازن ، وأقفلت المتاجر والمصانع تأييداً لهذه المظاهرات ، وقبضت الشرطة في بغداد على عدد كبير من الشباب القومي الذي نظم هذه الحركة ، أما في البصرة فقد أمر المتصرف ، عبدالرزاق حلمي ،

---

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٧م ص ١٨٠

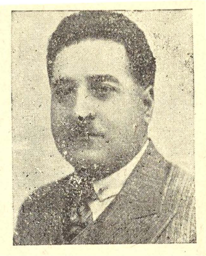
(٢) المصدر نفسه ص ١٧٥

(٣) المصدر نفسه ص ١٧٦

بجلد الطلاب القائمين بالمظاهرات في مدينة الثغر على قارعة الطريق ، وقـد باءت جميع الجهود التي بذلت لحمل مجلس الامة على رفض هذه المعاهدات ، فصودق عليها على نحو ما شرحناه آنفاً .

* استقالة وزير الاقتصاد والمواصلات *

كانت « مديرية الأشغال العامة » قد تعاقدت مع « المقاول اللبناني » حسن المخزومي على تبليط مئة كيلومتر من طريق الرمادي - الرطبة على أن يكسى الطريق المبلط بطبقة واحدة من الزفت وبينما كان المقاول منهمكاً في العمل ، شعر أن تزفيت الطريق بطبقة واحدة يجعلها غير قوية فاقترح على أن يكون طبقتان ، وقد أيدت الجهات المسؤولة هذه الالتفاتة ، ووافقت على وجهة نظره . وكانت هذه الموافقة تتضمن « ضمنياً » تزييد مخصصاته . فلما أنجز الرجل اعماله ، تقدم وزير الاقتصاد والمواصلات ، جلال بابان ، بمذكرة إلى مجلس الوزراء لاقرار هذه الزيادة ، فسمع من وزيري المالية



الوزير المستقيل - جلال بابان

والخارجية « السيدان ابراهيم كمال وتوفيق السويدي » بعض الكلمات التي لم تتحملها عفته وعلو نفسه ، فقدم كتاب استقالته من منصبه وهو :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

كنت ولا أزال من الذين يفتخرون بالوقوف بجانب الحق ، ونصرة العدل ، في كافة الأعمال التي أعتبر نفسي مسؤولا عنها ، بالدرجة الأولى ، والتي لا أتوخى من ورائها سوى استراحة الضمير وارتضاء الوجدان ، مع أداء الواجب قبل كل شيء . وقد يكون اختلافاً في النظر في مثل هذا الاجتهاد ، حيث تقضي الحالة بالرجوع إلى المداولة ، وتعاطي الأفكار ، بغية الوصول إلى ما هو أصح وأرجح ، من الامور المقصودة . وهذه قاعدة منطقية لا نكران في محسناتها مطلقاً ، سوى أن ما يجب رعايته ، في هذا الأمر ، هو أن تكون هذه المداولات في صبغتها الاعتيادية ، وبعيدة

عن المس بالكرامة الشخصية . ولما كنت – ويا للأسف – لم أجد هـذه النفسية في البعض من الزملاء المحترمين، ورغم قناعتي الكاملة بأن ما حصل من توجيه الظن، الماس بالكرامة، يتلاشى بالخجل عند اصطدامه بصحائف أعمالنا المعلومة لدى الرأي العام – الذي هو الحكم الحقيقي في مثل هـذه الأحوال – حيث تتجلى الحقائق، وعندئذ يكون من السهولة بمكان معرفة المخلص الأمين، والمسيء لنفسه وعمله . ومع ذلك أرى أن ليس باستطاعتي، بعد الآن، الاستمرار على الاشتراك بالمسؤولية، وتحمل أعباء الوزارة، ولأجله أتقدم اليكم بتقديم استقالتي، راجياً قبولها مع احترامي الدائم لفخامتكم .

٧ أيار ١٩٣٨ — وزير الاقتصاد والمواصلات – جلال بابان

وقد صدرت الارادة الملكية بقبول هذه الاستقالة في يوم ١٤ أيار ١٩٣٨م وبإسناد منصب وزارة الاقتصاد والمواصلات بالوكالة إلى وزير المالية ابراهيم كمال .

واتضح بعد مدة أن السيد ابراهيم كمال هو الذي دبر قضية إزعاج السيد جـلال بابان وحمله على الاستقالة، ليتسنى له الاضطلاع بأعباء منصب « وزارة الاقتصاد والمواصلات » فيتم في زمنه إعطاء امتياز نفط البصرة إلى إحـدى الشركات الانكليزية، وهو المشروع الذي أهاج مجلس الأعيان وسبب لغطاً في المحافل الوطنية .

✵ ضم بشدر الى النظم الادارية ✵

كان مجلس الوزراء قد اتخذ القرار التالي في يوم ٢٥ أيار سنة ١٩٣٨ :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الداخلية المرقم ١٨٦٧ والمؤرخ في ٢٢–٥–١٩٣٨ ووافق على الاقتراحات الواردة فيه فيما يتعلق بما يلي :

١– إحداث قضاء وناحيتين في لواء السليمانية وفق المادة الثالثة من قانون إدارة الألوية رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٧ .

٢– قيام وزارة الدفاع بتهيئة ثلاثة أفواج للمساعدة في التوغل في بشدر .

٣– إضافة الوظائف المبينة في الفقرة (٤) من الكتاب المشار اليه في أعلاه إلى الميزانيـة، وتعديل الجدول (ق) الملحق بميزانية السنة ١٩٣٨ المالية الخاص بالإدارة العامة والشرطة، ومنح المخصصات الإضافية المطلوبة للفصل الـ ٥٤ والـ ٦٣ والـ ٦٤ .

٤– قيام وزارة الاقتصاد والمواصلات بالأعمال المطلوبة فوراً .

٥– إحداث التشكيلات المالية التي ترى وزارة المالية ضرورة لها » اهـ

وفي يوم ١٨ آب ١٩٣٨م أصدرت وزارة الداخلية هذا البيان :

« لقد تمت التشكيلات الادارية في منطقـة بشدر من لواء السليمانية دون أي حادث،

وقـد قابلها السكان بارتياح عظيم ، وباشر القائمقام ومدراء النواحي أعمالهم الرسمية هناك وفق الخطة المرسومة »

وتقع « منطقة بشدر » في « لواء السليمانية » وكانت قـد حرمت من التنظيمات الادارية منذ تكون الحكم الوطني في العراق ، فبقيت تقاسي المرائر والشدائد . وفي شباط ١٩٣٨م أعرب بعض رؤساء هذه المنطقة، عن رغبتهم في بسط نفوذ الحكومة العراقية عليهم، فرأت « الوزارة المدفعية الرابعة » أن الظروف مساعدة على إجابة هذه الرغبة ، فاستدعت الرؤساء المذكورين وفاوضتهم في الأمر ملياً ، يساعدها في هذه المفاوضة متصرفان كرديان ، فلما تم الاتفاق والتفاهم بين الطرفين صدرت الارادة الملكية في يوم ١٥ آب من عام ١٩٣٨ بإحداث قضاء جديد في « لواء السليمانية » باسم « قضاء بشدر » في مركز « قلعة ده زي » مع ناحيتين اثنتين ، الأولى باسم « ناحية قلعة ده زي » ومركزها في مركز القضاء ، والثانية باسم « ناحية مركه » ومركزها في قرية « بنه كود » وقد طار رئيس الوزراء ، جميل المدفعي ، إلى هـذا القضاء بنفسه في يوم ٢٧ آب من هذه السنة ، فتفقد الحالة هناك ، واطلع على التنظيمات الجديدة ، وسر من مقابلة الرؤساء سروراً كبيراً .

ووجدت الحكومة أن المصلحة تقضي « بإعفاء مرتكبي الجرائم في هذه المنطقة، قبل تأسيس الادارة الحكومية المنتظمة فيها ، نظراً للطاعة والمساعدة التي أظهرها سكان هـذه المنطقة للحكومة في تأسيس الادارة المذكورة في منطقتهم، كما أن طبيعة حالة المنطقة قبل ذلك وضرورة تأمين الهدوء والسكينة بعده مما يستدعي هذا العفو »[1] فاستحضرت لائحة قانونية بذلك شرعها مجلس النواب في جلستيه المنعقدتين في ١٦ و٢٠ شباط من عام ١٩٣٩ .

✻ معاهدة تتعلق بتابعية العشائر ✻

بين العراق والمملكة العربية السعودية

ان « معاهدة المحمرة » المنعقدة بتاريخ ٥ مايس سنة ١٩٢٢ بين الحكومتين العراقيـة والنجدية[2] قـد اعتبرت عشيرتي الظفير والعمارات تابعتين للحكومة العراقية كما أنها اعتبرت شمر نجد تابعة إلى نجد . ولما كان قسم من عشيرتي الظفير والعمارات (فرقة الدهامشة) قـد هاجر إلى البلاد النجدية وأقام فيها منذ مدة طويلة ، كما أن قسماً من عشائر شمر نجد هاجر إلى العراق وأقام فيه منذ زمن بعيد ، فقد اتضح من ذلك أن النازحين يؤثرون الاقامة في البلاد التي نزحوا إليها ، ولا يرغبون في العودة إلى بلادهم ، والاحتفاظ بتابعيتهم ، ولما كانت مصلحة البلادين تقضي بأن يبت في قضية العشائر المذكورة بطريقة ملائمة ، فقد تم الاتفاق على عقد معاهـدة بين الحكومة

(١) الأسباب الموجبة لقانون العفو العام في منطقة بشدر

(٢) نشرنا هذه المعاهدة على ص ٦١/٦٣ من المجلد الأول من هذا الكتاب

العراقية والمملكة العربية السعودية سميت (معاهدة تتعلق بتابعية العشائر) يعتبر بمقتضاها أفراد تلك العشائر الساكنين في أراضي أي من الفريقين، تابعين له ، إذا لم يعودوا إلى بلادهم خلال ستة أشهر من تاريخ تبليغهم بذلك ، بشرط أن لا يستخدم على الحدود أشخاص من الذين تغيرت جنسيتهم ، بموجب هذه المعاهدة ، وأن يسكنوا في محلات بعيدة عن الحدود ، لئلا يأتون بأعمال قد لا تتفق وعلاقات الصداقة وحسن الجوار السائدة بين المملكتين الصديقتين ، وعلى هذا الأساس عقدت هذه المعاهدة في يوم ٢٤ أيار ١٩٣٨ :

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

بناء على رغبتهما في إنهاء قضية عشائرهما النازحة من بلادهما الأصلية ، إلى المملكة الاخرى فقد قررا عقد معاهدة لهذا الغرض ، وعينا عنهما مندوبين مفوضين :

عن صاحب الجلالة ملك العراق :

صاحب الفخامة السيد توفيق السويدي ، وزير الخارجية .

عن صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية :

صاحب المعالي الشيخ يوسف ياسين ، السكرتير الخاص لصاحب الجلالة الملك ورئيس الشعبة السياسية في ديوان جلالته .

وبعد أن تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها مطابقة للاصول اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى :

توافق الحكومة العراقية على اعتبار أفراد عشيرتي الدهامشة والظفير ، المقيمين في المملكة العربية السعودية ، مكتسبين جنسية المملكة المذكورة ، إذا لم يعودوا إلى العراق خلال ستة أشهر من تبليغهم بأن بقاءهم في المملكة العربية السعودية سوف يسقط عنهم الجنسية العراقية .

المادة الثانية :

توافق حكومة المملكة العربية السعودية على اعتبار أفراد عشيرة شمر نجد، المقيمين في العراق، مكتسبين الجنسية العراقية، إذا لم يعودوا إلى المملكة العربية السعودية خلال ستة أشهر من تبليغهم بأن بقاءهم في العراق سوف يسقط عنهم جنسية المملكة العربية السعودية .

المادة الثالثة :

توافق الحكومتان : العراقية ، والمملكة العربية السعودية ، على أن لا تستخدما على الحدود أي شخص من الأشخاص الذين تغيرت جنسيتهم ، بمقتضى المادتين الأولى والثانية من هذه المعاهدة.

المادة الرابعة :

أ - تتعهد الحكومة العراقية بأن تلزم من يختار تابعيتها من عشيرة شمر نجد ، بالإقامة وراء الفرات ، أو في أمكنة تبعد عن الحدود بعد الفرات عنها ، وكذلك تتعهد المملكة العربية السعودية بأن تلزم من يختار تابعيتها من عشيرة الظفير ، بالاقامة وراء الدهناء ، أو في أمكنة تبعد عن الحدود بعد الدهناء عنها . وفي حالة الجدب في تلك المناطق تتعهد الحكومة العراقية فيما يخص أفراد عشيرة شمر نجد ، وتتعهد الحكومة العربية السعودية فيما يخص أفراد عشيرة الظفير ، المبحوث عنها ، اتخاذ التدابير اللازمة لمنعهم من الاقتراب من الحدود ، وجعلهم بمكان بعيد عنها ، بما يحول دون إمكانهم القيام بأعمال تخل بالأمن فيها .

ب - وتتعهد المملكة العربية السعودية فيما يخص أفراد عشيرة الدهامشة ، الذين يختارون تابعيتها ، بمنعهم عن إحداث ما يخل بالأمن على الحدود .

المادة الخامسة :

تعتبر هذه المعاهدة نافذة منذ تاريخ تبادل وثائق إبرامها .

كتبت في بغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر ربيع الأول العام السابع والخمسين بعد الثلثمائة والألف هجرية الموافق لليوم الرابع والعشرين من شهر مايس العام الثامن والثلاثين بعد التسعمائة والألف ميلاديه .

توفيق السويدي　　　　يوسف الياسين

وقد قرر مجلس النواب العراقي تأجيل البت في هذه المعاهدة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢ آب ١٩٣٩م « أي الوزارة السعيدية » التي خلفت « الوزارة المدفعية » لأن اللجنة المشتركة من لجنتي الداخلية والخارجية ارتأت في جلستها المنعقدة في ٢٧ تموز من هذه السنة ان المادة الرابعة من هذه المعاهدة مجحفة بجانب العراق ، ورجت الدخول في مفاوضات جديدة لتعديلها .

اتفاق خاص بادارة المنطقة الحايدة

بين العراق والمملكة العربية السعودية

ونظراً لاشتراك الحكومة العراقية والمملكة العربية السعودية في المنطقة الحايدة ، وتساوي حقوقها فيها ، وبما أن المنطقة المذكورة يرتادها الكثير من عشائر الدولتين ، والعشائر التابعة لحكومات اخرى ، لتوفر المراعي والمياه فيها ، فقد اقتضت المصلحة وضع اتفاق بين الحكومتين سمي (الاتفاق الخاص بإدارة المنطقة الحايدة) نص فيه على كيفية الانتفاع من هذه المنطقة ، والطريقة الواجب اتباعها في إدارتها ، والتعاون على توطيد الأمن فيها ، وحل الاختلافات التي تحدث بين رعايا الفريقين ، أو رعاياهما ورعايا دولة اخرى ، وهذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

نظراً لرغبتهما في تأمين الأمن والنظام، وصيانتهما في المنطقة المعينة في الفقرتين (أ و ب) من المادة الأولى من بروتوكول العقير رقم (١) المنعقد بين حكومتي العراق ونجد بتاريخ ١٢ ربيع الثاني ١٣٤١ هجرية الموافق ٢ كانون الأول ١٩٢٢ ميلادية[١] والتي ستدعى فيما يلي بالمنطقة المحايدة، وبناء على ما نص عليه في الفقرة (ج) من نفس المادة السالفة الذكر، ببقاء المنطقة المذكورة أعلاه على الحياد، ومشتركاً بها بين الحكومتين: العراقية والنجدية، اللتين تحوزان جميع الحقوق المتساوية والمقاصد داخل هذه المنطقة المحايدة. فقد قررا وضع اتفاق لهذا الغرض، واعتباره ملحقاً بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار المنعقدة بينهما بتاريخ ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية الموافق ٧ نيسان سنة ١٩٣١ ميلادية، وقد عينا عنهما لهذا الغرض مندوبين مفوضين:

عن حضرة صاحب الجلالة ملك العراق:

صاحب الفخامة السيد توفيق السويدي، وزير الخارجية.

عن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية:

صاحب المعالي الشيخ يوسف ياسين، السكرتير الخاص لصاحب الجلالة الملك ورئيس الشعبة السياسية في ديوان جلالته.

وبعد أن تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها مطابقة للاصول اتفقا على ما يلي:

المادة الأولى:

لرعايا الفريقين، المتعاقدين، الساميين، الحرية المطلقة في الرعي، واستيراد المياه، متى شاؤوا، في المنطقة المحايدة، ويكونون مصانين من أي تعرض، أو إجراء صادر من موظفي الفريق المتعاقد السامي، الذي ليسوا من رعاياه.

المادة الثانية:

لكل من الفريقين، المتعاقدين، الساميين، استعمال سلطته الكاملة على رعاياه في المنطقة المحايدة بواسطة موظفيه المختصين.

المادة الثالثة:

تقوم السلطات المعينة في المادة الثامنة من معاهدة الصداقة وحسن الجوار، الموقع عليها في مكة المكرمة بتاريخ ٧ نيسان ١٩٣١ أو من تعينه هذه السلطات، بحسم الاختلافات التي تحدث

(١) نشرنا نص البروتوكول في ص ١٠٦ من المجلد الأول من هذا الكتاب

ما بين الرعايا العراقيين ، ورعايا المملكة العربية السعودية، أثناء وجودهم في المنطقة المحايدة ، وفق الاصول المذكورة في المعاهدة نفسها .

المادة الرابعة :

تحسم الاختلافات التي تقع ما بين رعايا أحد الفريقين ، المتعاقدين ، السامين، وبين رعايا دولة ثالثة ، أثناء وجودهم في المنطقة المحايدة ، من قبل موظفي الفريق المتعاقـد السامي ، الذي يكون أحد طرفي الخلاف من رعاياه، على أنه في حالة وجود علاقة لرعايا كلا الفريقين المتعاقدين بالخلاف، فيجري الحسم بالاشتراك ما بين السلطات المذكورة في المادة الثالثة من هذا الاتفاق .

المادة الخامسة :

أ – في حالة وقوع اضطرابات تؤدي إلى الإخلال بأمن المنطقة المحايدة وانتظامها، وتؤثر على مصالح الفريقين المتعاقدين السامين ، أو رعاياهما الموجودين داخل المنطقة المذكورة ، أو خارجها ، تقوم قوات الفريقين المتعاقدين السامين باتخـاذ الإجراءات اللازمة لاعادة السكون إلى حالته الطبيعية في المنطقة المذكورة .

ب – تجري المداولات ما بين السلطات المعينة في المادة الثالثة من هذا الاتفاق، للاتفاق على الخطة الواجب اتباعها في الاجراءات المشتركة ، المنصوص عليها في الفقرة المتقدمة من هذه المادة .

ج – تقوم السلطات المذكورة بمعاقبة الأشخاص الذين هم من رعايا دولتها المتبوعة ، عند القاء القبض عليهم ضمن المنطقة المحايـدة من قبل أي من قوات الفريقين المتعاقدين السامين ، أثناء التعقيبات المشتركة .

المادة السادسة :

يضع كل من الفريقين ، المتعاقدين ، السامين ، مخفراً متنقلا في المنطقة المحايدة على الدوام ، للتعاون فيما تقضي به مصلحة مملكتيهما طبقاً لأحكام هذا الاتفاق .

المادة السابعة :

ليس في هذا الاتفاق مايعارض أحكام المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين الفريقين المتعاقدين السامين .

المادة الثامنة :

يعتبر هذا الاتفاق نافذاً منذ تاريخ تبادل وثائق إبرامه .

كتب في بغداد في اليوم التاسع عشر من شهر ربيع الأول من سنة سبع وخمسين بعد الثلثمائة والألف هجرية، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر أيار من سنة ثمان وثلاثين بعد التسعمائة والألف ميلادية .

يوسف الياسين　　　توفيق السويدي

وقد صادق مجلس النواب على هذه الاتفاقية « بالاتفاق » وذلك في جلسته المنعقدة في يوم ٢ آب ١٩٣٩م أي في أيام « الوزارة السعيدية » التي خلفت « الوزارة المدفعية الرابعة » التي عقدت هذه المعاهدة في أيامها .

﷼ اتفاق تنظيم شؤون الرعي وورد المياه ﷼

بين العراق والمملكة العربية السعودية

بالنظر لطبيعة أراضي البلادين وتوفر المراعي والميـاه في قسم منها دون الآخر غالباً ، وبالنظر لما نصت عليه أحكام العهود المرعية بين الحكومة العراقية والمملكة العربية السعودية ، فقد جرت العادة على أن يستفيد رعايا كل فريق من مراعي الفريق الآخر ومياهه ، لذلك وجـد من المصلحة تنظيم هذه الشؤون باتفاق يعقد بين الحكومتين سمي (اتفاق تنظيم شؤون الرعي وورد المياه) يضمن إجراء التسهيلات اللازمة لرعايا الطرفين عند الاستفادة من المراعي والمياه ، وذلك بإعفاء حيواناتهم وما يستعملونه لسد حاجاتهم الشخصية من الرسوم الكمركية وكذلك مراقبة الأمراض السارية والأسلحة . ولما كان من المحتمل أن يقيم رعايا أحد الفريقين في مراعي الفريق الآخر مدة تتجاوز المدة المعينة لجباية الضرائب ، الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة أمر الجباية ، فقد عولجت هذه الناحية أيضاً وأصبح الاتفاق المذكور ضامناً لمصلحة الفريقين المتعاقدين ورعاياهما .

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

بناء على رغبتهما في وضع اسس معينة لتأمين استفادة رعاياهما ، حسب عاداتهم المألوفة ، من المراعي ، والمياه الموجودة في طرفي حدود مملكتيهما ، وبغية تنظيم شؤون المرعى والورد ، فقد قررا وضع اتفاق لهذا الغرض ، واعتباره ملحقاً بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار المنعقدة بينهما بتاريخ ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية ، الموافق ٧ نيسان ١٩٣١ ميلادية ، وقـد عينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين :

عن حضرة صاحب الجلالة ملك العراق :

صاحب الفخامة السيد توفيق السويدي ، وزير الخارجية .

عن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية :

صاحب المعالي الشيخ يوسف ياسين ، السكرتير الخاص لصاحب الجلالة الملك ورئيس الشعبة السياسية في ديوان جلالته .

وبعد أن تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها مطابقة للاصول اتفقا على ما يلي :

المادة الأولى :

تعفى عشائر الفريقين المتعاقدين الساميين ، عند ارتيادهما المراعي الموجودة في أراضي الفريق المتعاقد السامي الآخر ، أو استفادتها من مياهه ، من الرسوم الكمركية على حيواناتها ، وخيمها ، وأدواتها المضربية ، وأثاثها ، وأطعمتها ، وكل ما يخص استعمالها واستهلاكها الذاتي ، على أن يحتفظ كل فريق بحق فرض الرسم الكمركي على الحيوانات والمواد التي تجري عليها معاملات تجارية بعد دخولها أراضيه .

المادة الثانية :

إذا تفشى مرض حيواني معد ، أو وباء سار ، أو غير ذلك ، فيحتفظ كل من الفريقين المتعاقدين الساميين بحق فرض التدابير البيطرية أو الصحية الضرورية ، وتطبيق الأوامر الصادرة بمنع الاستيراد والتصدير .

المادة الثالثة :

يحتفظ كل من الفريقين المتعاقدين الساميين بحق تحديد عدد الأسلحة التي تحملها كل عشيرة ترغب في الدخول إلى أراضيه .

المادة الرابعة :

إذا رغب أحد الفريقين المتعاقدين الساميين في استيفاء الضرائب الحكومية من عشائره النازلة في أراضي الفريق المتعاقد السامي الآخر ، فعلى السلطات المختصة المعينة في المادة الثامنة ، من معاهدة الصداقة وحسن الجوار ، مخابرة بعضها البعض لتبليغ العشائر المذكورة بتلك الرغبة ، وأن تسعى بالوسائل الممكنة لحملها على تلبيتها ويجوز للفريق المتعاقد السامي الأول إرسال أحد موظفيه لإجراء التبليغ المطلوب ، وفي تلك الحالة يتحتم على ذلك الموظف أن يحضر لدى الموظف المختص لدى الفريق المتعاقد الثاني ، الذي عليه أن يرفقه بأحد موظفيه ليجري التبليغ بحضوره .

المادة الخامسة :

يعتبر هذا الاتفاق نافذاً من تاريخ تبادل وثائق إبرامه .

كتب في بغداد في اليوم التاسع عشر من شهر ربيع الأول من سنة سبع وخمسين بعد الثلثمائة والألف هجرية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر أيار من سنة ثمان وثلاثين بعد التسعمائة والألف ميلادية .

توفيق السويدي　　　　يوسف الياسين

وفي الجلسة الحادية والعشرين من جلسات مجلس النواب ، المنعقدة في يوم ٢ آب ١٩٣٩م ، جرى موضوع تصديق هذه الاتفاقية ، أي في أيام « الوزارة السعيدية » التي خلفت وزارة السيد المدفعي ، وكانت اللجنة المشتركة بين لجنتي الداخلية والخارجية قد دققت في هذه الاتفاقية في يوم

٢٧ تموز من هذه السنة، وارتأت :

« ان المادة الرابعة من هذه الاتفاقية مجحفة في جانب العراق لعدم انطباقها على اسس القوانين العراقية ، فقررت عدم الموافقة عليها ، وهي توصي المجلس العالي بعدم قبولها وترجو منه أن يوصي الحكومة المحترمة بالدخول في مفاوضة الحكومة السعودية المحترمة على أساس يكفل مصلحة الجانب العراقي وينطبق على الأسس القانونية العراقية »

فقرر المجلس في جلسته المذكورة أن يؤجل التصويت على الاتفاقية إلى اجل غير مسمى .

مشاكل العراق الخارجية

كانت لدى العراق مشكلات خارجية منوعة ، فرأت وزارة الخارجية أن تهتبل فرصة انعقاد مجلس عصبة الامم فتوفد وزير الخارجية إلى اوروبا لبحث هذه المشكلات . وفي يوم ٢٤ تموز سنة ١٩٣٨م :

« وافق مجلس الوزراء على ايفاد وزير الخارجية ، توفيق السويدي، إلى جنيف ولندن وباريس للأغراض التالية :

١- حضور اجتماع جمعية عصبة الامم ، ومجلس العصبة ، لتمثيل العراق ، وانتهاز هذه الفرصة للاتصال برجال السياسة والشخصيات المهمة ، الذين يمثلون حكوماتهم في الاجتماع المذكور ، بغية تعزيز وجهات نظر العراق .

٢- حضور اجتماع وزراء الدول المشتركة في ميثاق سعد آباد في جنيف ، كما تم الاتفاق عليه مع الحكومة التركية .

٣- الادلاء في مجلس العصبة بالبيان المتعلق بقضية الآثوريين ، الذي وعد بتقديمه في اجتماع السنة الماضية .

٤- المداولة في قضية الاسكندرون وما يتفرع عنها .

٥- درس قضية الجزيرة العليا ، والاتصال بالجهات المختصة بشأنها .

٦- الاتصال برجال الدول فيما يخص قضية فلسطين .

٧- (أ) المداولة مع رجال الحكومة البريطانية في لندن لمعالجة قضية فلسطين .

(ب) المداولة في الاتجاهات السياسية المتعلقة بالقضية العربية في الشرق القريب .

(ج) معالجة وضع شط العرب ، واتفاقية الملاحة ، وقضية الكويت .

(د) معالجة مبايعة الأسلحة .

« وقرر منحه مخصصات الايفاد ومصروفات النقل وفق المادة السادسة من نظام مخصصات السفر والايفاد رقم ١٧ لسنة ١٩٣٣ » اه

وقد سافر الوزير ، توفيق السويدي ، في يوم ١٨ آب ١٩٣٨م ، على رأس وفد مكون منه ، ومن مستشار وزارة الداخلية ، الميجر ادمونس ، وملاحظ ديوان وزارة الخارجية، عبدالله بكر، على أن ينضم اليه وزير العراق في لندن ، رؤوف الجادرجي ، وأن يقدم الوفد تقرير العراق عن إسكان الآثوريين في خارج العراق إلى مجلس عصبة الامم في دورته للسنة المذكورة ؛ وصدرت الإرادة الملكية ، بهذه المناسبة، بإسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى وزير العدلية ، عباس مهدي ، مدة غياب الوزير الأصيل عن العراق ، في المهمة المشار اليها، وقد عاد السويدي إلى العراق في يوم ٢١ تشرين الأول ١٩٣٨م .

أما القضايا التي اشار اليها مجلس الوزراء ، في قراره المثبت نصه أعلاه ، فقد عالجها السويدي بما عرف عنه من اطلاع واسع ، وبُعد نظر ، إلا أنه لم يتوصل إلى حسم أي موضوع من هذه الموضوعات ولاسيا قضية فلسطين التي كانت السياسة البريطانية تراوغ فيها روغان الثعلب. اما قضية الاسكندرون فكان البحث فيها قد فات اوانه بعد أن وضعت القوات التركية النظامية هذه القضية امام الأمر الواقع .

* تعديل الوزارة *

لما الف السيد جميل المدفعي « وزارته الرابعة » في ١٧ آب ١٩٣٧م إحتفظ بمنصب « وزارة الدفاع » بالوكالة مضافاً إلى منصب « رئاسة الوزراء » .

ولما استقال وزير الاقتصاد والمواصلات ، جلال بابان ، من منصبه في يوم ٧ أيار سنة ١٩٣٨ صدرت الارادة الملكية بإسناد « منصب وزارة الاقتصاد والمواصلات » بالوكالة إلى وزير المالية ، ابراهيم كمال .

وكان وزير المالية ، ابراهيم كمال ، بعد أن منح امتياز نفط البصرة إلى إحدى الشركات البريطانية في ٢٩ تموز سنة ١٩٣٨م ، يمني نفسه بتكوين وزارة جديدة ، تخلف وزارة المدفعي الرابعة ، التي طالت أيامها ، وكثرت الدعايات ضدها ، فأخذ يشجع التشهير بزميله وزير الداخلية ، مصطفى العمري ، ليعجل في إسقاطها وتكوين وزارة بدلها . وكان وزير الداخلية العمري هذا يرى نفسه احق برئاسة مجلس الوزراء ، لا من زميله ابراهيم كمال حسب ، بل من رئيس الوزراء نفسه، جميل المدفعي، ولكنه كان يسر حسواً بارتغاء ويرمي بالاشارة والايماء إلى أن ابراهيم كمال غير كفوء لأن يكون رئيس وزراء .

وانتشرت دعاية مضللة ضد وزير الداخلية ، مصطفى العمري ، بصورة واسعة ، ونشرت جريدة الاستقلال في عدديها المرقمين (٣٢٥٠) و(٣٢٥٢) الصادرين في اليومين ١٧ و١٩ تشرين الأول ١٩٣٨م مقالين خطيرين بالعنوانين : « الرشوة » و « الرشوة المتفشية » نالت فيها من السيد

العمري اي منال ، حتى اضطرت الحكومة إلى سوق صاحب الجريدة ، عبد الغفور البدري ، إلى محكمة جزاء بغداد بتهمة القذف في احد اعضاء الوزارة فقضت المحكمة بحبسه ثلاثة اشهر ، وكان رئيس الوزراء ، جميل المدفعي ، يتجاهر برغبته في التخلص من وزير داخليته ، ولكنه لا يجد سبيلا إلى ذلك لقرابة الوزير بآمر الفرقة الأولى ، محمد امين العمري .

وكان وزير الخارجية ، توفيق السويدي ، قد عاد إلى العراق من اوروبا في ٢١ تشرين الأول سنة ١٩٣٨ وكانت بينه وبين مدير الخارجية العام ، صبيح نجيب العزي ، علاقات قديمة متناها اثناء اشتغالها في اوروبا سوية فرشح نجيباً لمنصب وزارة الدفاع الشاغرة ، وماهي إلا ايام معدودات حتى صدرت الارادة الملكية في ٣١ تشرين الأول سنة ١٩٣٨ بإجراء هذه التنقلات :

١- تعيين صبيح نجيب وزيراً للدفاع .

٢- نقل مصطفى العمري من وزارة الداخلية ، وتعيينه وزيراً للعدلية .

٣- نقل عباس مهدي من وزارة العدلية ، وتعيينه وزيراً للاقتصاد والمواصلات .

٤- إسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة إلى رئيس الوزراء ، جميل المدفعي .

ولم تقابل الأوساط العسكرية تعيين صبيح نجيب ، وزيراً للدفاع ، بالقبول والاستحسان ، لما جبل عليه الرجل من الخشونة واستصغار الغير ، حتى انه كان يستدعي رئيس اركان الجيش إلى المقابلة ، كما يستدعي الجندي البسيط ، مما ولد شعور الكراهية له في نفوس الكثير من الضباط وربما كان من الأسباب المباشرة لاسقاط الوزارة بعد تسنمه منصبه الوزاري بأقل من شهرين ، كما سنرى .

☀ الاجتماع الثاني الاعتيادي لمجلس النواب ☀

افتتح المجلس النيابي ، اجتماعه الثاني من دورته الانتخابية الثامنة ، في يوم الثلاثاء الموافق ٨ رمضان سنة ١٣٥٧هـ ، و١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٨م ، في جلسة مشتركة حضرها الأعيان والنواب معاً ، وبعد أن استمعوا إلى « خطاب العرش » الذي اعدته « الوزارة المدفعية الرابعة » والقاه « الملك غازي » في حفلة الافتتاح المذكورة ، ذهب الأعيان إلى مجلسهم وانتخبوا السيد محمد الصدر رئيساً لهم ؛ اما النواب فقد انتخبوا مولود مخلص رئيساً لمجلسهم . وقد اجل مجلس النواب جلساته لمدة شهر واحد اعتباراً من اول كانون الأول سنة ١٩٣٨ بموجب الارادة الملكية ٥١٠ ، وهذا هو خطاب العرش :

☀ خطاب العرش ☀

حضرات الأعيان والنواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم لاجتماعه الثاني في دورته الثامنة ، مرحبين بكم ، ومتمنين لكم التوفيق والنجاح .

ايها السادة !

اننا لمغتبطون جداً لانفراج الأزمة الدولية التي شملت اوروبا في الآونة الأخيرة بفضل الرغبة المشتركة التي أبدتها كافة شعوب العالم وحكوماته لتسوية المشاكل بالطرق السلمية ، وقد ساهم العراق في ذلك وفق الخطة السلمية التي سار عليها في الماضي قياماً بواجبه كعضو في العصبة ، وحليف ابريطانيا ، التي تعمل حكومتنا على تعزيز أواصر الحلف والصداقة معها . ومن دواعي سرورنا أن نشاهد صلاتنا مع الدول الأجنبية سائرة على اسس المودة والصداقة .

ان حكومتنا دائبة على ترصين علاقاتها الأخوية مع المملكة العربية السعودية ، ولهذا الغرض قد عقدت معها في هذه السنة اتفاقاً يتعلق بإدارة المنطقة المحايدة ، وآخر بتنظيم شؤون الرعي ، ومعاهدة تتعلق بعائدية العشائر ، كما ان علاقاتنا مع المملكة اليمانية تسير وفق معاهدة الاخوة والتحالف ، وتزداد قوة ورسوخاً .

ان حكومتنا شاعرة بالمسؤولية الملقاة على عاتق العراق دفاعاً عن مصالحه ، وكعضو فعال في المجموعة العربية التي تحمل الرسالة في سبيل المدنية والسلم في الشرق الأدنى ، وعلى شاطىء البحر المتوسط ، وعلى هذا ، فحكومتنا تراقب باهتمام نجاح الجارة الشقيقة ، سوريا ، في قضيتها لتتبوأ مركزها كعضو آخر في المجموعة المذكورة . إن الجهود التي بذلتها حكومتنا في الآونة الأخيرة للاعراب بوضوح تام عن وجهة النظر العربية ، في القضية الفلسطينية ، تدعو إلى الارتياح والاعتقاد بالوصول إلى حل مرضي يصون حقوق العرب في فلسطين في القريب العاجل ، والأمل بحليفتنا بريطانيا العظمى أن تعيد السلام والطمأنينة إلى البلاد بتحقيق ذلك .

إن روابط الصداقة مع الدول المجاورة سائرة على أساس الود والتعاون ، وان الفوائد التي نأمل حصولها من اتفاق الدول الشرقية الأربع ، وتعزيز صلاتها خدمة للسلم في الشرق الأدنى ، قد تجلت في اجتماع مجلس الميثاق الرباعي الأخير ، المنعقد في جنيف ، وخاصة أثناء الأزمة الدولية الأخيرة .

إن روابط الصداقة والاخوة مع الجمهورية التركية تزداد وثوقاً على أساس الود والتعاون المتبادل ، كما أن علاقاتنا مع الجارة الصديقة ايران ، تزداد رسوخاً ، وتواصل حكومتنا مفاوضاتها معها لعقد اتفاقية لتنظيم أعمال لجنة الحدود ، ويؤمل إنهاء ذلك في القريب العاجل ، والمساعي مستمرة لتنظيم علاقات المملكتين بعقد المعاهدات والاتفاقيات الاخرى التي قضت بعقدها معاهدة الصداقة .

إن حكومتنا قد عقدت اتفاقية تجارية مع مصر ، وانها على وشك أن تنهي المفاوضات لعقد اتفاقيات اخرى مع بولونيا ، وامريكا ، وهنغاريا ، وجيكوسلوفاكيا ، ومعاهدة صداقة واتفاقية إقامة مع هنغاريا ، ويؤمل أن تتم هذه المعاهدات والاتفاقيات عن قريب .

إن من دواعي ارتياحنا أن يتمتع شعبنا بحياة هدوء واطمئنان ، وأن تعتمد حكومتنا على ما أولاها من ثقة وتأييد لتنصرف إلى القيام بمهامها الأساسية ، ونشر لواء الأمن في البلاد ، حتى ما كان منها محروماً من ذلك بسبب الظروف القاسية، وان حكومتنا لم تأل جهداً في تأمين وتعميم وسائل الصحة والرفاه في أنحاء المملكة قدر الإمكان ، وقد وجهت عنايتها إلى توطين العشائر في الأراضي التي تم أو سيتم قريباً إحياؤها في مشاريع أبو غريب ، والغراف، والحويجة، وغيرها . وقد تم تأسيس مصلحة نقل الركاب في العاصمة ، وزاولت أعمالها التي يتطلبها إنجاز المشروع .

وستتقدم حكومتنا إلى مجلسكم بلائحة قانون الميزانية العامة للسنة ١٩٣٩ المالية ، مراعية في تنظيمها الاقتصاد التام ، والموازنة ، وذلك بعد إعادة النظر في وضع المؤسسات العامة للدولة ، وتعيين ارتباطها مع تثبيت خططها كما أن تنفيذ منهج الأعمال الرئيسية جار طبقاً للخطط المرسومة. وقد تم تطبيق قانون مراقبة المصارف كما ان الجهود مبذولة لتأسيس مصرف أهلي ، وعقد اتفاقيات لتشجيع التبادل التجاري ، وتنظيم التجارة من وجهة عامة ، وخاصة تجارة التمور .

وقد عملت حكومتنا على تحقيق الأغراض التي تتناول النواحي العمرانية، والاقتصادية، ومن المنتظر أن تسفر نهاية السنة المالية الحالية عن إنجاز عدد من أهم مشاريع الري والمواصلات والتنظيم الفني . وقد اتخذت التدابير اللازمة للقيام بمشروع مصفى النفط ، والجهود مبذولة لاستئصال أخطار الفيضان بإنجاز مشروع الحبانية وغيره ، كما أن الأعمال تتقدم تقدماً مرضياً في سبيل إكمال تمديد سكة حديد بيجي - تل كجك ، وجسري بغداد الحديديين ، وإنشاء جسر ثالث للسكك الحديدية والمواصلات العامة ، وقد تم عقد اتفاقية استثمار نفط المنطقة الجنوبية ، وبذلك حصلت موارد جديدة تساعد على نمو اقتصاديات البلاد .

ولما كان أمر تقوية جيشنا من الواجبات الخطيرة ، التي يتحتم القيام بها للدفاع عن كيان المملكة ، فإن حكومتنا عاملة لتحقيق هذه الغاية بمضاعفة المساعي لرفع مستوى كفاءته ، وتوسيعه ، مع تجهيزه بأحدث المعدات الحربية .

أيها السادة !

من دواعي اغتباطنا أن تزداد روح الثقة بالقضاء رسوخاً ، وقد قامت حكومتنا بقدر الإمكان بتطبيق الخطط التي ترمي إلى توسيع التشكيلات القضائية في أنحاء المملكة ، سداً للحاجة ، وقد أعدت بعض اللوائح لتنظيم الخدمة القضائية وإصلاح القوانين العدلية بما يتناسب

والتطورات الحديثة . ولم تأل حكومتنا جهداً في تعزيز النهضة العلمية ، ورفع مستواها ، وترقية معاهد التعليم العالي ، والعناية بدور المعلمين والمعلمات ، وتوجيه الدراسة إلى النواحي المهنية ، قدر الإمكان ، وتنقيح المناهج وفقاً للأغراض المذكورة ، كما أن حكومتنا باذلة عنايتها في الاكثار من البعثات العلمية والفنية ، وعضد حركة التأليف والنشر العامة ، مما جعل العراق في مركز من شأنه توليد الثقة بمؤسساته العلمية .

وختاماً أسأله تعالى أن يوفقكم ، ويسدد خطواتكم ، إنه ولي التوفيق . اه(١)

❋ امتياز نفط البصرة ❋

يقول الخبراء الجيولوجيون ان في العراق بقاعاً نفطية غزيرة ، لا يقل غناها عن بقاع النفط العالمية المعروفة ، وان التحريات التي أجريت حتى الآن ، دلت على أن منبع النفط العراقي ، ومنابع النفط الايراني ، هما من أصل واحد قد يتصل بمنابع « نفط باكو الروسية » .

وكانت تستغل نفط العراق إلى عام ١٩٣٢م ثلاث شركات معروفة وهي :

١- شركة النفط الانكليزية - الفارسية المحدودة بموجب اتفاق ٣٠ آب ١٩٣٥م .

٢- شركة النفط التركية المحدودة ، صاحبة امتياز ١٤ آذار ١٩٢٥م المعدل في آذار ١٩٣٢م .

٣- شركة استثمار النفط البريطانية المحدودة ، بموجب اتفاق ٣٠ نيسان ١٩٣٢م .

وتنحصر مناطق أشغال هذه الشركات الثلاث في ولايتي الموصل وبغداد (حسب التقسيمات الادارية العثمانية السابقة) أما امتياز النفط في المنطقة الجنوبية (أي في ولاية البصرة) فقد اعلن للشركات العالمية في عام ١٩٣٥م ومنح إلى « شركة نفط البصرة البريطانية » في عام ١٩٣٨م بموجب اتفاقية ٢٩ تموز ١٩٣٨م . فقد تقاطرت عدة شركات وأفراد مستقلون بغية الحصول على امتياز النفط في هذه المنطقة ، ولكن الحكومة تريثت في ترجيح إحدى هذه الشركات طويلا وفي يوم ٢٧ تموز ١٩٣٨م اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« اطلع مجلس الوزراء على كتابي وزارة الاقتصاد والمواصلات المرقمين م/٧٢٩ وم/٨٢٧ ، والمؤرخين في ٩ / ٧ / ١٩٣٨ و٢٧ / ٧ / ١٩٣٨ وعلى الطلبات المقدمة إلى رئاسة مجلس الوزراء ، وبعد المداولة ، وجد أن الشروط التي حصل الاتفاق عليها بين الحكومة ومدير شركة النفط العراقية ، المستر جون سكليروس ، باعتباره ممثلا عنها ، والذي أصبح ممثلا عن شركة نفط البصرة المحدودة ، بموجب الوكالة المؤرخة في ٢٢ / ٧ / ١٩٣٨ والمصدقة لدى كاتب عدل بغداد بتاريخ ٢٦ / ٧ / ١٩٣٨ أكثر نفعاً للحكومة العراقية من الوجهات المالية ، وكفاءة الشركة التي يمثلها المومى اليه من الناحيتين : المالية ، والفنية ، وشهرتها العالمية ، ووافق على الصيغة النهائية لمسودة

---

(١) الاجتماع الاعتيادي الثاني من الدورة الانتخابية الثامنة ص ١ - ٢

الاتفاقية المرفقة بالكتاب الأخير للوزارة المشار اليها في أعلاه ، والمقترح عقدها مع شركة النفط المذكورة ووافق أيضاً على الكتب المتبادلة بين الحكومة والمستر جون سكليروس ، ممثل الشركة المذكورة ، وقرر المجلس تخويل السيد ابراهيم كمال وكيل وزير الاقتصاد والمواصلات ، ووزير المالية ، التوقيع على الاتفاقية المشار اليها في أعلاه بالنيابة عن الحكومة العراقية » اه

و « شركة نفط البصرة » هذه شركة فرعية من « شركة النفط العراقية » التي كانت تدعى « شركة النفط التركية » وقد تعهدت بدفع ٢٠٠،٠٠٠ ليرة انكليزية ذهباً إلى الحكومة العراقيـة سنوياً واعتباراً من أول كانون الثاني ١٩٣٩ إلى حين الشروع في إصدار النفط بانتظام ويكون للحكومة بعد ذلك الحق في أخـذ عشرين في المئة من النفط المستخرج تتصرف به كما تشاء وتبيعه لمن تشاء ، على أن لا تقل الكمية التي تستخرجها الشركة من النفط سنوياً عن مليون طن ، وان تدفع أربعة شيلنات ذهباً عن كل طن ، كما في الامتيازات السابقة .

وكان المقرر أن يناقش مجلس النواب اللائحة القانونية المختصة باتفاقية النفط ، موضوعة البحث ، في يوم الخميس الموافق ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨م فقامت مظاهرات صاخبة في بغداد احتجاجاً على عقد هذه الاتفاقية .

وفي يوم السبت الموافق ١٢ من هـذا الشهر شرع المجلس المذكور في مناقشة هذه اللائحة ، فانبرى إلى نقـد الاتفاقية كل من السادة : رستم حيدر ، وطه الهاشمي ، ومحمود رامز ، والسيد عبد المهدي ، فرد عليهم وزير المالية ، ابراهيم كمال ، رداً قاسياً لا يتعلق بالاسس والمبادىء العامة التي نقدها المشار اليهم ، بل تناول اموراً لا علاقة لها بموضوع النفط ، ولطف الجو وزير الخارجية ، توفيق السويدي ، فخفف من الأثر الذي ترك خطاب زميله وزير المالية في النفوس . وعند وضع اللائحة في التصويت قبلت بأكثرية ٦٧ صوتاً « للحكومة » ضد ثمانية أصوات « للمعارضة » وتغيب عن الجلسة ٣٨ نائباً .

* صدى وفاة اتاتورك *

كان رئيس الجمهورية التركية ، كمال اتاتورك ، قد لبى دعوة ربه في ١٠ - ١١ - ١٩٣٨ ، فنعاه رئيس مجلس النواب إلى أعضاء المجلس المشار اليه في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٨م فقرر المجلس أن يبرق مقام الرئاسة هذه البرقية إلى :

معالي رئيس المجلس الوطني الكبير المحترم - انقره

كلفني مجلس النواب العراقي في جلسته المنعقدة صباح اليوم ، أن ابلغكم تعزيته ، ومشاركته لكم في المصاب الأليم ، بفقدان منقذ تركيا العظيم المرحوم فخامة كمال اتاتورك ، وقـد أوقف جلسته حداداً على الراحل الكريم . ١٢-١١-١٩٣٨ رئيس مجلس النواب

وقد تلقى رئيس المجلس هذا الجواب :

صاحب المعالي رئيس مجلس النواب – بغداد

أشكركم كثيراً على البرقيــة العاطفية الصميمة التي تفضلتم معاليكم بإرسالها ، باسم مجلس النواب ، بمناسبة فقد رئيسنا العظيم ، فقد لاقت هذه البرقية الشكر الجزيل من قبل المجلس الوطني الكبير ، كما اعرب عن شكري العظيم .

١٤ – ١١ – ١٩٣٨ راندا

﴿ مقدمات استقالة الوزارة ﴾

توطئة

لما استدعى السيد حكمت سليمان ، السيد جميل المدفعي ، من دمشق ، ليكون وزيراً للدفاع في وزارته ، ندب الجيش كلا من اللواء يوسف العزاوي والعقيد صلاح الدين الصباغ ليكونا في استقبال القادم الكبير وليلتمسانه زيارة معسكر الوشاش زيارة قصيرة بوصفه الوزير المرتقب ، فلما وصل المدفعي إلى بغداد وكلف بتكوين وزارة جديدة ، قصد المعسكر المذكور وقال لسعيد التكريتي ولبقية زملائه :

« إني لا أقبل هذه المسؤولية الحرجة ما لم تتعهدوا لي بأنكم تشتغلوا بواجباتكم العسكرية فقط وتتركوني اشتغل بواجباتي السياسية »

فأجابوا جميعاً بالموافقة . ولما أخبر صلاح الدين رفقاءه بما جرى لم يقبلوا ، وبدأوا بتحريض الضباط الصغار المنسوبين إليهم ليشتغلوا ضد الوزارة[1] .

مرسوم منع الدعاية المضرة

وبــدأت « الوزارة المدفعية الرابعة » أن تستصدر مرسوماً مستعجلا تعالج به امور المملكة القلقة فوضعت « مرسوم منع الدعايات المضرة » وقد قالت في أسبابه الموجبة ما يلي :

« وجدت الحكومة ان الحالة التي صارت اليها البلاد ، على اثر الحوادث الأخيرة ، تستدعي الاسراع في استصدار تشريع من شأنه ان يحول دون إفساح المجــال للقيام بعض الأشخاص بأعمال من شأنها ان تعكر صفو الأمن والهدوء ، والاستقرار ، الذي اعتبرته الحكومة من اهم الواجبات التي عليها ان تعمل على توطيدها ، وعلى ذلك رؤي من الضروري استصدار المرسوم ، الموضوع البحث ، الذي وإن كانت الأعمــال المنصوص عليها فيه معاقباً عليها لدرجة ما ، بمقتضى القوانين المرعية ، إلا ان الضرورة اوجبت معالجة هذه القضايا بسرعة لا تتوفر في إجراء المحاكم ، وحسب قناعــة الحكومة ، المستندة إلى القارئ ليس من المصلحة ان تكون موضوع بحث ومناقشة علنية امام المحاكم ، في وضع البلاد الراهن . على انه لوحظ نظراً لهذه الاعتبارات ، ان لا تكون التدابير المتخذة تجاه من يقوم بهذه الأعمال متضمنة عقوبات شديدة ، وإنما اكتفي بالزام هؤلاء بالاقامة ، او عدم الاقامة ، في اماكن

(١) اللواء يوسف العزاوي في جريدة « المواطن » العدد ١٤ بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٥٢

معينة ، ووضعهم تحت مراقبة الشرطة، الأمر الذي اعتبر كافياً الردع والحيلولة دون التمادي في ارتكاب الأعمال المضرة ، ونظراً إلى ان طبيعة تطبيق هذه التدابير بحق الموظفين تؤثر على إمكان الاستمرار على قيامهم بواجبات وظائفهم ، على الوجه المطلوب ، فضلا عما في ارتكابهم الأعمال التي تستدعي تطبيق هذه التدابير عليهم ، مما يدل على فقدان حسن السيرة والاخلاص للدولة عندهم ، فقد وجد من الضروري فصلهم من الوظيفة في هذه الحالة كما هو نص المادة الخامسة من المرسوم » اه

خلاصة المرسوم .

وقد نصت المادة الثالثة من هذا المرسوم على ان :

« لمجلس الوزراء ، إذا اقتنع بقيام أي شخص عراقي بدعاية مضرة، بناء على تقرير يرفعه وزير الداخلية ، ويضمنه الأسباب المؤيدة لذلك ، أن يقرر لزوم إقامته في مكان معين أو منعه عن الاقامة في مكان أو أمكنة معينة في داخل العراق لمدة لاتزيد على ثلاث سنوات ويكون الشخص في خلالها تحت مراقبة الشرطة »

ونصت المادة الرابعة منه على أن « لا يمنع تطبيق أحكام هذا المرسوم من اتخاذ التعقيبات القانونية بمقتضى أي قانون آخر »

كما أن المادة الخامسة من المرسوم نصت على ان « يفصل الموظف ، الذي تطبق عليه احكام هذا المرسوم ، ويكون لقرار الفصل عين الأثر المترتب على مقررات الفصل الصادرة من مجلس الانضباط العام »

، لم يطبق « مرسوم منع الدعاية المضرة » رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٧م على احد ما طيلة الخمسة عشر شهراً التي أعقبت صدوره ، وكانت الوزارة تعالج المعارضة بأساليب خاصة ، ولكن ضجر هذه « المعارضة » من طول المدة التي بقيت خلالها « الوزارة المدفعية الرابعة » على دست الحكم ، وبقاء الشخصيات السياسية الكبيرة في خارج المناصب سبب إقلاق الوزارة على أية صورة كانت .

تطبيق المرسوم

في أوائل شهر كانون الأول من عام ١٩٣٨م أعلنت وزارة الدفاع دعوة خريجي الدراسة الحقوقية إلى « دورة ضباط الاحتياط » وهي الدولة التي ينص عليها قانون الدفاع الوطني .

إن هذه الدعوة و إن تكن شرعية في الواقع ولكنها كانت مهملة من قبل ، فقرر فريق ممن تشملهم الدعوة القيام بمظاهرات احتجاج على تقديم خريجي الحقوق على خريجي الدراسات العالية الاخرى ، وعين يوم ١٤ كانون الأول موعداً للقيام بهذه المظاهرات ، وكانت الوزارة قد ضاقت ذرعاً بالمعارضة ، واستصدرت إرادة ملكية بتعطيل مجلس النواب لمدة شهر واحد ، لتقوم بما تراه مناسباً ، فاتخذ مجلس الوزراء القرار التالي في جلسته المنعقدة في يوم ١٢ من هذا الشهر :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الداخلية المرقم م.خ/٧١١ والمؤرخ في ١٩٣٨/١٢/١١ وقرر منع كل من الأشخاص الآتية اسماؤهم من الإقامة في أي مكان داخل العراق ، عدا المحل المبين ازاء اسمه لمدة سنتين يكون خلالها تحت مراقبة الشرطة ، وفقاً لأحكام المادة الرابعة من قانون منع الدعاية المضرة رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨ وذلك بناء على الأسباب المبينة بكتاب وزارة الداخلية :

١- اسماعيل الآغا	(الفاو)	٤- شاكر الوادي	(سوق الشيوخ)
٢- علي محمود الشيخ علي	(بدرة)	٥- جميل عبدالوهاب	(علي الغربي)
٣- داود السعدي	(جلجه)	٦- علي غالب	(عنه)

وكانت الوزارة تعتقد أن تطبيق هذا القانون، بحق هؤلاء الذوات، سيخفف من حدة الأزمة، ويقضي على روح المعارضة ، فلما اتضح لها العكس من ذلك ، قرر مجلس الوزراء في جلسة ٢٠ كانون الأول سنة ١٩٣٨ تطبيق هذا القانون بحق :

١- عبدالقادر السباب	(كويسنجق)	٤- عبدالوهاب محمود	(تلعفر)
٢- رشيد عالي الكيلاني	(عنه)	٥- فائق السامرائي	(زاخو)
٣- طالب مشتاق	(قلعة صالح)		

ولما كان تطبيق هذا القانون قد شمل السيد رشيد عالي الكيلاني، أحد رؤساء الوزراء السابقين، فقد قصد رئيس مجلس الأعيان ، السيد محمد الصدر ، رئيس مجلس الوزراء ، جميل المدفعي ، في يوم ٢١ كانون الأول ١٩٣٨م واحتج على تطبيق هذا المرسوم بحق رئيس وزراء سابق ، قائلا : انه يخشى ان يكون ذلك سابقة خطرة تهـدد رؤساء الوزراء بالاعتقال في المستقبل ، الأمر الذي يستلزم التفكير طويلا . فلاطفه السيد المدفعي ووعد سماحته بإعادة النظر في هـذا القرار ، وفي الوقت نفسه أكد السيد المدفعي للسيد الصدر أنه أصدر أوامره اللازمة بتوفير أسباب الراحة للسيد رشيد[1] .

تأثير تطبيق القانون

كان المتآمرون على قتل الفريق بكر صدقي العسكري في « الموصل » في يوم ١١ آب سنة ١٩٣٧ يتوقعون من رئيس الوزراء، جميل المدفعي، أن يقضي على أفكار بكر صدقي ومبادئه ، بعد أن قضوا على حياته ، وعلى هـذا قابلوا تكوينه وزارته الرابعة بمنتهى الغبطة والسرور ،

(١) قبض على السيد رشيد عالي الكيلاني بعد غروب شمس اليوم العشرين من شهر كانون الأول ١٩٣٨م وابعد إلى قرية « عنه » على سيارة مكشوفة في غسق الليل وكانت درجة الحرارة ٤ تحت الصفر ، وتبعد «عنه» عن بغداد ٣٣٧ كيلومتراً إلى الغرب .

ولكنهم لما وجـدوا جميلا يعلن سياسة إسدال الستار على الماضي القريب والبعيد، صاروا يتنكرون له، ويتصلون بالعاملين على تقويض حكمه في السر والعلانية.

وجاء تعيين السيد صبيح نجيب العزي وزيراً للدفاع في أواخر تشرين الأول ١٩٣٨م «ضغثاً على إبالة» ولا سيا بعد أن توهم المتآمرون على حياة بكر صدقي بأن الغرض من توسيد العزي هذا المنصب الوزاري، التنكيل بهم، وتشتيت شملهم، فاعتصبوا عليه، يضاف إلى ذلك أن وزير الدفاع الجديد أقر توصيات البعثة الاستشارية البريطانية في وزارة الدفاع، المتعلقة بتنسيق الجيش العراقي، وهي التوصيات التي كان الضباط القوميون في الجيش يرون في تطبيقها خطراً على الجيش، وشرع في إحداث تغييرات أساسية في التشكيلات الآلية وأحاط نفسه بزمرة أوجبت القيل والقال.

وكان الضباط المقربون من رئيس الوزراء امثال نظيف الشاوي، وسعيد التكريتي، ويوسف العزاوي، يؤكدون لرئيس الوزراء، ولوزير الدفاع، وجوب عدم الاهتمام بالضباط القوميين لضآلة تأثيرهم في الجيش[1] وكان في مقدمة هؤلاء الضباط القوميين العقداء: صلاح الدين الصباغ، وفهمي سعيد، ومحمود سلمان، وكامل شبيب، وسعيد يحيى الخياط، فكان هؤلاء يجتمعون مع السيدين: سامي شوكت وتحسين العسكري تارة في دار نوري باشا السعيد، وطوراً في دار طه باشا الهاشمي، وكانوا ينتقدون سلوك الوزارة القائمة، وينسبون اليها الأخطاء في تصريف امور الدولة، كما كانوا يرون ضرورة ماسة في تكوين وزارة جديدة يرأسها احد زعيمين: نوري السعيد أو طه الهاشمي. فأرادت «الوزارة المدفعية» أن تطبق «قانون منع الدعاية المضرة» بحق هؤلاء العقـداء الخمسة، وبحق الزعيمين: السعيد والهاشمي فاسقط في يدها، فقد ندب العقداء الخمسة خامسهم، سعيد يحيى

---

(١) شعر لفيف من الضباط القوميين، اضراب العقداء: صلاح الدين الصباغ، وفهمي سعيد، ومحمود سلمان، وكامل شبيب، وسعيد يحيى، ونظيف الشاوي، وسعيد التكريتي، ويوسف العزاوي، وغيرهم، شعروا بعد انقلاب ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ ان السياسة استغلت الجيش العـراقي في تحقيق اطماعها الخاصة، فألفوا جمعية سرية منهم تعمل على مناهضة هذا الاستغلال، وتؤيـد كل سياسة تستهدف القضاء على المبادىء الهدامة والأفكار المسمومة، وبعد أن نجحت هـذه الجمعية في تدبير مقتل الفريق بكر صدقي رحبت بـ «الوزارة المدفعية الرابعة» ترحيباً قلبياً، وصارت تعلق الآمال عليها، فلما وجدت الوزارة تميل إلى تناسي الماضي اختلف اعضاؤها في موقفهم من الوزارة وانشق عليهم السادة: نظيف الشاوي وسعيد التكريتي ويوسف العزاوي، فأصبحوا مـن انصار الوزارة القائمة، على حين اخذ الباقون يناصبون هـذه الوزارة العداء السافر. وكان لتعيين صبيح نجيب وزيراً للدفاع في ٣١ تشرين الأول ١٩٣٨م صدى أليم في نفوس من كان يناوىء الوزارة ولاسيا بعد ان اخذ الوزير يتجاهر بالغطرسة، ويحتقر كبار القادة، ويستغل غياب قائد الفرقة الأولى، محمد امين العمري، في اوروبا فيقوم باجراء تنقلات في الضباط. وزاد الأمر تعقيداً ما اشيع عن اقتراح وزير المالية، ابراهيم كمال، على زميله وزير الدفاع، صبيح نجيب، باحالة لفيف من الضباط على التقاعد وارتياح الوزير المختص لهذا الاقتراح، فقرر القوميون التخلص من الوزيرين معاً، اي من ابراهيم كمال ومن صبيح نجيب، عن طريق إقالة الوزارة برمتها فقاموا بحركتهم الانقلابية الآتي بحثها.

الخياط ، ليقابل وزير العدلية ، مصطفى العمري ، ويتحقق منه عن صحة الشائعات القائلة بأن الوزارة القائمة ستطبق « قانون منع الدعايات المضرة » بحقهم ، وبحق السيدين : نوري السعيد وطه الهاشمي ، فلما تحقق الخياط من العمري صحة هذه الشائعات ، ونقل ذلك إلى زملائه العقداء ، اسرع هؤلاء إلى معالجة الموقف بسرعة فائقة .

حركة انقلاب جريئة

شعر فريق من الضباط المتمسكين بالسيد المدفعي ، بعد نفي السيد رشيد عالي الكيلاني إلى عنه ، أن في نية العقداء الخمسة : صلاح الدين ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب ، وسعيد يحيى ، القيام بحركة ، ضد « الوزارة المدفعية الرابعة » فذهب كل من القادة : نظيف الشاوي ، ويوسف العزي ، وسعيد التكريتي ، إلى دار السيد المدفعي ، واعلموه بحضور وزير الدفاع ، صبيح نجيب ، ان في نية العقداء القيام بثورة ضد الوزارة القائمة ، فأنكر وزير الدفاع هذا الخبر ، وطلب إلى القادة أن يتركوا الأمر لمعاليه[1] .

ثم قصد اللواء يوسف العزاوي إلى دار نوري باشا السعيد « ورجاه أن يترك الجيش كوسيلة يتخذها في نزاعه الحزبي والسياسي ازاء خصومه فأصر نوري السعيد على انه لن يترك حكم المملكة التي تعب على تكوينها وانه سيعمل كل وسيلة في هذا السبيل »[2]

واجتمع العقداء الخمسة في غرفة أولهم « مدير الحركات العقيد صلاح الدين الصباغ » قبيل ظهر اليوم الرابع والعشرين من شهر كانون الأول لسنة ١٩٣٨م ووضعوا خطة محكمة لإسقاط الوزارة القائمة ، وعهد إلى « العقيد محمود سلمان » ان يسحب كتيبته إلى « معسكر الرشيد » وإلى العقيد عزيز يا ملكي تهيئة سيارات نقل الجيش لنقل قطعات مشاة من الوشاش إلى المعسكر مع العتاد وعتاد المدفعية ، ونفذت الخطة في عصر يوم ٢٤ كانون الأول ١٩٣٨ بنجاح وبكتمان تام »[3]

وبالغ العقداء في اتخاذ تدابير الحيطة والحذر ، فأرسلوا فصيلا من الجند المسلح إلى دار العميد الركن ، طه الهاشمي ، وآخر إلى دار نوري باشا السعيد لحمايتها ، ومنع وصول الأذى إلى الساكنين فيها ، وما لبثوا أن أنذروا قطعاتهم ، فبعثوا العقيد عزيز يا ملكي لمقابلة السيد جميل المدفعي وتبليغه برغبة الجيش في تخلي وزارته عن الحكم فوراً .

وكان المدفعي في دار صديقه ، العين عبد الله صافي ، حين تبلغ بهذا الإنذار ، في الساعة الرابعة والنصف بعد ظهر اليوم المذكور ، ولما كان وزير الدفاع حاضراً سأله الرئيس عما يقوله العقيد

---

(١) يوسف العزاوي في جريدة « المواطن » العدد ١٤ بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٥٢

(٢) محمود الدرة في جريدة « المواطن » العدد ٩ بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٥٢

(٣) جريدة « المواطن » العدد الثامن بتاريخ ١٦ شباط ١٩٥٢

الموفد ، فأنكر الوزير وجود حالة الإنذار في الجيش ، كما انكر وجود تكتل أو استياء لدى القادة ، فسأل الرئيس المدفعي ، العقيد يا ملكي « عما إذا كان سعيد التكريتي ، ونظيف الشاوي ، واسماعيل صفوة ، وحميد الشالجي ، مدير الشرطة العام ، قد احيطوا علماً بذلك ؟ فأجابه يا ملكي أن هؤلاء الضباط يتسامرون الآن في النادي ، ولا علم لهم بما يحدث ؛ فقال جميل المدفعي ليا ملكي انني لا اريد أن تسفك دماء أبناء البلاد ، وسأستقيل ، فذهب يا ملكي إلى رئيس اركان الجيش في داره ، وأخبره بما فعله زملاؤه القادة ، وطلب منه الذهاب إلى مركز الحركة في معسكر الرشيد فوافقه وذهب ليتولى قيادتها »[1]

« وأخيراً اضطر المدفعي إلى الاتصال بنوري السعيد ، وطلب اليه ضمان الأمن العام ، وهو شرط اساسي لاستقالة الوزارة القائمة ، فرد عليه نوري ان الجيش كان قد سلب ثقته من الوزارة الهاشمية الثانية فأقالها في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦م ، وانه سلب هذه الثقة من الوزارة السليمانية فأقالها في ١٧ آب ١٩٣٧م ، وانه الآن يسلب ثقته من الوزارة المدفعية الرابعة فعليها ان تترك الحكم ، ولا تكون سبباً لإراقة الدماء . فأذعن الرئيس النبيل ، جميل المدفعي ، للأمر الواقع ، وجمع مجلس وزرائه في داره في غسق الليل ، وبعد أن بسط لزملائه الموقف المتحرج في البلاد ، وكيف ان الوزارة اخذت أخذاً ، سألهم الرأي فقال فريق بوجوب التمسك بكراسي المسؤولية ، والقضاء على هــذه الحركة ، التي نعتها بالهدامة ، وكان في مقدمة هؤلاء الوزيرين صبيح نجيب وابراهيم كمال ، وقال الآخر بوجوب ترك الحكم حفظاً للأمن ، وحقناً للدمــاء ، وكان المدفعي اكثر الوزراء زهداً في الحكم ، وأقلهم طمعاً في كراسيه الوثيرة ، فأوفد مولود مخلص إلى معسكر الرشيد ليقنع القادة بصرف النية عما كانوا قــد صمموا عليه ، ولكن الوسيط أخفق في وساطته ، وسمع بعض الكلمات النابية ممن كان يثق بهم ، ويعتمد عليهم »[2]

وحاول رئيس اركان الجيش ، الفريق حسين فوزي ، الاتصال بالملك غازي ليعرض عليه تطور الموقف ، فرفض رئيس الديوان الملكي ، رشيد الخوجة ، تحقيق هذه المحاولة ، فلما تطور الموقف إلى ما ذكرنا ، اتصل الملك برئيس أركان الجيش هاتفياً ، وقال له ان جلالته سمع بوجود حركة شيوعية في معسكر الرشيد ، فأنكر الرئيس ذلك ، واضاف إلى هذا الإنكار قوله « إننا نأتمر بأمرك يا صاحب الجلالة ولكننا لانريد حكومة جميل المدفعي » فأوفد صاحب الجلالة رئيس ديوانه إلى المعسكر ليتحقق صدق هذه المقالة ، ولما جاء إلى معسكر الرشيد وتجلى له الموقف على حقيقته وثق السيد المدفعي بانتهاء حكمه ، فرفع إلى جلالة الملك كتاب استقالة وزارته وهو :

---

(١) جريدة « المواطن » العدد ٨ بتاريخ ١٦/٢/١٩٥٢

(٢) كتاب « تاريخ العراق السياسي الحديث » ص ١٨٤ من المجلد الثالث

كتاب الاستقالة والجواب

سيدي صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله

بالنظر لما اقتضته مصلحة البلاد، أرفع استقالتي لجلالتكم راجياً قبولها . والله أسأل ان يوفق جلالتكم لخدمة الامة والوطن .

بغداد في ٢٤ كانون الأول ١٩٣٨ العبد المخلص – جميل المدفعي

وفي اليوم التالي وجه الملك غازي إلى الرئيس المستقيل هذا الجواب :

عزيزي جميل المدفعي

تلقيت كتاب استقالتكم المؤرخ في ٢٤ كانون الأول ٩٣٨ وأسفت جداً لمفارقتكم رئاسة حكومتي . ولا يسعني إلا أن اعرب لكم ، ولزملائكم، عن تقديري الفائق للخدمات الجليلة، والجهود الصادقة التي اديتموها طيلة مدة بقائكم في دست الحكم آملا أن لا تحرم المملكة من خدماتكم وحسن درايتكم في أية صفة اخرى .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الثالث من شهر ذي القعدة سنة الف وثلثمائة وسبع وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم الخامس والعشرين من شهر كانون الأول سنة الف وتسعمائة وثماني وثلاثون الميلادية . غازي

مشروعية المرسوم

تنص الجملة الأخيرة من الفقرة الثالثة من المادة ال ٢٦ من القانون الأساسي العراقي على وجوب عرض المراسيم التي « تصدرها الحكومة – في حالة عطلة المجلس – على مجلس الامة في أول اجتماع ... فإن لم يصدق مجلس الامة هذه المراسيم فعلى الحكومة ان تعلن انتهاء حكمها ... من تاريخ هذا الإعلان »

ولما عرض المرسوم ، موضوع البحث ، على مجلس النواب لمناقشته في جلسته السابعة ، المنعقدة في ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٨ ، حصلت ضجة كبيرة حول مشروعيته ، رغم التحويرات التي اجرتها « لجنته الحقوقية » فيه واستبدالها المرسوم بلائحة قانونية .

قال نائب لواء الديوانية ، رستم حيدر :

« إن هذا المرسوم إنما تقدمت به الحكومة لتوئيد الاستقرار المضطرب في المملكة، وقد سبق لي ان تخوفت من جهتين فيما يتعلق بهذا المرسوم : الجهة الأولى انني تخوفت أن لا يكون ملائماً تماماً لروح الدستور . فالدساتير أيها السادة تستند على توازن بين القوى الثلاث : أعني القوة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية ، وهذا التوازن هو اكبر ضمانة في الدساتير لحفظ حقوق وحريات

الأفراد فإذا ما اختل من جهة ، خيف عندئذ على الضمانة الكاملة التي تترتب على هذه الحريات والحقوق . فهنا عندما نلقي نظرة على اللائحة نجد جهة لها علاقـة وثيقة بالقضاء الذي يسيطر على جميع افراد الامة وأن يكون المرجع الوحيد في مثل هذه القضايا ، نجد أن جهة واحدة أخذت منه وسلمت إلى السلطة التنفيذية ، وهذه الجهة هي التي جعلتني أتخوف من هذه اللائحة »[١]

وقال نائب بغداد ، حمدي الباجه جي :

« اني آسف ان اصرح في هذا المجلس العالي أن هذه اللائحة لا تطابق القانون الأساسي بأي وجه من الوجوه، حيث أن المادة ٧٣ من القانون الأساسي جعلت المحاكم هي المرجع الوحيد لقرار العقوبة والحال أن اللائحة الموضوعة البحث جعلت مجلس الوزراء مرجعاً لقضاء عقابي بحق اشخاص يقيمون في العراق »[٢]

وقد رد رئيس الوزراء، جميل المدفعي، على هذين الوزيرين السابقين، وعلى غيرهما من الطاعنين في مشروعية المرسوم بقوله :

« ان الحكومة لم تتقدم بهذه اللائحة أو بهذا المرسوم إلا لغرض تحقيق... مكافحة الشعوذة والدجل الأمرين اللذين يعرف السيد رستم والحاضرون إلى اين أرادا أن يوصلا البـلاد وكيف كادا يقضيان على كيان المملكة ... وقد تقدمت حكومة فخامة نوري السعيد التي كان أحد أعضائها معالي رستم حيدر نفسه بمثل هـذا المرسوم في سنة ١٩٣٢ وكما عرضت في ظروف أقل حراجة من الظروف التي جابهناها نحن . وأظن الأخ يتذكر بأن ذلك القانون ما كان أقل صرامة من هذه اللائحة ... وأنا أعتقد أن هذه اللائحة لا تخالف الروح الدستورية وأن الدستور صريح . وكما أن الصراحة كانت موجودة فيه في سنة ١٩٣٢ فهي عينها موجودة فيه في سنة ١٩٣٨م. . . وبالنظر لحرصنا الشديد على الحق والعدل لا يمكن أن يطبق هذا المرسوم على الوشايات والشائعات والتقارير السرية التي قد يخطىء تسعون بالمئة منها »[٣]

وعلى كل فقد قبلت الأكثرية النيابية المرسوم « الذي قلب إلى لائحة قانونية » وأصبح قانوناً قائماً بذاته .

ولما انتقلت اللائحـة إلى « مجلس الأعيان » لإقرارها حصل حولها لغط كبير ، وطلب إلى الحكومة أن تعد بإلغاء هذا القانون بعد زوال الأسباب التي أدت إلى وضعه .

إبطال القانون

استقالت « الوزارة المدفعية الرابعة » في ٢٤ كانون الأول ١٩٣٨م وحلت محلها « الوزارة

---

(١) محاضر مجلس النواب [الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ص ٧٥]

(٢) المصدر نفسه ص ٧٦ (٣) المصدر نفسه ص ٧٥-٧٦

السعيدية الثالثة » في اليوم التالي ، فاستصدرت الوزارة الجديدة إرادة ملكية في ٣ أيلول ١٩٣٩م لجمع « المحكمة العليا » لتقرر ما إذا كانت احكام هذا القانون تتنافى مع احكام القانون الاساسي العراقي ، فعقدت المحكمة المشار اليها ثلاث جلسات في ٧ و ٩ و ١١ أيلول ١٩٣٩م واتخذت القرار التالي بالاكثرية :

القرار

عند ملاحظة القانون المشار اليه رأت أكثرية المحكمة بأن المادة الرابعة منه قد أناطت بمجلس الوزراء حق منع أي شخص من الاقامة في مكان أو أمكنة معينة داخل العراق. وجعل الشخص تحت مراقبة الشرطة ولما كانت الاحكام الدستورية بمجموعها قد قسمت القوى في الدولة إلى ثلاثة اقسام : تشريعية ، وتنفيذية ، وقضائية ، وحددت لكل من القوى المذكورة نطاق صلاحيتها . ولما كانت المادة ٧٣ من القانون الأساسي قد أناطت حق القضا. على جميع الاشخاص في كل الدعاوي والامور الجزائية والمدنية التي تقيمها الحكومة أو تقام عليها في المحاكم المدنية حصراً . وحيث أن تكليف الشخص بأن يكون تحت مراقبة الشرطة أو تكليفه بالاقامة في أماكن دون غيرها يدخل ضمن سلطة القضا. . فبهذا الاعتبار وجدت أكثرية المحكمة ان المادة الرابعة من قانون منع الدعايات المضرة رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨ ، قد خولت مجلس الوزرا. صلاحيات هي مناطة – بحكم القانون الأساسي – بالسلطة القضائية . ولما كانت المادة الخامسة من القانون الموضوع البحث مرتبطة بالمادة الرابعة منه والمشار اليها آنفاً ترى أكثرية المحكمة بأن المادتين المذكورتين مخالفتين للدستور . وبالنظر إلى المادة ٨٦ فقد اصبحتا ملغيتين من الأصل .

وكانت « المحكمة العليا » قد تكونت برئاسة رئيس مجلس الأعيان ، السيد محمد الصدر ، وعضوية أربعة من أعضا. مجلس الأعيان وهم السادة : جلال بابان، صالح باش أعيان ، وعبد المحسن شلاش، والحاج ياسين الخضيري، واربعة من أعضا. محكمة التمييز في العراق وهم السادة : نوري القاضي ، وصالح الباجه جي ، وعبد العزيز المطير ، وانطوان شماس .

ولما كان عضو الأعيان ، جلال بابان ، قد اشغل منصب وزارة الاقتصاد والمواصلات في الوزارة « المدفعية الرابعة» التي وضعت المرسوم، موضوع البحث ، فقد خالف قرار المحكمة العليا، واعتبر المرسوم مشروعاً ، ولهذا فقد صدر القرار بالأكثرية .

الوزارة السعيدية الثالثة

﴿ نوطئة ﴾

ترتقي علاقات نوري باشا السعيد بالجيش العراقي إلى عام ١٩٢٠م وهو العام الذي وضعت فيه نواة تكوين هذا الجيش ، ولهذا كان له بين قادة الجيش المذكور أصدقاء واعوان ، كما كان له فيه خصوم واعداء ، سنة الله في خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلا

ولما رجع نوري باشا إلى العراق بعد انقلاب ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦م ، وبعد مقتل بطل الانقلاب بكر صدقي ، في آب من السنة التالية ، كان أعوانه من الضباط في اتصال دائم بفخامته ، وكانوا يعربون له عن رغبتهم في ان يتولى زمام الحكم في البلاد ، ليعيد إليها الهدوء والاستقرار والسير في الطريق السوي ، ولكنه كان يتملص من هذه المفاتحة بالسفر إلى القاهرة وغيرها . فلما أقال الضباط القوميون « الوزارة المدفعية الرابعة » في مساء اليوم الرابع والعشرين من كانون الاول سنة ١٩٣٨م استدعي نوري السعيد لتكوين « الوزارة الجديدة » وفاقاً لطلب الجيش ، فاعتذر عن قبول هذا التكليف لأنه كان قد صرح غير مرة بوجوب ابعاد الجيش عن السياسة . وكان بين الحاضرين رئيس مجلس الأعيان ، السيد محمد الصدر ، ورئيس مجلس النواب ، مولود مخلص ، وسمو الأمير زيد ، عم الملك غازي ، والامير حسين ناصر . فالتفت الامير زيد إلى نوري باشا وقال له

« إن جلالة الملك يعهد إليك بمنصب رئاسة الوزراء لالان الجيش اراد ذلك ، إنما هو يعهد اليك بهذا المنصب كملك دستوري له وحده هذا الحق » اهـ

ويقول السفير البريطاني في العراق إذ ذاك ، موريس باترسن :

« ولكن هناك وجوه كثيرة في عودة نوري باشا السعيد إلى الحكم تستدعي القلق . واولها ان عودته إلى السلطة قد أعادت الجيش العراقي مرة اخرى إلى التدخل في الشؤون السياسية التي كان ينبغي أن يكون بعيداً عنها » -١-

وعلى كل فقد أثرت كلمات الامير زيد في حل الازمة فوجه هذا الكتاب إلى :

وزيري الافخم نوري السعيد

بناء على استقاله فخامة جميل المدفعي من منصب رئاسة الوزارة ، ونظراً إلى اعتمادنا على

---

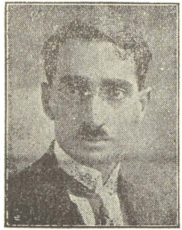
(1) Both sides of the curtain P . 142

الوزارة السعيدية الثالثة

رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالوكالة



نوري السعيد



وزير الداخلية * ناجي شوكت



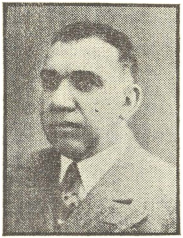
وزير المالية * رستم حيدر



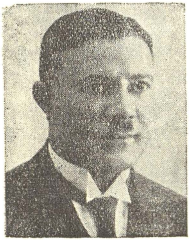
وزير الدفاع * طه الهاشمي



وزير العدلية * محمود صبحي الدفتري



وزير الاقتصاد والمواصلات * عمر نظمي



وزير المعارف * صالح جبر

درايتكم واخلاصكم ، فقد عهد اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الثالث من شهر ذي القعدة سنة الف وثلثمائة وسبع وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم الخامس والعشرين من شهر كانون الاول سنة الف وتسعمائة وثمان وثلاثين الميلادية

غازي

وعهد نوري باشا الى السيدين : طه الهاشمي ورستم حيدر ان يساعداه في انتخاب زملاء يشاركونه مهمته ، على أن لايكون السيد رشيد عالي الكيلاني من ضمنهم ، لان الملك غازي كان لايريد اشراكه معهم ، فتكونت الوزارة الجديدة في ٢٥ كانون الاول من :

١– نوري السعيد : رئيساً للوزارة ووكيلا للخارجية	٤ – رستم حيدر : وزيراً للمالية
٢– طه الهاشمي : وزيراً للدفاع ووكيلا للداخلية	٥ – محمود صبحي : وزيراً للعدلية
٣– عمر نظمي : وزيراً للاقتصاد والمواصلات	٦ – صالح جبر : وزيراً للمعارف

وكان ناجي شوكت يشغل منصب « وزير العراق المفوض في تركية » فبعث اليه رئيس الوزراء نوري السعيد ، برقية مستعجلة يطلب فيها موافقته على الدخول في وزارته ، كوزير للداخلية ، فلما وصلت هذه الموافقة على هذا الطلب ، صدرت الارادة الملكية في يوم ٢٧ كانون الاول ١٩٣٨م بإسناد منصب وزارة الداخلية إلى السيد ناجي شوكت

ولم يكن قبول المومى اليه هذ التكليف عفواً ، ولا كان وليد الصدف فإن رشيد عالي الكيلاني لما زار انقرة ، بعد انقلاب ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦م ، نزل ضيفاً على ناجي ، واقنعه بضرورة التعاون مع نوري على انقاذ الوطن من مصائب الفوضى والاضطراب .

وعلى كل فقد قوبل تكوين « الوزارة السعيدية الثالثة » على هذه الصورة ، وبمثل هذه السرعة بارتياح غير قليل ، وعلق الناس عليها الآمال الجسام في انتشال البلاد من وهدتها ، التي أوقعها فيها فريق من عشاق الكراسي الوزارية الوثيرة ، والسير بها قدماً في مضمار التقدم ومعراج الاستقرار فهل حققت الأيام هذه الاحلام ؟

✱ أول كلمة لرئيس الوزراء ✱

لم يكد سكرتير مجلس الوزراء ينتهي من تلاوة كتاب التوجيه الملكي بإسناد منصب رئاسة الوزراء إلى السيد نوري السعيد ، حتى التفت السعيد إلى رئيس الديوان الملكي وقال :

ارجو أن ترفعوا عظيم شكري إلى حضرة مولاي صاحب الجلالة على ثقته الغالية ، التي اولاني إياها ، واسأل الله تعالى أن يوفقني فأكون عند حسن ظن جلالته ، وأن يحرسه بعنايته الصمدانية

أيها السادة :

ان هدفنا الاسمى هو خدمة البلاد، ورفع شأنها وتدعيم الحكم الصالح فيها ، وإحقاق الحق ، وتأمين العدالة التامة ، وسيطرة القانون قبل كل شيء ، ونحن بحاجة الى توحيد جهود رجالات البلاد على اختلاف نزعاتهم ، فأرجو من اخواني الموظفين أن يثابروا على بذل أقصى المستطاع في سبيل اداء الواجبات المفروضة عليهم ، وأرجو الله أن يسدد خطواتنا ، وياخذ بيدنا الى المصلحة العامة ، تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم .

❋ منهاج الوزارة ❋

نشرت الوزارة منهاجها في يوم ٢٧ آذار ١٩٣٩م أي بعد مرور ثلاثة أشهر على تكوينها وهذا نصه :

تألفت الوزارة الحاضرة معتمدة – بعد الله – على ثقة صاحب الجلالة الملك، ومؤازرة الامة، وهي شاعرة بأهمية المسؤولية الملقاة على عاتقها ، ومعتبرة بدروس الحوادث الماضية ، التي أثرت تأثيراً سيئاً على طمأنينة البلاد واستقرارها .

ان الوزارة في الوقت الذي تعلن منهاجها هذا ، قد بدأت بالانتخابات لتقول الامة كلمتها ، وهي آخذة في تهيئة لائحة لتعديل القانون الأساسي ، لجعله ملائماً لوضع البلاد الراهن ، ومتمشياً مع أمانيها .

ان من أهم مقاصد الوزارة تقوية الاستقرار ، وتمكين الشعب من أن يتقدم نحو أهدافه العليا بثقة ونشاط ، وهي عازمة على صيانة الحريات العامة ، وعدم إفساح المجال لاستغلالها على حساب المجتمع وسمعة البلاد . كما انها سوف لا تتساهل في مكافحة الآراء الهدامة ، أو أية دعاية من شأنها إحداث التفرقة بين أبناء الوطن ، مهما كانت صبغتها .

لاحظت الوزارة أن الأدوار الأخيرة قد تركت لدى قسم من موظفي الدولة تأثيراً جعلهم ينصرفون إلى الاشتغال بالسياسة ، متناسين ما يترتب عليهم من واجبات في قضاء شؤون الخلق بالسرعة والنزاهة، فالحكومة تنتظر من جميع الموظفين التجرد عن مثل تلك الاشتغالات والنزعات الشخصية ، وهي مصممة على وضع حد قطعي لكل تصرف لا يلتئم والمصلحة العامة .

ان اهداف الوزارة الاخرى تتلخص كما يلي :

في السياسة الداخلية

تنظيم الحياة الاجتماعية، والاهتمام بإنهاض الامة، ورفع مستواها، وفقاً لحاجات العصر الحاضر
توطيد الأمن والاستقرار في البلاد ، وتقوية روح المسؤولية، ورعاية الواجب، واحترام القوانين

رفع مستوى كفاءة الموظفين الإداريين، وتحسين مسلك الخدمة الإدارية .

توسيع صلاحية الإدارات المحلية، وتأليف مجالس تؤدي إلى إشراك الأهلين في الإدارة ولاسيا في الامور الصحية، والثقافية، والعمرانية، وإيجاد منابع واردات إضافية لينفق منها على الخدمات المذكورة بشكل واسع .

الاهتمام بإسكان العشائر، وذلك بإيجاد أراضي صالحة للزراعة، وتوزيعها عليها توزيعاً عادلا، وتحسين حالتها من الوجوه المختلفة .

رفع مستوى العائلة الاجتماعي، والصحي، والعناية بتشجيع الزواج، وتكثير النسل، والاهتمام بالأطفال والامهات .

رفع مستوى الفلاحين والعمال، وتنظيم شؤونهم، وتحسين أحوالهم .

الاعتناء بالصحة العامة، ومكافحة الأمراض، خاصة المستوطنة منها، وتعميم الخدمات الصحية لا سيا في القرى والأرياف، مع الاهتمام بإنشاء القرى العصرية، وجعل القرية أساساً للتشكيلات الإدارية .

تنسيق قوات الأمن على أساس الشرطة والدرك، وتزييد كفاءة الشرطة .

إجراء تسجيل صحيح للنفوس .

الاهتمام بالصحافة وجعلها في مستوى تتمكن معه من أن تخدم المجتمع خدمة صالحة .

في الدفاع الوطني

تقوية الجيش وتزييده، مع تجهيزه بالمعامل، والمعدات الكافية، والوسائل اللازمة .

ملاحظة الحاجات العسكرية، ومقتضيات الدفاع الوطني، عند تنظيم موارد البلاد الطبيعية، وصناعاتها، ووسائل مواصلاتها .

تعميم التدريب العسكري في المدارس، وبث روح الجندية في الشباب، وتنظيم المؤسسات المساعدة للجيش .

في السياسة المالية والاقتصادية

العناية بتأمين التوازن ما بين مصروفات الدولة وارداتها .

تثبيت ملاك الدولة على أساسات قويمة، وإعادة تنظيم الدوائر الحكومية، حسبما تقتضيه الكفاءة والمصلحة العامة .

إعادة النظر في قوانين الخدمة، وجعلها بشكل يضمن التناسب بين المصلحة العامة، وحقوق الموظفين .

تحسين أساليب الضرائب والرسوم على اساس إشراك الجميع في تأديتها بصورة عامة وعادلة.

توسيع دوائر تسوية الأراضي ، والعمل على توحيد حقوق التملك .

توسيع نطاق الأعمال العمرانية الرئيسية ، والشروع بأعمال الري الكبرى، التي تحتاجها البلاد في مختلف نواحيها ، خاصة في الفرات الأوسط ، ووضع خطة ثابتة فنية لإنشاء الطرق وصيانتها ، وتشييد المباني الحكومية .

تنظيم الصادرات والواردات بغية تأمين التوازن بينها، والاهتمام بتطبيق قاعدة المقايضة بالنسبة التي تتطلبها اقتصاديات البلاد .

الإشراف على المتاجرة بموارد البلاد الرئيسية ، وتنظيم شؤون التجارة والنقل .

مراقبة الشؤون الزراعية، وتحسين منتوجاتها، وتنظيم صادراتها، خاصة الرئيسية منها، كالتمور والتبوغ ، والحبوب ، وايجاد المخازن والمؤسسات اللازمة لمعاونة الملاكين والزراع .

تنظيم الصناعات الوطنية ، وتشجيع الأهالي على استهلاك المنتوجات المحلية .

تأسيس مصارف أهلية لتنشيط التجـارة ، وللقيام بالمشاريع الصناعية والزراعية ، وتشجيع الأهلين على الاشتراك في هذه المشاريع العامة .

تشجيع الفرد والجماعات على التوفير المفيد ، وعلى استعمال الأموال الموفرة في الساحات المثمرة للفرد ، وللهيئة الاجتماعية .

الاهتمام بالاحصاءات العامة وتوسيعها، بحيث تقوم بما ينتظر منها من فوائد في توجيه اقتصاديات البلاد ، وتنميتها .

في العدلية

الاهتمام بتوزيع العدل، وتطبيق القوانين ، وسن قوانين جديدة تحقيقاً لحاجة البلاد والتطورات العصرية ، وتزييد كفاءة المؤسسات القضائية .

في المعارف

مكافحة الامية ببث الثقافة العامة ، وتعميم التعليم الأولي والابتدائي .

العناية بالتعليم الثانوي، والعالي، والاختصاصي، وتحقيق فكرة إنشاء الجامعة ، ورفع مستوى البعثات .

الاهتمام بالتعليم الصناعي ، والزراعي ، بما فيه الصناعات الزراعية ، وكذلك العناية بالتعليم التجاري .

لما كان الشباب منبع قوة الامة ، فستعنى الوزارة بإنماء وتنظيم حيويته ونشاطه ، وبتأسيس الجمعيات والنوادي لبث روح الرياضة ، والفتوة ، والتعاون بين الأعضاء ، واتخاذ جميع التدابـير

لإعداد الشباب مدنياً، وعسكرياً، للنهوض بالواجبات، التي تنتظرها منه البلاد، في نواحي الحياة العامة
العناية بتعليم الفتاة تعليماً يمكنها من القيام بواجباتها نحو الاسرة والمجتمع .
المحافظة على التقاليد الوطنية، والقومية، والأخلاق، وتوجيه سياسة المعارف، و إعداد المناهج الدراسية لتأمين هذه الأهداف .

في السياسة الخارجية

السعي لتوسيع نطاق الحلف العربي، بتقوية الصلات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والعمل على تحقيق استقلال الاقطار العربية المجاورة الاخرى وفق أماني أهاليها .
الاهتمام بصلات الصداقة مع بريطانية العظمى على أساس التحالف والمصالح المتقابلة والمشتركة
تقوية صلات الصداقة والتعاون مع الدول الداخلة في عهد سعد آباد .
السير على سياسة المودة والمصالح المتبادلة تجاه جميع الدول الاخرى .

الأوقاف

الاهتمام بإصلاح الأوقاف وتنظيم شؤونها، وتحسين مواردها، على وجه يساعد على نشر الثقافة العامة وتوسيع نطاق المؤسسات الخيرية .

قضية الكويت

تقع « مشيخة الكويت » في الشمال الغربي من « خليج البصرة » ويحدها « العراق » شمالا و « العراق» و « المملكة العربية السعودية » غربا، والخليج شرقاً، و «المملكة العربية السعودية» جنوبا، وتبلغ مساحتها نحو ٧٠٠٠ كيلومتر مربع، وفيها من النفوس زهاء مئة الف نسمة، وهي تتمتع بمركز جغرافي ممتاز جعلها متحكمة بامور « خليج البصرة » قاطبة

كانت هذه المشيخة قائم مقامية تابعة لولاية البصرة على عهد الامبراطورية العثمانية فلما قتل الشيخ مبارك الصباح أخاه محمد شيخ الكويت سنة ١٨٩٥ م بسطت بريطانية حمايتها عليها فظل أهلها يحنون إلى العراق، ويرغبون في الالتحاق به، وقد زاد حنوهم هذا بعد أن استقل العراق في أواخر عام ١٩٣٢ واصبح عضوا في عصبة الامم يتمتع بنعم الاستقلال الذاتي والحكم الديمقراطي، وصار الكويتيون يعدون مشيختهم لواء من « الوية العراق » فتملكوا العقارات العديدة وبساتين النخل الكثيرة في العراق، وأسسوا لهم مراكز تجارية فيه

وفي مفتتح عام ١٩٣٩ م اشتدت الدعاية لربط الكويت بالعراق، وأخذ شباب الكويت يهرب إلى أرض الرافدين ويبث الدعاية ضد مشايخ الكويت، وكان للملك غازي محطة إذاعة خاصة به، يقال لها « محطة قصر الزهور » فكان القوميون والشباب المتحمسون يلجأون إلى هذه

المحطة لترويج الدعاية لالحاق الكويت بالعراق

يقول السفير البريطاني في العراق ، السير موريس باترسن : (١)

« ان تسيُّب الملك غازي بوجه عام قد أصبح جسيما في العهد الجديد ، وعلى الأخص إذاعته اللاسلكية الموجودة في القصر ، والتي كانت منذ أمد طويل مصدراً للمتاعب ، ولكنها أصبحت مؤخراً مؤذية في لهجتها خاصة تجاه شيخ الكويت جارالعراق الملاصق في رأس الخليج ، وهوالحاكم الذي وقف إلى جانب الحكومة البريطانية ، والذي كانت له صلات وثيقة بها . ان الاتجاه الذي اتخذته الاذاعة اللاسلكية نحوه هو ، في نعته بالاقطاعي البـالي المستبد ، وأن حكمه الرجعي يتعارض مع النظام المستنير القائم في العراق ، وهذا يعني ضمناً أن من الخير للكويت ان تندمج مع جارتها الشمالية

وفي أثناء غياب رئيس الوزراء ، نوري السعيد عن العراق في مؤتمر الطاولة المستديرة المنعقدة في لندن ، —١— استدعى الملك غـازي في غسق الليل ، رئيس أركان الجيش العراقي ، الفريق حسين فوزي ، وكلفه باحتلال الكويت فعلا ، كما اتصل جلالته بمتصرف لواء البصرة ، علي محمود الشيخ علي ، وأمره أن يصنع كافة الامكانيات الادارية تحت تصرف الجيش لاحتلال الكويت فوراً فلما أصبح الصباح ، دعي نائب رئيس الوزراء ، ناجي شوكت ، إلى البـلاط الملكي فوجد رئيس أركان الجيش ، ورئيس الديوان الملكي ، وغـيرهما وجلين فلما فهم ناجي بك القضية على حقيقتها ، دخل على الملك وعرض عليه أن احتـلال الكويت يغيض الحكومات البريطانية ، والإيرانية ، والعربية السعودية ، وانه لابد من اتخاذ الخطوات المتزنة لتحقيق أمر جلالته. وهكذا استطاع ان يصرف الملك عن تفكيره العاجل إلى ان كان قتله ، على نحوما سنذكره

حوادث منوعة

١— قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٦ كانون الأول ١٩٣٨م الافراج عن الصحف السياسية المعطلة كافة والسماح لها بالصدور

٢— قررت « وزارة الداخلية » في يوم ٢٧ كانون الاول ١٩٣٨ الغاء الرقابة التي فرضت على بعض الشخصيات السياسية ، وعلى مراسلاتهم البريدية ، والبرقية ، والتلفونية .

٣— قررت الوزارة الغاء القرار الصادر بإبعاد بعض السياسيين إلى الاقضية النائية ، والسماح لهم بالعودة إلى أوطانهم ، كما انها أفرجت عن المحامين ، والشباب ، الموقوفين عـلى التحقيق في القضايا السياسية .

(1) Both sides of the curtain P . 150

٤ – احالت « وزارة الدفاع » عـلى التقاعد لفيفا من القادة والضباط ، بداعي اشتغالهم في السياسة اضراب أمير اللواء نظيف الشاوي ، والزعيم بهاء الدين نوري ، والزعيم ابراهيم خلف ، والعقيد سعيد التكريتي ... الخ

٥ – استصدرت الوزارة إدارة ملكية باعفاء صاحب جريدة الاستقلال ، عبد الغفور البدري ، عما تبقى من محكوميته وكان المومى اليه قد طعن في نزاهة بعض أعضاء « الوزارة المدفعية الرابعة » فحكم عليه بالسجن ثلاثة اشهر

٦ – كانت الوزارتان « السليمانية » و « المدفعية الرابعة » فصلت عدداً من موظفي الحكومة في السلك الخارجي كسمو الامير زيد ، عم الملك غازي ؛ ونصرت الفارسي ، أحد الوزراء السابقين ، وموفق الالوسي وعبد العزيز المظفر ، وطالب مشتاق ، وناصر الكيلاني ... الخ فلما تسلمت « الوزارة السعيدية الثالثة » مقاليد الحكم أحالت تفسير المادة الحادية عشر من قانون الخدمة الخارجية الى ديوان التفسير الخاص ؛ وهي المادة التي تم فصل المشار اليهم بموجبها ، ليرى هل أن قرار الفصل المذكور يمنع إعادة المفصولين إلى الخدمة ، فاجتمع « ديوان التفسير » في يوم ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٩م وقرر جواز إعادة الذين فصلوا من الخدمة الخارجية ، بقرار يصدره مجلس الوزراء وذلك لعدم وجود ما يمنع هذه الاعادة في القانون المذكور .

٧ – أقام رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، وليمة غداء كبرى في يوم ٩ كانون الثاني ١٩٣٩ دعي اليها رؤساء القبائل البارزين في الوية الحلة ، والديوانية ، والمنتفق ، وفاتحهم فيها بوجوب التآزر والتعاضد لما فيه خير البلاد ، وأشار عليهم بوجوب دفن الضغائن والأحقاد ، التي بينهم ووجوب تناسي الماضي بفواجعه ومآسيه ، وحل مشكلاتهم فيما بينهم ، وبين لهم أن أبواب البلاط الملكي ، ورئاسة الوزراء ، مفتوحة أمامهم ، فمن كانت لديه ظلامة فليراجع بشأنها ، ومن شعر بإجحاف فليشتكي بكل حرية ، وقد وقعت هذه النصائح وقعاً حسناً في نفوس المدعوين.

٨ – كان مـن مظاهر نبل رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، أن قصد خصومه السياسيين في بيوتهم ، وصفى حسابه معهم بعتب بسيط ، وتغاضى عن الماضي البعيد ، مؤكداً لهم ان مصلحة البلاد يجب أن تعلو مصالح الأشخاص دوماً وان تصافي القلوب هو الذي يحقق هذه المصلحة العامة وقد قوبلت حركته هذه بالاعجاب والتقدير في بادىء الأمر

٩ – قررت الحكومة البريطانية عقد « مائدة مستديرة » في لندن يجتمع حولها زعماء العرب واليهود في يوم ٧ شباط ١٩٣٩ م لبحث مشكلة فلسطين فسافر رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، إلى القاهرة في يوم ١٤ كانون الثاني من هذه السنة ، في طريقه إلى لندن ، واجتمع في ارض الكنانة بزعماء العرب البارزين ، ورجالهم السياسيين ، للمذاكرة في الخطة التي يجب على الدول العربية أن

تنتهجها في هذا المؤتمر . وبعد أن أجرى اتصالات مهمة في هذا الصدد ، سافر إلى العاصمة البريطانية وفي مساء ١٢ شباط غادر بغداد إلى لندن، السيد توفيق السويدى ليساعد الرئيس في مهمته ، بوصفه مندوباً عن العراق في المؤتمر المذكور ، وقد عاد نوري إلى بغداد في ٢٨ شباط ١٩٣٩م، وكانت قد صدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة إلى وزير الداخلية، ناجي شوكت، ومنصب وزارة الخارجية إلى وزير المالية رستم حيدر .

١٠- وصل إلى بغداد - في طريقه إلى القاهرة صاحب السمو الانبراطوري الامير شاهبور محمد رضا ولي عهد إيران في يوم ٢٦ شباط ١٩٣٩م فاستقبل استقبالا رسميا فخما، ونزل بضيافة الحكومة العراقية معززاً مكرماً ، وتبودلت بهذه المناسبة برقيات المجاملة بين ملك العراق وشاه ايران.

١١- انتقل إلى جوار ربه مساء يوم ١٠ آذار ١٩٣٩م الحاج عبد الحسين الجلبي ، وكان قد اشغل عدة مناصب وزارية في أويقات مختلفة .

١٢- أسندت رئاسة الديون الملكي إلى السيد رشيد عالي الكيلاني في يوم ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٩

١٣ - أمر رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، ان يكون راتبه الشهري كراتب بقية الوزراء « أي ١٢٠ دينارا عدا المخصصات »

١٤ - سافر وفد عراقي إلى طهران ، في مساء يوم ٢٤ نيسان ١٩٣٩ م ، برئاسة مدير الخارجية العام ، رشيد الخوجة ، وعضوية كل من السيدين جميل السلام ، وسعيد فهيم للاشتراك في مؤتمر الموقعين على « ميثاق سعد آباد » الذي تقرر عقده في طهران بمناسبة عقد قران ولي عهد ايران الامير محمد رضا شاهبور « الذي يحضره وزراء خارجية الدول الموقعة في هذا الميثاق » وكان من المقرر أن يسافر إلى طهران سمو الامير زيد وفخامة نوري السعيد للاشتراك في حفلة الزفاف ولكن فاجعة العراق بوفاة ملكه الملك غازي حالت دون ذلك .

❋ افتتاح سدة الكوت ❋

بحثنا موضوع انشاء « سدة الكوت » في مواضع مختلفة من هذا الكتاب وقلنا في ص ٢٨ من المجلد الرابع منه ان مجلس الوزراء وافق في جلسة ٦ أيلول ١٩٣٤م على مقاولة التعهد المختص بهذا المشروع وبوشر بالعمل فيه يوم ١٠ كانون الاول من هذه السنة وقدتم انشاء السد المذكور في أوائل سنة ١٩٣٩م وافتتحه الملك غازي في يوم ٢٩ آذار ١٩٣٩ بهذه الكلمة :

اخواني الأعزاء

من دواعي سرورنا العظيم ان نوفق إلى افتتاح هذا المشروع الحيوي . نذكر اننا قد وضعنا حجره الأساسي منذ ثلاثة أعوام خلت تحقيقاً لرغبة والدي الغالية ، وكلمته القيمة التي لاتزال

تتردد في خاطرنا وهي « لا مشروع قبل الغرّاف » .

ان جل أمانينا الإكثار من أمثال هذه المشاريع المثمرة ، التي تفيض على البلاد بالخير والانعاش ، ونؤمل أن يرى شعبنا المحبوب في القريب العاجل حفلات اخرى ، لوضع الأحجار الأساسية لمشاريع اقتصادية ، وعمرانية ، لا تقل اهمية عن هذا المشروع العظيم ، راجياً من الله عز وجل لجميع ابناء وطننا العزيز عزاً ورفاهاً »

ويبلغ طول « هذا السد » خمسمئة متر وعرضه نحو أربعة عشر متراً ، وله ٥٦ فتحة طول كل منها ستة امتار ، وارتفاعها ٩٫٣٠ أمتار ، ولهذه الفتحات أبواب من الحديد أو الفولاذ تنزل فيها كما ينزل السيف في القراب ؛ وقد روعي في بنائه أن يكون صالحاً للملاحة فجعل له فتحة عامة (هويس) لمرور السفن طولها ٨٠ متراً وعرضها ما يقرب من سبعة عشر متراً ، وقد بلغت كلفته مليون و١١٩٫٤٣٠ ديناراً ، وحضر حفلة افتتاحه السفراء ، وقناصل الدول الأجنبية ، إلى الأعيان ، والنواب ، والوزراء ، وسائر الطبقات ، كما حضره مدراء شركة « بلفوربيتي » البريطانية التي تعهدت بناء السد .

❋ تأجيل مجلس النواب ثم حله ❋

كانت « الوزارة المدفعية الرابعة » قد استصدرت الارادة الملكية المرقمة ٥١٠ والمؤرخة ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٨م « بأن يؤجل مجلس النواب جلساته شهراً واحداً ابتداءاً من اليوم الأول من شهر كانون الاول ١٩٣٨ » فلما تسلمت « الوزارة السعيدية الثالثة » مقاليد الحكم في ٢٥ كانون الاول ١٩٣٨م ، استصدرت الارادة الملكية المرقمة ٥٦١ والمؤرخة في ٢٦ من هذا الشهر « بأن يؤجل المجلس المذكور جلساته شهراً آخر اعتباراً من أول كانون الثاني ١٩٣٩ » فلما انتهت مدتا التأجيلين ، وعقد مجلس النواب جلسته الحادية عشرة في يوم ٢٠ شباط ١٩٣٩م ، تلي تقرير النائب داود السعدي الذي يتهم فيه « الوزارة المدفعية الرابعة » بمخالفتها أحكام القانون الاساسي ، وذلك بإبعادها له ولغيره من السياسيين إلى الاقضية النائية ؛ عملا بمرسوم « منع الدعاية المضرة » الذي كانت هذه الوزارة قد استصدرته في حينه ، ومعاملتهم معاملة قاسية في منافيهم السحيقة لا تتفق مع العدالة التي كفلها الدستور للعراقيين .

وقد جرت مذاكرة شديدة حول هذا التقرير ، وحمل وزير المالية السابق ، ابراهيم كمال ، حملة قاسية على صاحب التقرير وصحبه من المبعدين ، وتعرض إلى الوزارة القائمة ، ومس بكرامتها ، واستطاع بأساليبه الخاصة ان يحمل المجلس على أن يرفض التقرير ، موضوع البحث ، ولاسيما وقد كانت الاغلبية في المجلس من جماعة الوزارة السابقة ، ثم تأجلت الجلسة إلى ٢٣ شباط .

وقد اتضح لوكيل رئيس الوزراء ، السيد ناجي شوكت ، أن المجلس سيطلب في جلسته

القادمة أن تطلب الوزارة القائمة تقته فيها ، وهي لا تملك فيه إلا أقلية ضئيلة ، الامر الذي يؤدي إلى سقوطها حتما ، فاقترح على زميليه وزير الدفاع ، طه الهاشمي ، ووزير المالية ، رستم حيـدر ، أن تستصدر الوزارة إرادة ملكية بحل مجلس النواب، والبدء في انتخاب مجلس جديد ، فأقر الوزيران هذا الاقتراح ، ووافق الملك غازي على الحل المطلوب فأصدر هذه الإرادة :

الرقم ٩١

لما كانت الاصول الدستورية تقضي بأن يسود التآزر بين السلطتين : التشريعية والتنفيذية ، ولما كانت الظروف التي تجتازها البلاد ، في الوقت الحاضر ، تتطلب أعمالا إصلاحية هامة ، تستدعي وجود تآزر وثيق بين السلطتين ، مما يمكن الوزارة القيام بها ، ولما كانت الوزارة غير شاعرة بهذا التآزر بينها وبين المجلس النيابي الحاضر ، فقد :

أصدرت إرادتي الملكية ، بعد الاطلاع على المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء ، وعرضه وكيل رئيس الوزراء ، بحل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد . على وكيل رئيس الوزراء تنفيذ هذه الإرادة .

كتب ببغـداد في اليوم الثاني من شهر محرم سنة ١٣٥٨ واليوم الثاني والعشرين من شهر شباط سنة ١٩٣٩

وكيل رئيس الوزراء : ناجي شوكت　　　　　　غازي

ولما استأنف مجلس النواب جلسته في ٢٣ شباط ١٩٣٩م ، كانت شرفات المستمعين تغص بالاعيان والمعارضين ، وكان عدد النواب الحاضرين يفوق عددهم في بقية الجلسات ، وكانوا على أتم استعداد لمنازلة الوزراء ، فلما فوجئوا بتلاوة هذه الإرادة اسقط في أيديهم فتشتتوا أيدي سبأ خائفين نادمين .

✵ الملك يكلم الشعب ✵

يصادف يوم ٢١ آذار عيد ميلاد الملك غازي، ملك العراق المحبوب، فتعطل الدوائر الرسمية، وتتلى المنقبة النبوية ، ويجري تبادل برقيات التهاني والتبريك بهذه الذكرى المجيـدة . ولما حل يوم ٢١ آذار من سنة ١٩٣٩م أعربت الوزارة عن رغبتها في جعل هذا اليوم عيداً قومياً ممتازاً ، فأقيمت ولائم الافراح في كل لواء ، وفي كل قضاء ، وفي كل ناحية ، أما العاصمة فقد لبست ثوباً فضفاضاً من الزينة ، وجرى فيها استعراض فخم لبعض قطعات الجيش ، فلما كان مساء اليوم المذكور ، خاطب الملك شعبه بهذه الكلمة من دار الإذاعة اللاسلكية ، وبإلقائها انتهت معالم الافراح .

قال الملك :

شعبي الكريم

شهدنا اليوم مـــا قمتم به من احتفالات وافراح ، بمناسبة عيد مولدنا ، فهزتنا تلك المظاهر الصميمية ، والعواطف الخالصة ، الدالة على وحدة شعوركم ، وخلقكم الأبي ، الأمر الذي يجعلنا وطيدي الثقة في منعة هذا الوطن ، ومستقبله الباسم

اننا نفتتح هذا العام وهدفنا ترسيخ الاستقرار الحقيقي في النفوس ، وافساح المجال أمام شعبنا المحبوب ليستأنف جهوده بخطى واسعة نحو غايته السامية ، وتمكين حكومتنا من ان تقوم بمـــا تتطلبه البلاد من اصلاحات شاملة . ونحن واثقون بأن هذا الشعب الكريم الـــذي اجتاز أكثر الأزمات ، وصمد لأشد المكاره ، سيكون خير عون لنا في تحقيق امانينا هذه .

شعبي العزيز !

ان الواجب يقضي علينا في مثل هذه الادوار الحرجة ، التي يجتازها العالم ، أن نقدر مسؤولياتنا ونعمل بسرعة ونشاط على تعزيز قواتنا الوطنية .

ان من حسن حظ هذا الشعب الحبيب ان تتجلى مزاياه في جيشه الباسل ، المشبع بروح النظام والاخـــلاص ، والمفاداة ، الحارس الامين لهذا الوطن العزيز ، والرمز الحقيقي لرسالته التاريخية ، فليطمئن شعبي الكريم بأني ساهر على راحته وطمأنينته ، واضع نصب عيني دائماً وابداً استكمال اسباب عزه ورفاهته ، ومهتم خاصة بمستقبل الشباب الذي هو مصدر قوة هـــذه الامة ومحقق آمالها وأمانيها .

وقبل أن أنهي كلمتي هذه لاأتمالك من أن أتوجه بفكري إلى اخواننا العرب الذين يهمنا امر مصيرهم راجين من الله أن يحقق في مفتتح هذا العام ما تصبو اليه نفوسهم من أماني سامية وهو ولي الجميع ومنه التوفيق اهـ .

✵ مؤامرة على سلامة الدولة ✵

حكمت سليمان

كان للانقلاب العسكري الذي قام به الفريق بكر صدقي العسكري في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ م ، وتكوين الوزارة برئاسة حكمت بك سليمان ، أسوء الاثر في نفس نوري باشا السعد ، رئيس الوزارة الأسبق ، ولمـــا قتل الفريق بكر صدقي في ١١ آب ١٩٣٧ م نتيجة لحركته الانقلابية المذكورة ، بذل حكمت بك جهوداً غير منكرة لجعل شعار سياسة الوزارة التي اعقبت وزارة « اسدال الستار » فلما استقالت وزارة المدفعي الرابعة التي تبنت هذه السياسة ، والف نوري

(١) جريدة البلاد رقم ١١٦٠ بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٣٩ م

باشا السعيد الوزارة الجديدة في ٢٥ كانون الأول ١٩٣٨ م ، شعر حكمت بك أن من الكياسة وبعد النظر أن يترك العراق مدة من الزمن حتى تتضح سياسة « الوزارة السعيدية الثالثة» المذكورة والظاهر ان نوري باشا شعر بقلق حكمت بك ، وسمع باستعداده للسفر إلى تركية فـأراد أن يطمأنه ؛ فبعث اليه كلا من ولده « صباح » وصديقه « الدكتور سامي شوكت» ليؤكدا له ان نوري لايضمر شراً لأحد وانه لاخوف عليه ولا على حياته إذا بقي في العراق فاطمأن حكمت إلى هذه الرسالة ، وصرف النظر عن السفر ، ولكن الرأي العام فوجيء في يوم ٦ آذار ١٩٣٩ م بهذا البيان :

<u>بيـان رسمي</u>

« بينما كان الشعب العراقي الكريم يجد سيره نحو اهدافه العليا ، مغبوطا من جميع الامم ، لما ناله من مـنزلة ممتازة ، بفضل الجهود العظيمة ، والضحايا الجسيمة ، التي بذلها بزعامة مؤسس كيانه ، وباني مجده ، جلالة المغفور له الملك فيصل العظيم ، إذا بالاقدار قد انتقلت بمجدد شبابه إلى جوار ربه ، فكانت عليه خسارة فادحة لم ير بدأ من ان يتحملها بصبر وثبات ، وأن يثابر على سيره متعزيا بنجله العظيم ، الملك غازي الاول ، الـذي أصبح محط آماله وأمانيه ، ولكن ظهر ويا للأسف ، بعـد برهة قصيرة ، ان نهضتنا المجيدة هذه لم ترق في أعين فئة من عبيد الشهوات والمطامع ، وعمال الفوضى ، فقامت تتآمر عليها بمختلف الحيل والاضاليل ، وكان من جراء ذلك أن اجتاز هذا الشعب في السنوات الأخيرة أدواراً خطرة ، عصفت به في خلالهـا رياح المؤامرات والفتن ، وأعاصير السفه والاجرام والفوضى ، مما روع السكان ، وهدد الدستور ، وألحق بسمعة هذا الوطن العزيز اضراراً لا تقدر ، ومما يزيد في الأسف أن هذا الضرر قد سرى عبر العراق فآذى كافة الاقطار العربية ، التي تربطها بالعراق أواصر القربى وصلات الهدف الأسمى ، والمصالح المشتركة

« لم يكف تلك العصبة الأثيمة ما قامت به من مصادرة حريات ، وارهاق وجر مغانم ، على حساب الشعب الكريم ، بل جرؤت حتى على سلطات مجلس الأمة ، وصاحب العرش المفدى ، بحجج لم يلبث أن ظهر للخلق فسادهـا ، ولكن الشعب العراقي الكريم عرف كيف يصمد للنكبات والويلات ، ويعالجها برباطة جأشه وحكمته المعروفتين ولما أقدمت الوزارة الحالية على تحمل أعباء المسؤولية ، وضعت نصب عينيها العمل برغبة صادقة على اعادة الاستقرار التام إلى نصابه ، وذلك بعدم فسح المجال لمثل تلك الادوار المحزنة ، وما خلفته من آثار فوضى ، واستهتار بقوانين المملكة ومقدراتها وقد بين رئيس الوزراء بوضوح ، في خطبة أذاعها عـلى أثر تأليف الوزارة ، ضرورة استئناف العراق — حكومة وشعباً — سيره السابق ، تحت ظل العرش والدستور ؛ ولكن ثبت ان ذلك البيان ، وما انطوى عليه من تسامح وتحذير في آن واحد ، لم يؤثر ، ويا للأسف ، التأثير

الرادع في بعض الأشخاص ، الذين فقدوا مزية الاعتبار بدروس الماضي وأصبحت نفوسهم ملوثة بجراثيم الاجرام والفوضى ، لايرضيها عودة النظام والطمأنينة إلى البلاد فقاموا على قلتهم ، وضعف تقديرهم لمغبة أعمالهم ، يتآمرون في الآونة الاخيرة على تجديد المآسي السالفة ، غير منتبهين إلى أن الامة لايمكنها أن تتغاضى كل مرة عمن يريد بها السوء ، وان الحكومة لهم بالمرصاد . لقد عمدوا هـذه المرة إلى عين الطريقة التي عمدوا إليها سابقاً ، فأرادوا أن يخدعوا نفراً من الضباط ، وقد فاتهم ان الجيش ، الذي يشعر بمجموعه بواجب الاخلاص ، والتضحية ، نحو قائده الأعلى ، وسلامة الوطن ، لابد أن يبرأ من المفسدين ، ويغضب لتكرر هـذه الألاعيب ، التي تسيء إلى سمعته ، وإلى سمعة الوطن الذي هو حارسه الأمين .

« لقد قامت الحكومة بما يترتب عليها من واجب ، بإيقاف المتهمين المتآمرين ، وإحالتهم إلى محكمة خاصة ، ليحكم فيهم القانون حكمه الحق ، ولتطمئن البلاد من ان عهد الاجرام والاخلال بالنظام قد فات ، وان مصلحة الوطن العليا تحتم على الحكومة بأن لاتتساهل ، بعد الآن بحق أي كان يريد أن يتحكك بأحد أفراد الجيش ، بقصد سوقه إلى عمل لا يتلائم وواجباته المقدسة ، كما انها لا تتوانى في انزال العقاب على من تحدثه نفسه باغواء رئيس قبيلة لاستخدامه في سبيل مآرب شخصية ، إذ ليس من المصلحة العامة ان تبقى سلامة الاستقرار عرضة لمثل هذه الارهاصات الوضيعة. والحكومة تنتهز هذه الفرصة لتطمئن الشعب الكريم ، الذي اقلقته امثال هـذه الافسادات ، انها ساهرة على راحته ، ومصالحه ، وانها ستحترم العهد الذي قطعته على نفسها ، بتمسكها بدستور البلاد وقوانينها ، وانها سوف لاتفسح مجـالا لأي كان ، وبأي اسم ، لخرقه حرمة القوانين التي انما سنت لاحقاق الحق ، ونشر العدل والطمأنينة ، بين أهل البلاد كافة ، وستظل المحكمة قائمة بواجباتها ما دامت الحاجة ماسة اليها ، وستكون مهمتها تطبيق القانون على أي شخص تحدثه نفسه بإخلال الأمن ، والتصدي للاجرام .

« ان من أهم أغراض الحكومة ان يطمئن الشعب الكريم إلى مستقبله ، وأن ينصرف كل موظف ، بعد الآن ، إلى واجباته ، ويحسن القيام بها ، وأن يعمل كل عراقي بطمأنينة ونشاط على ازدهار بلاده وتقدمها ، ويسير بقوة وإيمان نحو أهدافه العليا ، مستظلا براية سليل البيت الهاشمي ، حامل لواء النهضة العربية ، وباني كيان الدولة العراقية الفتية ، والله المسؤول ان يسدد خطوات الجميع ويهديهم إلى ما فيه خير البلاد ومصلحتها »

بغداد ٦ مارت ١٩٣٩ — مدير الدعاية والنشر والاذاعة

خلاصة القضية

وخلاصة القضية ، التي يشير إليها هذا البيان :

« انمؤامرة خفية دبرت في زمن الوزارة السابقة ، مركزها في بغداد اريد بها قلب الحكومة الحاضرة ، وقتل عدد يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ شخصاً من أمراء الجيش ، وكبار موظفي الدولة ، وفي ضمنهم رجال الوزارة الحاضرة ، وذلك بطريقة اجراء وليمة في قصر سمو الأمير عبد الاله يدعى إليها نحو مائتين وخمسين شخصاً بما فيهم الذوات المطلوب اغتيالهم ، والاشخاص الذين سيقومون بتنفيذ الاغتيال »

كما جاء تفصيل ذلك في قرار المجلس العرفي الصادر عن « معسكر الرشيد » في يوم ١٦ من شهر آذار سنة ١٩٣٩ م — وان القائمين بهذه الحركة هم السادة : حكمة سليمان ، واسماعيل عباوي واخيه يونس عباوي ، وحلمي عبد الكريم ، وجواد حسين ، وعلي غالب ، وعبد الهادي كامل والعقيد صالح صائب ، وانهم كانوا يهدفون في جملة مايهدفون اليه ، قتل الملك غازي ، وتنصيب الأمير عبد الاله بدلا عنه

وقد استغرب الرأي العام من هذه المفاجئة ، وقابل السيد خالد سليمان ، شقيق حكمة سليمان رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، حول أخيه ويقول نوري أن خالد فارقه وهو مطمئن البال على أخيه حكمة بك

تدابير الحكومة

عالجت الوزارة هذه القضية بتدابير مستعجلة فأوقفت المتهمين بالحادث ، مدنيين وعسكريين ، وقررت اعلان الأحكام العرفية في بغداد ، لتسريع البت في امر الموقوفين فصدرت هاتان الارادتان

(١) رقم ١١١ أصدرت ارادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الأساسي ، وبناء على ماعرضه وزراء الداخلية والعدلية والدفاع ، وقرره مجلس الوزراء بإعلان الاحكام العرفية في منطقة معسكر الرشيد ، وفي المحلات المجاورة لها ، التي يعلن قائد القوات المرابطة فيها أنها تابعة لها ، إلى أن يعلن انهائها . وتوقيف أصول قانون المحاكمات الجزائية ، وقانون إدارة الالوية ، وقانون الجمعيات والاجتماعات والتجمعات ، وقانون دعاوي العشائر ، وقانون انضباط موظفي الدولة ، وقانون الخدمة الوطنية وقانون الحكام والقضاة ، والقوانين الاخرى بقدر مالها من المساس بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية في المنطقة المذكورة حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية المرابط

على وزراء الداخلية والعدلية والدفاع تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم الثالث عشر من شهر محرم سنة ١٣٥٨ واليوم الخامس من شهر مارت سنة ١٩٣٩

غازي

طه الهاشمي | محمود صبحي الدفتري | ناجي شوكت | نوري السعيد
وزير الدفاع | وزير العدلية | وزير الداخلية | رئيس الوزارة

(٢) رقم ١١٢ اصدرت ارادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الأساسي ، وبناء على ما عرضه وزراء الداخلية والعدلية والدفاع ، بأن تكون الادارة الملكية في هـذه المنطقة المعلنة فيها الأحكام العرفية ، بموجب الارادة الملكية المرقمة ١١١ والمؤرخة في ٥ مارت سنة ١٩٣٩ وفي المحلات المجاورة لهـا ، التي يعلن قائد القوات العسكرية انها تابعة لها ، إدارة عسكرية صرفة ، وأن يكون قائد القوات العسكرية المرابط فيها المرجع الأعلى لجميع الادارات ، داخل المنطقة المنوه عنها ، وله صلاحية توزيع الأعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المنطقة حسبا يتراءى له.

على وزراء الداخلية ، والعدلية ، والدفاع ، تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم الثالث عشر من شهر محرم سنة ١٣٥٨ واليوم الخامس من شهر مارت سنة ١٩٣٩

غازي

وزير الدفاع | وزير العدلية | وزير الداخلية | رئيس الوزارة
طه الهاشمي | محمود صبحي الدفتري | ناجي شوكت | نوري السعيد

وقـد عين كل من العقيد عزيز ياملكي رئيساً للمجلس العرفي العسكري ، والمقدمين سعيد يحيي الخياط ، ومحمود حلمي ، عضوين عسكريين فيه ، والحاكمين عبد العزيز الخياط ، ومعروف جياووك عضوين مدنيين فيه أيضاً . وبعد مرافعات لم يطل امدهـا قرر المجلس العرفي العسكري في يوم ١٦ مارت ١٩٣٩ م الحكم بالاعدام شنقاً على كل من حكمة سليمان واسماعيل عباوي ويونس عباوي وجواد حسين وحلمي عبد الكريم ، وبالحبس لمـدة سبع سنوات على عبد الهادي كامل ولمدة ثمان سنوات على علي غالب وببراءة الباقين فاستصدرت الوزارة ارادة ملكية بتبديل عقوبة الاعدام بالسجن لمدد مختلفة ولم يعدم أحد

ما يقوله وزير الداخلية ؟

يمت حكمة سليمان إلى ناجي شوكت « وزير الداخليـة في الوزارة السعيدية الثالثة » بصلة القرابة والنسب ، فهو عم والدته ، وعميد اسرته وقد حدثني هذا الوزير النبيل عن قضية توقيف عمه حكمة بك فقال :

« كنت في دار أخي الدكتور صائب شوكت فوافاني فيها وزير الدفاع ، طه الهاشمي ، وأخبرني بأن التحقيقات الأولية التي قامت بها السلطات العسكرية أسفرت عن اكتشاف علاقة لحكمة

بك بالمؤامرة ، التي اكتشفت قبل يومين ، واعلنت من أجلها الأحكام العرفية ، وقد جرى توقيفه لهذا السبب ، وأنه جاء ليخبرني بالأمر الواقع بوصفي وزيراً للداخلية ، فطلبت إلى طه ضمان حياة حكمة بك ، ما دام موقوفاً في المعسكر ، وضمان حياته حتى إذا وجد المجلس العرفي دلالة كافية للحكم عليه بالاعدام (١) وكان حكمة بك قد دعى إلى العشاء في دار جمال بابان في تلك الليلة فقبض عليه فيها

ما يقوله وزير آخر ؟

وفي اليوم التالي لصدور أحكام المجلس العرفي العسكري ، وهو يوم الجمعة ١٧ آذار ١٩٣٩م دعى رئيس الوزراء نوري السعيد ، أعضاء وزارته إلى داره ، كما دعي رئيس الديوان الملكي ، رشيد عالي ، وقائد القوات العسكرية المرابطة الزعيم اسماعيل نامق ، وأمر فوزعت على الحاضرين صور الأحكام الصادرة من المجلس المذكور في اليوم السابق ، وبعد أن قرأوها بامعان سألهم آراءهم فانبرى وزير العدلية ، محمود صبحي الدفتري ، لتفنيد القرار فقرة فقرة ، وأعلن معارضته له ، كما أعلن هذه المعارضة وزير الداخلية ، ناجي شوكت ، وتلكأ وزير المعارف ، صالح جبر ، ووزير الاقتصاد ، عمر نظمي ، فلم يبديا رأياً قاطعاً ، وارتأى الباقون ضرورة إحترام القرار لصدوره عن محكمة ذات اختصاص .

وحاول رئيس الوزراء أن يوفق بين الآراء فأعرب عن موافقته على تبديل عقوبة الاعدام الصادرة بحق حكمة سليمان بالحبس على أن تنفذ في الباقين ، فأخفق في هذه المحاولة ايضاً ، وبعد مناقشات استغرقت تسع ساعات تغدّى الحاضرون خلالها « كباب الصابونجية » تمّ الاتفاق على تبديل عقوبة الاعدام بالسجن لمدد مختلفة ، واتفق الجميع على تنفيذها في الضابط البيطار ، حلمي عبد الكريم ، وشاءت مروءة رئيس الوزراء ، بعد بضعة أيام أن تستبدلها في حق هذا الضابط أيضاً فوافقه على ذلك وزيرا الداخلية والعدلية ، وهذا هو البلاغ الرسمي الصادر حول تبديل هذه الأحكام (٢)

---

(١) حدثني العضو المدني في المجلس العسكري ، معروف جياووك ، أن زميله العضو العسكري ، سعيد يحيى ، أسر اليه بأن العقيد فهمي سعيد مصمم على قتل حكمة سليمان ، إن لم يصدر المجلس بحقه عقوبة الاعدام ، وأنه « جياووك » استطاع أن يثني سعيد عن ذلك

(٢) بعد أن رجع وزير الداخلية ، ناجي شوكة ، إلى داره قصده كل من السادة : جميل المدفعي ، وعلي جودت ، والشيخ محمد رضا الشبيبي ، وطلب اليه السيد المدفعي أن ترفق الحكومة بالسيد حكمة سليمان فلا تمكن أحداً من اعدامه ولا أن تسن سنة سيئة للمستقبل فرد عليه صاحب الدار بما جرى وتم الاتفاق عليه فخرج وزملاءه فرحين شاكرين

بيان رسمي

لقد ثبت لدى المجلس العرفي العسكري ، المنعقد في معسكر الرشيد ، بنتيجة التحقيقات التي اجراها منذ مدة ، بان الاشخاص الآتية اسماؤهم ، قد قاموا بمؤامرة ضد سلامة الدولة ، ولذلك فقد أصدر احكامه الآتية بحقهم :

الاسم	الحكم
١–حلمي عبد الكريم	الاعدام
٢– اسماعيل عباوي	الاعدام
٣-يونس عباوي	الاعدام
٤– جواد حسين	الاعدام
٥– حكمت سليمان	الاعدام
٦– عبد الهادي كامل	الاشغال الشاقة الموقتة لمدة سبع سنوات
٧–علي غالب	الاشغال الشاقة الموقتة لمدة ثماني سنوات ومراقبة الشرطة لمدة سنتين

وبالنظر لوجود اسباب تستدعي الرأفة ، فقد ابدل حكم الاعدام المحكوم به على الاشخاص الآتية بالعقوبات المبينة ازاء اسمائهم :

١– اسماعيل عباوي	الاشغال الشاقة المؤبدة
٢– يونس عباوي	الاشغال الشاقة المؤبدة
٣– جواد حسين	الاشغال الشاقة الموقتة لمدة خمس عشرة سنة
٤– حكمت سليمان	الحبس لمدة خمس سنوات

مايقوله حكمة سليمان ؟

أما السيد حكمة سليمان فقد أكد لنا أن الحكومة البريطانية هي التي حالت دون اعدامه ، وذلك أن المستر لويد ، رئيس جمعية التمور العراقية، كان في لندن بالاجازة ، فأوعزت اليه أن يبرق إلى نوري باشا السعيد ، بأن أصدقاءه من الانكليز لا يرتاحون إلى اعدام حكمة

ويقول السير موريس باترسن ، السفير البريطاني في العراق ، ص 143 من كتابه
Both sides of the curtain

«وثمة مؤامرة صغيرة حدثت، مما حملت نوري بعد أسابيع قليلة من تسنمه كرسي رئاسة الوزراء أن يسدد الطعنة إلى أحد خصومه القدماء ، حكمة سليمان ، وهو أحد رؤساء الوزارات السابقين

الذي أقحم في هذا الأمر بأسخف الدلائل وأوهنها ، وقد حكم عليه بالاعدام فعلا ، وبعد جدل طويل استطعت أن أحصل من نوري على وعد بأن هذا الحكم لاينفذ »

علـى أن بعض الأوساط المهمة ترى أن الحكومتين التركية والإيرانية سعتا كثيراً لانقاذ حكمة من مخالب الموت وذلك بالضغط الذي استعمله ممثلاهما في أنقرة لدى السفير البريطاني في تركية لحمل حكومته على التدخل في الأمر

ومن غريب الصدف ان يقتل الملك غازي في حادثة مؤلمة جداً ، ويولى الأمير عبدالاله منصب الوصاية على شبل الملك القتيل « الملك فيصل الثاني » في الوقت الذي كان حكمة سليمان يرسف وأصحابه المتهمون بالتآمر على حياة الملك غازى بالاصفاد والأغلال في غياهب السجون، على نحو ماسنذكره بعد قليل .

استقالة وزير الداخلية

كان متصرف لواء بغداد ، السيد امين خالص ، يقوم بوكالة « مديرية السجون العامة » في هذه الآونة ، وكانت علاقاته بحكمة سليمان تحتم عليه اسداء كل مساعدة ممكنة للسيد حكمت وهو في السجن ، فأعرب رئيس الوزراء عن رغبته في اجراء بعض التنقلات الادارية بحيث تشمل فيمن تشملهم ، متصرف لواء بغداد ، السيد أمين خالص ، وكان وزير الداخلية السيد ناجي شوكت ، يرى أن تحقيق هذه الرغبة سابقاً لأوانه فأوفد الرئيس نوري باشا السعيد ، وزير داخليته إلى انقرة في مهمة رسمية ، وتولى فخامته منصب وزارة الداخلية بالوكالة ، واجرى التنقلات المرغوب فيها ، وما لبث أن أبرق إلى وزيره هذه البرقية بـ« الشفرة »

عراقية – أنقرة – شخصية لفخامة ناجي شوكت

أرى من واجبي أن أخبركم أن الأحوال اضطرتني إلى إجراء تعديلات مهمة في بعض كبار موظفي الداخلية . واني آسف لاقدامي على هذه الاجراءات ، على أثر مغادرتكم القطر، شعرت في الأيام الأخيرة أنكم كنتم غير مرتاحين للخطة العامة ، التي كنت أرى ضرورة لانتهاجها في تدوير شؤون الدولة ، وكان هذا يؤلمني جداً بالنظر إلى ان أهدافنا واحدة ، وصداقتنا قديمة . انني ارجو أن تثقوا بأنني كنت ، وسأكون دائماً ، حريصاً على هـذه الصداقة ، وعلى ضرورة تعاوننا في تحمل المسؤوليات الملقاة على عاتق هذه المملكة ، لذلك رايت أن واجب الصداقة هذه يقضي علي بأن أطلعكم ، وبدون انتظار ، على هذا الوضع ، واترك لكم الخيار فيما إذا كنتم ترغبون في مؤازرتي في تركية أو مصر بعد اتمام مهمتكم في أنقرة

بغداد ٢٤/٤/١٩٣٩ – خارجية

وقد انتهز ناجي شوكت فرصة تسلمه هذه البرقية فرد عليها بهذا الجواب:

أنقره ١٩٣٩/٤/٢٥ الرقم ٢٤

شخصي إلى نوري السعيد

أخذت برقيتكم . أخبركم بأن هذه المفاجأة لم تكن بعيدة عن خاطري . تتذكرون جيداً بأني قبل مغادرتي بغداد بأسبوع ، بينت لكم رغبتي في الانسحاب من الوزارة ، لأني رأيت أنه قد أصبح من المستحيل علي مؤازرتكم ، للأسباب التي سردتها اليكم ، فكان بإمكانكم أن توافقوا على انسحابي ، دون أن تعوزكم الجرأة إلى إخفاء صدقكم ، وإظهاره بعد أن ابتعدت عن العراق بمهمة حيوية للبلد ، لقد خدمت بلادي بإخلاص مدة حياتي ، لم أتهاون فيما يمس شرفي ، وكرامتي ، وبقي اسمي بعيداً عن كل ما جرى من حوادث مؤلمة في العراق ، سببت له اضراراجمة ، ومدة وزارتي الاخيرة بذلت كل جهدي لأن أكون حائلا دون استعمال الشدة الضارة ، ورواج الحزازات الشخصية ، والآن اشكر ربي على هذه النتيجة ، التي سوف لا تؤثر في شخصي ، بل ستزيدني فخرا وشرفا ، وكل ما أتمناه أن ارى بلادي متمتعة برفاه وسكون ، كما أرى من واجبي ان اجلب انظاركم إلى العواقب السيئة التي ستجابهها البلاد ، فيما إذا استمرت الشدة والحزازات ، وأخيراً اخبركم بأني لا يمكنني ، بعد هذه الاحوال ، أن أقبل اية وظيفة سواء في الداخل او الخارج هذا فا (؟) الباري إلى الطريق المستقيم

ناجي شوكت

مرض حكمة سليمان

اصيب حكمة بك سليمان بالتدرن الرئوي ، وهو في السجن ، او ظهرت عليه آثار هذا التدرن في تموز ١٩٣٩م ، أي بعد الحكم عليه بمائة يوم فقط ، وهو فيه ، وقد فحصه الدكتور سندرسن في التاسع من هذا الشهر وأيد هذه الاصابة ، فطالب وزير العدلية ، محمود صبحي الدفتري ، باطلاق سراحه لابتلائه بمرض لا يرجى شفاءه منه ، شأنه في ذلك شأن كل سجين يصاب بهذا المرض ، فأبدى رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، استعداده للموافقة على هذا الطلب ، وخالفه بعض وزرائه ، فهدد الوزير بالاستقالة إن لم تأخذ العدالة مجراها في قضية السجين المريض فنقل حكمة بك الى « السليمانية » وما لبث ان افرج عنه ، وعن بقية المسجونين في هذه الحادثة اثر الانقلاب العسكري الخطير الذي جرى في نيسان ١٩٤١م

مقتل الملك غازي

وصف مؤثر للحادث

روعت « بغداد » في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين من ليلة الثلاثا الموافق ١٤ صفر سنة ١٣٥٨ الهجرية و ٤ نيسان سنة ١٩٣٩ الميلادية بأعظم فاجعة وأفدح نازلة ، فقد قيل أن الملك

غازي بينما كان يسوق سيارته بنفسه ، بسرعة فائقة جداً ، بين القصرين : الزهور والحارثيــة ، اختلت موازنة السيارة من سرعة السير ، فانحرفت عن الشارع المزفت إلى أرض وعرة تكثر فيها الأشجار الكثيفة ، ومجاري المياه المعدة لسقي المزرعة الملكية في « الحارثية » واصطدمت بعمود كهربائي اصطداماً قوياً أدى قلع العمود وسقوطه على رأس الملك الشاب ، بحيث سبب كسر عظم الجمجمة ، وانتشار المخ إلى مسافة بعيدة ، وقد نقل إلى قصر الزهور جثة هامدة ؛ وفارق الحياة في الساعة الثانية عشرة والدقيقة أربعين

واستيقظت « بغداد » صباح يوم الثلاثا مروعة للنبأ الفاجع ، الذي كانت تتناقله الألسن خافتة مكذبة النعاة ، وكانت وجوه الناس مكفهرة ، وعيونهم ساهمة ، فمن متفائل إلى متشائم ، إلى متأمل . مضت نصف ساعة وهم وجوم كأن على رأسهم الطير ، فلما كانت الساعة التاسعة والدقيقة خمس وعشرون ، أطلقت المدافع إحدى وعشرين طلقة ، إيذاناً بانتهاء ملوكيــة الملك غازي ، وإعلاناً بتنصيب ولي عهده ، الأمير فيصل ، ملكاً على العراق ، فعلا النحيب والبكا. ، وأقفلت العاصمة عن بكرة أبيها ، ونظمت مواكب العزاء في كل مكان نادبة سيد شباب أهل البلاد ، وفوجيء الشعب بهذا البلاغ :

بلاغ رسمي رقم ١

« بمزيد الحزن والألم ، ينعي مجلس الوزراء إلى الامة العراقية ؛ انتقال المغفور له سيد شباب البلاد ، جلالة الملك غازي الاول ، إلى جوار ربه ، على أثر اصطدام السيارة التي كان يقودها بنفسه بالعامود الكهربائي الواقع في منحدر قنطرة النهر ، بالقرب من قصر الحارثية ، في الساعة الحادية عشرة والنصف ، من ليلة أمس . وفي نفس الوقت الذي يتقدم فيه بالتعازي الخالصــة إلى أعضاء العائلة المالكة على هذه الكارثة العظمى ، التي حلت بالبلاد ، يدعو الله سبحانه وتعالى أن يحفظ للمملكة نجله الأوحد ، جلالة الملك فيصل الثاني ، ويلهم الشعب الكريم الصبر الجميل ، وانا لله وانا اليه راجعون » اه

ما يقوله الاطباء ؟

وإلى جانب هذا البيان ، الذي أذاعه مجلس الوزراء ، أذاعت هيــأة الأطباء ، التي فحصت الفقيد العظيم فحصاً طبياً ، بعد حلول الفاجعة ، هذا البيان الرسمي رقم (٢)

« ننعي بمزيد الاسف ، وفاة صاحب الجلالة الملك غازي الاول ، الساعة الثانية عشر والدقيقة أربعين ، من ليلة ٣/٤ نيســان سنة ١٩٣٩ ، متأثراً من كسر شديد للغاية في عظام الجمجمة ، وتمزق واسع في المخ .

« حصلت هذه الجروح بنتيجة اصطدام سيارة صاحب الجلالة ، عندما كان يسوقها بنفسه ،

بعمود كهرباء بالقرب من قصر الزهور ، الساعة الحادية عشر والنصف من تلك الليلة .

« ولقد فقدَ صاحب الجلالة شعوره مباشرة ، بعد الاصطدام ، ولم يسترجع شعوره حتى اللحظة الاخيرة » ٣/٤ نيسان سنة ١٩٣٩ .

الدكتور	الدكتور	الدكتور	الدكتور	الدكتور
جلال حمدي	صبيح الوهبي	صائب شوكت	أبراهام	سندرسن

قرارات مجلس الوزراء

تولى « مجلس الوزراء » حقوق الملك الدستورية وفاقاً لأحكام المادة (٢٢) من « القانون الأساسي العراقي» ورأى أن يُعلن ملوكية الملك فيصل الثاني ؛ ويسمي من يقوم بالوصاية عليه «لصغر سنه» ويدعو مجلس الامة إلى الانعقاد للبت في أمر الوصي

فاجتمع في صباح يوم الفاجعة واتخذ المقررات التالية :

« التأم مجلس الوزراء في قصر الزهور ، على أثر الفاجعة العظمى التي حلت بالبلاد ، وبوفاة صاحب الجلالة المغفور له الملك غازي الاول ، وبالنظر إلى توليه حقوق الملك الدستورية إلى أن يتم نصب الوصي نهائياً ، حسب المادة ٢٢ من القانون الاساسي ، اتخذ القرارات الآتية : —

١ — اعلان سمو الأمير ، ولي العهد ، فيصل ، ملكاً على العراق ، باسم صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ، وفقاً لمنطوق المادة ٢٠ من القانون الاساسي .

٢— تسمية الامير عبد الآله وصيا على جلالة الملك ، بالنظر إلى عدم بلوغه من الرشد القانونية ونزولا عند وصية جلالة الملك المغفور له غازي الاول ، المستندة إلى إفادتي صاحبة الجلالة الملكة وسمو الاميرة راجحة شقيقة جلالته ، امام مجلس الوزراء . (١)

٣— دعوة مجلس النواب المنحل ، تمهيداً لاجتماع مجلس الامة للبت في أمر الوصاية نهائياً ،

(١) بعد أن قرر مجلس الوزراء المناداة بولي عهد المملكة ، الأمير فيصل ، ملكا على العراق باسم الملك فيصل الثاني عقد اجتماع خاص في البلاط الملكي حضره رئيس مجلس الأعيان ، السيد محمد الصدر ، ورئيس مجلس النواب ، مولود مخلص ، وثلاثة من الوزراء وهم ناجي شوكت ، وطه الهاشمي ورستم حيدر ورؤساء الوزراء السابقون برآسة رئيس الوزراء ، نوري السعيد . وقد استعرض المجلس اسماء امراء البيت الهاشمي لاختيار الوصي على الملك الطفل فترددت أسماء الأمير عبد الله والأمير زيد ، والامير عبد الآله . فقرر المجلس ان يكون الوصي احد اعضاء الاسرة الهاشمية ، وان يكون احد هؤلاء الأمراء الثلاثة ثم تكلم رئيس الوزراء ، نوري السعيد . حول ترجيح احد هؤلاء الثلاثة فقال : ان الأمير عبد الله مشغول بشرقي الأردن فلا يمكن جعله وصياً ، وان الأمير زيد لا يصلح لمنصب الوصاية لتزوجه من آنسة تركية وكانت هنالك رغبة جامحة في اختيار الأمير زيد فقال وزير المالية ، رستم حيدر ، إذا وقع حادث لجلالة الملك الطفل وكان الأمير زيد وصياً عليه اصبح هذا الأمير ملكا على العراق فكيف يكون نجله التركي ولي عهده ؟ فلمع عندئذ اسم الأمير عبد الآله وسمي وصياً .

وفقاً للفقرة (٢) من المادة (٢٢) من القانون الاساسي .

٤— اعلان الحداد العام في المملكة

بغداد ٤ نيسان ١٩٣٩ مدير الدعاية والنشر والاذاعة

في قصر الزهور

في الساعة « التي نقل الملك غازي إلى «قصر الزهور »جثة هامدة ، تلفن نبأ الفاجعة إلى رئيسي مجلسي الأعيان والوزراء ، و إلى رئيس الديوان الملكي ، والوزراء. فسارع هؤلاء إلى القصر خفافاً ، ولما حضر وزير الداخلية ، ناجي شوكت ، اقترح أن يستدعى رئيس مجلس النواب ، مولود مخلص وغيره من رؤساء الوزراء السابقين ، مثلما استدعي رئيس مجلس الأعيان ، السيد محمد الصدر كما اقترح أن ينظم محضر يوقع فيه الحاضرون باسرهم لئلا يفتئت الناس على الحقيقة كذباً فيشيعون ما يضر بسمعة الحكومة وموقفها ، فعارض وزير المالية ، رستم حيدر ، ووزير الدفاع ، طه الهاشمي استدعاء رئيس مجلس النواب المشار اليه ، بدعوى أن حضوره سيخلق مشكلة تضر بالحكومة ، ولا سيما إذا حضر ثملا .

كذلك اقترح وزير الداخلية أن ينقل جثمان الملك إلى البلاط الملكي في غسق الليل ، لئلا يختطفه الاهلون إذا نقل نهاراً فيأخذوا الجنازة ، ويفلت الضبط ، و كان في النية أن تحفظ الرفاة في « قصر الزهور » ليلا وتنقل إلى المقبرة الملكية نهاراً ، فأجيب الوزير إلى طلبه لاسيما وقد كان ذلك من رأي متصرف لواء بغداد أيضاً وهو يومذاك السيد أمين خالص

دفن الجثمان

ورأت الحكومة ان تعجل في دفن الفقيد الغالي ، لئلا تبقى المدينة مقفلة ، والاشغال معطلة ، فقررت أن يكون ذلك في صباح يوم الاربعاء الموافق في ٥ نيسان ١٩٣٩ م وأن تعطل الدوائر الحكومية في اليوم المذكور ، ويعلن الحداد في المملكة أربعين يوما ، تنكس خلالها الأعلام ، وهكذا كان ففي الساعة الثامنة من صباح هذا اليوم نقلت الرفاة على عربة مدفع من البلاط الملكي ؛ حيث كان الجثمان ، إلى المقبرة الملكية في « الأعظمية » وفق منهاج خاص ، وانزل التابوت إلى مقره الأخير بين العبرات واطلقت المدافع ٩٩ طلقة حداداً على الراحل وقد كفل وزير الداخلية إيصال السفير البريطاني إلى دار السفارة سالماً من الأذى بعد أن اتضح له من تقارير الشرطة أن هنالك فكرة لاغتياله بزعم أن لحكومته علاقة بحادث الراحل الكبير [1]

(١) يقول السفير البريطاني ، باترسن ، في كتابه « Both sides of the curtain P . 151 » وقد اصبح واضحاً لعيان بأن الملك غازي إما يجب ان يسيطر عليه او ان يخلع ، وقد لمحت إلى ذلك ، وبهذا المقدار ، في زيارتي الوداعية »

انباء مزعجة

وقد انتشر في العاصمة ، بعد دفن الملك منشورات تقول « ان الملك غازي لم يمت موتا طبيعياً، وانما اغتيل بتحريض من أعداء البلاد »

وسرت إشاعات مزعجة في يوم الخميس مآلهـا أن رئيس الوزراء قد أغتيل ، وهو في المجلس النيابي ، فاقفلت المدينة فوراً ، ومنعت الحكومة العبور على الجسور القائمة على النهر ، لمنع اتصال الكوخ بالرصافة فيزيد الاضطراب ، وجدت الشرطة في تعقيب المشبوهين ، والفوضويين فقبضت على لفيف منهم ، واستفادت من الاحكام العرفية المعلنة في « معسكر الرشيد » قبل شهر فساقت الموقوفين إلى المحاكم المختصة ، واستحصلت بحقهم أحكاماً شديدة ، مستعجلة ، ساعدت على تهدئة الحالة إلى حد عظيم .

مقتل القنصل البريطاني

لم يقتصر انتشار الاشاعات المزعجة على بغداد فحسب ، فإن الذي يدقق في الأحكام العرفية الصادرة عن « معسكر الرشيد » في هذه الحقبة يرى أن عدداً كبيراً من الاهلين الذين يمتون إلى مختلف الألوية ، والاقضية قد ادينوا بتهمة اقلاق الراحة العامة ، والادعاء بإن الملك قتل قتلا

أما في « الموصل » فقد قتل القنصل البريطاني ، السير مونك ميسن ، في تفاصيل روتها جريدة « الاوقات البغدادية » في عددها ٨٢١٥ الصادر في ٦ نيسان ١٩٣٩ كما يلي :

« ويؤخذ من تفاصيل الحادث انه بينما كان سكان مدينة الموصـل صقعين من هول المصاب الأليم الذي حل بوفاة المغفور له الملك المحبوب ، إذ اندس بعض المحرضين في صفوف الجماهـير ، وحرضوا بعض الجناة على اغتيال القنصل البريطاني بحجة انـه كان للحكومة البريطانية ضلع في وفاة المغفور له الملك غازي ، وعـلى أثر ذلك اتجهت الجماهير نحو بناية القنصلية وأخذت ترشقها بالحجارة ، كما أنها أحرقت سيارة أحـد موظفي القنصلية وكانت واقفة على باب القنصلية ، فخرج القنصل لتهدئة الجمهور ، وفي أثناء ذلك تقدم أحد العمال من خلفه وضربه بفأس على رأسه فقتل في الحال . ولقد أثار هذا الحادث دهشة عميقة في أنحاء العالم وتلقته الدوائر البريطانية بأسف شديد. ولما اتصل نبأ الحادث بفخامة نوري السعيد ، رئيس الوزارة العراقية ، قابل القائم بأعمال السفارة البريطانية في بغداد ، واعرب له عن مزيد أسفه ، وأسف الحكومة العراقية على هذا الحادث المؤلم الذي تستنكره الامة العراقية كلها » أما الحكومة العراقية في بيانها رقم ٦ الصادر في ٥ نيسان :

« بينما كان أهل الموصل صقعين من شدة هول المصاب العظيم الذي حل بهم بفقد ملك البلاد المحبوب ، وإذا ببعض المفسدين قد انتهزوا الفرصة ، واندسوا بين الصفوف ، فحرضوا بعض الجناة عـلى اغتيال القنصل البريطاني في الموصل وقد القي القبض على القاتل ، والمحرضين ، وسينالون

ما يستحقونه من العقاب الصارم . إن الحكومة في الوقت الذي تعلن فيه استنكارها لهذا العمل الفظيع تعتقد بأن الشعب العراقي النبيل، وخاصة أهل الموصل الكرام يشاطرون شعورها في ضرورة اتخاذ كل ما يلزم لتنزيه سمعة العراق من هذه الأعمال المستنكرة، وبهذه المناسبة تؤكد مرة اخرى عزمها على اتباع الخطة التي أذاعها فخامة رئيس الوزراء قبل بضعة ايام، وعدم افساح المجال لأي كان لتعكير صفو العلاقات القائمة بين العراق وبين حليفته بريطانيه العظمى

بغداد ٥ نيسان ١٩٣٩ — مدير الدعاية والنشر والاذاعة

إعلان الأحكام العرفية

لما كانت المادة ٢٢ آ من القانون الأساسي العراقي جعلت « حقوق الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الامة العراقية ويكون مسؤولا عنها » إذا انتقل العرش إلى من هو دون السن القانونية، وقبل ان يعين وصي عليه ولما كان نجل الملك الراحل، جلالة الملك فيصل الثاني، دون هذه السن، فقد تولى « مجلس الوزراء »حقوق جلالته الدستورية وأعلن الأحكام العرفية في الموصل على أثر مقتل القنصل البريطاني فيها وهذا هو قراره في هذا الشأن :

« بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الاساسي، واستناداً إلى المادة ٢٢ منه، وبناء على اقتراح وزير الداخلية، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٤-٤- ١٩٣٩ ما يأتي :-

١ - اعلان الاحكام العرفية في مدينة الموصل، وفي المحلات المجاورة لها، التي يعلن قائد القوات العسكرية، المرابطة فيها، انها تابعة لها، إلى أن يعلن انهائها، وتوقيف تطبيق قانون اصول المحاكمات الجزائية، وقانون إدارة الالوية، وقانون الجمعيات والاجتماعات والتجمعات، وقانون دعاوي العشائر، وقانون المطبوعات، وقانون انضباط موظفي الدولة، وقانون الخدمة المدنية وقانون الحكام والقضاة، والقوانين الاخرى بقدر ما لها مساس بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية في المنطقة المذكورة، حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية المرابطة فيها .

٢ - أن تكون الادارة الملكية في مدينة الموصل، والمحال المجاورة لها ؛ التي يعلن قائد القوات العسكرية المرابطة فيها انها تابعة لها، والمعلنة فيها الاحكام العرفية، ادارة عسكرية صرفة، وان يكون قائد القوات العسكرية المشار اليه، المرجع الاعلى لجميع الادارات، داخل المنطقة المنوه عنها، وله توزيع الاعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المنطقة حسبما يتراءى له »

ناجي شوكت	عمر نظمي	نوري السعيد
وزير الداخلية	وزير الاقتصاد والمواصلات	رئيس الوزراء
طه الهاشمي = وزير الدفاع		ووكيل وزير الخارجية

صالح جبر	محمود صبحي الدفتري	رستم حيدر
وزير المعارف	وزير العدلية	وزير المالية

اجتماع مجلس الامة

كانت قد صدرت الارادة الملكية المرقمة ٩١ والمؤرخة ٢٢ شباط سنة ١٩٣٩ « بحل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد » فلما فجعت البلاد بسيد شبابها ، الملك غازي الاول ، دعي المجلس المنحل إلى الالتئام في يوم الخميس الموافق ٦ نيسان ١٩٣٩ م فاجتمع مجلسا النواب والأعيان في جلسة مشتركة حزينة جداً ، وبعد أن أبن رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، الملك الراحل بخطاب مؤثر للغاية ، تكلم رئيس مجلس الأعيان ، السيد محمد الصدر ، عما ولدته وفاة الملك الحبيب من اللوعة والأسى ثم أعلن وقف الجلسة عشر دقائق حداداً على الراحل العظيم . ثم تلي كتاب رئاسة الوزراء المرقم (١٧٥٣) والمؤرخ ١٩٣٩/٤/٦ المتضمن نصوص المادتين ٢٠ و ٢٢ من القانون الأساسي العراقي « حول ولاية العهد والوصاية » والمقررات التي أذاعها مجلس الوزراء في البلاغ الرسمي رقم ٣ « المثبت نصه قبيل هذا » وختم الكتاب بهذه العبارة

« ولما كان البت في مسئلة الوصاية على صورة نهائية من حق مجلسكم العالي ، فاني أرجو أن يقرر المجلس ما ينسبه في هذا الصدد » وعندها قال السيد الصدر .

« اطلعتم حضراتكم على كتاب رئيس الوزراء الذي تلي عليكم الآن ، وأود أن ألفت نظر المجلس العالي إلى إن ما ورد فيه من تسميته صاحب السمو الأمير عبد الآله وصياً على جلالة الملك ليس بحكم الوصية القطعية ، لأن الرأي الأخير في هذا الشأن يرجع إلى مجلس الامة الموقر ، وفقاً لأحكام الدستور ، وعليه يجري التصويت الأن بتعيين الأسماء على نصب سمو الأمير عبد الآله وصياً على جلالة الملك » ـ١ـ

وكان عدد الحاضرين من الأعيان والنواب (١٢٢) ذاتاً فصوت كلهم لسمو الأمير عبدالآله وعندها استدعي سمو الأمير وحلف اليمين القانونية في تلك اللحظة وانفضت الجلسة .

أثر الفاجعة في الخارج

كان تأثير الفاجعة في خارج العراق ، ولا سيما في البلاد العربية ، عظيما وقد اتهمت الصحافة العربية خصوم البلاد بتدبير مؤامرة قتل الملك غازي ، فنشرت في ذلك مقالات ضافية طالبت فيها تأليف لجان عربية للتحقيق في صحة ما تدعيه ، فكان من الطبيعي أن يمنع دخولها إلى العراق ، ولا تزال هذه التهمة تتاربين حين وآخر كلما تأزمت الحالة

---

(١) الجلسة المشتركة لمجلسي الأعيان والنواب المنعقد في يوم ٦ نيسان ١٩٣٩ م ص ٣

الوزارة السعيدية الرابعة

استقالة الوزارة السعيدية الثالثة

لما كانت التقاليد المرعية في الحكومات الديمقراطية تقضي بانسحاب هيأة الوزارة من الحكم عند حدوث تجدد في شكل الحكومة القائمة، وعند انتقال العرش الى ملك جديد، فقد قررت «الوزارة السعيدية الثالثة» الانسحاب من الحكم بعد مقتل الملك غازي، وانتقال العرش الى نجله الملك فيصل الثاني، ونصب الامير عبدالاله وصياً على الملك الجديد حتى يبلغ السن القانونية، فتقدم رئيس الوزراء، نوري السعيد، بكتاب استقالة الوزارة وهو

حضرة صاحب السمو الوصي على صاحب الجلالة الملك المعظم

بناء على تولي سموكم الوصاية على جلالة الملك فيصل الثاني، أتشرف أن أرفع إلى سموكم استقالتي من رئاسة الوزارة، راجياً من الله أن يطيل عمر جلالته، ويديم سموكم مؤيداً بتوفيقاته الصمدانية

بغداد في ٦ نيسان سنة ١٩٣٩ العبد المخلص : نوري السعيد

تكوين الوزارة السعيدية الرابعة

وكان من المنتظر ان يكون رئيس الوزراء المستقيل، نوري السعيد، الوزارة الجديدة، فوجه سمو الوصي اليه هذا الكتاب :

عزيزي نوري السعيد :

تناولت كتابكم المؤرخ في ٦ نيسان ١٩٣٩ المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء ونظراً لثقتنا بكم، فإننا نجدد اعتمادنا عليكم ؛ ونعهد إليكم بتأليف وزارة جديدة

صدر عن البلاط الملكي في اليوم السادس عشر من شهر صفر لسنة الف وثلثمائة وثماني وخمسين الهجرية، الموافق في اليوم السادس من شهر نيسان سنة الف وتسعماية وتسع وثلاثين الميلادية

عبد الإله

أعضاء الوزارة السعيدية الرابعة

لم يشأ نوري السعيد أن يدخل تبديلات أساسية على « الوزارة الجديدة » التي عهد سمو الوصي اليه برئاستها، فاستصدر ارادة ملكية برقم (١٧٤) وبتاريخ ٦ نيسان ١٩٣٩ م بتكوين «وزارته الرابعة» من أعضاء « وزارته الثالثة » دون تحوير فكان :

الوزارة السعيدية الرابعة

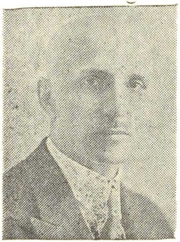
رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالوكالة



نوري السعيد



وزير الداخلية * ناجي شوكت



وزير المالية * رستم حيدر



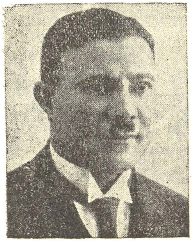
وزير الدفاع * طه الهاشمي



وزير العدلية * محمود صبحي الدفتري



وزير الاقتصاد والمواصلات * عمر نظمي



وزير المعارف * صالح جبر

١ – نوري السعيد : رئيساً لمجلس الوزراء ، ووزيراً للخارجية بالوكالة

٢– ناجي شوكت : وزيراً للداخلية

٣= رستم حيدر : وزيراً للمالية

٤= محمود صبحي : وزيراً للعدلية

٥ = طه الهاشمي : وزيراً للدفاع

٦= عمر نظمي: وزيراً للاقتصاد والمواصلات

٧= صالح جبر : وزيراً للمعارف

* منهاج الوزارة *

لم تضع « الوزارة السعيدية الرابعة »منهاجاً لها ، لأنها تكونت من « أعضاء الوزارة السعيدية الثالثة » وكان لتلك الوزارة منهاج شامل اذيع في يوم ٢٧ آذار ١٩٣٩ م وقد نشرنا نصه اثناء البحث عن تلك الوزارة فليراجع

* خطاب لسمو الوصي *

في الساعة الثامنة من مساء يوم ١٣ نيسان ١٩٣٩ م اذاع سمو الأمير عبد الآله ، الوصي على عرش العراق الخطاب التالي من دار الاذاعة اللاسلكية وهو أول خطاب يلقيه بعد تبوئه منصب الوصاية قال :

الى اخواننا العراقيين وابناء امتنا العربية

ما اقسى يد القدر المفاجيء ، وما أروع تصرف الحدثان ؟ بالامس كنت ارافق بزهو واعجاب سير جلالة الفقيد الغالي في طريق المجد فابتسم لاشراق الأمل في طلعته واليوم أجد في المؤبن الباكي على ذلك الاخ الذي ترعرعت معه في دوحة فيصل العظيم ثم سايرته في السنوات التي اعتلى بها العرش ولم تطلها يد القدر فكان فيها لشعبه قائداً مقداما وكان لامته مشعلا وهاجا ولبيته أبارحيا ولي خاصة أخا كريماً وأية فاجعه اعظم من ان يختطف القدر فقيدنا الغالي وهو في بدء حملته الكبرى التي قاد بها هذه الامة المكافحة ، لتحقيق امانيها ويترك لناعب ، اكمال ذلك الواجب المقدس

لا شك ان روحه الطاهرة كانت مبتهجة لما شاهدته من آيات الوفاء الباهرة لذكراه ، تلك الآيات التي كانت تبدو في كل مكان .

ان العواطف النبيلة التي أبدتها الامة في مآتمها على فقيدنا الكبير ، هي التي حملتني على ان اقطع سكون حزني العميق ، لأتقدم باسم جلالة الملك فيصل الثاني وباسم جلالة الملكة الوالدة ، والبيت الهاشمي ، وباسمي ، إلى الشعب العراقي الوفي ، وإلى الامة العربية الكريمة ، بجزيل الشكر وأعظم التقدير ، إذ كان من شأن هذه العواطف النبيلة أن تخفف علينا هول المصاب المفجع ، وأن تشجعنا على السير في الطريق التي رسمها لنا سلفنا الصالح لخدمة هذه البلاد .

أيها الشعب النبيل

شاءت الأقدار أن أقوم بأعباء المقام الذي اعتلى بفيصل ، وأضاء بغازي إلى أن يشتد ساعد وديعته العزيز ، جلالة الملك فيصل الثاني ، الذي أصبح محط أنظار الجميع ، وحركة استمرار السلسلة الفيصلية المباركة ، فكان عزاؤنا الأعظم تجاه مصابنا الجلل ، وكان النبت الطيب الذي تغذيه آمالنا ، وتنميه تمنياتنا وأدعيتنا ، فأعاهدكم على السير بالامور بعزيمة صادقة طبقاً للأهداف العالية المرسومة ومجابهة المستقبل بثقة واطمئنان مستمداً القوة من فيض هذا الشعور النبيل والمعونة من رجالكم المخلصين الذين جاهدوا لإقامة هذا الكيان ولنبتهل كلنا إلى الله تعالى أن يحرس لنا بعين رعايته هذا الشبل المحبوب وديعتنا جميعاً وأن يسدد خطواتنا للسير في الطريقة القويمة التي سار عليها البيت الهاشمي في قيادة مقدرات العراق وخدمة الامة العربية . ومن الله التوفيق[1] .

ضم سوريا الى العراق

كانت « سوريا » قد سبقت « العراق » في النهضة القومية ، وقدمت ضحايا كثيرة في هذا السبيل ، وكان من المنتظر لها ، بعد قيام الحكم الفيصلي في الشام ، أن تقود الأقطار العربية كافة إلى الاستقلال والحرية ، ولكن النكبة التي أوقعها بها « الجنرال غورو » في ٢٥ تموز ١٩٢٠م وتقويضه الحكومة العربيــة المذكورة ، جعل سوريا دون العراق ، ودون مصر ، في التحرر وفي الاستقلال .

على أن السوريين ما فتأوا يقاومون الاستعمار الفرنسي ، ويوقعون بالدولة « الفرنسية » المنتدبة مختلف الاضرار حتى عقدوا معها معاهدة سنة ١٩٣٦م ، وهي المعاهدة التي رفض البرلمان الفرنسي إبرامها ، رغم نواقصها وعدم تحقيقها أماني السوريين كافة ، على حين ان سوريا قبلت بها كقضية لا مندوحة لها عنها .

وقد تأزمت الحالة في سوريا ، وطغى الاستعمار الفرنسي على حسن النية والتفاهم ، واستقالت « الوزارة السورية » بسبب عدم إقرار المعاهدة المذكورة ، فقدر تكوين وزارة جديــدة ، وانفجر بركان الكرامــة الوطنية في الشام فهاجت النفوس وماجت الجماهير ، وأضربت المدينة إضراباً شاملا عدة أيام وتعالت الأصوات بوجوب الانضمام إلى العراق فردد العراق هذا النداء ، وقامت فيه مظاهرات صاخبة في ٣١ آذار ١٩٣٩ م احتج فيها المتظاهرون على مظالم الفرنسيين واشتركت نقابات الصحافة ، والمحامين والعمال ، والجمعيات في هذه الاحتجاجات ، وحذا الطلاب حذو الجماهير فقاموا بمظاهرات شديدة صاخبة

وكان لا بد للوزاره السعيدية ، وهي الوزارة القومية المعروفة ان تتململ فتتبنى فكرة إلحاق سورية بالعراق ، وكان إذ ذاك الحل المعقول لهذه الأزمة فكتب وزير الخارجية كتاباً إلى سكرتارية

---

(١) جريدة « البلاد » العدد (١١٧٧) بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٣٩

مجلس الوزراء برقم ٤/٤٨٧٧/٣ وتاريخ ٢٥ آذار ١٩٣٩ م طلب فيه ايفاد وزير الداخليـة ، ناجي شوكت :

« بأقرب فرصة ممكنة الى تركيا لمقابلة رئيس الجمهورية التركية ؛ والاتصال برجال الحكومة هناك ، للتأكد من نوايا الجمهورية التركية ، وموقفها حيال الوضع الراهن في سورية وباعتقادنا أنه لا يجوز أن يشجع السوريون على الاقدام على أمر حاسم قبل التأكد من وجهة نظر الاتراك فاذا ما تأكد فخامته ، بعد درس الموقف ، من تأييد الأتراك لوجهات نظرنا في هذا الصدد فعند ذاك يمكن للحكومة العراقية أن تتظاهر بمعاضدة القضية السورية بوجه أبرز »

وقد أقر مجلس الوزراء هذا الطلب ، ولكن تأخر التنفيذ إلى مدة شهر كان لسبب حادثـة الملك غازي المؤسفة فلما كان يوم ٢١ نيسان١٩٣٩ م سافر السيد ناجي شوكت إلى تركيةواتصل بالمسؤولين فيالجمهورية التركية فعلم بصورة جلية أن الأتراك لا يعارضون في ضم سورية إلى العراق إذا رغب السوريون في هذا الضم ولا سيما وانه ليس لتركية مطامع اقليمية في سورية ، بعد أن ضمنوا لهم لواء الاسكندرون

غير أن اختلاف نوري السعيد مع ناجي شوكت ،واندلاع لهيب الحرب العالمية الثانية بعدمدة قصيرة أديا إلى فشل هذا المسعى ٠

✵ الانتخابات النيابية الجديدة ✵

أصدرت «وزارة الداخلية » أوامرها إلى متصرفي الألوية في١٨ آذار ١٩٣٩ للشروع فيإجراء الانتخابات النيابية لمجلس النواب الجديد ، فجرى انتخاب الهيآت التفتيشية في التاسع والعشرين من هذا الشهر ، وأعقب ذلك انتخاب المنتخبين الثانويين ضمنالمدة القانونية ، وما لبثت أنصدرت الارادة الملكية بدعوة مجلس الامة إلى الاجتماع ، إجتماعاً غير اعتيادي ، اعتباراً من يوم ١٢ حزيران ١٩٣٩ م فاجتمع في اليوم المذكور حسب المراسيم المعتـادة ، وبعد أن ألقى سمو الوصي « خطاب العرش » الذي اعدته الوزارة القائمة جدد النواب انتخاب مولود مخلص رئيساً لمجلسهم ، واحتفظ السيد محمدالصدر برئاسة مجلس الأعيان التي كانقد حصل عليها فيأول تشرين الثاني١٩٣٨م

وقد صدرت الارادة الملكية المرقمة (٤٢٠) والمؤرخة ٧ آب سنة ١٩٣٩ بتأجيل جلساتـه شهرين كاملين فلما انتهت هذه المدة ، استأنف المجلس عقد جلساته إلى آخر تشرين الأول من هذه السنة . وقد عقد مجلس الأعيان ثماني عشرة جلسة خلال هذا الاجتماع« غير الاعتيادي »وعقد مجلس النواب (٣٠) جلسة خلال هذا الاجتماع ، وفيما يلي نص خطاب العرش الذي ألقاه سموالوصي في حفلة افتتاح الاجتماع المذكور في الثاني عشر من حزيران ١٩٣٩ م

❊ خطاب العرش ❊

حضرات الاعيان والنواب

بسم الله نفتتح مجلسكم العالي ؛ مرحبين بكم ، ومتجهين بقلوبنا إلى ذكرى فقيد البلاد المغفور له ، اخينا الملك غازي الاول . لقد اخترمه القدر من بيننا في ريعان شبابه ، والبلاد أشد ما تكون حاجة اليه ، تاركاً لنا جميعاً صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني وديعته الغالية ، وقرة عين هذه المملكة . وانه لواجب علينا في موقفنا هذا ان نعرب مرة اخرى عن شكرنا وامتناننا لما اظهره الشعب الكريم من آثار الالم والعزاء الصميمين ؛ لمناسبة تلك الفاجعة العظيمة .

أيها السادة !

لا يخفى أن البلاد قد اجتازت في السنوات الاخيرة ازمات خطيرة كادت تعرقل سيرها نحو أهدافها العليا ولم تتمكن من التغلب عليها إلا بعناية الله وتعاون المخلصين من رجال الامة . ولما تسلمت الوزارة الحاضرة المسؤولية ، كانت الرغبة متجهة ، اتجاهاً واضحاً ، نحو إعادة الطمأنينة إلى النفوس ، والرجوع بالبلاد إلى سيرها الاعتيادى . ولكن لم تكد الوزارة تضطلع بزمام الامور حتى جوبهت ، ويا للاسف ، بعدة حوادث خطيرة اضطرت إلى معالجتها بحزم وقوة . وقد ظهر بنتيجة التحقيقات ان هنالك مؤامرة قد دبرت للنيل من سلامة الدولة ، فكان حتما على الحكومة ان تعلن الاحكام العرفية في منطقة محدودة لايقاف المجرمين عند حدهم . ولما فجعت البلاد بمليكها الراحل ، حاول بعض المفسدين استثمار الفاجعة ، فبثوا دعايات سيئة أدت إلى وقوع امور مؤسفة خاصة في مدينة الموصل ، مما اضطر الحكومة إلى اتخاذ تدابير حاسمة حفظاً لسمعة البلاد ، فعادت على أثر ذلك إلى النفوس ثقتها . ولسوف تلغى الاحكام العرفية حالما يشعر الجميع بطمأنينة كامله

ايها السادة !

لما كانت الاصول الدستورية تقضي بأن يسود التآزر بين السلطتين : التشريعية والتنفيذية ، وكانت الحكومة قد شعرت بأن التآزر فيما بينها وبين المجلس النيابي السابق ، لم يكن ليساعدها على القيام بما كانت البلاد تنتظره منها من أعمال اصلاحية هامة ، ورأت نفسها مضطرة إلى حله ، فحلته ، وباشرت باجراء الانتخابات الجديدة ، وها إنكم قد اجتمعتم الآن مندوبين من قبل الامة لمؤازرتنا على النهوض بالاغراض الهامة التي تنتظرها منا .

ايها السادة

إن الظروف العالمية العصيبة تحتم على حكومتنا مضاعفة الانتباه حفظاً للسلم في مناطق هذا الشرق الادنى والاوسط ، ومما لا شك فيه ان كيان هذا السلم قائم في الدرجة الاولى على صلات

الصداقة والتعاون مابين الدول المرتبطة بميثاق سعد آباد ، وخاصة ما بيننا وبين الدول المجاورة لنا . نعني تركيا ، وإيران ، والممالك العربية . ومما لا شك فيه ان الاتفاق الذي تم مؤخراً ما بين تركيا وبريطانيا العظمى ، قد عزّز الاستقرار ، وقوّى أسباب التعاون ضد كل تجاوز يهدد السلم في هذه الارجاء .

ان حكومتنا لا تزال تعير أصدق اهتمامها وعنايتها إلى القضايا التي تهم الاقطار العربية المجاورة إن المساعي التي بذلها وفدنا ، بالاشتراك مع وفود الدول العربية الاخرى في لندن ، قد أسفرت – كما تعلمون – عن نشر الكتاب الابيض حول قضية فلسطين ، ومن رأينا انه لو احتوى ذلك الكتاب على نصوص صريحة قاطعة ، لساعد على فهم مرامي الحكومة البريطانية ، فيما يتعلق بتقرير الحكم الوطني في فلسطين ، والقضاء على مطامع السياسة الصهيونية ، ولوضع حد للشكوك والمخاوف التي لا تزال مع الاسف تسبب الحوادث المؤلمة ، وتثير القلق في ذلك القطر العزيز ، محط آمال العرب والمسلمين . اننا لا زلنا نعتقد بأن إزالة تلك الشكوك ، وايجاد الثقة ، انما هما بيد الحكومة البريطانية ، التي تربطنا بها أوثق روابط التحالف والصداقة .

أما سورية فيهمنا جداً التغلب على المشاكل القائمة فيها ، وما زلنا شديدي الأمل بأن توفي الحكومة الفرنسية الصديقة بالعهود التي قطعتها على نفسها ، فتسارع إلى حل قضيتها حلا عادلا ، يتفق مع أمانيها ، ويمكنها من ان تقوم بنصيبها كعضو في المجموعة العربية .

أيها السادة

ان الوضع المالي قد تأثر بحوادث السنوات الاخيرة ، وقد وقعت صرفيات بمقياس واسع ، خلافاً للاصول ، وبدون ان يكون لها اعتماد مقابل ، مما أساء إلى سمعة البلاد المالية . والحكومة قائمة باجراء التحقيقات حول هذه القضايا وهي آخذة بتقديم ميزانية الدولة إلى مجلسكم العالي على أساس تأمين التوازن ما بين المصروفات والواردات ، وتثبيت ملاك الدولة ، وتحسين أساليب الضرائب والرسوم ، ليشترك الجميع في تأديتها بصورة عامة وعادلة . واللوائح القانونية التي لها علاقة بهذه الامور ، وبتعديل الدستور ، وادارة الالوية ، على أساس توسيع الصلاحيات ، وبتنظيم أهم موارد البلاد : كالتمور ، والتبوغ ، والحبوب ، وبتأسيس مصارف أهلية ، وتوجيه الاعمال العمرانية واقتصاديات البلاد توجيهاً يتفق والمصالح القومية ، وغير ذلك من اللوائح القانونية الهامة ، ستقدم إلى مجلسكم في القريب العاجل ، كما ان الاتفاقية التي عقدت مع شركات النفط والتي أمنت للخزينة سلفة بدون فائدة مقدارها ثلاثة ملايين دينار ، وكذلك ضرورة استكمال وسائل الجيش ، وتأمين حاجات الدفاع ، والسكك الحديدية ، بطريقة إيجاد اعتمادات لها ، قد حدا بحكومتنا إلى اعادة النظر في الوضع المالي على ضوء الاحتياجات العامة ، والظروف العالمية الراهنة

ولا بد من عرض ذلك كله على مجلسكم العالي في الايام الآتية .

أيها السادة

إن حكومتنا جادة في تحسين الصحة العامة ، وفي إعداد الشبيبة لتتحمل اعباء المستقبل ، وهي واثقة بانها ستتوصل إلى أهدافها بموآزرتكم ، ومعاونتكم . ولا بد انكم اطلعتم على المنهاج الذي نشرته قبل مدة ، وهو منهاج شامل قد تناول جميع نواحي الاصلاح التي تحتاجها المملكة ، ومما هو جدير بالذكر ان يكون قسم من ذلك المنهاج قد نفذ فعلا ، في البرهة القصيرة المنصرمة ، والاقسام الاخرى على وشك التنفيذ. وليس هنالك ما يثني عزم الحكومة عن المضي في سياستها الانشائية ، تحقيقاً لما تضمنه ذلك المنهاج ، من مبادىء ، وخطط ، وأعمال ، لها علاقتها الوثقى بنهوض الوطن وتقدمه . وان ثقتنا بحكمتكم ووطنيتكم تجعلنا نؤمن بانكم ستقومون بنصيبكم في تحقيق آمال الامة خير قيام ، ومن الله التوفيق .

✵ حوادث وامور متنوعة ✵

١- لما ألف نوري باشا السعيد وزارته الثالثة في يوم ٢٥ كانون الأول ١٩٣٨ احتفظ لنفسه بمنصب وزارة الخارجية ، بالاضافة إلى منصب رئاسة الوزراء ، وقد بقي منصب وزارة الخارجية هـذا بعهدته أيضاً ، في « وزارته الرابعة » التي كونها بعد مقتل الملك غازي ، فلما رفض وزير داخليته ، ناجي شوكت ، التعاون معه ، بعد سفره إلى أنقره ، استصدر إرادة ملكية ، في ٢٥ نيسان ١٩٣٩م ، بإسناد منصب وزارة الخارجيـة إلى السيد علي جودت ، كما استصدر إرادة ملكية ثانية في ٢٧ من هذا الشهر بإسناد منصب وزارة الداخلية لنفسه ، فأصبح رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية .

٢- أقامت الوزارة حفلة تأبينية كبرى إلى المغفور له الملك غازي في يوم ١٤ أيار ١٩٣٩م لمرور أربعين يوماً على وفاته ، وقد دعت اليها وفوداً من الأقطار العربية ، المجاورة ، وممثلين عن الألوية العراقية كافة .

٣- أوفدت « وزارة الدفاع » لفيفاً من ضباط القوة الجوية العراقية إلى لبنان في يوم ٤ حزيران للاشتراك في حفلة افتتاح مطار بيروت وتدشينه في اليوم السادس من هذا الشهر .

٤- عمّ القلق سكان «مدينة البصرة» وأطرافها في العشرة الاولى من شهر حزيران ١٩٣٩م عندما ارتفعت مياه المـد ارتفاعاً بلغ ثلاثة أقدام فوق اليابسة ، وهو مد لم تشهد « مدينة الثغر » مثله منـذ ٣٥ سنة ، فتضررت بساتين النخل ، وانقطعت طرق المواصلات ، وانتشرت بعض الأوبئة ، فسعت الوزارة لتخفيف الضرر سعياً مشكوراً .

٥- سافر وزير الخارجية ، علي جودت ، إلى « الرياض » في يوم ٢٤ حزيران ١٩٣٩م على رأس وفد عراقي للمفاوضة مع حكومة المملكة العربيـــة السعودية في القضايا التي تهم البلدين ، فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى وزير المالية ، رستم حيدر ، وقد عاد الوفد إلى بغداد في ١٠ تموز من هذه السنة .

٦- سافر وفد مؤلف من ١٥ طالباً من طلاب « الفتوة العراقية » إلى اسكوتلندا في يوم ٥ تموز ١٩٣٩م لحضور « اجتماعات الجوالة » فيها ، وعاد إلى العراق في السابع عشر من شهر آب من هذه السنة .

٧- سافر الملك فيصل الثاني إلى لبنان في يوم ١١ تموز ١٩٣٩ للاصطياف في ربوعه ، وقـد سبقه اليه رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، في يوم ١٠ تموز لإعداد وسائل الراحة لجلالته ، فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة إلى وزير الخارجية ، علي جودت ، ومنصب وزارة الداخلية بالوكالة إلى وزير الدفاع ، طه الهاشمي ، وقد عاد نوري إلى العراق في يوم ١٥ تموز ، ثم سافر مرة ثانية إلى عمان فلبنان في يوم ٧ آب ليتفقد صحة الملك ، وعاد إلى العراق في ١٤ من هذا الشهر ، وكان وكيلاه علي جودت وطه الهاشمي . أما الملك فيصل فقد عاد إلى بلاده في يوم ٩ أيلول ١٩٣٩ .

٨- انتحر مدير الشرطة العام ، السيد هاشم العلوي ، مساء يوم ١٠ تموز ١٩٣٩م في « الرطبة » أثناء سفره إلى لبنان للاصطياف .

٩- رست أمام بناية وزارة الدفاع في يوم ٢٦ تموز ١٩٣٩ أربع بواخر نهرية حربية ابتاعتها الوزارة لتكون نواة لاسطولها النهري ، فقوبل رسوها بمظاهر الغبطة والسرور .

١٠- سافر إلى لندن في يوم ٢٧ تموز وفد مؤلف من عشرين استاذاً من أساتذة المعارف في رحلة علمية قصيرة .

١١- قسمت « وزارة الاقتصاد والمواصلات » إلى وزارتين : سميت الاولى « وزارة الاقتصاد » والثانية « وزارة المواصلات والأشغال » وبعد أن وضع التشريع اللازم لهذا التقسيم صدرت الارادة الملكية بتعيين عمر نظمي ، وزيراً للمواصلات والأشغال ، ووزيراً للاقتصاد بالوكالة ، اعتباراً من أول آب سنة ٩٣٩ .

١٢- سافر إلى لبنان للاصطياف في يوم ١٠ آب ١٩٣٩م وزير المالية ، رستم حيدر ، فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة المالية بالوكالة إلى وزير العدلية ، محمود صبحي الدفتري .

١٣- كان مجلس الوزراء قد أعلن الإدارة العرفية في الموصل إثر إعلان مقتل القنصل البريطاني فيها في يوم ٤ نيسان ١٩٣٩م ، وفي ٢٥ تموز من هـذه السنة أصدر « قائد القوات العسكرية

المرابطة في الموصل » أمراً بتشميل الأحكام العرفية على القضاءين: سنجار والشيخان . فلما كان يوم ١٠ آب من هـذه السنة استصدرت الوزارة إرادة ملكية بإلغاء الأحكام العرفية المعلنة في الموصل في ٤ نيسان ١٩٣٩م .

١٤- سافر الوصي على عرش العراق ، سمو الأمير عبد الإله ، إلى الموصل وسائر الانحاء الشمالية في يوم ١٥ آب ، وقد صحبه رئيس ديوانه الملكي ، وشيد عالي الكيلاني ، ثم لحق بسموه رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، وبعد أن تفقد الأنحاء المذكورة عاد إلى بغداد في يوم ٢٦ من الشهر المذكور .

١٥- وضعت الوزارة لائحة قانونية لإعادة الأملاك التي سبق للحكومة أن صادرتها من الشيخ محمود الكردي في عام ١٩٣١م، عندما ثار في وجه « الوزارة السعيدية الأولى » وقد شرع المجلس هذه اللائحة في شهر تموز ، واعيدت الأملاك المصادرة ، إلى الشيخ المشار اليه ، في آب سنة ١٩٣٩م .

١٦- صدرت الارادة الملكية بأن يؤجل مجلس النواب جلساته لمدة شهرين اعتباراً من يوم ٧ آب ١٩٣٩ .

١٧- شبت النار في « خان دبي » في مدخل سوق العطارين في يوم ٢٧ آب ١٩٣٩م مساء فالتهمت عدداً من الدور والمخازن والحوانيت المجاورة ، وقد عجزت سلطات الإطفاء المدنية عن التغلب على هذا الحريق، ولاسيما بعد أن انفجرت المواد المشتعلة المدخرة في الخان المذكور لأغراض تجارية ، فاستعانت الحكومة بفرق الإطفاء العسكرية ، وتمكنت الهيئتان المدنية والعسكرية ، تساعدهما الشرطة والأهلون، من التغلب على الحريق بعد أن وقعت فيها ٤٩ إصابة وخمس وفيات وقدرت الخسائر بخمسين الف دينار . ودل التحقيق على أن التجار اليهود هم الذين سببوا هـذا الحريق للاستفادة من مبالغ الضمان المؤمنة لقاء أموالهم .

١٨- كانت هنالك خصومة قديمة بين قبيلتي العبيد وشمر ، فاستدعت الوزارة من مصر حمد باشا الباسل ، وعبد القادر الباسل ، وطاهر بك المصري ، ومن العراق رؤساء شمر ، والعبيد ، وغيرهم، وعقدت عدة اجتماعات برئاسة نوري باشا السعيد أسفرت عن تسوية الخلافات بين القبيلتين المذكورتين والصفح عما بينهما على أساس الدفن ، فكان عمل الوزارة مجيداً وسعيها مشكوراً .

١٩- تكدست في الأسواق العراقية كميات عظيمة من الشعير، بنتيجة شبوب نيران الحرب العالمية الثانية ، وتعذر إصدار هذه الحبوب إلى الخارج ، ففاوضت الحكومة العراقيـة الحكومة البريطانية في الموضوع واستطاعت أن تبيعها كمية من الشعير المذكور تتراوح من ١٥٠الف طن إلى ٢٠٠ الف طن بسعر الطن الواحد ٤ دنانير ونصف الدينار ، وهو سعر لا بأس به في مثل هاتيك

الأيام ، وقد صدر بيان رسمي بذلك في ٢١ كانون الأول ١٩٣٩ .

٢٠- وقع زلزال خطير في الأناضول في أواخر كانون الأول ١٩٣٩م فسبب أضراراً عظيمة بين السكان والمواشي ، وهدَّم عدداً كبيراً من الدور التاريخية ، والمعاهد العلمية ، وألحق خسائر جسيمة بعدد من القرى والدساكر ، وقد أسرعت الحكومة إلى مواساة جارة العراق العزيزة تركيا فقدمت معونة نقدية للمنكوبين قدرها ١٢،٠٠٠ ليرة تركية ، كما أسرعت « جمعية الهلال الأحمر العراقية » فتبرعت بمثل هذه المعونة ، وحذا الشعب حذو الحكومة والجمعية فساهم بقسط وافر من المواساة والخدمات مما كان له الوقع الجميل في نفوس إخواننا الترك .

٢١- نظمت الوزارة سفرات رسمية لسمو الوصي المعظم إلى الألوية العراقية كافة « للاطلاع المباشر على شؤون البلاد » وقد شرع في تحقيق هذه الأسفار منذ تشرين الأول ١٩٣٩م وانتهت بنهاية كانون الأول من هذه السنة ، وكان سمو الوصي يلقى ، خلال هذه الرحلات ، ضروب الإجلال والاحترام .

٢٢- كان مفتي فلسطين ، الحاج محمد أمين الحسيني ، قد فرَّ من ملاحقة السلطات البريطانية في فلسطين ولجأ إلى لبنان ، فلما اعلنت الحرب العالمية الثانية ، في ٣ أيلول ١٩٣٩م ، شعر بمضايقة السلطات الفرنسية له ، فاضطر للنزوح إلى العراق ، ووصل إلى بغداد في يوم ١٦ تشرين الاول من هذه السنة ، فلقي الأمان والترحاب ، وقدمت اليه التبرعات ، وقد لعب دوراً خطيراً في الحوادث التي حصلت بعد قدومه والتي سنفردها ببحث آت .

٢٣- استقدمت وزارة المعارف زهاء مئة مدرس ومدرسة من سوريا ولبنان للتدريس في المدارس العراقية .

٢٤- استصدر رئيس الوزراء إرادة ملكية في ٢٠ أيلول ١٩٣٩م بتعيين جلال بابان وزيراً للمواصلات والأشغال ، ونقل عمر نظمي من وزارة المواصلات والأشغال ، وتعيينه وزيراً للداخلية ، وتعيين صادق البصام ، وزيراً للاقتصاد ، والدكتور سامي شوكت ، وزيراً للشؤون الاجتماعية المستحدثة بمرسوم ، وهكذا ملئت المناصب الوزارية .

٢٥- غادر العراق إلى القاهرة في يوم ١١ تشرين الثاني ١٩٣٩م رئيس الوزراء ، نوري السعيد للاتصال بالحكومة المصرية وبحث مشكلة فلسطين مع أقطابها ، فصدرت الإرادة الملكية بتولي وزير الخارجية ، علي جودت ، منصب رئاسة الوزراء بالوكالة مدة تغيب الرئيس السعيد عن العراق .

﴿ الوزارة والحرب العالمية الثانية ﴾

على أثر فشل المفاوضات التي كانت دائرة في العامين ١٩٣٨ و ١٩٣٩ لتسوية الخلافات القائمة

بين الدول الأوربية، أعلنت بريطانية الحرب على المانيا في اليوم الثالث من شهر أيلول سنة ١٩٣٩ وحذت فرنسة حذوها فأعلنتها على المانية أيضاً، فاضطربت الأسواق العراقية، وسادت الفوضى مخازنه التجارية، فعمدت الوزارة إلى إصدار سلسلة من المراسيم اللازمة لتنظيم الحياة الاقتصادية، والقضاء على سبل الدس والاستغلال، غير المشروعة، فكان عملها مبروراً، وسعيها مشكوراً

وزار السر بازل نيوتن، سفير بريطانية في العراق، وزير الخارجية، علي جودت، وبين له أن حكومته تطلب من العراق أن يقطع علاقته مع ألمانيا ويشهر الحرب عليها، فدعا رئيس الوزراء نوري السعيد، مجلس الوزراء إلى الانعقاد برئاسة سمو الوصي، الامير عبد الاله، في يوم ٥ ايلول للمداولة في الوضع الدولي، وفيما عرضه السفير البريطاني، واقترح نوري باشا السعيد أن يبادر العراق إلى قطع علاقاته مع المانية، ويعلن الحرب عليها، فوافق الوزراء على قطع العلاقات، وعارض الوزيران: وزير الدفاع طه الهاشمي، ووزير العدلية محمود صبحي الدفتري إعلان الحرب، وقد استصوب الوصي فكرة قطع العلاقات، وفكرة معارضة إعلان الحرب فاتخذ المجلس الوزاري هذا القرار:

« نظراً إلى الوضع الدولي الراهن، وما يمكن أن يتولد من وجود الرعايا الألمان في العراق من ارتباكات، قرر مجلس الوزراء تسفير الرعايا المذكورين، وقطع علاقات العراق مع الحكومة الألمانية، وتخويل وزيري الخارجية والداخلية إتخاذ ما يلزم من التدابير لهذا الغرض » إ هـ

وعلى أثر ذلك صدر هذا البيان الرسمي.

« قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في تاريخ ٥ ايلول ١٩٣٩ قطع العلاقات بين الحكومتين العراقيه والالمانية، وتسفير جميع الرعايا الالمان خارج العراق »

بغداد ٥ ايلول ١٩٣٩ مدير الدعاية العام

وكان وزير الداخلية ناجي شوكت قد استقال من منصبه، وتولى رئيس الوزراء نوري السعيد منصب وزارة الداخلية بالوكالة منذ ٢٨ نيسان ١٩٣٩ م، فأمر بالقبض على الرعايا الألمان المقيمين في العراق، والصالحين للخدمة العسكرية، وتسليمهم إلى السلطات البريطانية في « مطار الحبانية » حيث جرى تسفيرهم إلى الهند كاسرى اما رجال الهيأة السياسية الالمانية فقد ردت الحكومة اليهم جوازات سفرهم وسافروا إلى بلادهم عن طريق سورية ولبنان، وصدر هذا البيان الرسمي

« اعطي لمعالي الدكتور كروبه، وزير المانية المفوض في بغداد جواز سفره وقد غادر العراق مع أفراد حاشيته إلى سورية يوم ٦ ايلول ١٩٣٩ بعد الظهر كما أنه ابرق إلى القائم بأعمال المفوضية العراقية في برلين، بأن يطلب إلى الحكومة الالمانية إعطاءه جواز سفره لمغادرة المانية مع موظفي المفوضية العراقية هناك »

بغداد في ٦ ايلول ١٩٣٩ مدير الدعاية العام

وفي يوم ٨ ايلول ١٩٣٩م تبودلت بين سمو الوصي وملك بريطانية هاتان البرقيتان :

صاحب الجلالة الملك جورج السادس — قصر بكنكهام : لندن

في الظروف الدولية العصيبة الحاضرة ، يدفعني واجب الصداقة ، وشرف الوفاء بالعهد ، إلى الاعراب لجلالتكم عن تمسكنا – حكومة وشعباً – بمعاهدة التحالف ، المعقودة بيننا ، روحاً ونصاً ، وعن عزمنا الراسخ على بذل كل ما في وسعنا ، للسير بعين الروح مع حليفتنا العظمى ، حتى ينتصر الحق والعدل ، وتسود المبادىء السامية التي دخلتم الحرب من أجل الدفاع عنها .

عبد الإله الوصي

لندن في ٨ ايلول ١٩٣٩ م

صاحب السمو الملكي ألامير عبد الإله ، الوصي على عرش العراق — بغداد

لقد تأثرت جداً ببرقية سموكم الملكي ، المعبرة عن عزم العراق الراسخ – حكومة وشعباً – للتعاون مع حكومتي ، بموجب المعاهدة التي تربطنا ، ان عمل الحكومة العراقية هذا ، لدليل آخر – إذا كان هنالك حاجة لدليل = على الصداقة المتينة ، والاخلاص المتبادل ، بين شعبينا . ان حكومتي تقدر جداً ما جاء في برقيتكم من التشجيع ، للقيام بواجبنا في مقاومة القوة المعتدية ، واني أؤكد لسموكم انه إذا ما أصيب العراق بأهوال الحرب ، فان حكومتي ستقوم بتعهداتها لنفس روح الوفاء والعدل .

جورج آر . آي

✻موقف العراق من الحرب الجديدة✻

على أثر تأزم الوضع الدولي في أوربة ، ارتأت الحكومة العراقية أن تمهد لاعلان سياستها ازاء الحرب المنتظرة ، فأصدرت هذا البيان : « تطميناً لرغبة الرأي العام العراقي في الحصول على معلومات موثوقة حول موقف العراق من الازمة الدولية الراهنة ، نذيع أن الحكومة العراقية لا تزال تؤمل أن تنتهي هذه الازمة بانتصار الجهود السلمية المبذولة لخير الناس أجمع ، فإذا ضعف الامل في انتصار هذه الجهود – لا سمح الله – فإن صاحب الفخامة رئيس الوزراء سيذيع على الرأي العام ، في الوقت الملائم ، بيانا مفصلا يوضح فيه موقف العراق من هذه الازمة ، وسياسته ازاءها » اه

بغداد ١ أيلول ١٩٣٩ « مدير الدعاية العام »

فلما تطور الوضع الدولي ، بعد هذا البيان الرسمي ، أذاع رئيس الوزراء ، نوري السعيد بيانه المرتقب من دار الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية في مساء يوم ١ أيلول ، ولما أعلنت الحرب فعلا في اليوم الثالث من هذا الشهر أذاعت الحكومة هذا البيان في السابع عشر من أيلول ١٩٣٩م

« كان صاحب الفخامة السيد نوري السعيد ، رئيس الوزراء ، قد ألقى خطابا من دار الاذاعة

العراقية مساء ١ أيلول ١٩٣٩ استعرض فيه الازمة العالمية ، وبين موقف العراق منها ، وقد أشار فخامته في خطابه المذكور إلى أنه من المتوقع أن تنشط الدعايات المختلفة لمصلحة الاجانب بمناسبة هذه الازمة ، وحذر الرأي العام من هذه الدعايات .

ويظهر ان ما توقعه فخامة رئيس الوزراء قد وقع ، بدليل ما لاحظته هذه المديرية من انتشار بعض الاراجيف التي يقصد بها تضليل الرأي العام ، والضرر بالعراق ، لذلك فإن هذه المديرية تؤكد أن سياسة الحكومة العراقية تنطبق تماماً على ما جاء في خطاب فخامته ، وان هذه السياسة المستندة إلى المعاهدة العراقية - البريطانية لم تتبدل ، وهي تلخص في الفقرة الثانية التي وردت في خطاب فخامة الرئيس

ويتضح من هذا ان العراق بصفة كونه حليفاً لبريطانية العظمى ليس مكلفاً بالقيام بأي أمر في حالة اشتراك حليفته في الحرب سوى تسهيل المواصلات البريطانية داخل العراق ، ولا يترتب عليه الاشتراك في الحرب في أي ميدان كان ، إلا إذا هوجم - وهذا مستبعد - فيدافع حينئذ عن حدوده » اه

مدير الدعاية العام

نص خطاب السعيد

أما خطاب الرئيس الذي أشار إليه هذا البيان الرسمي فهذا نصه :

أيها السادة

مما يدعو إلى شديد الأسف أن الازمة العالمية قد تطورت تطوراً خطيراً بات ينذر باندلاع نيران حرب عالمية قد يتطاير شررها إلى بلادنا . ونحن بصفة كوننا عراقيين ننتسب إلى دولة صغيرة فتية ، لا يسعنا إلا الاعراب عن مزيد أسفنا لهذا التطور الخطر ، وشديد نفورنا من أية سياسة ترمي إلى الالتجاء إلى العنف والشدة في معالجة المشاكل الدولية ، وعن أننا نرى ان كل سياسة من هذا النوع تعد خطراً مؤكداً على مستقبل كافة الدول الصغيرة .

أما السياسة التي تلائمنا ، والتي نؤيدها ونعضدها بكل قوانا فهي سياسة الحق والعدل التي تفسح المجال أمام الدول كافة لتأمين حقوقها ، وتسوية مشاكلها ، عن طريق المفاوضات المستندة إلى روح التفاهم والانصاف لخير العالم أجمع . ان الميل إلى الأخذ بواحدة من هاتين السياستين قد قسم دول العالم إلى كتلتين متباعدتين كما نرى . وبرغم ان الازمة الحالية وحوادث القضاء على استقلال بعض الدول المستقلة ، تدل على صدوف بعض الدول عن السياسة السلمية التي نحبذها فإننا نرجو من أعماق قلوبنا أن يتغلب العقل على العواطف في اللحظة الاخيرة ، ويسلم العالم من شر حرب ضروس تعم ويلاتها الغالب والمغلوب على حد سواء

وإذا وقعت الحرب ، كانت قدراً محتوماً ، لا يستطيع العراق رده ، بل عليه أن يبادر إلى القيام بواجبه ، لذلك رأيت أن ألفت نظر الرأي العام إلى بعض أمور من شأنها أن تنير السبيل في هذه الظروف الحرجة

ان موقف العراق بالنسبة إلى الظروف العالمية بين واضح لا يكتنفه شيء من الغموض والابهام فالعراق مرتبط ببريطانية العظمى بمعاهدة التحالف المنعقدة بينهما في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ وتتألف المادة الرابعة من هذه المعاهدة من ثلاث فقرات يمكن تقسيمها كما يلي :

(آ) إذا اشتبك أحد الفريقين المتعاقدين في حرب « تعذر عليهما تسوية النزاع الذي نشأت عنه بالوسائل السلمية » يبادر حينئذ الفريق الآخر إلى معونته بصفة كونه حليفاً .

(ب) وفي حالة خطر محدق ، يبادر الفريقان المتعاقدان فوراً الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

(ج) ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالة حرب ، أو خطر حرب محدق ، تنحصر في أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية ، في الأراضي العراقية ، جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات ، والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ، والانهر ، والمواني ، والمطارات ، ووسائل المواصلات .

ويتضح من هذا ان العراق بصفة كونه حليفاً لبريطانيا العظمى ، ليس مكلفا بالقيام بأي أمر في حالة اشتراك حليفته في الحرب – سوى تسهيل المواصلات البريطانية داخل العراق ، وانه لا يترتب عليه الاشتراك في الحرب في أي ميدان كان . أما إذا هوجم – وهذا مستبعد – فيدافع حينئذ عن حدوده

اما الازمة الاقتصادية التي يحتمل نشوؤهـا في الحرب ، في بادىء الأمر ، بسبب كساد الاسواق ، وارتفاع أجور النقل ، وقلة وسائطه ، فلا يتوقع أن تدوم طويـلا ؛ ومن المؤمل ان يعوض عن ذلك ما يعقبه من تحسن الاسعار وازدياد الطلب على منتوجاتنا

أيها السادة :

ليس في استطاعة اي إنسان في العالم أن يتكهن بتطورات الحرب ولا بمداهـا ونتائجها ، ولا سيما بالنسبة إلى تعداد الاختراعـات الحديثة ، وتكامل الآلات والمعدات الميكانيكية ، وكفاية سلاح الطيران ، وكثرة عدده . وكل ما نستطيع أن نقوله : ان النصر بيد الله

ونظراً إلى حراجة الموقف العالمي ، والتطورات التي يحتمل أن تطرأ عليه بعد تطور المعارك

بين المتحاربين ، فمن الضروري ان يعتصم العراق بأفضل ما عرف به من المزايا الطيبة والصفات الكريمة .

ولما كان من المتوقع أن تنشط الدعايات المختلفة لمصلحة الأجانب ، فإنني احذر الرأي العام من هذه الدعايات

فإلى جانب بعض المخلصين ، الذين يعتمدون على العاطفة في بلوغ آمالهم الوطنية ، من غير أن يحسبوا حسابا للظروف ، والزمان ، والمكان ، توجد طائفة من النفعيين ، الذين لا يرون سعادة للعراق إلا بحصولهم على ما يطمعون فيه من منافع .

وهنالك فئة من المأجورين باعت ضمائرها من الأجانب ، فهي تعمل لحسابهم بأساليب منمقة ودعايات خلابة ، مستغلة حماسة العاطفيين ، وشر النفعيين ، وبساطة السذج ، متناسية مصالح وطنها

ان الأمة قد شادت كيان العراق بتضحيات جليلة ، وجهود عظيمة ، وثبتته بحكمة زعمائها وتآزرهم ، وجلدهم ، وبعد نظرهم ، وهذا الكيان هو اليوم من الرصانة والثبات بحيث تغبطه معظم الاقطار العربية ، وتجاهد للحصول على كيان مثله .

وقد كان هذا الكيان هدفاً قريباً للأمة العراقية جاهدت في سبيله سنين عديدة . وإذا كان من حقنا الآن أن نفخر به ، فإن من واجبنا أن نحافظ عليه ، وأن نستنير بالخطة الحكيمة التي أوصلتنا إليه في سيرنا نحو أهدافنا الوطنية البعيدة التي سنحققها مع الزمن إنشاء الله

وأنا أعلن هنا ان سياسة الحكومة العراقية تتمركز في سلامة العراق ، قبل كل شيء ، وهذه السلامة ليست لخير العراق فحسب ، بل لخير العالم العربي أجمع . لذلك اننا سنحرص الحرص كله على أن لا نفسح المجال لأي كان للاساءة إلى سلامة العراق ، على أية صورة كانت

وانني أدعو اخواني العراقيين كافة إلى توحيد صفوفهم ، كما اعتادوا أن يفعلوا في الملمات ، واناشدهم أن يقابلوا الاحداث المقبلة بما امتازوا به من صبر ، وشجاعة ، وتضامن ، ورباطة جأش وتضحية وبعد نظر .

والله المسؤول أن يوفقنا إلى ما فيه الخير والسداد (١)

❋ خطاب خطير لوزير الدفاع ❋

وإلى جانب الخطاب الذى القاه الرئيس ، اذاع وزير الدفاع ، العميد الركن طه الهاشمي ، هذا الخطاب مساء يوم ٢١ ايلول :

لا بد انكم استمعتم قبل أيام إلى البيان الذي ألقاه عليكم فخامة رئيس الوزراء من هذه المحطة ، ذلك البيان الذي أوضح فيه موقف العراق من الأزمة الدولية الحاضرة ، وما يترتب علينا

(١) جريدة البلاد العدد (٢٤٨٧) بتاريخ ٣ أيلول ١٩٣٩

من واجبات تستلزمها المعاهدة التي تربط مابيننا وبين حليفتنا بريطانية العظمى

إن ذلك البيان لم يترك ، فيا أعتقد ، مجالا للشك والتأويل ، وان اعترافنا بتلك الواجبات وقيامنا بما تحققه من مساعدات داخل حدودنا أمر حيوي

إن الامة التي نفتخر بالانتماء اليها ، والتي تنكر للأزمان ، وذاقت مرارة التقسيمات ، لم يعرف عنها أنها خانت عهداً أو حنثت بوعد ، وتاريخها المجيد يشهد على صدق وفائها . فليس من الشهامة ، التي هي من أعرق صفات العراق ، أن لا يعطف ، مهما تنوعت العوامل ، على امة باسلة كالامة البولونية في مثل الظروف القاسية التي وجدت فيها ، وأن لا يشعر بألم يحز نفسه على ما يرى من تقطع في أوصالها ، ونيران تشتعل في أطرافها

إخواني ان وضعنا الجغرافي قد جعلنا بعيدين عن ساحات القتال ، وليس من المنتظر البتة أن نشترك في حرب خارج حدودنا ، وليس هناك ما يثني عزائمنا عن القيام بعهودنا ، والعمل دوماً على تقوية أواصر الصداقة ، والتعاون فيا بيننا ، وبين الدول المجاورة لنا ، ولكن وضعنا هذا المطمئن لا يعني انه ينبغي أن نقف وقفة المتفرج أمام تتابع الأحداث العالمية ، فالظروف الحاضرة تستدعي أعظم الحذر والانتباه ، ومضاعفة الجهود لرد ، ما يمكن أن يقع من أخطار في المستقبل . والحكومة شاعرة بخطورة المسؤولية وآخذة بإعداد ما يمكنها من وسائل تبعا لمقتضيات الظروف . ولعله يسركم أن تعلموا أن الجيش الذي هو عماد هذه المملكة ، والذي تتوقف عليه في الدرجة الاولى السلامة العامة ، إنما هو اليوم كتلة واحدة متراصة ، في استطاعتكم أن تعتمدوا على وطنيته المتناهية في الدفاع عن كيان هذا الوطن .

هذه هي الخطة التي اتفقنا عليها ، والتي نستهدفها في المستقبل ، وهي فيا أعتقد تعبر عن الرأي العام في المملكة فإذا رغبتم مخلصين في أن تقوم الحكومة بأعباء المسؤوليات التي تتطلبها الظروف الحاضرة وهي ظروف دقيقة في حياة الامم ، كما لا يخفى، وجب عليكم أن تنتبهوا من جانبكم إلى الواجبات التي يمليها عليكم حبكم لبلادكم، ذلك بأن توحدوا جهودكم، وتثابروا على أعمالكم المنتجة بجد وهدوء ، وأن تتجنبوا في نفس الوقت الاراجيف التي يروجها فيا بينكم ، بين آونة وأخرى ، أناس هم لحسن الحظ قلائل جداً ، ولكن يظهر ويا للأسف أن الاهواء قد استعبدتهم فأصبحوا لا يرون الأمور إلا بمنظار الاختراصات الشخصية . لقد حان لهؤلاء أن يعلموا ان مثل هذه الاراجيف لا تجدي غير الضرر لسمعة البلاد ، وأن سلامة هذا الوطن العزيز ينبغي أن تكون فوق كل اعتبار والسلام عليكم (١) .

وقد كان لهذين الخطابين الخطيرين أثرهما القوي في نفوس العراقيين كافة، ساعد على الاستقرار

---

(١) جريدة البلاد : العدد (١٣١١) بتاريخ ٢٢ أيلول ١٩٣٩

العام ، وحال دون اضطراب الاسواق بحيث انتهى عـام ١٩٥٠ م دون أن يشعر العراقيون بويلات الحرب .

✻ المجلس النيابي في اجتماع الاعتيادي ✻

كان مجلس النواب « الذي جاءت به الوزارة السعيدية الرابعة » قد اجتمع اجتماعاً غير اعتيادي في يوم ١٢ حزيران ١٩٣٩ م وقد صدرت الارادة الملكية المرقمة ٥٧٢ والمؤرخة ٢٦ تشرين الاول ١٩٣٩ م بفض هذا الاجتماع في الحادي والثلاثين من هذا الشهر ، ولما كانت المادة (٣٨) من القانون الاساسي العراقي تحتم اجتماع مجلس الامة اجتماعاً اعتياديا في أول يوم من تشرين الثاني من كل سنة ، فقد افتتح المجلس اجتماعه الاعتيادي الاول من دورته الانتخابية التاسعة في ١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٩ وبعد أن ألقى سمو الوصي ، عبد الإله ، خطاب العرش ، انتخب الاعيان السيد محمد الصدر رئيساً لمجلس الأعيان ، وانتخب النواب السيد مولود مخلص رئيساً لمجلس النواب .

وفي يوم ١٥ تشرين الثاني أيضاً صدرت الارادة الملكية بتأجيل جلسات مجلس الامة لمدة شهرين . وفي ١٥ كانون الثاني ١٩٤٠ م استأنف مجلس النواب جلساته فعقد (٣٢) جلسة خلال مدة اجتماعه الاعتيادي التي بلغت أربعة أشهر ، وعقد مجلس الاعيان خلال هذه المدة (٢٠) جلسة وهذا هو :

✻ خطاب العرش ✻

حضرات الاعيان والنواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم العالي ، مرحبين بكم ، ومتمنين لكم التوفيق والنجاح .

أيها السادة :

لقد تطورت أحوال العالم منذ تأجيل مجلسكم العالي ، تطوراً خطيراً أصبح يستدعي أشد الحيطة والحذر . فمن واجبنا جميعاً أن نقدر أهمية هذه الظروف ، التي نعيش فيها ، وأن نبذل أقصى الجهد مدفوعين بروح التضحية والتضامن ، في سبيل صيانة أركان السلم ، وتعزيز كيان هذا الوطن

لا شك انكم تعلمون كيف اضطرت بريطانيا العظمى ، وفرنسا قبل شهرين ، إلى الاشتباك بحرب طاحنة مع ألمانيا ، دفاعاً عن استقلال الأمم الذي استهدف لاعتداء الرايخ ، خلافاً للحقوق والمعاهدات الدولية ، ثم كيف سارعت حكومتنا إلى قطع علاقاتها بالحكومة الالمانية في ٥ أيلول الماضي ، معلنة بذلك تمسكها بمعاهدة التحالف مع بريطانيا ، وعزمها الأكيد على احترامها ، ولا بد انكم اطلعتم على نصوص البرقيات التي تبادلناها مع صاحب الجلالة الملك جورج السادس ، وسررتم لما انطوت عليه من تبادل الثقة ، واحترام العهود الكائنة بيننا ، والدفاع عن مصالحنا المشتركة .

أيها السادة :

لقد تلقينا بارتياح عظيم خبر انعقاد الميثاق الثلاثي ما بين تركيا ، وبريطانيا العظمى ، وفرنسا ، وهو ميثاق كما لا يخفى ينطوي على التعاون المشترك لدرء التعدي في ظروف معينة. ان هذا الميثاق الجديد ، وميثاق سعد آباد الرباعي ، وميثاقنا مع الحكومات العربية ، وما يسود علاقات هـذه البلاد من حسن تفاهم ، واشتراك مصالح ، كل هذه العوامل التي لا هدف لها سوى تقوية أركان الضمان السلمي في هذه النواحي من العالم ، تجعلنا ننظر إلى المستقبل بعين الطمأنينة والثقة . ويجدر بنا ، في هذه المناسبة ، أن ننوه بالموقف الحكيم الذي وقفته الاقطار العربية انتصاراً لمبادىء حرية الشعوب واستقلالها ، واننا لنرجو أن يكون ذلك عاملا قويا في تحقيق أمانيها الوطنية .

أيها السادة :

استمرت حكومتنا على السير ، في خـلال الفترة القصيرة التي أعقبت تأجيل المجلس ، وفق منهاجها وخططها المرسومة . وقد أصدرت بعض المراسيم التي اقتضتها الظروف الدقيقة الحاضرة ، مما له علاقة مباشرة بتقوية روح الأمن ، وتنظيم الحياة الاقتصادية ، ومراقبة الأجانب . كما انها لم تدخر وسعاً في اتخاذ ما يؤول إلى تقوية الجيش ، وتزييد وحداته ، واستكمال تجهيزاته ، وجعل منابع البلاد ووسائطها الدفاعية تحت تصرفه ، استعداداً لمجابهة الطوارىء. ويسرنا لهذه المناسبة أن نرى أفواجا من خريجي المدارس العالية في دورات الاحتياط ، يتدربون مع اخوانهم لخدمة الجيش وقياماً بالواجب الوطني المحتوم

أيها السادة :

من الطبيعي أن يتأثر وضعنا المالي ، والاقتصادي بالأزمة الدولية الحاضرة ، إلا أن التدابير التي اتخذتها الحكومة ، قد ساعدت على تخفيف الوطأة ، واعادة الأمور إلى الحد الذي تسمح به الظروف العالمية .

ان حكومتنا قائمة باعداد لائحة الميزانية العامة للسنة المالية الجديدة ، لعرضها على مجلسكم العالي في القريب العاجل ، ولا بد من أن تكون مستندة إلى أسس تضمن التوازن ، وتؤمن سير الأعمال ، وفق ما تتطلبه مصلحة البلاد . ومما ينبغي ذكره لهذه المناسبة هو ان الواردات العامة ، ولا سيما واردات الكمارك والنفط ، قد تصبح عرضة للتغيير ، تحت ضغط الظروف القاهرة ، فالواجب يقضي بأخذ هذه الناحية بنظر الاعتبار ، وبذل أقصى الجهود لحصر مصروفات الدولة ضمن نطاق الاقتصاد التام .

ان إحداث وزارة الشؤون الاجتماعية ، قد فسح المجال للاهتمام بمعالجة قضايا النسل ، وحماية الطفولة والامومة ، وتحسين صحة الطبقات العاملة ، وتنظيم الجمعيات والنوادي ، بصورة أوفى من

ذي قبل كما أن الاعمال العمرانية الأخرى سائرة وفق الخطط المقررة ، مراعين بذلك مقدرة البلاد المالية والظروف الراهنة .

أيها السادة :

سنقدم إليكم لوائح اخرى تطميناً لحاجات البلاد في مختلف نواحيها ، ونحن لا نشك في انكم ستعالجون جميع هذه القضايا ، التي ستعرض عليكم ، بالحكمة والوطنية ، اللتين نعهدهما فيكم ، والله تعالى نسأل أن يسدد آرائكم ويكلل اعمالكم بالنجاح .

❋ اهم ما شرعه المجلس النيابي ❋

١- تعديل امتيازات النفط

وجدت شركة استثمار النفط البريطانية (B.O.D.) صاحبة امتياز ٣٠ نيسان سنة ١٩٣٢ ضرورة ماسة لتمديد المدة التي عينتها المادة الخامسة من هذا الامتياز لحفر الآبار النفطية كيما تستطيع إصدار النفط إصداراً منظما . « شركة النفط العراقية » صاحبة الامتياز المعقود في ١٦ آذار ١٩٢٥م ضرورة لإلغاء الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من الامتياز المتعلقة بنقل « ما لا يقل عن خمسين بالمئة من الكمية التي تستوعبها مجموعة خطوط أنابيبها »

ولم تجد الحكومة مانعا من إجابة مطلبي الشركتين المذكورتين فانتهزت هذه الفرصة ودخلت في مفاوضات « فضمنت لنفسها سلفة مقدارها ثلاثة ملايين باون استرليني . . . تسدد بدون فائدة ومن الدفعيات المتراكمة المستحقة عن طريق الحصة بموجب الاتفاقيات المختصة كلما زادت هذه الدفعيات على ٨٠٠،٠٠٠ باون ذهب في أية سنة »[1]

وكان من الطبيعي ان توافق الشركتان على ذلك ؛ وعلى دفع ما يستحق للحكومة من عائدات النفط في ختام كل سنة بأقساط ربع سنوية لتتمكن الحكومة من الاستمرار على الاعمال العمرانية بدون ان تضطر إلى الالتجاء إلى انزال حوالات خزينة واستقطاعها لدى المصارف بفوائد قد تكون عالية - كما جاء التفصيل في الأسباب الموجبة -

---

(١) جاء في ص ١٤٣ من كتاب Both Sides of the curtain للسفير البريطاني في العراق ، السير موريس باترسن : « المشروع الثاني - الذي جاءني به نوري باشا - وهو اشد خطورة من ذلك هو قبول العرض المقدم من قبل الحكومة البريطانية ، بواسطة إحدى المؤسسات الألمانية ، والمتضمن تمويل العراق بالمال ، والمعدات اللازمة لتأسيس كلية صناعية فنية في بغداد . . . وفي الأخير حصلت على وعد منه برفض هذا المشروع ولكي اكون مطمئناً إلى هذا الرفض استعنت بسخاء اللورد كادمن ، وشركات النفط لتقديم مثل هذا القرض فهل بني ضمان الحكومة العراقية للسلفة البالغة ثلاثة ملايين باون من دون فائدة على هذا الأساس ؟

وهكذا عقدت اتفاقية ٢٥ ايار ١٩٣٩ م بين الحكومة العراقية وشركة النفط العراقية المحدودة وشركة «B.O.D.» وشركة نفط البصرة المحدودة وقد نظر مجلس النواب فيها وأبرمها في ٢٢ حزيران ١٩٣٩ م .

٢ – تعديل قانون ادارة الالوية

في عام ١٩٢٧م وضع قانون إدارة الالوية رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٧ فحصر معظم السلطات في « وزارة الداخلية » ولما كانت الوزارة قد اعتمدت إشراك الاهلين في شؤون ألويتهم ، وتوسيع صلاحيات المتصرفين لتحقيق هذه المشاركة ، فقد أعدت لا ئحة قانونيةلهذا الغرض ، نظر فيها مجلس النواب في جلستيه المنعقدتين في ٢٧ حزيران و ٢ تموز من عام ١٩٣٩ م وقبلها بعد مناقشاتطفيفة

٣– مرسوم احداث وزارة

وارتأت الوزارة أن تولي الشؤون الاجتماعية في البلاد عنايتها الخاصة ، فأصدرت مرسوماً برقم ٥٩ سمي « مرسوم احداث وزارة الشؤون الاجتماعية » وقد الحقت بهذه الوزارة مديريات السجون والصحة والنفوس والعمال والضمان ولما احيل هذا المرسوم على مجلس النواب قبله في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ تشرين الاولا ١٩٣٩ م وكانت قد صدرت الارادة الملكية في ٢٠ أيلول من هذه السنة بتعيين الدكتور سامي شوكت وزيراً للشؤون الاجتماعية

٤ - مرسوم الطوارىء

لما كانت الوزارة قد قررت قطع العلاقات بين العراق والمانية في ٥أيلول ١٩٣٩ م وكانت مستلزمات الحلف العراقي – البريطاني تتطلب اتخاذ بعض الاجراءات الوقائية بعد اندلاع لهيب الحرب العالمية الثانية في ٣ أيلول فقد وضعت مرسوم الطوارىء رقم٥٧ لسنة ١٩٣٩ » وهوالمرسوم الذي عين الجهة التي تقوم بمراقبة الأجانب ، والمشتبه في سلوكهم وتنظيم أسفار العراقيين والاجانب إلى خارج البلاد ، وفرض العقوبات التي تستلزمها المصلحة العامة في ظروف الحرب الحرجة ... الخ وقد نظر مجلس النواب في هذا المرسوم في ١٥ تشرين الأول سنة ١٩٣٩ وقبله

٥– مرسوم مراقبة النشر

كذلك استصدرت الوزارة مرسوماً برقم ٥٤ لسنة ١٩٣٩ م هو « مرسوم مراقبة النشر » نتيجة لتأزم الوضع الدولي ، وضرورة مراقبة ما ينشر في الصحف ، والمجلات ، والرسائل ، مما له مساس بسياسة العراق الخارجية ولما أحيل هذا المرسوم على مجلس النواب قبله في جلسته المنعقدة في ١٥ تشرين الأول ١٩٣٩م .

٩- قانون إعفاء ديون شركة اللطيفية

نشرنا على الص ١٦٢ من المجلد الثـاني من « تاريخ الوزارات العراقية » لمعاً عن « مشروع اللطيفية » الذي حل محل « مشروع أصفر» وقد نصت المادة الثامنة من « مقاولة اللطيفية» على أن نفقات حفر القناة الرئيسية التي اشترطت المادة السادسة من الاتفاقية أن تحفرها الحكومة العراقية يجب أن تتحملها الشركة ، مع سائر نفقات إنشاء القناة على أن يضاف إليها ١٠ ٪ لمنفعة الحكومة وقد بلغت هذه النفقات (٥٤٦٤٥) ديناراً و٣٦٠ فلساً فاعتذرت الشركة عن تسديد الأقساط المستحقة من هذا الدين ما لم تعف من الفائدة القانونية المترتبة عليه وهو ٦ في المئة فتقدمت الوزارة بلائحة قانون الاعفاء المطلوب لأنها وجدت ان فسح المجال يحرم البلاد نتائج التجارب الفنية التي قامت بها « شركة اللطيفية » في حفر الأرض وزرعها وريها . وقد قبل المجلس هذه اللائحة

٧- قانون ضريبة الطوارىء

لما كانت الحكومة مكلفة بنفقات غير اعتيادية في حالة حدوث حرب عامة ، ولمـا كان نشوب الحرب العالمية الثانية في ٣ أيلول ١٩٣٩م أدى إلى مضاعفة نفقات الحكومة السنوية مرات عديدة ، فقد وضعت هذه اللائحة القانونية التي فرضت بموجبها بعض الضرائب الإضافية الطفيفة لتأمين قسم من نفقاتها غير الاعتيادية وقد قبل مجلس النواب هذه اللائحة في جلسته الثانية عشرة المنعقدة في يوم ٢٨ شباط ١٩٤٠ م بطريقة الاستعجال .

مقتل وزير المالية

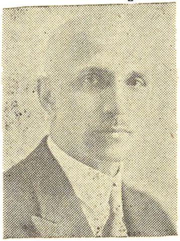
فوجيء الشعب العراقي بحادثة غريبة ، بل بجريمة غامضة أعرب عنها بيان الحكومة التالي :

« بينما كان صاحب المعالي السيد رستم حيدر ، وزير المالية ، جالساً في مكتبه الرسمي حوالي الساعة الحادية عشره قبل ظهر اليوم ، إذ استأذن في الدخول عليه المدعو حسين فوزي توفيق ، من مفوضي الشرطة المفصولين ، فأمر بإدخاله ولما حضر أمامه ، قدم إليه كتابا ، وبعد ما قرأه معاليه توجه نحو الباب للخروج ، فأطلق المذكور عليه من الخلف رصاصة من مسدسه ، فأصابت خاصرته من الجهة اليسرى ، ونفذت من الامام ،وعلى أثر دوي الطلقة هرع الاهلون ، وبعض أفراد الشرطة فقبضوا عليه ، ونقل معالي الوزير إلى المستشفى الملكي لاسعافه . أما الجـاني فقد كان مفوضاً في الشرطة وفي ٣-٧-٩٣٥ استغني عن خدماته ، لسلوكه الشائن ، وعدم قيامه بواجباتـه ، ثم استخدم في الأشغال العسكرية باجرة يومية ، وبعد مدة قصيرة طرد أيضاً للسبب نفسه ،وقدراجع السجون ،والري ، للاستخدام فلم يسعف طلبه ، بعد الاطلاع على اضبارته الشخصية ، والتحقيقات جارية»

١٨ كانون الثاني ١٩٤٠م مدير الدعاية العام

وقد دهشت الأوساط الرسمية ، والأجنبية ، والشعبية ، لهذا الحادث ، وعدته فاتحة شؤم على البلاد ، ولا سيما وكان المجنى عليه مثال الكفاءة ، والشجاعة ، والاستقامة ، ولم يسبق له ان اعتدى على أحد ما في حياته .

وأسرعت الشرطة فأوقفت الوزيرين السابقين . صبح نجيب وابراهيم كمال ، والمحاميين الشهيرين نجيب الراوي وشفيق نوري السعيدي ، والمتصرفين المفصولين : أحمد عارف قفطان وحسن فهمي ، وغيرهم من الذين اتهمهم القاتل بجرم التحريض على القتل ، أو كانوا يجاهرون الوزارة القائمة العداء السافر [1] فاستنكر السادة ناجي السويدي ، وناجي شوكت ، وجميل المدفعي ، وتوفيق السويدي شمول التحقيق هذه الشخصيات البارزة ، فراجعوا سمو الوصي ، واحتجوا على عمل الشرطة ، فلاطفهم الوصي ، وصرفهم بالحسنى ، مؤكداً لهم أن العدل سيأخذ مجراه ، وانه لا ضير على الموقوفين ومن



الوزير القتيل * رستم حيدر

الصدف أن يصاب المدفعي بدوار ، وهو في البلاط ، فلا يدخل على سمو الوصي مع السويديين ومع ناجي شوكت .

وكان مجلس الوزراء قد اجتمع بعيد حادث إطلاق النار على رستم حيدر ، وتداول في أسبابه

---

(١) استجوبت « شرطة السراي » القاتل ، بعد ارتكابه جريمة القتل ، فاعترف اعترافا صريحاً بأنه هو القاتل ، وانه لا شريك له في هذا الجرم ، ولما احيط رئيس الوزراء علماً بهذه الافادة دهش لها . فالقتيل لبناني الأصل ، عربي المحتد ، جاء مع الملك فيصل إلى العراق منذ عشرين سنة فخدم البلاد خدمات مشهورة ، لم يسيء خلالها لأحد ، ولم يتخاصم مع احد ، وعلى فرض خصومة له استحق قتله فالقتل يجب ان يتم على باب داره ، او في احد الشوارع المؤدية إلى مسكنه ، اما ان يتم ذلك في دائرته الرسمية وعلى مرأى ومسمع من الناس ، فهو قتل للوزارة القائمة ، ولهيبة الحكم . لهذا كله فقد ذهب نوري باشا إلى الموقف ، وبعد ان قابل القاتل مقابلة قصيرة شرعت الشرطة في توقيف هؤلاء . وكان وزير الخارجية ، علي جودت قد رشح احد الموقوفين ، صبيح نجيب ، لمنصب وزير العراق المفوض في انقرة فعارض القتيل ترشيحه لأسباب مالية

فارتأى أن تحال القضية إلى المجلس العرفي « وكان لا يزال قائماً » للبت فيها، وخالف وزير الخارجية علي جودة، ووزير المواصلات جلال بابان هذا التدبير، فطلبا أن تحال القضية إلى المحاكم الاعتيادية لتبت فيها. أما وزير العدلية، محمود صبحي الدفتري، فإنه اقترح تأليف لجنة من ضابط تفتيش الشرطة، الميجر كوننس، والحاكم عبد العزيز المطير، وسكرتير وزارة العدلية، عبد الرزاق الظاهر، لاجراء التحقيق الواسع في هذه الجريمة وهل هي سياسية أم عادية فتبت الحكومة فيها في ضوء تقرير هذه اللجنة.

أما المجنى عليه، رستم حيدر، فإنه انتقل إلى جوار ربه في يوم ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٠ م فدفن إلى جوار الملك فيصل الاول في احتفال رسمي مهيب، مشى فيه السفراء، والوزراء، وأعضاء الهيئات الدبلوماسية، إلى الأعيان، والنواب، والوزراء، وكبار الرجال العراقيين: من عسكريين ومدنيين، وأصدرت الحكومة هذا البيان:

« بأسف عظيم ننعي المرحوم السيد رستم حيدر، وزير المالية. اختاره الله إلى جواره حوالى الساعة الحادية عشرة والدقيقة العشرين من صباح اليوم، متأثراً من جرحه بالعيار الناري الذي أطلقه عليه معتد أثيم. وعلى الفور سارع إلى المستشفى فخامة رئيس الوزراء، وأصحاب الفخامة والمعالي الوزراء، وكبار رجال الدوله لوداعه الأخير، وتفضل حضرة السمو الملكي الوصي المعظم فأمر بدفن الفقيد العزيز في المقبرة الملكية، إلى جانب مثوى، الفقيد المحبوب، المرحوم السيد جعفر العسكري، وتألفت لجنة برئاسة امين العاصمة قوامها ممثلون عن الداخلية والخارجية والدفاع، لتنظيم منهج التشييع الذي سيذاع مساء هذا اليوم بمنشورات ومن الراديو العراقي، وسيكون التشييع رسمياً، وشعبياً، في الساعة العاشرة من صباح غد ولا يسع العراق، حكومة وشعباً إلا إبداء الأسف الشديد لهذه الخسارة الفادحة، والتنويه بما قدمه الفقيد العزيز من خدمات جلى للبلاد»

بغداد ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٠ مدير الدعاية العام

وقد نكست الأعلام فوق دواوين الحكومة ثلاثة ايام، حداداً على الوزير الفقيد، واقتصرت دار الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية على ترتيل آي الذكر الحكيم، واذاعة الاخبار العامة، خلال ايام الحداد، واستنت الحكومة قانونا بتعويض شقيقة القتيل ألفي دينار كتسوية نهائية لحقوقه التقاعدية عن خدمته في العراق خلال عشرين عاما قضاها فيه، وصدرت الارادة الملكية بإسناد منصب وزارة المالية بالوكالة إلى وزير الدفاع، طه الهاشمي.

استقالة الوزارة

قلنا ان وزير العدلية، محمود صبحي الدفتري كان قد اقترح تكوين لجنة من السادة: الميجر

كونتس ، وعبد العزيز المطير ، وعبد الرزاق الظاهر للتحقيق في حادث الاعتداء على حياة وزير المالية ، رستم حيدر ، وهل كانت هذه الجريمة اعتيادية ، أم سياسة ساق المجرم اليها خصوم الوزارة القائمة وأضدادها المعلومون ؟ وفيما كانت اللجنة ماضية في التحقيق ، لبى دعوة ربه الوزير المجني عليه فاشتدت الرغبة في العثور على الفاعل الأصلي ولكن ثلاثة من الوزراء هددوا بالاستقالة من مناصبهم الوزارية إذا لم يقتصر التحقيق والمحاكمة على القاتل وحده ، فاصبح رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، بين أمرين متباينين « فاما أن يؤيد وزراءه الثلاثـة فيما طلبوه ، فيقضي على اسطورة « الاجرام السياسي » التي كان يتحدث عنها بين الفينة والفينة ، واما أن يقبل استقالة هؤلاء الوزراء الثلاثة فيفسح المجال لدعايات خصومه السياسيين ، ولكن ارتأى أن ينقذ الموقف بتقديم كتاب استقالته من رئاسة الوزراء وهو :

بغداد في ١٨ شباط سنة ١٩٤٠

سيدي صاحب السمو الملكي

ان الأدوار التي اجتازتها البلاد في السنوات الأخيرة ، قد أطمعت في الوصول إلى الحكم بعض أشخاص من المغامرين الذين لا تتوفر فيهم المزايا التي تؤهلهم لذلك ولا يقدرون العواقب

وقد انفسح المجال أمام بعض هؤلاء الأشخاص — مع الأسف — فتولوا زمام الحكم في غفلة من الزمن ، عن طريق التآمر ، والخروج على القانون . ولكن الحوادث لم تلبث أن كشفت عن حقيقتهم ، فتعثروا بنتائج ما كان ينقصهم من صدق الوطنيـة ، ومشهود الكفاية وواسع التجربة ، وغيرها ، واجترفهم سيل مساوئهم بعد أن عرّضوا البلاد لأعظم الأخطار وحرموها نخبة من خيرة رجالها ، الذين كان لهم الفضل الكبير في تأسيس كيان المملكة ، وتوطيد أركانها

ولما تحررت البلاد من كابوس حكمهم ، ارتأى بعض المسؤولين أن يسيروا ازائهم على سياسة إسدال الستار ، على ما حدث ؛ وتناسي الماضي ، اعتقاداً منهم بأن ذلك مما يساعد على رأب الصدع وتوحيد الكلمة ، ويسهل على البلاد إصلاح ما أفسده العهد البائد ، واستئناف جهودها في سبيل التقدم والازدهار .

ولكنه لم يلبث أن اتضح خطأ هذه السياسة ، لقيام مؤامرة جديدة ، للوصول إلى الحكم على غرار المؤامرة الاولى ، ويظهر ان القائمين بهذه المؤامرة قد أساؤوا فهم العوامل الطيبة التي أدت إلى السياسة التي انتهجت أزاء المؤامرة الأولى ولم يتعظوا بعبر الماضي .

ومع أن الامة استنكرت بشدة إسدال الستار والتساهل في المؤامرة الاولى ، فقـد أفسح المجال مجدداً لهذه السياسة عينها ، وعملت الرأفة عملها في خفض عقوبات القائمين بالمؤامرة الثانية ، برغم امتعاض الرأي العام الشديد من ذلك ، وتخوفه من العواقب الوخيمة التي يحتمل أن تؤدي

إليها في المستقبل . وبينما كانت البلاد منهمكة في العمل لتحقيق أهدافها الوطنية وتعزيز كيانها ، مستمدة من خطورة الحوادث العالمية الحالية أعظم الحوافز ، إذ بها تجابه بجريمة اغتيال وزير المالية في ديوان عمله ، فتحرم البلاد خدمات رجل من أعظم رجال العراق والعرب ، وأصدقهم وطنية وأبرزهم كفاية ، وأنصعهم ماضياً .

وقد كان لتلك المؤامرات ، ولحادث الاغتيال الاخير ، أسوأ الاثر في الرأي العام ، ولا سيما في نفوس المخلصين الذين تعبوا في بناء هذه المملكة ، ويهمهم مستقبلها .

والامة متفقة الكلمة على أن تتابع المؤامرات والجرائم السياسية ، على هذه الصورة ، ينذر المملكة بأوخم العواقب ، وعلى أن من واجب الوطنيين ، على اختلاف نزعاتهم ، أن يوحدوا صفوفهم ، ويتعاونوا على القضاء على روح الاجرام السياسي وإنقاذ البلاد من شرورها ، قبل أن يستفحل أمرها ، ويتعذر استئصالها ، وتجر البلاد إلى الهاوية لا سمح الله .

إنني لما اضطلعت بأعباء رياسة الحكومة ، كنت أشعر بأن الأمة تنتظر من الحكومة القيام بكثير من الأعمال المهمة ، بغية إنقاذ البلاد من الموقف الحرج ، الذي أوصلتها إليه أحداث السنوات الأخيرة ، واعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي .

ولما اندلعت نيران الحرب الأوربية ، وتأثر بها العراق ، مثل غيره من الدول ، كان طبيعياً أن يزداد ما تنتظره الأمة من الحكومة ، من أعمال عظيمة ، إيصال البلاد إلى ساحل السلامة ، في هذه العاصفة العنيفة ، التي تجتاح العالم ، مكتسحة أمامها كيان ومصالح عدد غير قليل من الدول ، التي تفوق العراق قوة وثروة ورقياً ، ولما حدث الاغتيال الأخير ، ازدادت رغبة الأمة في أن تسرع الحكومة في إتخاذ تدابير حاسمة لانقاذ البلاد من كل ما من شأنه أن يعرضها للأخطار الداخلية من جهة ، ولحمايتها من الأخطار الخارجية من الجهة الأخرى .

انني بصفة كوني أحد قدماء الجنود الذين خدموا القضية ، وساهموا في إنشاء الدولة العراقية تحت راية زعيمنا الأكبر ، فيصل الأول ، يعز علي جداً أن أرى نخبة من أعظم أركان تلك القضية يهوون الواحد تلو الآخر ، ضحايا لحوادث إجرامية ، يديرها مغامرون ، استسلموا إلى مطامعهم الشخصيـة ، من غير أن يقيموا أي وزن للضمير والقانون ، أو يلتفتوا إلى الأخطار التي تجرها جرائمهم على البلاد .

كما أنني بصفة كوني رئيس حكومة مسؤول ، يشعر بعظيم التبعة الملقاة على عاتقه إزاء وطنه ، في مثل هذه الأزمة العالمية العصيبة ، أرى انني أكون مقصراً بواجبي إذا لم أنزل عند رغبات الرأي العام ، الملحة في اتخاذ تدابير حاسمة ، للمحافظة على سلامة المملكة ، وتأمين سيرها الطبيعي نحو أهدافها السامية ، التي خطها لها مؤسسها فيصل الأول .

وقد بتّ أشعر أنه يتعذر علي في الظروف الراهنة ، القيام بالواجبات العظيمة المترتبة على الصورة التي تؤمن المصلحة العامة ، وتطمن رغبات الأمة .

ولما كنت أعتقد ان استقالتي من منصبي مما يفسح المجال لتحقيق رغبات الأمة ، ويساعد على تأمين المصلحة العامة ، فإنني أرفع استقالتي إلى مقام سموكم ، سائلا الله تعالى أن يوفقكم إلى كل ما فيه خير البلاد وسعادتها .

تفضلوا بقبول فائق احترامي وتعظيمي العبد المطيع : نوري السعيد

وقد تفضل سمو الوصي فرد على كتاب الاستقالة بهذا الجواب

عزيزي نوري السعيد

أخذت كتاب استقالتكم المؤرخ ١٨ شباط ١٩٤٠ واني مع إظهار أسفي الشديد على مفارقتكم رئاسة الحكومة ، لابد لي أن أعرب لكم عن تقديري لتحملكم عبء المسؤلية في تلك الظروف ، وعن شكري العظيم على ما بذلتموه أنتم وزملائكم ، مدة بقائكم في الحكم من جهود قيمة ، وخدمات مجيدة ، لخير هذه البلاد

وأود أن تثقوا بأن قبولي استقالتكم هذه لا تمس ، بوجه من الوجوه ، ما أضمره من حب لشخصكم ، واعجاب بمزاياكم الطيبة ، وعقيدتي بإخلاصكم وولائكم ، هذا وأرجو أن تستمروا في تدوير شؤون الدولة ، ريثما يتم تأليف وزارة جديدة

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم العاشر من شهر محرم لسنة الف وثلثماية وتسع وخمسين هجرية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شباط لسنة ألف وتسعماية وأربعين ميلادية .

عبد الإله

❋ حركة انقلاب جديدة ❋

في اليوم الثاني من « استقالة الوزارة السعيدية الرابعة » وهو يوم ١٩ شباط ١٩٤٠ م ، قصد رئيس أركان الجيش العراقي ، الفريق حسين فوزي ، رئيس الديوان الملكي ، رشيد عالي ، في مكتبه ، وقال له ان وزارة نوري قد استقالت ، و ان الجيش لا يرغب في دخول نوري السعيد وطه الهاشمي في الوزارة الجديدة ، وانه إذا تساهل في دخول طه فهو لن يوافق على عودة نوري إلى الحكم بأية صفة كانت ، ثم ما لبث أن دخل المشار اليه على سمو الوصي وكرر هذه الأقوال امام سموه

لم يجهر رئيس الديوان الملكي ، رئيس الوزراء المستقيل ، بهذا الحديث ، لأنه كان يعتقد أن في إمكانه إقناع حسين فوزي بصرف نظره عن هذه الحركة ، ولكنه اضطر إلى اخباره

بعد ذلك ، فلما سمع العقداء الخمسة « صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان، وكامل شبيب ، وسعيد يحيي الخياط » بهذه الحركة اجتمعوا في دار نوري السعيد مساء يوم ٢١ شباط وبينما كانوا يتذاكرون في موضوع هـذه الحركة ، بلغهم أن رئيس أركان الجيش طلب إلى بعض القواد العسكريين الاجتماع في داره ، وان آمر المدفعية في معسكر الوشاش طلب عتاداً من مدير الميرة ، وان وحدات الوشاش أنذرت

وكان سمو الوصي قد استدعى حسين فوزي في المساء ، ليستوضح منه أسرار هذه الحركة ، فسمع منه ما سمعه في صباح يوم ١٩ من هذا الشهر وزاد على ذلك قوله ان الجيش معه ، فأرسل سموه خبراً إلى قائد الفرقة الثالثة ، اسماعيل نامق ، وإلى وكيل الفرقة الاولى ، كامل شبيب ، وآمر القوة الجوية ، محمود سلمان ، وآمر القوة الآلية ، فهمي سعيد ، ومدير الحركات صلاح الدين الصباغ فنفوا زعم رئيس أركان الجيش ، وطلبوا إلى سموه أن يتصل بالمقرات خارج العاصمة ليتأكد من صحة ذلك ، ثم لما علموا بالتدابير الاحتياطية التي لجأ إليها حسين فوزي ذهبوا إلى معسكر الرشيد فوراً وتبعهم نوري السعيد ، وطه الهاشمي ، وسامي شوكت ، وأحمد المناصني ، وصباح نوري السعيد ، وظلوا هنالك حتى الصباح

على ان نوري السعيد عز عليه أن يقوم حسين فوزي ، وبعض القادة ، بمثل هذه الحركة ، فذهب ومعه طه الهاشمي إلى مقابلة سمو الوصي ليلاً وعرضا عليه خطورة الموقف واقترحا إحالة المومى إليه وصحبه على التقاعد ، فوافق صاحب السمو على ذلك بعد أن اتصل بالمقرات خارج بغداد تحقق أن رئيس أركان الجيش لا يمثل الجيش كله

وعلى أثر ذلك صدر هذا البيان ، وعادت الحالة إلى ما كانت عليه [1]

---

(١) كان يوم عطلة الاسبوع ، وكانت وزارة نوري السعيد ... مستقيلة جرت خلالها مقابلات ومواجهات عديدة بين من يهمهم الأمر في البلد . وكان قد اعتاد نوري السعيد ان يجمع الضباط في بيته ، ويتذاكر معهم برضي وعدم رضي وزير الدفاع « طه الهاشمي » ورئيس أركان الجيش « الفريق حسين فوزي » وكنت حريصاً على ان لا ابدي رأياً في تشكيل الوزارة وكنت اعتقد ان اي وزير الدفاع ليست له اغراض سياسية سابقة في الجيش يكون أهون من الوزير الحالي ورئيس الوزارة « طه ونوري » بالنسبة لسلامة الجيش وصيانتــه من الاندفاع في السياسة . وبما ان رئيس الوزراء كان يبدي حرصه على الاستقالة رأيت ان اذهب ... إلى خارج بغداد لابتعد عن الحوادث ... وبعد عودتي ... جاءني العقيد صلاح الدين الصباغ واخبرني بان رفقاءه العقداء مجتمعون بدار وزير الدفاع المستقيل فخامة الهاشمي وانهم اطلعوا على رأيي في نوري السعيد وفخامة الهاشمي بأني لا أريد ان يكون لهما اتصال بالجيش وعليه أريد ان لا يدخــلا في الوزارة ... وفي تلك الفترة رن التلفون في بيتي ، وكان النــداء من قصر سمو الوصي يطلبون حضوري ... لقد كنت اظن ان قضية استقالة نوري السعيد جدية ولم ادرك انها كانت لعبة سياسية ... وعلى هذا ذهب العقيد صلاح الدين إلى بيت فخامة الهاشمي لتبليغ المجتمعين برايي ، وذهبت انا لمقابلة سمو الوصي في قصر الرحاب ، فعرضت رايي على سموه بناء على

« لما كان كل من الفريق حسين فوزي ، رئيس أركان الجيش ، وأمير اللواء أمين العمري ، قائد الفرقة الاولى ، والعقيد عزيز يا ملكي ، قد تصدوا إلى أمور لا تتفق والواجبات المفروضة على أمراء الجيش ، وضباطه ، فقد صدرت الارادة الملكية باحالة المومى إليهم على التقاعد ابتداءاً من اليوم الحادي والعشرين من شهر شباط سنة ١٩٤٠ »

« مدير الدعاية العام »

طلبه ... كان رايي صريحاً جداً وبسيطاً جداً ومع ذلك فلقد طال الحديث حتى منتصف الليل حيث اخبر سمو الوصي بقدوم نوري السعيد وفخامة الهاشمي فذهب لملاقاتهما وبعد مدة من الزمن التحق الكيلاني ايضاً بهم ثم ذهب الوزيران المستقيلان وعاد سموه والكيلاني إلى القاعة التي كنت قد بقيت وحدي فيها وقال لي سموه انهم اخبروه بأن الجيش معهم ، وانهم مجتمعون في معسكر الرشيد »

الفريق حسين فوزي في « جريدة المواطن » العدد (١٠) بتاريخ ٨ آذار سنة ١٩٥٢

الوزارة السعيدية الخامسة

على اثر الانتهاء من حركة يوم ٢١ شبــاط ١٩٤١ م ، استقر الرأي على أن يؤلف الوزارة الجديدة رجل محايد على أن ينتخب زملاءه من رجال الادارة فيعيد الأمور إلى مجراها الطبيعي ، وتجري ، في عهده ، التحقيقات في أسباب مقتل السيد رستم حيدر ، فيأخذ العدل مجراه ، وتنتهي المشكلة التي نتجت من أجلها الازمة ، وقد لمعت شخصية السيد محمد الصدر ، رئيس مجلس الأعيان للاضطلاع بهذه المهمة ولكن ظهرت صعوبة في تنفيذ هذه الفكرة ؛ فاتجهت الأنظار إلى رئيس الديوان الملكي ، رشيد عالي ، ولكن رشيداً اعتذر عن الاضطلاع بمثل هذه التبعة ، فتقرر تكليف نوري السعيد ، رئيس الوزارة المستقيلة ، بتأليف الوزارة المأمولة ، فقبل التكليف ووجه اليه سمو الوصي هذا الخطاب :

وزيري الأفخم نوري سعيد

بناء على استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة ، ونظراً إلى ما نعهــده فيكم من دراية وإخلاص ، فقد قرّ رأينا أن نعهد اليكم أيضاً برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا أسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

صدر عن البلاط الملكي ببغداد في اليوم الثالث عشر من شهر محرم سنة الف وثلثمائة وتسع وخمسين هجرية ، الموافق لليوم الثاني والعشرين من شهر شباط سنة الف وتسعمائة وأربعين ميلادية

عبد الإله

وفي الساعة الثانية عشرة والنصف من يوم ٢٢ شباط ١٩٤٠ م تم تكوين الوزارة الجديدة من :

١ — نوري السعيد : رئيساً لمجلس الوزراء ، ووزيراً للخارجية بالوكالة
٢ — عمر نظمي : وزيراً للداخلية ووزيراً للعدلية بالوكالة
٣ — رؤوف البحراني : وزيراً للمالية
٤ — طه الهاشمي : وزيراً للدفاع
٥ — صادق البصام : وزيراً للاقتصاد
٦ — محمد أمين زكي : وزيراً للمواصلات والأشغال
٧ — سامي شوكت : وزيراً للمعارف
٨ — صالح جبر وزيراً للشؤون الاجتماعية

أي ان الوزارة الجديدة تألفت من جلّ الاعضاء الذين كانوا في الوزارة المستقيلة .

أمام الصفحة (١٠٢)

الوزارة السعيدية الخامسة

رئيس الوزراء ووزير الخارجية



نوري السعيد

وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية



عمر نظمي

وزير المالية



رؤوف البحراني

وزير الدفاع



العميد الركن طه الهاشمي



وزير المواصلات والأشغال * محمد امين زكي



وزير الاقتصاد * صادق البصام



وزير المعارف * سامي شوكت



وزير الشؤون الاجتماعية * صالح جبر

﴿ كلمة لرئيس الوزراء في حفلة الاستيزار ﴾

« أرجو أن ترفعوا إلى مولاي صاحب السمو الملكي ، الوصي على العرش جزيل امتناني وشكري على الثقة المتوالية ، التي شرفني بها ، وأن تؤكدوا لسموه بأن هذه الثقة السامية هي أكبر مشجع لي على الاضطلاع بأعباء المسؤولية في هذه الظروف الدقيقة ، وأعظم مستند لي في متابعتي العمل لخدمة أمتي وبلادي واني أسأل الله تعالى أن يوفقني إلى أن أكون دائماً عند حسن ظن سموه ، وأن يحرس صاحب الجلالة الملك المعظم بعين عنايته ، ويحفظ صاحب السمو الملكي ويوفقه دائماً إلى ما فيه خير المملكة وسعادتها .

واني أشكر لاخواني موظفي الدولة ، من مدنيين وعسكريين ، مؤازرتهم الثمينة السابقة في خدمة البلاد ، وأملي وطيد انهم سيزدادون تمسكاً بالقيام بالواجبات الملقاة على عاتقهم بكل نزاهة و إخلاص ، ويضاعفون جهودهم لتتيسر لنا خدمة هذا الوطن على أفضل وجه في هذه الازمة العالمية العصيبة .

والله المسؤول أن يسدد خطواتنا ، وأن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه خير الأمة والوطن تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم فيصل الثاني » اهـ [1]

﴿ منهاج الوزارة ﴾

لم تضع « الوزارة السعيدية الخامسة » منهاجاً لها لأنها لم تنجز المنهاج الذي كانت أذاعته في يوم ٢٧ من شهر آذار سنة ١٩٣٩ م ومع هذا فإن رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، رأى أن يبسط للرأي العام ما لديه من خطط ومشروعات جديدة فألقى الخطاب التالي من دار الاذاعة اللاسلكية في مساء يوم الاثنين ٢٦ شباط ١٩٤٠ م ٠ قال :

أيها السادة :

لقد بسطت أسباب استقالتي من رئاسة الوزارة السابقة ، في كتابي المؤرخ في ١٨ شباط الحالي ، الذي رفعته إلى مقام صاحب السمو الملكي الوصي على العرش ، ولا شك في أنكم قد اطلعتم على تلك الأسباب ، في نص الكتاب الذي أذيع على الرأي العام من هذه المحطة ، ونشر في الصحف المحلية في حينه ، وقد عالجت فيه قضية ذلك الداء العضال الخطر ، داء التآمر والاجرام السياسي ، الذي ظهرت أعراضه ، وتعددت ضحاياه في هذه البلاد ، في السنوات الاخيرة ، حتى بات يهدد كيان المملكة ، واستعرضت أدواره ، وموقف الرأي العام منه .

والواقع ان من أهم الاهداف التي رميت إليها باستقالتي ، إفساح المجال لتأليف وزارة جديدة ،

---

(١) جريدة البلاد العدد (١٣٤٠) بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٤١

من عناصر وطنية مخلصة ، تتآزر تآزراً وثيقاً على تحمل مسؤولية العمل الشاق ، في ظل الظروف العصيبة ، وتتخذ التدابير الناجعة لمكافحة داء الاجرام السياسي ، واستئصال جراثيمه ، قبل أن يستفحل أمره ، وتتعذر معالجته ، ويقود البلاد إلى الانحلال .

ولما كاشفت صاحب السمو الملكي ، الوصي على العرش ، بعزمي على الاستقالة ، وبسطت لسموه الأسباب التي تدعوني إلى التمسك بذلك ، اشترط علي أن أعد سموه بالاشتراك في الوزارة الجديدة ، إذا طلب الرئيس المقبل مساعدتي ، فوعدت بذلك ، وقبل سموه الاستقالة، على أن تستمر الوزارة على إدارة شؤون الدولة ، ريثما تتألف الوزارة الجديدة .

وقد بدأ سموه فوراً باستشارة رجالات العراق ، للاسترشاد بآرائهم في تأليف الوزارة من عناصر يضمن تجانسها ، وتآزرها التامين .

وبينما كنا ننتظر انتهاء الأزمة ، فوجئت مساء الاربعاء الموافق ٢١ شباط ، بأمر صاحب السمو ، بضرورة إعادة تأليف الوزارة على جناح السرعة ، بناء على خطورة التطورات السريعة التي طرأت في خلال هذين اليومين على الموقف الخارجي من الجهة الثانية ، من جراء ورود بعض أخبار تتعلق بتحرج الموقف الدولي .

ونظراً إلى انقيادي الدائم للأوامر التي تصدر من مقام العرش ، فقد صدعت بأمر صاحب السمو ، واستشرت زملائي ، باسطاً لهم حقيقة الموقف ، فقر رأينا على أن الواجب الوطني يدعونا إلي الاضطلاع بأعباء المسؤولية من فورنا .

أيها السادة :

ان للعراق سياستين ثابتتين في إدارة شؤونه الخارجية والداخلية، كما فصلته في خطاب سابق.

أما السياسة الخارجية فهي السياسة التي خطها لنا زعيمنا العظيم ، المغفور له الملك فيصل الأول ، وهي تنحصر في توطيد استقلال العراق ، وتوثيق صلات الود بينه وبين الدول والاقطار، التي تربطه بها روابط القربى ، والمصالح المشتركة ، وحماية حدوده من أي اعتداء خارجي، وحفظه من الوقوع تحت سيطرة أية دولة أجنبية .

وأما السياسة الداخلية ، فتنحصر في نشر لواء الأمن في ربوع البلاد ، وتحسين كافة شؤونها الادارية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، وغيرها ، مما يكفل تقدمها وازدهارها التامين. وقد كانت هاتان السياستان موضع اتفاق سائر الوزارات ، التي تولت الحكم في العراق ، ولم يقع أي خلاف عليهما .

ولما كان منهاج الوزارة السابقة يضمن تحقيق هاتين السياستين ، على صورة مرضية ، فإننا سنتابع تطبيقه ، مضيفين إليه الأمور التي تمس الحاجة إليها ، من حين لآخر ، وقد سبق أن اطلعتم

على هذا المنهاج ، وعلى تفاصيل المراحل الكبرى التي قطعتها الحكومة في سبيل تطبيقه ايها السادة !

اجتاحت العراق في السنوات الاخيرة موجة خطرة من التآمر ، والاجرام السياسي ؛ زعزعت اركان البلاد ، وأقلقت اطمئنانها ، وأساءت إلى سمعتها ، وعرقلت تقدمها ، وأودت بحياة عدد غير قليل من نخبة أبنائها ، وطوحت بمستقبل آخرين ، كان من الممكن أن يؤدوا لها أجل الخدمات .

والاجرام السياسي يشبه النار من وجوه عديدة ، فهو يلتهم كل ما يقع أمامه بدون تمييز ، واللعب به لا يقل خطراً عن اللعب بالنار .

ان الانسان يستطيع أن يشعل النار حيث شاء ، ومتى شاء ، ولكنه يعجز عن إخمادها متى أراد ، وحيث أراد ؛ كذلك الاجرام السياسي فإن القائمين به يستطيعون أن يثيروه متى شاؤا ، وحيث شاؤا ، ولكنهم لا يستطيعون أن يوقفوه متى أرادوا ، وحيث يريدون .

وكما ان النار لا يؤمن شرها إلا بإخمادها ، والقضاء عليها في مكانها ، وان كل إهمال أو تقصير في ذلك يؤدي إلى سريانها كيف تشاء ، وحيث تشاء ، كذلك الاجرام السياسي فإنه إذا لم يكافح فى حينه ، ويقضى على عوامله ، وأسبابه في الوقت الملائم ، استفحل أمره ، وفدحت أضراره . وكما أن الكثيرين من الناس يذهبون ضحية النار التي أشعلوها ، فقد يقضي الكثيرون من المولعين بالتآمر ، والاجرام السياسي ، ضحية للمؤامرات التي ابتدعوها ، والاجرام السياسي الذي دشنوا طريقه .

وقد كان في الامكان درء كثير من هذه الأضرار ، التي لحقت بالبلاد ، لو خنقت روح الاجرام السياسي في مهدها ، وتعاون المخلصون على اتخاذ التدابير الحازمة للقضاء على أية محاولة ترمي إلى بعثها ، واستثارها ، ولكن من دواعي الأسف أن شيئاً من ذلك لم يقع ، برغم اتفاق كلمة الامة على ذلك ، بل حلت سياسة الضعف ، والتردد ، محل سياسة العدل ، والحزم ، حتى وصلت الحالة إلى ما هي عليه الآن . وكانت أخرى الفواجع التي مني بها العراق ، مصرع المغفور له السيد رستم حيدر ، وزير المالية السابق ، الذي اعتدي عليه وهو في ديوان عمله .

ونظراً إلى خطورة هذه الجريمة ، بالنسبة إلى منزلة الشهيد ، وظروف القتل ، وشخصية بعض المتهمين ، فإن الحكومة ستعيرها أشد اهتمامها ، وتتخذ في صددها التدابير التي من شأنها أن تطمن الجميع ، بأن العدل المطلق قد أخذ مجراه ، في جو تتوفر فيه كافة عوامل الحق ، والانصاف . وبعد البت في أمر هذه الجريمة ، فإن الأمور التالية هي أهم الأمور التي تنوي الحكومة معالجتها على جناح السرعة وهي :

١ – اتخاذ تدابير الدفاع الاحتياطية التي يستلزمها تطوّر خطورة الموقف الدولي الأخير

٢ – انجاز لائحة تعديل الدستور ، ولائحة قانون انتخاب النواب الجديد .

٣ – تطبيق المشروع الذي اعد لاصلاح لواء الديوانية ، وهو مشروع إداري عمراني ، كان مجلس الوزراء قد أقرّه بعد درس عميق قبل بضعة أسابيع ، واعداد المال الكافي لذلك ، وإيفاد لجان التسوية لحسم المنازعات القائمة على الأراضي في اللواء المذكور .

٤ – وأخيراً يسرني أن أطمن الرأي العام بأنني متجه بكل ما أوتيت من قوة نحو فتح صفحة جديدة في تاريخ العراق ، تضمن عودة الحياة الدستورية الصحيحة إلى البلاد ، وتكفل التآزر والتعاون بين رجالات العراق على خدمة وطنهم والله ولي التوفيق

﴿ محاكمة قتلة حيدر ﴾

كانت محاكمة قتلة رستم حيدر الشغل الشاغل للوزارة الجديدة وللرأي العام معاً ، ففي الوقت الذي كان خصوم الوزارة يريدون حصر التحقيق في الفاعل الأصلي ، كان رئيس الوزراء يرى وجوب التبسط في هذا التحقيق ، لاكتشاف أهداف الجريمة ، وأسبابها ، والمحرضين على ارتكابها ، والظاهر ان نوري السعيد عجز عن اقناع زملائه وخصومه على الأخذ برأيه ، ولا سيما بعد أن هوجم في مجلس الأعيان ، واتهم بأنه يريد استغلال هذا الحادث لمصالحه السياسية أو لأغراضه السياسية

وفي يوم ٢٠ آذار ١٩٤٠م لفظت المحكمة العرفية قرارها ، المتضمن براءة كل من الوزيرين السابقين : ابراهيم كمال ، وصبيح نجيب ، والسيدين : صالح الجعفري واحمد عارف قفطان ، من الاشتراك في جريمة القتل ، وكان التحقيق قد أسفر من قبل عن اطلاق سراح المحامين : نجيب الراوي ، وشفيق نوري السعيدي ، ومدير الشرطة السابق حسن فهمي. أما القاتل « حسين فوزي توفيق» فقد قررت المحكمة تجريمه وفق المادة ٢١٣ من ق.ع.ب. والحكم عليه بالاعدام شنقاً ، وحكمت على وزير الدفاع الاسبق ، صبيح نجيب ، بالسجن لمدة سنة واحدة ، وبوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة أخرى ، وفقاً للمادة ٨٩ من قانون العقوبات البغدادي لثبوت تفوهه بكلمات نابية ضد الحكومة ، اعتبرت تهييجاً للرأي العام ، وحثاً على التمرد والعصيان .

وعلى أثر صدور المحكمة بالحكم على القاتل ، حسين فوزي ، هرع رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، إلى وزير الدفاع ، طه الهاشمي ، وطلب إليه أن يعجل في تنفيذ حكم الموت في القاتل ، وأن يكون ذلك في غسق الليل ، كيلا يشعر به أحد ، فنفذ الحكم فعلا في فجر يوم الأربعاء الموافق ٢٧ آذار ١٩٤٠ م .

ويقول حراس السجن الذين حضروا إعدام المجرم أن المحكوم كان يصيح جهاراً ، وهو في طريقه إلى المشنقة « وطني وطني »

هذا وقد كتب المجرم قبل إعدامه ، كتاباً مطولا إلى رئيس الوزارة ، يمجد فيه عظمته ،

ويطلب إليه اعتاق رقبته ليكون مخلصاً أميناً له مدى الحياة، ولدينا صورة شمسية لهذا الكتاب

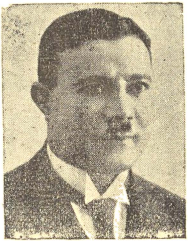
﴿استقالة وزير الشؤون الاجتماعية﴾

ومن المناسب أن ننشر في هـذا المقام كتاب استقالة وزير الشؤون الاجتماعية، صالح جبر الذي رفعه إلى رئيس الوزراء بتاريخ ٩ آذار من هذه السنة لأنه من الأهمية بمكان إذ فيه من الغمز واللمز ما لا يخفى على ذوي الآراء الثاقبة، وهذا نصه:

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

سيدي المحترم

إن من أهم الأهداف التي رميتم اليها في خطة وزارتكم الحاضرة هي مكافحة الاجرام السياسي، ذلك الاجرام الذي نوهتم فخامتكم عنه بأنه، إذالم تتخذ تدابير ناجحة لمكافحته،



الوزير المستقيل: صالح جبر

واستئصال جراثيمه، قبل أن يستفحل، وتتعذر معالجته، تعود البلاد إلى الانحلال.

هذا وبما اني ارى ان حكومة فخامتكم غير عازمة على اتخاذ هذه التدابير، الأمر الذي لا يتفق مع الخطة المنوه عنها، يؤسفني جداً أن أجد نفسي غير قادر على الاستمرار بالعمل، لذا أرفع استقالتي إلى فخامتكم، راجياً التوسط بقبولها، وأسأل الله تعالى إن يوفق فخامتكم وزملائي الوزراء المحترمين لما فيه خير البلاد. تفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول احتراماتي الفائقة.

بغداد ٩ مارت ١٩٤٠ المخلص: صالح جبر: وزير الشؤون الاجتماعية

والذي فهمناه من السيد صالح جبر انه كان يعتقد ان رستم حيدر ذهب ضحية لمؤامرة دبرها خصوم نوري لاضعاف وزارته، او أن الالمان هم الذين دبروا الجريمة للغرض نفسه، كما انه كان يرى ضرورة إحالة القادة: حسين فوزي، وأمين العمري، وعزيزيا ملكي، على محكمة عسكرية خاصة، لمحاكمتهم عما نسب اليهم، ولكن وزير الدفاع، طه الهاشمي، اكتفى باحالتهم على التقاعد

وقد صدرت الارادة الملكيه في يوم ١٧ آذار ١٩٤٠ م بقبول هذه الاستقالة وباسنادمنصب وزارة الشؤون الاجتماعية بالوكالة إلى وزير الاقتصاد صادق البصام

﴿ استقالة الوزارة ﴾

تبدل الوضع العام في العراق ، بعد إعدام قاتل المرحوم رستم حيدر ، وهدأت العاصفة ضد الوزارة ، واستؤنف البحث في ضرورة تأليف وزارة قومية قوية ، لا يتهم رئيسها بمالأة في ترك منصب رئاسة الوزراء إلى رجل تتوفر فيه الصفات المذكورة أعلاه فسارع الرجل ، عن طيب خاطر رغبة في صالح البلد ، إلى تقديم كتاب استقالة وزارته وهو :

بغداد في ٣١ آذار سنة ١٩٤٠

سيدي صاحب السمو الوصي المعظم !

ان من أهم الأهداف التي رميت إليها ، أنا وزملائي ، في خلال الخمسة عشر شهراً الماضية ، إعادة الحياة الدستورية والاعتيادية إلى المملكة ، بعد أن طوّحت بتلك الحياة نزوات خطرة ، وأحداث مؤلمة ، تتابعت على البلاد في السنوات الأخيرة ، وكادت تحرمها نعمة الاستقرار ، الذي هو أصدق مظاهر تلك الحياة ، وأينع ثمارها .

وقد أوضحت هذا الهدف غير مرة ، سواءاً أكان ذلك في المنهاج الوزاري ، أم في الخطب التي عالجت فيها قضايا البلاد المهمة في مختلف المناسبات ، واني مقتنع بأن الاستقرار الذي ننشده هو الأساس الذي يجب أن ترتكز عليه نهضتنا الراهنة ، وانه لا أمل في إيصال البلاد إلى المستوى الذي يتشوق إليه الشعب ، على اختلاف طبقاته ومنازعه ، في شتى نواحي الرقي ، من سياسية ، وادارية ، واقتصادية ، إلا إذا استندت نهضتنا إلى ذلك الأساس .

ولا يخفى أن هذا الهدف كان من أهم أسباب استقالتي من رياسة الوزارة في الشهر الماضي ، كما أوضحته في كتاب الاستقالة الذي رفعته إلى مقام سموكم في ١٨ شباط . كما انني لما بسطت الأسباب التي دعتنى إلى الاستقالة ، ثم إلى العودة إلى تأليف الوزارة في الخطاب الذي أذعته مساء ٢٦ شباط ، ذكرت أن من أهم الأهداف التي رميت اليها باستقالتي افساح المجال لتأليف وزارة جديدة من عناصر تتآزر تآزراً وثيقاً على تحمل مسؤولية العمل الشاق ، في هذه الظروف العصيبة .

وتتخطرون سموكم انكم لما أمرتموني حينئذ بإعادة تأليف الوزارة ، بناء على التطورات الخطيرة التي طرأت عقيب استقالتي على الموقفين : الداخلي والخارجي ، صدعت بأمر سموكم من فوري ، مسترحماً أن يكون مفهوماً أن اقدامي على تأليف الوزارة الجديدة ينبغي أن لا يحول دون تحقيق الفكرة التي استقالت من أجلها ، وان تكون عودتي الى الاضطلاع باعباء الحكم لمدة بضعة أسابيع ، بالنظر إلى حالتي الصحية

وقد بينت في الخطاب المذكور انه ، لما كان منهاج الوزارة السابقة يضمن تحقيق سياستي العراق الداخلية والخارجية ؛ فإن الوزارة الجديدة ستتابع تطبيقه ؛ مضيفة إليه الأمور التي تمس إليها الحاجة من حين لآخر ؛ وإن أهم القضايا التي تنوي الحكومة معالجتها على جناح السرعة هي :

أولا – قضية مقتل المغفور له ؛ السيد رستم حيدر .

ثانياً – اتخاذ تدابير الدفاع الاحتياطية التي يتطلبها تطور الموقف الدولي .

ثالثاً – انجاز لائحة تعديل الدستور ، ولائحة قانون انتخاب النواب الجديد .

رابعاً – تطبيق المشروع الذي أعد لاصلاح لواء الديوانية .

خامساً – اتجاهي بكل ما أوتيت من قوة لفتح صفحة جديدة في تاريخ العراق ؛ تضمن عودة الحياة الدستورية الصحيحة إلى البلاد ؛ وتكفل التآزر والتعاون بين رجالات العراق على خدمة وطنهم

أما القضية الاولى ، فقد بت القضاء فيها ، وأما القضايا الثانية ، والثالثة ، والرابعة ، فقد تقدم العمل فيها تقدماً محسوساً ، كما لا يخفى ، واتفاق الكلمة عليها كفيل بانجازها في فرصة قريبة . وأما القضية الخامسة ، فها أنا امهد السبيل لانجازها ، برفع استقالتي إلى مقام سموكم ، مفسحاً بذلك لرجالات العراق ، مجال التآزر ، والتعاون ، على خدمة وطنهم ، ومتابعة ترصين الحياة الدستورية ، والاعتيادية في البلاد .

وأرى من واجبي – لهذه المناسبة – أن أرفع لسموكم عظيم شكري على الثقة الثمينة ، والعطف السامي ، اللذين شرفتموني بهما دائماً ، وكانا أكبر عون لي على القيام بواجبي الشاق في هذه الظروف العصيبة

أرجو ان يتفضل مولاي صاحب السمو بقبول فائق احترامي وتعظيمي .

العبد المخلص : نوري السعيد

وفيما يلي نص الجواب الصادر بقبول هذه الاستقالة وهو :

بغداد في ٣١ آذار ١٩٤٠

عزيزي نوري السعيد

أخذت كتابكم المؤرخ في ٣١ آذار سنة ١٩٤٠ المتضمن تقديم استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة . ولا يسعني في هذه المناسبة إلا أن أعرب لكم ، ولزملائكم ، عن تقديري العظيم للخدمات الجليلة التي أبديتموها للبلاد ، مدة اضطلاعكم بأعباء الحكم ، في مثل هذه الظروف ، واني سأبقى على الدوام شاكراً لكم إخلاصكم ، وحسن مجهودكم في سبيل خدمة البلاد

صدر عن البلاط الملكي ببغداد في اليوم الواحد والعشرين من شهر صفر سنة الف وثلثمائة وتسع وخمسون هجرية الموافق واحد وثلاثين من آذار سنة الف وتسعمائة وأربعون ميلادية .

عبد الاله

الوزارة الكيلانية الثالثة

﴿ توطئة ﴾

لما استقالت « الوزارة السعيدية الرابعة » في يوم ١٨ شباط ١٩٤٠م اتجهت الأنظار إلى رئيس الديوان الملكي ، السيد رشيد عالي الكيلاني ، ليؤلف الوزارة الجديدة على أن يشترك معه في المسؤولية ساسة المملكة البارزين ، ورجالها المعروفين باصالة الرأي ، ونفوذ البصر ؛ فيسيروا سفينة الدولة في هذا البحر الخضم ، إلى ساحل السلامة والطمأنينة ؛ ولكن رشيداً كان يعتذر عن مثل هذا التكليف بسببين : أولهما أخلاقي ؛ والثاني سياسي .

أما السبب الأخلاقي فكان يخشى أن يفسر الناس وجوده في البلاط الملكي ، كرئيس للديوان الملكي ، سبباً لوصوله إلى رياسة الوزارة . وأما السبب السياسي ؛ فإن الحالة التي نشأت عن مقتل المرحوم رستم حيدر ، وزير المالية ، في يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠م ، جعلت أو صورت المملكة في حالة غير اعتيادية فلا يمكن لغير الذين وقعت هذه الفاجعة في أيامهم إنهائها ، لهذا فما كاد الضباط يقومون بحركتهم التي ألمعنا اليها في آخر البحث عن « الوزارة السابقة » حتى ارتؤي أن تمر فترة من الزمن لتأتي « الوزارة » المنشودة فعهد سمو الوصي إلى السيد نوري السعيد بإعادة تأليف الوزارة فألفها في الثاني والعشرين من الشهر المذكور .

واستأنف ساسة المملكة البحث في ضرورة تأليف وزارة تضم العناصر التي تستطيع أن تتغلب على الصعاب القائمة في وجه المصلحة العامة ، فأسفر ذاك عن وضع الوثيقة التاليــة في ١٤ مارت ١٩٤٠م وهذا نصها :

« نظراً لرغبتنا الأكيدة في جمع الكلمة ، وتصافي القلوب ، وإزالة الضغائن في هذه الظروف العالمية الخطيرة ، وما تتطلبه مصلحة البلاد من التفرغ لمعالجة الامور ، وتمشيتها بصورة اعتيادية ودستورية ، فقد اتفقت آراؤنا على ما يلي :

(١) تؤلف وزارة قومية مؤتلفة ، يختار رئيسها صاحب السمو الوصي ، حسب التقاليد الدستورية والاستشارات المعتادة .

(٢) رؤساء الوزراء السابقون ، ورجال الدولة الموقعون ، يتعاونون مع الوزارة المؤتلفة في داخلها أو خارجها ، ومن يتعذَّر عليه الاشتراك فيها ، بسبب مقبول لدى سموه ، فإنه يؤيدها لتحقيق الغايات المذكورة أعلاه ، ويتجنب مناوئتها .

الوزارة الكيلانية الثالثة

أمام الصفحة (١١٠)

رئيس الوزراء ووزير الداخلية بالوكالة



رشيد عالي



وزير المالية * ناجي السويدي



وزير العدلية * ناجي شوكت



وزير الخارجية * نوري السعيد



وزير الدفاع * طه الهاشمي



وزير الاقتصاد * محمد امين زكي



وزير المواصلات والأشغال * عمر نظمي



وزير المعارف * صادق البصام



وزير الشؤون الاجتماعية * رؤوف البحراني

٣) توقع هذه الاتفاقية وترفع إلى صاحب السمو المعظم [١] »

بغداد ١٤ مارت ١٩٤٠

علي جودت ، توفيق السويدي ، ناجي شوكة ، جميل المدفعي ، ناجي السويدي ، نوري السعيد ، رشيد عالي .

✵ كتاب التوجيه الملكي ✵

ووقع اختيار سمو الوصي على رئيس الديوان الملكي ، السيد رشيد عالي الكيلاني ، لتكوين الوزارة المأمولة ، فوجه إليه هذا الكتاب :

وزيري الافخم رشيد عالي الكيلاني

بناء على استقالة فخامة نوري السعيد من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً إلى ما نعهده فيكم من دراية وإخلاص ، فقد رأينا أن نعهد إليكم برئاسة الوزراء ، على أن تنتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا أسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

صدر عن البلاط الملكي ببغداد في اليوم الواحد والعشرين من شهر صفر سنة الف وثلثمائة وتسع وخمسين هجرية ، الموافق لليوم الواحد والثلاثين من شهر آذار سنة الف وتسعمائة وأربعين ميلادية .

عبد الاله

✵ هيئة الوزارة الجديدة ✵

وقد تم تكوين « الوزارة الكيلانية الثالثة » في يوم ٣١ آذار ١٩٤٠ م من :

١- رشيد عالي الكيلاني : رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية بالوكالة

٢- نوري السعيد : وزيراً للخارجية	٦- عمر نظمي : وزيراً للأشغال والمواصلات
٣- ناجي السويدي : وزيراً للمالية	٧- صادق البصام : وزيراً للمعارف
٣- ناجي شوكت : وزيراً للعدلية	٨- محمد أمين زكي : وزيراً للاقتصاد
٥- طه الهاشمي : وزيراً للدفاع	٩- رؤوف البحراني : وزيراً للشؤون الاجتماعية

والذي يلاحظ على هذه الوزارة أنها ضمت أربعة من رؤساء الوزراء السابقين ، ودخل فيها خمسة من أعضاء الوزارة المستقيلة ، وانها كانت أول وزارة تألفت بعد انقلاب ٢٩ تشرين الأول

(١) اخبرني المفتي الحاج امين الحسيني ان قد اوعز اليه نوري السعيد ان يعمل على توحيد كلمة العراقيين وجمع شملهم في ميثاق مكتوب ، فأعد هذه الوثيقة وبذل مجهوداً عظيماً لحمل الموقعين عليها على الانضمام اليها ، وانه لما فاتح سمو الوصي بأمرها سر بها سموه سروراً فائقاً .

ويقول العين ، جميل المدفعي ، في ص ٥٠٤ من محاضر مجلس الأعيان لسنة ١٩٤٢ م .

« وكانت الوثيقة تأييداً لسمو الوصي وقد اعطيت بناء على طلب سمو الوصي نفسه »

سنة ١٩٣٩ بصورة دستورية صحيحة . وكانت وزارة قومية مؤتلفة ، تم تشكيلها بعد مذاكرة الموقعين على الوثيقة التي أثبتنا نصها فويق هذا ، وغيرهم من الرجال البارزين ، ذوي الرأي المسموع في البلد ، وقد قوبل تأليفها بارتياح عظيم من مختلف الطبقات ، وألقى رئيسها في ساعة الاستيزار الكلمة التالية مخاطباً بها رئيس التشريفات في البلاط الملكي :

﴿ كلمة الرئيس ﴾

« أتقدم بالشكر العظيم إلى صاحب السمو المعظم على ما تفضل واولاني من ثقة واعتماد كبيرين ، وأرجو أن تعرضوا ذلك على أعتاب سموه .

ثم التفت فخامته إلى الحاضرين وقال :

« أيها السادة !

« أشكركم ، وأقدر الشعور الذي دفعكم للحضور إلى هنا ، وأعتقد انهذا الشعور سيكون مشجعاً لي ، ولزملائي ، للقيام بأعباء المهمة الملقاة على عواتقنا . هـذا وإننا سنبذل ما في الوسع لتحقيق أماني البلاد ، ولتوطيد دعائم الاستقرار ، وبث روح الطمأنينة ، على أسس رصينة ، لا تزعزعها الأهواء .

« كلكم تقدرون الظروف العصيبة التي يجتازها العالم في الحال الحاضر ، فيجب علينا –ازاء ذلك – أن نكون كتلة واحدة ، لا تفرق بيننا النزعات ، وأن نضاعف جهودنا لتوحيدالكلمة ، وجمع الصفوف ، إذ أن في ذلك قوة كبيرة تؤدي إلى إعلان شأن البـلاد في نظر الجميع . انني لا أشك في أنكم تدركون خطورة المهمة المودعة إلينا ، على انني واثق من تاييد أبناء الشعب ، على اختلاف طبقاتهم ، ليسهل علينا اداء هذه المهمة ، تحقيقاً لما يتوقعونه من خير على يد هـذه الوزارة .

ثم التفت فخامته إلى الموظفين الحاضرين ، ووجه كلامه إليهم قائلا :

« اني لواثق من ان اخواني الموظفين سيضاعفون جهودهم ، ويواصلون مساعيهم ، في خارج ساعات العمل ، لترويج مصالح الأهلين ، و إنجازهـا بأسرع ما يمكن ، حسب مقتضيات الحق والقانون ، مع العناية بالمراجعات الرسمية ، التي ترفع إليهم ، وبذلك تتوطد ثقة الجمهور بحكومتهم ، ويتحقق الاعتماد المتقابل . ومما لا شك فيه أن العدل ، والحق ، يؤديان إلى حصول الثقة والطمأنينة في النفوس ، وان هذا مما يساعد الحكومة على القيام بما تنتظره البلاد من خدمات كثيرة .

وفي الختام قال فخامته :

« أدعو الله أن يحرس لنا صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المفدى ، وصاحب السمو الوصي

المعظم ، وأن يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد » اه [١] .

وبعد ذلك نزل فخامة رئيس الوزراء ، وزملاؤه الوزراء ، وركبوا سياراتهم إلى البلاط الملكي العامر ، حيث عرض فخامة الرئيس زملاءه على صاحب السمو الملكي الوصي المعظم .

❋ منهاج الوزارة ❋

وبقي الناس ينتظرون بفارغ الصبر « المنهاج الوزاري » ليتعرفوا السياسة التي ستسير عليها الوزارة الجديدة ، في هذا الوقت العصيب ، فلما كان اليوم السادس من نيسان سنة ١٩٤٠ م ، وقف رئيس الوزراء في مجلسي النواب والأعيان ، وألقى منهاج وزارته ، وهذا نصه :

« لقد اضطلعت وزارتنا بأعباء المسؤولية مستندة – بعد الاتكال على الله تعالى – إلى ثقة صاحب السمو الوصي المعظم ، وثقتكم ، ومعتمدة على مؤازرة الشعب العراقي الكريم في هذه الظروف العالمية العصيبة ، آخذة على عاتقها القيام بما يحقق للبلاد تقدمها في جميع النواحي .

« أما الخطط التي ستسير عليها في هذا الشأن فهي لا تخرج عما ورد في أكثر مناهج الوزارات السابقة ، ولا سيما منهاج وزارة السيد نوري السعيد ، التي تضم هذه الوزارة أكثر أعضائها ، وقد نشر منهاجها الذي وافق عليه مجلس الامة ، وهو يتناول معظم الحاجات التي تتطلبها البلاد ، لهذا لا نرى حاجة إلى تكرارها هنا حيث لا ينتظر منا تنميق العبارات وتكرار الأقوال ، بل الأعمال التي تنهض بالبلاد نهضة تتناول جميع مرافقها الحيوية . غير اننا لا نرى بدأ من أن نؤيد على صورة خاصة انه سيكون من أولى واجباتنا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية :

١- توطيد دعائم الحلف العربي ، ومتابعة العمل على تحقيق أماني الأقطار العربية المجاورة الأخرى ، تلك الأقطار التي تكون الروابط التي تربطها بالعراق ، وبالدول العربية ، والشعور بضرورة استقلالها وحريتها ، هدفاً مشتركا لهذه الدول ، ولتلك الأقطار ، وهذا الهدف هو من متممات سياسة العراق الخارجية ، المنطبقة على العهود والوعود التي قطعها الحلفاء على أنفسهم والأهداف التي أعلنوها . و

٢- تحكيم أواصر الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى على أسس المصالح المشتركة والمتقابلة . و

٣- تقوية صلات الصداقة والتعاون مع الدول الداخلية في « ميثاق سعد آباد » . و

٤- إدامة العلاقات الودية مع جميع الدول المتحابة الاخرى .

« وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية : الاهتمام الزائد ببث روح الطمأنينة والاستقرار في البلاد وصيانة الحريات على أساس جعل أحكام الدستور والقوانين فوق كل اعتبار .

---

(١) جريدة « البلاد » العدد ١٣٧٢ بتاريخ ١ نيسان ١٩٤٠

« وفيما يتعلق بالسياسة المالية : السعي لحصر مصروفات الدولة بما هو ضروري من الامور ، وتحديد الصرف في المسائل الاخرى التي يمكن تأجيلها إلى حين زوال الأزمة العالمية الحالية ليتسنى بذلك الحصول على وفر يبقى بيد الحكومة كاحتياط لمجابهة الطوارىء التي يجب أن تحسب حسابها في كل آن » انتهى [1]

وقوبل المنهاج في « مجلس النواب » بالتحبيذ والتأييد ، بحيث أصبحت الجلسة النيابية التي تلي فيها جلسة إطراء ومديح أكثر منها جلسة مناقشة ومذاكرة .

أما في « مجلس الأعيان » فقد قوبل المنهاج بالرضاء والتأييد وعلق الأعيان على القائمين بتنفيذه آمالا جساماً للوصول بالمملكة إلى حيث تصبو وتريد . ولا غرو في ذلك فإن تأييد « مجلس الامة » لسياسة « الوزارة الكيلانية الثالثة » كان من جملة ما نصت عليه الوثيقة المثبتة في صدر هذا الفصل .

❋ حوادث مختلفة ❋

١- اعتادت الوزارات المتعاقبة أن تتلقى - في ابان تأليفها - سيلًا من برقيات التهريك والتهاني من مختلف الجهات ، فتأمر بنشرها في الصحف السيارة كدليل على ترحيب الشعب بها وارتضائه لتأليفها ، فلما تكونت « الوزارة الكيلانية الثالثة » تلقت مثل هذه البرقيات ، ولكن بمقياس لم يسبق له مثيل من حيث الكثرة ؛ فأصدر رئيس الوزراء أمره بمنع نشر هذه البرقيات أو التنويه عنها منعاً باتاً ما لم تري الناس نتائج أعمالها . وهي سنة حميدة حبذا لو استمر العمل بموجبها .

٢- كانت « الأحكام العرفية » قد أعلنت في « بغداد » ثم في « الموصل » على اثر ظهور بعض الأحداث التي رأت « الوزارة السعيدية » المستقيلة أن تعالجها بإعلان هذه الأحكام ، وقد استمرت معلنة مدة طويلة أكثر مما قدر لها ، فسبب ذلك تذمراً محسوساً وقلقاً ظاهراً ، فلما جاءت « الوزارة الكيلانية الثالثة » إلى الحكم كانت باكورة أعمالها إنهاء الإدارة العرفية في معسكر الرشيد ببغداد [2] فاستصدرت الإرادة الملكية التالية في ٣ نيسان ١٩٤٠ :

« أصدرت هذه الإرادة الملكية بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الأساسي وبناء على ما عرضه وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء .

(١) بإلغاء الإدارة العرفية المعلنة في المنطقة المبينة بالإرادة الملكية المرقمة ١١١ لسنة ١٩٣٩

(٢) بإلغاء أحكام الإرادتين الملكيتين المرقمتين ١١١ و١١٢ لسنة ١٩٣٩

على وكيل وزير الداخلية ووزيري الدفاع والعدلية تنفيذ هذه الإرادة .

٣- كانت المحاكم العرفية في بغداد والموصل قد حكمت على لفيف كبير من الساسة والطلاب

---

(١) ص ٣٢١ من محاضر مجلس النواب لاجتماع ١٩٣٩/١٩٤٠ الاعتيادي

(٢) كانت « الوزارة السعيدية الرابعة » قد الغت هذه الأحكام عن الموصل في ١٢ آب سنة ١٩٣٩

والأهلين بأحكام مختلفة ، فلما كانت أيام « الوزارة الكيلانية الثالثة » استصدر السيد الكيلاني عدة إرادات ملكية بإعفاء عدد لا يستهان بــه من هؤلاء المحكومين « عما تبقى من مدد محكومياتهم » .

٤- اعتاد الناس في خارج العاصمة أن يقصدوا بغداد بين حين وآخر لتعقيب قضاياهم في الدوائر الرسمية ، فيبقون فيها أسبوعاً وأسبوعين من دون أن يوفقوا إلى مقابلة أولياء الأمور « لأن الدوائر الحكومية أصبحت كالمقاهي والمنتزهات ، يلجها الزائرون والمعارف فيحتسون أكواب الشاي وفناجين القهوة ويدخنون السكائر وأحيانا النراجيل دون أن يفسحوا المجـال لأرباب المصالح لمقابلة رؤساء الدوائر »

وكان هؤلاء المساكين « أصحاب المراجعات » يستدينون بالربا الفــاحش ليؤمنوا نفقاتهم في الفنادق والمقاهي والمطاعم ، وكثيراً ما كانوا يرجعون إلى ديارهم قبل أن يوفقوا إلى مواجهة رئيس الدائرة المختص . لهذا كله ارتأى رئيس الوزراء أن يستأصل هــذا الداء من جذوره فمنع وضع الكراسي والقنفات في الدوائر الحكومية بصورة مطلقة ، وأصدرت سكرتارية مجلس الوزراء منشوراً على كافة الدوائر لانجاز أعمال العباد بصورة متقنة وعاجلة ، كما كتبت وزارة الداخلية إلى سائر الألوية بوجوب الاعتناء بهذه الجهة ، وأخذ رئيس الوزراء يعقب تنفيذ هذه التعليمات ويتفقد الدوائر المختصة بنفسه للاشراف على سير الأعمال والإسراع في إنجازها ، فلما انتهت أيام حكمه عادت الامور إلى سيرتها الأولى .

٥- أخذت مناسيب المياه ترتفع في النهرين : دجلة والفرات ارتفاعاً مخيفاً منذ منتصف نيسان ١٩٤٠ م ، ورغم جميع التدابير التي اتخذتها سلطات الري لمقاومة خطرها ، فقد كسرت بعض السدود فأتلفت مقادير كبيرة من الزروع ، وأصبحت مئات العائلات الفقيرة بدون مأوى، وتوقف سير القطار بين بغداد والبصرة ، فاستصدرت «الوزارة الكيلانية» مرسوماً برصد ستين الف دينار لمساعدة المنكوبين وتعويض المتضررين، ولما وجدت ان هذه المساعدة لا تكفي لتحقيق الغاية التي استهدفتها جعلتها تسعين ألف دينار ، وفرضت على الموظفين مساعدة للمنكوبين في المائة أربعة من رواتبهم الاسمية ، إلى المساعدات الأخرى التي قدمتها الحكومة ، وكان رئيس الوزراء يتجول بنفسه « مع الوزير المختص » للمشارفة على إصلاح السدود من جهة ، وعلى توزيع الأرزاق لعوائل المنكوبين وتأمين إيوائهم من جهة أخرى ، وكثيراً ما كان الرئيس يدخل بنفسه إلى ملاجىء الفقراء ليطمئن على صحتهم وطعامهم ، ويتساءل عما يحتاجون إليه ، فكان لهذا العمل الانساني أثره البليغ في النفوس .

٦- لما أعلنت انكلترا وفرنسا الحرب عــلى الألمان في ٣ أيلول ١٩٣٩ م ، استصدرت

« الوزارة السعيدية الرابعة » عدداً من المراسيم والقوانين التي اقتضتها ضرورة الحرب ، ورغم بقاء هذه القوانين نافذة المفعول أيام « الوزاره الكيلانية الثالثة » فإن الحريات بقيت مصانة ، والصحف حرة ، والناس آمنون على مزاولة أعمالهم ، وتقاليدهم ، وكانوا إلى ذلك يشاركون السلطة في استغلال خيرات البلاد ، أي أن البلاد لم تشعر بأثر للحرب مدة بقاء الوزارة في دست الحكم.

٧- عنيت « الوزارة الكيلانية الثالثة » بالفضيلة والاخلاق ، عناية خاصة ، فطاردت الرذائل والموبقات ، وأمرت بتسفير الغانيات والراقصات الاجنبيات من البلاد ، وشددت النكير على المنكرات والدسائس الاجنبية ، واستنت قانونا لتعديل « قانون الجنسية العراقية » حفظت فيه الأنسال العراقية مما يسبب الاساءة إلى البلاد .

وتجلت عنايتها بصورة خاصة أثناء حلول شهر الصيام المبارك ، فمنعت الافطار العلني بصورة عامة ، ولم تسمح حتى للمطاعم المجازة مزاولة أعمالها ، كما انها منعت تعاطي المسكرات والمحرمات مستعيضة عن ذلك بالحفلات الدينية والمواليد النبوية . ولم تقتصر هـذه الاجراءات على العاصمة حسب ، بل تناولت الالوية والاقضية والنواحي حتى القرى ، فكان المتجول في الانحاء يلمس آثار الحرمة للشهر المبارك ويشاهد آثار الاحترام للشعائر الدينية ، وقد قابل الشعب هذه الاجراءات مقابلة حسنة ، ووقعت من نفسه أجمل وقع .

٨- وكانت عناية الوزارة بالأوقاف الاسلامية عناية فائقة ، لم ير لها مثيل من قبل ، فقد شيدت عدداً كبيراً من المساجد الجديدة ، وامرت بترميم ما تداعى من القديم منها ، وأقامت عدة ملاجىء للفقراء من المسلمين . وكان مما أنشأته ثلاثة جوامع كبيرة أحدها في الحي الجديد في العلوية [1] والثاني في حي « العيواضية » والثالث في موضع « جامع الحنان » القديم بجانب الكرخ ، بعد ان لاحظت ان العمارات قد توسعت في هذه الأحياء ، ووجب إيجاد جوامع وافية فيها ، ليسهل على المسلمين « القاطنين حواليها » اداء فروضهم الدينية. ولما كانت مديرية الأوقاف العامة مرتبطة برئيس الوزراء (بوصفه الوزير المسؤول عن إدارة شؤونها) أعاد الرئيس المشار إليه النظر في لائحة قانون الاوقاف ، التي كانت مهملة ، وألف لجنة من خيرة العلمـاء ، والمختصين بأمور الوقف ، لدرسها ، وتقديمها إلى مجلس النواب ، وكانت تتضمن :

اولا - إصلاح المدارس الدينية الحالية وجعلها نبع فضيلة وإرشاد .

ثانياً - وضع قواعد لصيانة حقوق الاوقاف ، وإعمار املاكها ، وتكثير إيرادها ، وتأمين صرف

---

(١) بعد أن تم تسوير «جامع العلوية » وبعد ان حفرت الأسس وقام البناء ، استقالت « الوزارة الكيلانية الثالثة » فحلف مدير الاوقاف العام الجديد « رؤوف الكبيسي » ان لا يتم هذا الجامع ، لأنه كان قد نكب على يد الرئيس الكيلاني ، ولا يزال هذا البناء مهملا حتى سنة صدور هذا الكتاب مطبوعاً وهي سنة ١٩٥٣م .

هذه الايرادات على ما ينفع الناس ويرضي الواقفين .

كما أنه استصدر نظاماً لكلية « دار العلوم » أصبحت بموجبه مخرجاً صحيحاً للمدرسين والوعاظ والمرشدين ، وجعلها على ثلاث درجات : ثانوية وعالية واختصاص ، وخصص لطلابها المخصصات الكافية ، وعين لها أساتذة من خيرة المدرسين . وكان المقرر أن يجلب لها أخصائي من مصر .

أما « دار الأيتام » فقد أعارها عناية خاصة ، وأنشأها إنشاءاً جديداً ، وجعل في قسمها الليلي ٥٠٠ سرير لفقراء المسلمين ، منها ٣٥٠ للذكور ، و١٥٠ للاناث ، وهو عمل جليل كان للقيام به رنة استحسان وتحبيذ في كافة الانحاء .

٩- سافر وزير المالية ، ناجي السويدي ، إلى لبنان في إجازة قصيرة في يوم ٣٠ تموز ١٩٤٠م فصدرت الارادة الملكية بإسناد منصب وزارة المالية بالوكالة إلى وزير العدلية ، ناجي شوكت ، فلما تقرر سفر ناجي شوكت بالإجازة أيضاً ، صدرت الإرادة الملكية في يوم ٢ أيلول ١٩٤٠م بإسناد منصب وزارة المالية بالوكالة إلى وزير الشؤون الاجتماعية ، رؤوف البحراني ، ومنصب وزارة العدلية بالوكالة إلى وزير المواصلات والأشغال ، عمر نظمي .

١٠- كانت « مديرية البرق والبريد العامة » بعد نشوب الحرب الاوروبية في أيلول ١٩٣٩ قد أوقفت إرسال البرقيات إلى ألمانيا ، وايطاليا ، لأنها كانت تمر بشركات أو إدارات بريطانية، فاتفقت أخيراً مع « حكومة ايران » على أن تمر هذه المراسلات بطريق « ايران » ومن « ايران » ترسل لاسلكياً إلى المانيا ، وايطاليا ، وبذلك عادت الامور إلى سابق عهدها .

١١- أوفدت وزارة الدفاع بعثة عسكرية إلى امريكا مؤلفة من عدد من الضباط، وضباط الصف الفنيين، والميكانيكيين، للتدريب على استخدام الطائرات الامريكية، وكانت الحكومة العراقية قد أوصت على أربع طائرات امريكية فاستلمتها هذه البعثة ، وتوجهت بها إلى العراق ، وفي أثناء مرورها بالهند ، جردتها السلطات البريطانية من مدافعها ، ونحوها ، فأصبحت طائرات نقل اكثر منها طائرات حرب .

١٢- وصل إلى بغداد في ١١ آب ١٩٤٠ وفد تجاري تركي لدرس الأحوال التجارية في الشرق الأوسط ، وتعزيز المبادلات التجارية مع الأقطار المجاورة ، وبحث موضوع إمكان اتخاذ « ميناء البصرة » منفذاً بحرياً لتركيا ، بعد أن تعطلت التجارة عن طريق اوربا .

١٣- أحجمت الحكومة البريطانية عن شراء الأقطان العراقية ، ما لم تتدن أسعارها إلى الحضيض إمعانـاً منها في سياسة التفقير ، التي سارت عليها في العراق لأغراض سياسية معروفة ، فاتخذت « الوزارة الكيلانية الثالثة » الخطوات اللازمة لبيع هذه الأقطان إلى شركات يابانية ، وأصدرت هذا البيان في ٧ تشرين الأول ١٩٤٠م .

« أسفرت المذاكرات التي قامت بها الحكومة مع شركة منسوبيشي اليابانية لبيع القطن العراقي عن اتفاق مع الشركة المذكورة على شرائها جميع حاصلات القطن العراقي لهذه السنة ، وكذلك ما بقي من حاصلات السنة الماضية بسعر ٢٦ ديناراً للطن الواحد من القطن غير المحلوج مطروحاً في المحلج و٨٣ ديناراً للطن الواحد من القطن المحلوج مطروحاً في المحلج ، و٧ دنانير وخمسة فلس للطن الواحد من بذر القطن مطروحاً في المحلج ايضاً . « مدير الدعاية العام »

فكانت هذه الصفقة التجارية ضربة اليمة على الحليفة بريطانيا جعلتها تتنكر للعراق كثيراً .

بين العراق والرياض

بين العراق والمملكة العربية السعودية بعض القضايا المعلقة ، فرأت « الوزارة الكيلانية الثالثة » أن تسارع إلى حلها ، ولاسيما في هذه الظروف العالمية الخطيرة ، فأوفدت وزير خارجيتها السيد نوري السعيد إلى الرياض على رأس وفد غادر بغداد في يوم ٤ نيسان ١٩٤٠م وتابع مسيره إلى « روضة التنهات » حيث يقيم جلالة ابن سعود ، فحل الوفد ضيفاً على جلالته ، ودارت المفاوضات في جو مشبع بروح الود والصفاء ، فأسفرت عن توقيع « المحضر الرسمي » التالي الذي اعتبر اتفاقاً موقتاً . وعاد الوفد إلى بغداد فبلغها في يوم ٨ نيسان ، وقد صدرت الإرادة الملكية بأن يقوم وزير العدلية ، ناجي شوكت بوكالة وزارة الخارجية مدة تغيب الوزير نوري السعيد عن العراق

وقد قامت « الوزارة الكيلانية » بتنفيذ الاتفاقية التي توصل اليها الفريقان بصدق ونية حسنة مما أدى إلى صفاء الاخوة بين المملكتين الشقيقتين ، وإلى ثقة جلالة ابن السعود برجال العراق وساسته ، وهذا هو المحضر :

« في أثناء الزيارة التي قام بها « الوفد العراقي » برئاسة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد ، وزير خارجية الحكومة العراقية ، بين ٢٦ - ٢٨ صفر ١٣٥٩ الموافق ٤ - ٦ نيسان ١٩٤٠ ، دارت بين الفريقين مباحثات متتابعة تتعلق برغبة حكومتيهما الصادقة في تعزيز وتوسيع الروابط الودية والأخوية الموجودة ، بفضل الله تعالى ، بين المملكتين الشقيقتين ، وتبودلت في أثناء تلك المباحثات وجهات النظر ، والآراء المتعلقة بسياسة الفريقين الخارجية ، وظهر على صورة جلية أن سياستهما مستمدة من روح الإخاء والتعاون والتفاهم ، المثبتة في معاهدة الاخوة والتحالف المنعقدة بينهما في ١٠ محرم ١٣٥٥ الموافق ٢ نيسان ١٩٣٦ ومن الرغبة في جمع شمل الامة العربية وتوحيد كلمتها ، وحل القضايا المعلقة بين المملكتين بروح المودة والصداقة ، وتنظيم التعاون العام بين سلطاتها المنصوص عليها في معاهدة الصداقة وحسن الجوار ، المنعقدة في ٢٠ ذي القعدة ١٣٤٩ الموافق ٧ نيسان ١٩٣١ .

وتأييداً لما تقدم ، وتحقيقاً لتعزيز صلات المملكتين الودية ، وتوسيع نطاق تعاونها في خدمة

العرب ، فقد تم الاتفاق على حل قضايا عشائر الحدود المعلقة بينهما على الاسس التالية :

أولا – (أ) يعين كل من الفريقين موظفي حدود في مناطق الحدود، التي تكثر فيها الحوادث المخلة بالأمن ، والتي يتفق عليها فيما بعد .

(ب) يخوّل موظفوا الحدود المشار اليهم في الفقرة (أ) سلطات تامة في الامور التالية :

١ – معالجة وحسم كافة القضايا المتعلقة بالأمن على حدود المملكتين ، ضمن منطقة عمقها ٣٠ كيلومتراً ، على جانبي خط الحدود .

٢ – اتخاذ التدابير المقتضية للحيلولة دون قيام أي شخص من رعايا الفريقين ، بأي عمل من شأنه أن يعكر صفو العلاقات بين المملكتين (ومن ضمن ذلك القيام بالدعاية ضد أحد الفريقين) .

٣ – معالجة قضايا الابل المفقودة أو المسروقة على صورة سريعة ، ومنح كافة التسهيلات الممكنة للأشخاص المختصين الذين يبحثون عنها، من رعاة وقصاصين وغيرهم، سواء اكانت تلك الابل عائدة للحكومة أم للأهالي .

٤ – التعاون على تبليغ رعايا الفريقين أوامر حكومتهم .

ثانياً – (أ) يبعد إلى الحدود النجدية، ويمنع من الإقامة والرعي في الأراضي العراقية الواقعة على حدود المملكتين ، أفراد عشيرة شمر نجد ، الذين نزحوا إلى العراق في خلال الخمس سنوات الأخيرة . ويستثنى من ذلك الاشخاص الذين توافق الحكومة العربية السعودية تحريرياً على بقائهم في المنطقة المذكورة للرعي والامتياز ، ويمنع بعد هذا نزوح أفراد العشيرة المذكورة على صورة وقتية أو دائمية من نجد إلى هذه المنطقة إلا بموافقة الحكومة العربية السعودية على ذلك تحريرياً .

(ب) يمنع أفراد عشيرة الظفير الدهامشة ممن يختارون تابعية المملكة العربية السعودية من الاقامة والرعي في المنطقة المذكورة إلا بموافقة الحكومة العراقية على ذلك تحريرياً » اه

* * *

وعلى أثر ذلك أذاعت وزارة الخارجية بأن قد تم تبادل وثائق إبرام الاتفاق الخاص بإدارة المنطقة المحايدة في بغداد في اليوم الثامن من شهر نيسان ١٩٤٠ المعقودة بين العراق والمملكة العربية السعودية الشقيقة بتاريخ ١٩ ربيع الاول ١٣٥٧ والموافق في ١٩ أيار ١٩٣٨، وأصبح الاتفاق نافذاً اعتباراً من تاريخ إبرامه .

﴿ بين العراق وتركيا ﴾

رأت « الوزارة الكيلانية الثالثة » أن تنهج الخطة الودية التي انتهجها العراق ازاء البلاد العربية المجاورة ، فاتخذ مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٩ حزيران ١٩٤٠ هذا القرار :

« تداول مجلس الوزراء حول الوضع الدولي الراهن ، وقرر ايفاد وزيري الخارجية والعدلية إلى تركيا للمذاكرة مع الحكومة التركية بشأن الامور المتعلقة بالمملكتين ومنحها مخصصات الايفاد ... »

وكان اختيار وزير العدلية ، ناجي شوكت ، لمرافقة وزير الخارجية ، نوري السعيد ، في هذه المهمة نتيجة إلمامه بالاتجاهات التركية ، ومعرفته بنيات الترك نحو العرب ، نظراً لإشغاله منصب وزير العراق المفوض في انقره نحو خمس سنوات .

وقد غادر بغداد الوزيران السيدان : نوري السعيد وناجي شوكت صباح ٢١ حزيران[1] ووصلا إلى انقره في يوم ٢٥ منه ، فاجتمعا بوزير خارجية تركيا ، وتذاكروا في مواضيع عامة تناولت العلاقات الحسنة السائدة بين العراق وتركيا ، ولما عرجوا على قضية استقلال سوريا ، والموقف الذي ستقفه تركيا إزائها ، في حالة انهيار فرنسا ، أعلن وزير خارجية تركيا عن رغبة حكومته التي ترمي إلى وجوب بقاء سوريا لأهلها ، وضرورة منحها استقلالها .

ولما جاء ذكر العلاقات بين العراق وايران ، وما فيها من إخاء وثقة متبادلة ، اغتبط وزير خارجية تركيا بذلك ، وأيد ضرورة دوام هذا الصفاء ، وأظهر رغبة حكومته في التوسط — كأخ ثالث — بين أخوين متفاهمين لبقاء ذلك الإخاء الصادق بين البلدين المجاورين .

ثم اجتمع الوزيران العراقيان برئيس جمهورية تركيا ، في عصر اليوم المذكور ، في « قصر الرئاسة » اجتماعاً طويلا حضره وزير خارجية تركيا ، ووزير العراق المفوض في انقره ، فجرت بين الطرفين أحاديث منوعة ، انتقلت إلى موقف « ايران » من « العراق » فأيد « رئيس الجمهورية التركية » ما فاه به وزير خارجيته ، عن استعداد تركيا لإزالة كل ما قد يطرأ على صلات البلدين المتآخيين من وهن .

ولما انتقل الحديث إلى سوريا ، واحتمال استسلام فرنسا ، وتأثير ذلك على مستقبل هذا القطر الشقيق ، بيَّن الوزيران العراقيان أن أحسن وسيلة لاعادة الطمأنينة إلى سوريا ، هي إعادة الحكم الوطني اليها ، وطلبا إلى رئيس جمهورية تركيا أن تتولى حكومته مفاتحة الانكليز بذلك ، فأجاب الرئيس أن تركيا ترغب في أن تحقق ما يتمناه العراق من استقلال لسوريا ، وانه شخصياً يرى ان

---

(١) كان السيد علي جودة الأيوبي يزور المفوضية العراقية في بيروت ، في الساعة التي تلقى الوزير المفوض فيها ، تحسين قدري ، برقية عن قرب مرور وزيري الخارجية والعدلية بحلب في طريقهما إلى تركيا ، فأعرب عن رغبته في مرافقة تحسين قدري إلى حلب لمقابلة وزير الخارجية ، ولما وصلا اليها طلب الوزير نوري السعيد إلى علي جودة ان يسافر معه إلى تركيا ، كعضو في الوفد العراقي ، فأنكر وزير العدلية ، ناجي شوكت ، على وزير الخارجية ، نوري باشا ، صحة هذا التكليف ، ولكن نوري اجاب ان القضية بسيطة ، واصطحب علي جودة دون ان يكون للحكومة التركية علم سابق بمجيء جودة .

تكون سوريا للسوريين .

وبعد بحث طويل ، طلب الرئيس التركي أن يستمر الاتصال بين العراق وتركيا ، لتبادل الأفكار والآراء ، عند حصول كل تطور في الحالة الراهنة ، للسير على سياسة متقاربة .

وقفل وزير الخارجية، نوري السعيد ، عائداً إلى العراق ، فبلغ بغداد في يوم ٢ تموز سنة ٩٤٠ وقصد وزير العدلية ، ناجي شوكت ، الاستانة لقضاء بضعة أيام فيها ، فقام بالمهمة التي أشرنا اليها في هامش هذه الصفحة(١) ، ولما عاد إلى انقره، في طريق عودته إلى العراق ، اجتمع بوزير خارجية

(١) كان الغرض الرئيسي من ايفاد وزيري الخارجية والعدليـة إلى انقره ، استطلاع رأي الجمهورية في مستقبل البلاد العربيـة عامة ، وفي مستقبل سوريا خاصة ، بعد أن تحقق قرب انهيار فرنسا ، وقد قام الوزيران بما عهد اليهما بكل أمانة وإخلاص .

وكان وزير العدلية ، ناجي شوكت ، قد مثل العراق في أنقره نحو خمس سنوات ، واصبح له فيها معارف ومريدون، وكان من الطبيعي أن يزوره السفراء ، والوزراء المفوضون، وممثلوا الدول، اثناء زيارته هذه لأنقره ، كما كان من الطبيعي ان يستطلع هو آراء زوّاره في الحالة الدولية .

وكان وزير المجر المفوض في انقره، زولتان مارياشي، احد زوّار وزير العدل العراقي، وكانت لوزير العدل صداقة قديمة مع الوزير المجري ، فانتهز فرصة هذه الزيارة وسأله – بصفته الشخصية – عما إذا كان قد اطلع على آراء الألمان في مستقبل سوريا ، وفلسطين، وسائر البلدان العربية ؟ فرد عليه « مارياشي » انه: كممثل لإحدى الدول الصغرى المناضلة في سبيل الحرية والاستقلال، يعتقد أن جميع هذه الدول متحمسة لخير العرب ، ومتمنية لهم كل تقدم ونجاح ، وانه سبق ان فهم بأن الألمان لا يضمرون سوءاً للعرب ، بل انهم يودون لو استقلت البـلاد العربية برمتها . وأضاف « مارياشي » إلى ذلك قوله : ان سفير المانيا في انقره ، الفون بابن ، كان قد أعرب عن رغبته في مقابلة وزير الخارجية العراقية، نوري السعيد ، ليؤكد له مثل هذا القول، غير أن الباشا رفض هذه المقابلة ، وأن السفير المشار اليه يود أن لا يكون لدى وزير العدلية ما يحول دون هـذه المقابلة ، فأجاب السيد ناجي شوكت بأنه مستعد لمقابلة « بابن » بصفته الشخصية ، وليس بصفته الرسمية ، على أن تتم هذه المقابلة في خارج انقره ، وقد أخذ الوزير المجري على عاتقه الجمع بين السفير الألماني، ووزير العدل العراقي، في الاستانه بعد ايام قليلة . ولما اجتمع المشار اليهما سأل ناجي بك الفون بابن عن موقف المانيا من سوريا ، في حالة انهيار فرنسا ، فأجاب « بابن » انه شخصياً من الألمان الذين يعتقدون بوجوب منح الشعوب العربية كافة استقلالها كاملا، وانه يعتقد أن آراء حكومته الالمانية لا تختلف عن رأيه هذا . فلما سأل الوزير العراقي عن موقف ايطاليا مما تقدم، أجابه السفير أن وزير

تركيا لتوديعه ، وجرى أثناء هذه المقابلة ذكر قطع المناسبات بين العراق وايطاليا ، فذكر وزير العدلية ، ناجي شوكت ، ان حكومة العـراق رأت أن تتريث في قطع مناسباتها مع ايطاليا ، بالنظر للظروف الدقيقة التي يجتازها العالم ، فقال له وزير خارجية تركيا « وهـذه نعم السياسة فاتبعوها » ثم تابع السيد ناجي سفره إلى بغداد فبلغها في يوم ١٢ تموز ١٩٤٠ .

وكانت قد صدرت الإرادة الملكية في بغـداد بأن يقوم وزير الأشغال والمواصلات ، عمر نظمي ، بوزارة العدلية وكالة مدة تغيب وزير العدلية ، ناجي شوكت ، عن العراق في المهمة التي ألمعنا اليها ، وبأن يقوم رئيس الوزراء ، رشيد عالي الكيلاني ، بوكالة وزارة الخارجية مدة تغيب وزير الخارجية ، نوري السعيد ، عن العراق في هذه المهمة ، وفيما يلي نص البلاغ الصادر عن هذه المهمة :

« بيان رسمي »

عاد إلى العاصمـة ظهر أمس الأول صاحب الفخامة السيد نوري السعيد ، وزير الخارجية ، بعد انتهاء المهمة الرسمية التي سافر الوفد العراقي من أجلها إلى أنقره .

وقد حظي الوفد العراقي بمقابلة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية ، عصمت اينونو ، في انقره ، وقد جرت مباحثات بين الوفد وبين رئيس الحكومة ، رفيق صايدام ، ووزير الخارجية ، شكري سراج اوغلو .

وكان من دواعي امتنان رجال دولتي العراق وتركيا ، الذين استعرضوا الموقف العام سوية ، ان اتضحت لهم في أثناء هذه المباحثات ، وتأيدت مرة اخرى ، الصداقـة المتينة وروابط المنافع المشتركة السائدة بين المملكتين الجارتين .

وبينما تسير العلاقات القائمة بينهما سيرها الحسن ، فإن مايبشر به اتفاق الآراء التام من تطورات سعيدة ، قد جعل سفر الوزيرين العراقيين إلى انقره ذا فائدة عميمة للملكتين الجارتين الصديقتين .

أما ما أذاعته بعض محطات الإذاعة الأجنبية ونشرته بعض الصحف لمناسبة هذه الرحلة من الشائعات التي قصد بها تشويش الرأي العام العربي فلا صحة له مطلقاً .

١٩٤٠/٧/٤ « مدير الدعاية العام »[1]

ايطاليا المفوض عندكم في بغداد ، وان في إمكانكم الاتصال به لاستطلاع رأيه ، ومع هذا فقد وعد السفير الألماني ، وزير العدل العراقي ، بالاتصال بحكومته الألمانية لمعرفة رأيها ، ورأي حليفتها ايطاليا ، فيما يود الوزير العراقي معرفته ، كما أنه سيسعى لإقناع حكومته اتباع السياسة التي تحقق أماني العرب المشروعة وأماني بلادهم في الحرية والاستقلال .

« من حديث لفخامة السيد ناجي شوكت مع المؤلف »

(١) جريدة « البلاد » العدد ١٤٤٦ بتاريخ ٤ تموز ١٩٤٠

واصدرت الحكومة بلاغاً رسمياً آخر في ١٤ تموز ١٩٤٠ عما اذاعته المحطات الاجنبية حول هذه الزيارة هذا نصه :

« ذكرويتر ببرقيةمصدرهالندن انقد أذاعت محطتابرلين وروما خبراً مفاده ان هناك مشروعا بين العراق وتركية لاقتسام سورية ، ولما كان هذا الخبر لا ينطبق على الواقع ولا يقصد منهسوى اقلال الرأي العام في البلاد العربية، والشرق الأدنى، فإننا نؤكد عدم صحته ، وأن الحقيقه كما جاءت في البيان الرسمي وفي تصريح فخامة وزير الخارجية اللذين نشرا في الصحف على أثر عودة فخامته من انقرة. وتتلخص الحقيقة المذكورة بأن المحادثات التي جرت بين الوفد العراقي والحكومة التركية قد برهنت على الاتفاق التام على أن تكون سورية للسوريين وان يكون مستقبلها الاستقلال التام » جريدة البلاد العدد (١٤٥٥) بتاريخ ١٥ تموز سنة ١٩٤٠

﴿ الوضع الاداري ﴾

كان قددب الضعف في ادارة الدولة الداخلية ولاسيا في « لواء الديوانية » منذ أواخر عام ١٩٣٣ وهو العام الذي فجع فيه العراق بمجدد شبابه « الملك فيصل الأول » وكانت الاجراءات الادارية الواجب اتخاذها ضد من يرتكب جريمة ما ، او ضد من لم يطع « قانون الدفاع الوطني » لا تلقى اذناً صاغية ، وكان نفوذ الادارة لايتعدى حدود مراكز الالوية ، والاقضية ، والنواحي، وكان بقاء القضايا العشائرية معلقة يسبب تذمراً شديداً لدى اصحابها من جهة، ويؤدي إلى إضعاف هيبة الحكومة من جهة اخرى ، حتى ان نوري السعيد ، رئيس الوزراء اضطر في عام ١٩٣٩ الى أن يبحث في مختلف الطرق لايجاد الحل السريع لهذه القضايا ، سواء أكان ذلك في البيانات الخطيرة التي القاها من « الراديو العراقي » أم في خطبه التي القاها في « البرلمان »

فلما كانت أيام « الوزارة الكيلانية » أعار رئيس الوزراء ووزير الداخلية ،السيد الكيلاني، هذه القضايا اهتمامه الخاص لحسمها حسماً نهائياً. فقضية السيد محسن أبوطبيخ والسيد حسين المكوطر التي بقيت معلقة سنوات طويلة عهدت الى هيأة تحكيمية وافق على قراراتها الطرفان، وحسمت نهائياً في ١٤ أيلول ١٩٤٠ م وقضية خوام وشنشول ، التي كانت مصدر ثورات وفتن في «لواء الديوانية » على نحو ما تكلمنا عنه في الجزء الرابع من كتابنا هذا سويت صلحاً وبصورة نهائية في ٢٧ آب من السنة المذكورة، وتعانق ابناء العم بعد جفاء استمر سنوات وهكذا سويت قضية « الشيخ صكبان العبادي » مع « عشيرة الكرد » في « قضاء الشامية » بتاريخ ١٥ آب ١٩٤٠

وقد اسفر البت في هذه القضايا المعقدة عن حلول الولاء ، والوئام محل التشاكس والخصام، فأعاد هيبة الحكومة إلى « لواء الديوانية » خاصة ، والوية الفرات الاوسط عامة ، وجعل القوانين ولاسيا «قانون الدفاع الوطني» تنفذ على أحسن مايرام، حتى أن التجنيد شمل أفراد العشائر الرحل في أطراف

السماوة ، والرميثة ، فضلا عن الساكنين بالأطراف ، مما حمل « وزارة الدفاع » على توجيه كتاب شكر رسمي إلى شخص وزير الداخلية « الكيلاني » الذي أظهر جرأة وكفاءة دلتا على خبرة طويلة ، ومعرفة دقيقة بشؤون العشائر وتصريف الامور تصريفاً حكيما .

❋ مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة ❋

توطئة

كانت « الوزارة المدفعية الرابعة » قد استصدرت في يوم ٧ أيلول ١٩٣٧م « مرسوم منع الدعاية المضرة رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٧ » الذي نصت المادة الثالثة منه على أن « لمجلس الوزراء إذا اقتنع بقيام أي شخص عراقي بدعاية مضرة . . . أن يقرر لزوم إقامته في مكان معين أو أمكنة معينة . . . الخ »

فلما دالت أيام تلك الوزارة ، اجتمعت « المحكمة العليا » في يوم ١١ أيلول ١٩٣٩م وارتأت « ان المادة الرابعة من قانون منع الدعايات المضرة [1] رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨ قد خولت مجلس الوزراء صلاحيات هي مناطة بحكم القانون الأساسي بالسلطة القضائية فقررت مخالفتها للدستور » على نحو ماشرحنا في أول هذا الجزء من « تاريخ الوزارات العراقية»[2]

المخالفة تتكرر

فلما صارت الوزارة إلى السيد رشيد عالي الكيلاني في ٣١ آذار ١٩٤٠م وضعت وزارته في يوم ٣٠ أيار من هذه السنة « مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠ » خولت الفقرة السابعة من المادة الخامسة منه

« القبض على . . . المشتبه بإقلاقهم أو تشويشهم للرأي العام ، وحجرهم في أماكن تعينها الحكومة » بعد صدور قرار بذلك من متصرف اللواء ، أو قائد الفرقة

أي أن السلطة التي قالت « المحكمة العليا » أنه ليس لمجلس الوزراء أن يمارسها ، لأنها من اختصاص الحاكم ، قد خولت إلى متصرفي الألوية ، و إلى قواد الفرق العسكرية ، أو إلى من هم دونهم في الدرجة .

المرسوم في البرلمان

ولما احيل المرسوم الجديد إلى البرلمان لإقراره ، حسب منطوق الفقرة (٣) من المادة (٢٦) من القانون الأساسي العراقي ، صادق عليه « مجلس النواب » بالإجماع في جلسته الثالثة من اجتماعه

---

(١) لما عرض « مرسوم منع الدعاية المضرة رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٧ » على مجلس الامة لتصديق استبدله المجلس المذكور بقانون منع الدعايات المضرة رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨

(٢) راجع ص ٣٩ -٤٠ من هذا المجلد

الاعتيادي لسنة ١٩٤٠ المنعقدة في يوم ١٣ تشرين الثاني من هـذه السنة بعد أن رحب به نائب ديالى ، عز الدين النقيب ، ترحيباً قلبياً ،وهنأ الوزارة على وضعهاهذا المرسوم ، ولما احيل إلى«مجلس الأعيان » جمد فيه خمس سنوات وأربعة أشهر وعشرون يوماً وقرر رفضه في جلسة٢١ آذار ٩٤٦

استغلال المرسوم

بقي « مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة » نافذ المفعول زهاء ست سنوات ،رغم عدم مشروعيته ، ورغم شعور مجلس الأعيان بمخالفة المرسوم لأحكام القانون الأساسي ، وقد استغلته الوزارات التي أعقبت « الوزارة الكيلانية الثالثة » التي استصدرته ، أفظع استغلال ، كما استغلته السلطات العسكرية البريطانية طوال أيام الحرب العالمية الثانية ، فاعتقل من اعتقل من أصحاب السيد الكيلاني – صاحب المرسوم – ونكب من نكب ممن سهل له تشريعاتــه ، ويسر له الامور مدة حكمه .

وكان من حسن الصدف أن ثلاثة من أعضاء « اللجنة الداخلية » في « مجلس النواب » وهم : متي سرسم (الموصل) وعبد القادر السيّاب (البصرة) والحاج عجه الدللي (الديوانية) قداعتقلوا بموجب هذا المرسوم في « معتقل العمارة » وكانوا ممن صادق على المرسوم ، وأوصى « مجلس النواب » بقبوله فقبل . ولما اجتمعنا بهم في المعتقل المذكور ، وسألناهم عن كيفيةموافقتهم على هذاالمرسوم الذي سبق للمحكمة العليا أن قررت عدم دستورية قانون منع الدعايات المضرة ، الذي كان أخف وطأة ، وأقل ضرراً من هذا المرسوم ، أجاب كبيرهم « متي سرسم » ان اللجنةوافقت على المرسوم كتدبير احتياطي ضد الشيوعيين ، وأنه ما كان ليخطر بباله ، ولا على بال زملائه « أعضاء اللجنة الداخلية » أن سيطبق هذا المرسوم بحقه ، وبحق جماعته ، فأكبرنا فيه هذه العقلية وسررنا لما أصابه من جراء موافقته على هذا المرسوم الشاذ .

كيف استغل المرسوم ؟

ان الفقرة الثالثة من المادة السادسة والعشرين من « القانون الأساسي العراقي » منحت الملك « الحق بإصدار مراسيم بموافقة هيئة الوزارة يكون لها قوة قانونية ... على أن لا تكون مخالفة لأحكام هذا القانون الأساسي ، ويجب عرضها جميعاً على مجلس الامة في أول اجتماع ...فإن لم يصدق مجلس الامة هذه المراسيم ، فعلى الحكومة أن تعلن انتهاء حكمها ، وتعتبر ملغاة من تاريخ هذا الإعلان »

ومع علم « السلطةالتنفيذية » بمخالفة « مرسوم صيانة الأمن العــام وسلامة الدولة » للقانون الأساسي ، بالنظر لقرار « المحكمة العليا » الصادر في ١١أيلول١٩٣٩م ،ومع علم مجلس الاعيان بمخالفة هذا المرسوم للدستور، فقد صدر المرسوم في ٣٠ أيار١٩٤٠م وصادق مجلس النواب عليه

في ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٠م وجمد في مجلس الأعيان أكثر من خمس سنوات ، أي إلى تاريخ رفضه في ٢١ آذار ١٩٤٦م ، وقد جاء في قرار الرفض :

« بعد المذاكرة في الموضوع وجد أن الظروف والأحوال الدولية والمحلية التي استلزمت إصدار المرسوم المشار اليه قد زالت وانتهت ، وان جميع البلاد الاخرى قد أخذت ترجع في أحوالها إلى حالة السلم الاعتيادية والطبيعية من دون اللجوء إلى القوانين والأحكام الاستثنائية التي استلزمتها مقتضيات الحرب العالمية الثانية ، لهذا قرر بالاتفاق رفض المرسوم المذكور »[1]

وإلى القارىء الآن نص « مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠ »

نص المرسوم

بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة (٢٦) من القانون الأساسي ، وبناء على ما عرضه وزيرا الداخلية والعدلية ووافق عليه مجلس الوزراء أمرنا بوضع المرسوم الآتي :

المادة الأولى - يطبق هذا المرسوم بقرار من مجلس الوزراء من وقت إلى آخر في الأماكن التي تعين فيه وينشر القرار في الجريدة الرسمية .

الباب الاول في الشؤون القضائية

المادة الثانية - تطبق أحكام الفقرة الأولى من المادة ٧٨ من اصول المحاكمات الجزائية على كل من يخشى منه ارتكاب أفعال أو إذاعة امور - شفاهاً كانت أو كتابة - من شأنها الإخلال بسلامة الدولة أو إقلاق الراحة أو السكينة العامة أو القيام بأي أمر من الامور المبينة في القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨ وللحاكم أن يقرر إلزامه بتقديم ضمان نقدي لا يتجاوز (٣٠٠٠) دينار لحسن السلوك لمدة لا تتجاوز الثلاث سنوات ، ووضعه تحت مراقبة الشرطة للمدة المذكورة عند أدائه الضمان .

المادة الثالثة - يطبق الباب السابع من اصول المحاكمات المذكورة على القضايا المنظور فيها وفق المادة السابقة مع مراعاة ما يلي :

أولا : يقوم الحاكم بالتحقيقات التي يراها مناسبة بدون التقيد بأحكام الفقرة الثامنة من المادة ٨٠ من الاصول المذكورة .

ثانياً : يجوز إصدار الأمر بالقبض وبالتوقيف إلى نتيجة الإجراءات .

المادة الرابعة -

(١) لوزير العدلية ، بناء على اقتراح وزير الداخلية أو الدفاع ، أن يعين الموظفين - مدنيين كانوا أو عسكريين - حكام جزاء من الدرجة الأولى للنظر في الامور المبينة في هذا الباب ،

---

(١) محاضر مجلس الأعيان « الاجتماع العادي العشرين » لسنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ ص ٩٣

والمادة السابعة من المرسوم .

(٢) لا ينظر في الامور المبينة في المادتين: الثانية والثالثة من هذا المرسوم إلا من قبل المعينين بموجب الفقرة السابقة من هذه المادة .

(٣) يكون وزير الداخلية المرجع القانوني للنظر في القرارات الصادرة من الحكام المذكورين بمقتضى المادتين الثانية والثالثة أعلاه ، وله أن يستعمل الصلاحيات المنصوص عليها في المواد ٨٦ و٨٧ و٨٨ من الاصول .

(٤) ينظر في الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨ وفي البابين الثاني عشر والثالث عشر من قانون العقوبات البغدادي من قبل المعينين المذكورين وحدهم ، ولهم أن يحكموا بالعقوبات المعينة لها ، على أن لا يزيد الحكم بالحبس على الخمس سنوات . أما إذا كانت الجريمة ، بالنظر إلى ظروفها ، تستلزم عقوبة أكثر من ذلك ، فتحال القضية إلى المحكمة الكبرى في بغداد ، ولا تستأنف أو تميز الأحكام الصادرة من المعينين وفق هذه المادة ، أو المادة السابعة من هذا المرسوم ، إلا في محكمة كبرى بغداد .

أما الأحكام الصادرة مباشرة من المحكمة الكبرى في بغداد فتميز لدى محكمة التمييز .

الباب الثاني — في الشؤون الإدارية

المادة الخامسة — لوزير الداخلية أن يستعمل الصلاحيات التالية ، وله أن يخولها — كلا أو قسما — إلى المتصرفين ، أو بناء على اقتراح وزير الدفاع ، إلى امراء الألوية فما فوق :

١ – مراقبة الرسائل البريدية والبرقية والتلفونية وجميع وسائط المخابرات السلكية واللاسلكية ومنع أو تقييد استعمالها .

٢– مراقبة الصحف ، والنشرات ، والكتب ، وجميع المطبوعات الاخرى ، ومنع أو تقييد نشرها ، وغلق أية مطبعة ، وضبط المطبوعات ، والنشرات ، والتصاوير ، والرموز ، التي من شأنها تهييج الخواطر ، وإثارة الفتن ، أو الاخلال بالأمن أو الانتظام العام ، سواءاً أكانت معدة للنشر ، أو البيع ، أو التوزيع ، أو العرض على الأنظار ، أم لم تكن .

٣– منع أي اجتماع يخشى منه الاخلال بالسلام ، أو السكينة العامة ، وتفريقه بالقوة ، وكذلك غلق أي ناد ، أو جمعية ، إذا كان هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن بقائها يخل بالسلام أو السكينة .

٤– تحديد مواعيد فتح المحال العمومية ، و إغلاقها ، كلا أو بعضاً ، في بعض الأحياء ، أو تبديل أوقات فتحها وغلقها .

٥– منع المرور في ساعات معينة من النهار أو الليل ، في أي حي من الأحياء أو الطرق العامة

إلا بإذن خاص من السلطات المنوه عنها في المادة الخامسة ، ومنع أو تقييد الدخول إلى المناطق العسكرية ، والخروج منها .

٦- سحب الرخص بحيازة السلاح وحمله ، والأمر بتسليم الأسلحة على اختلاف أنواعها ، والعتاد ، والمواد القابلة للانفجار ، والآلات والوسائط الصالحة لصنعها وضبطها ، وغلق مخازنها .

٧- الأمر بالقبض على المشتبه فيهم من ذوي السوابق ، المتهمين بإخلال الأمن العام وسلامة البلاد ، وكذلك الذين هم تحت مراقبة الشرطة ، وكل شخص ليس له وسيلة جلية للتعيش ، ولم يمكنه أن يعطي نفسه بيانا مقنعاً ، والاشخاص المشتبه بإقلاقهم أو تشويههم للرأي العام وحجرهم في أماكن تعينها الحكومة .

٨- تفتيش الأشخاص ، أو المنازل ، أو المباني ، على اختلاف أنواعها ، لغرض اكتشاف الأمور المعينة في الباب الثاني من هذا المرسوم ، وضبط الأشياء الممنوعة التي يعثر عليها .

٩- إخلاء بعض الجهات من السكان ، كلا أو قسما ، أو عزلها بمنع الدخول إليها .

١٠- منع أو تقييد المواصلات بين جهات مختلفة .

المادة السادسة – يكون وزير الداخلية المرجع القانوني للاجراءات المتخذة من قبل من خولهم السلطات وفق المادة الخامسة .

المادة السابعة – يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على الثلاث سنوات ، أو بالغرامة ، أو بهما ، كل من قاوم ، أو مانع ، أو خالف الأوامر والاجراءات الصادرة أو المتخذة وفق المادة الخامسة .

المادة الثامنة – لمجلس الوزراء أن يلغي أي قرار من القرارات التي أصدرها وفق المادة الاولى.

المادة التاسعة – ينفذ هذا المرسوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة العاشرة – على وزراء الدولة تنفيذ هذا المرسوم الذي يجب عرضه على مجلس الامة في أول اجتماعه .

كتب ببغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٥٩ واليوم الثلاثين من شهر مايس سنة ١٩٤٠ .

عبد الاله

ناجي شوكت	ناجي السويدي	نوري السعيد	رشيد عالي الكيلاني
وزير العدلية	وزير المالية	وزير الخارجية	رئيس الوزراء ووكيل وزير الداخلية

عمر نظمي	طه الهاشمي	محمد أمين زكي	صادق البصام	رؤوف البحراني
وزير المواصلات والاشغال	وزير الدفاع	وزير الاقتصاد	وزير المعارف	وزير الشؤون الاجتماعية

﴿ استقالة وزير الاقتصاد ﴾

لما بحث مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٠ حزيران ١٩٤٠م موضوع قطع العلاقات بين العراق وايطالية ، وهو الموضوع الذي سنبحثه بعد قليل ، ارتأى وزيرا الخارجية والاقتصاد : السيدان نوري السعيد وأمين زكي أن يقرر المجلس قطع هذه العلاقات فوراً ، كما قطعها مع ألمانية من قبل ، ولكن المجلس الوزاري ارتأى التريث في البت في هذا الموضوع حتى ينجلي الموقف ، فانتهز وزير الاقتصاد فرصة حلول تموز ١٩٤٠ فرفع كتاب استقالته وهو :

إلى فخامة رئيس الوزراء

بالنظر إلى حالتي الصحية لا يمكنني الاستمرار في ممارستي مسؤولية الوزارة لهذا أقدم استقالتي راجياً من المولى أن يوفق فخامتكم والزملاء المحترمين لكل ما فيه خير البلاد .

بغداد ١ تموز ١٩٤٠ وزير الاقتصاد : محمد أمين زكي



الوزير المستقيل : محمد أمين زكي

وقد رد الرئيس على كتاب الاستقالة بما يلي :

صاحب المعالي السيد أمين زكي المحترم

بالاشارة إلى كتابكم المتضمن استقالتكم . يؤسفني أن لا تساعد حالتكم الصحية على الاستمرار في المسؤولية ، وأن أبلغكم بصدور الإرادة الملكية بقبول استقالتكم من منصب وزارة الاقتصاد شاكراً لكم مساعدتكم الثمينة مدة تآزركم وإياي في سبيل خدمة البلاد ، هذا واقبلوا فائق احتراماتي . رئيس الوزراء : رشيد عالي

وفي يوم ٤ تموز ١٩٤٠م صدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة الاقتصاد بالوكالة إلى صاحب المعالي العميد الركن طه الهاشمي وزير الدفاع .

﴿ في مجلس الامة ﴾

حلّ عيد الفطر المبارك لسنة ١٣٥٩هـ في أول تشرين الأول ١٩٤٠م فلم يتسن دعوة مجلس

الامة إلى عقد اجتماعه الاعتيادي لسنة ١٩٤٠/١٩٤١ إلا في يوم ٥ تشرين الثاني من هذه السنة . وقد اجتمع الأعيان والنواب معاً في اليوم المذكور لاستماع خطاب العرش الذي القاه سمو الوصي على عرش العراق ، الأمير عبدالإله ، ثم انتخب « الأعيان » السيد محمد الصدر رئيساً لمجلسهم وانتخب « النواب » مولود مخلص رئيساً لمجلسهم .

وفي يوم ٦ شباط ١٩٤١ أجل المجلس جلساته أربعة عشر يوماً وفي يوم ١٨ آذار من هـذه السنة مدد الاجتماع ثلاثة عشر يوماً ، وعلى هذا تكون مدة هذا الاجتماع أربعة أشهر وثلاثة عشر يوماً عقد مجلس النواب خلالها (٣٩) جلسة ، وعقد مجلس الأعيان (١٥) جلسة ، وفيما يلي خطاب العرش الذي تلي في بدء هذا الاجتماع :

﴿ خطاب العرش ﴾

حضرات الأعيان والنواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم العالي ، مرحبين بكم ، ومتمنين لكم التوفيق .

أيها السادة

ان الأحوال العالميـة لم تزل تتطور تطوراً خطيراً يدعو إلى أشد اليقظة والانتباه ، إلا أنه مما يستدعي ارتياحنا ان تكون حكومتنا ساهرة على رعاية مصالح البـلاد ، وواضعة نصب عينيها صيانة سلامة المملكة ، باتخاذها كل التدابير الممكنة ، كما أنها لا تنفك عن مواصلة الجهود في سبيل تحقيق ما تصبو اليه الأقطار العربية المجاورة من الأماني القومية . أما علاقاتنا الحسنة مع المملكتين الشقيقتين ، العربية السعودية ، واليمانية ، وكذلك مع جارتينا العزيزتين : تركيا وايران فتزداد وثوقاً ، ولا سيما في هـذه الظروف العصيبة ، كما أن روابط الصداقة مع حليفتنا بريطانيا العظمى ، وسائر الدول المتحابة ، سائرة على اساس الود والتعاون المتبادل .

أيها السادة

إن من دواعي اغتباطنا أن نرى شعبنا المحبوب مقدراً واجبه الوطني في معاضدة حكومتنا ، فيما تتحمله من أعباء ثقيلة في هذه الظروف الحرجة ، وأن يكون الهـدوء والاستقرار شاملين البلاد بأسرها .

ولم تأل الحكومة جهداً في تحقيق ما اعتزمت عليه من الخطط المؤدية إلى رفع مستوى البلاد من جميع النواحي ، وخاصة في الاعتناء بتقوية الجيش ليكون قادراً على اداء واجبه الأسمى نحو الوطن ، كما قامت بصيانة حقوق العمال ، وبمساعـدة الزراع ، ولا سيما المنكوبين منهم بالفيضان الأخير ، والآفات الزراعية .

أيها السادة

على الرغم من تأثير الأحوال العالمية الراهنة في الوضع المالي ، فقد بذلت حكومتنا قصارى جهدها لإعداد ميزانية متوازنة لسنة ١٩٤١ وقد روعي فيها الاقتصاد في النفقات ، مع عدم الاخلال بحسن سير شؤون الدولة ، وتوفير المبالغ المقتضية لسد العجز المتراكم ، وايجاد مبلغ احتياطي في الخزينة للطوارئ ، هذا مع الاستمرار على المشاريع العمرانية الهامة .

وقد أعدت الحكومة ما هو ضروري من اللوائح القانونية التي تحتاجها البلاد ، وستعرضها عليكم في هذا الاجتماع ، واننا لا نشك في أنكم ستعالجونها بما نعهده فيكم من الحكمة والروية .

وفي الختام نسأله تعالى أن يسدد خطواتكم ، وأن يوفقكم إلى ما فيه خير البلاد .

ازمة وزارية حادة

﴿ نصوص من المعاهدة العراقية — البريطانية ﴾

تعد المعاهدة العراقية — البريطانية المؤرخة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠م المستند الحقوقي الرسمي الذي ترجع اليه الحكومتان في تنظيم علاقاتها المشتركة . وقد نصت مادتها الرابعة على :

« إذا اشتبك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، رغم أحكام المادة الثالثة أعلاه[1] يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فوراً إلى معونته ، بصفة كونه حليفاً ، وذلك دائماً وفق احكام المادة التاسعة أدناه[2]

« وفي حالة حرب محدق ، يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً إلى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

« إن معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالة حرب ، أو خطر حرب محدق ، تنحصر في أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية ، في الأراضي العراقية ، جميع ما في وسعه أن يقدمه من

---

(١) هذا هو نص المادة الثالثة من معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ :

« إذا ادى أي نزاع بين العراق وبين دولة ثالثة إلى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدولة ، يوحد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الامم ، ووفقاً لأي تعهدات دولية اخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة » اه

(٢) وهذا هو نص المادة التاسعة من المعاهدة ، موضوعة البحث :

« ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه إلى الاخلال ، أو يخل بالحقوق والتعهدات المترتبة ، او التي قد تترتب لأحد الفريقين الساميين المتعاقدين او عليه ، وفقاً لميثاق عصبة الامم او معاهدة تحريم الحرب الموقع عليها في باريس في السابع من شهر آب لسنة ثماني وعشرين وتسعمائة بعد الألف الميلادية » اه

التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ، والأنهر ، والموانىء ، والمطارات ، ووسائل المواصلات » اه

لقد « أوضحت هذه المادة بصراحة أن معونة كل من الفريقين المتعاقدين للفريق الآخر مشروطة بمراعاة أحكام المادة الثالثة المتعلقة بتوحيد المساعي بين المتعاقدين لتسوية النزاع بالوسائل السلمية فإذا تعذر التوصل إلى حل النزاع سلمياً ، تنفذ أحكام المادة الرابعة ، فيوحد الفريقان « المساعي لاتخاذ تدابير الدفاع المشتركة » وتقتصر معونة العراق ، طبقاً لما نصت عليه المادة نفسها ، على أن يقدم « ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والأنهر والمطارات ووسائل المواصلات » وعليه لا يكون أي من الفريقين المتعاقدين ملزماً بتوحيد المساعي للاعتداء على دولة ثالثة ، ولا التعاون ، إذا لم يكن الفريق المتنازع مع دولة ثالثة قد وحد المساعي مع الفريق الآخر لتسوية ذلك النزاع ، كما ان معونة العراق المذكورة في المادة لا يلزم بها إلا في حالة توفر ما نصت عليه المادة الثالثة من سبق توحيد المساعي السلمية وخيبتها ثم توحيد « المساعي لاتخاذ تدابير الدفاع المشتركة تجاه هجوم أو خطر هجوم خارجي» (١)

إعلان الحرب العالمية الثانية

على أثر فشل المفاوضات ، التي كانت دائرة في العامين ١٩٣٨ و ١٩٣٩ لتسوية الخلافات القائمة بين الدول الأوربية ، أعلنت بريطانية الحرب على ألمانية في اليوم الثالث من شهر أيلول سنة ١٩٣٩ م وحذت فرنسة حذوها فأعلنتها على ألمانية أيضاً فوراً ، فاضطربت الأسواق العراقية وسادت الفوضى مخازن التجار ، فعمدت الوزارة القائمة — وهي الوزارة السعيدية الرابعة — إلى إصدار سلسلة من المراسيم اللازمة لتنظيم الحياة الاقتصادية والقضاء على سبل الدس والاستغلال غير الشرعية ، فكان عملها مبروراً ، وحزمها مشكوراً

وزار السيد بازل نيوتن ، سفير بريطانية في العراق ، فخامة السيد علي جودة الايوبي ، وزير الخارجية في تلك الوزارة وبين له أن حكومته تطلب من العراق أن يقطع علاقاته مع ألمانية ويعلن الحرب عليها ، ولما نقل الوزير هذه الرغبة إلى رئيس الوزارة : نوري السعيد دعا الرئيس العراقي مجلس وزرائه إلى عقد جلسة خاصة برئاسة سمو الوصي الأمير عبد الإله في يوم ٥ أيلول ١٩٣٩ المداولة في الوضع الدولي ، وفيما عرضه السفير البريطاني ، واقترح السعيد أن يبادر العراق إلى قطع العلاقات مع ألمانية ، ويعلن الحرب عليها ، ليبرهن على شدة تمسكه بمعاهدة التحالف القائمة بينه وبين بريطانية فعارض وزير العدلية ، محمود صبحي الدفتري ، فكرة إعلان العراق الحرب على ألمانية ، كما عارضها وزير الدفاع ، العميد الركن طه الهاشمي ثم اتخذ المجلس الوزاري هذا القرار :

---

(١) السيد عبد الرزاق الحسني في كتابه « تاريخ العراق السياسي الحديث » ج ٢ ص ٢٠٠

« نظراً إلى الوضع الدولي الراهن وما يمكن أن يتولد من وجود الرعايا الألمان في العراق من ارتباكات ، قرر مجلس الوزراء تسفير الرعايا المذكورين ، وقطع علاقات العراق مع الحكومة الألمانية ، وتخويل وزيري الخارجية والداخلية اتخاذ ما يلزم من التدابير لهذا الغرض » .

وكان وزير الداخلية في الوزارة السعيدية الرابعة ، السيد ناجي شوكة ، قد استقال من منصبه في يوم ٢٧ نيسان ١٩٣٩م وتولى رئيس الوزراء منصب وزارة الداخلية ، فأمر بالقبض على الرعايا الألمان المقيمين في العراق ، والصالحين للخدمة العسكرية ، وتسليمهم إلى السلطات البريطانية في « مطار الحبانية » حيث جرى تسفيرهم إلى الهند ، بعد أيام ، فوقف العين السيد جميل المدفعي ، في مجلس الأعيان ، فقال :

« وكذلك علمت بأن الحكومة قد سلمت بعض الألمان كأسرى إلى الجهات الانكليزية ، وهذا شيء استنكره ، لأنه كان بإمكان الحكومة العراقية أن تحتفظ بهذا العدد الضئيل ، إذا رأت ذلك ضرورياً ، وتعاملهم كما يتفق وكرم العراق في مثل هذه الظروف »[١]

أما رجال الهيأة السياسية الألمانية فقد ردت الحكومة اليهم جوازات سفرهم، وأراد الدكتور غروبا ، وزير المانيا المفوض في العراق ، سفرهم إلى بلادهم عن طريق ايران ، أو المملكة العربية السعودية ، فاستطاع وزير الخارجية العراقيـــة ، السيد علي جودة الأيوبي ، أن يؤمن سفرهم عن طريق سوريا ولبنان ، دون أن تمس كرامتهم .

على أن الوزير الالماني المشار اليه كان قـــد احتج لدى رئيس الوزارة العراقية ، بحضور وزير الخارجية، على تسليم الرعايا الألمان، المقبوض عليهم في العراق، إلى السلطات العسكرية البريطانية في الحبانية ، ثم تسفيرهم إلى الهند، قائلا : « إن ذلك يخالف القانون الدولي كل المخالفة » فرد عليه السيد نوري السعيد بقوله : « هذا الذي عملته وإذا نجح هتلر فليعدمني »[٢]

❊ تبدل الوزارة العراقية ❊

وفي يوم ١٨ شباط سنة ١٩٤٠م استقال السيد نوري السعيد من منصب رئاسة الوزراء احتجاجاً على مقتل وزير ماليته، السيد رستم حيدر، في ديوان وزارته في يوم ١٨ كانون الثاني من هذه السنة، ولكنه ما لبث أن ألف الوزارة للمرة الخامسة في الثاني والعشرين من شباط المذكور ، غير أن وزارته هذه لم تلبث في الحكم طويلا فاستقالت في يوم ٣١ آذار ١٩٤٠م ، وعهد إلى رئيس الديوان الملكي ، السيد رشيد عالي الكيلاني ، بتأليف وزارة مؤتلفة فألفها في اليوم المذكور على النحو المثبت في صدر هذا الفصل[٣] .

---

(١) محاضر مجلس الأعيان ص ٩ من الاجتماع العادي الرابع عشر لسنة ١٩٣٩م
(٢) مجلة العرفان الصيداوية ص ١٠٠٩ من المجلد ٣٨ لسنة ١٩٥٠
(٣) ص ٦٢ من هذا الكتاب

ولم يكن تكوين هذه الوزارة ، على هذه الصورة ، وليد الصدف ، فقد كانت البلاد سئمت قيام الوزارات عن طريق الانقلابات ، فجرت مفاوضات طويلة أسفرت عن توقيع رؤساء الوزارات العراقية ، الذين بقوا قيد الحياة ، الوثيقة التالية في يوم ١٤ آذار سنة ١٩٤٠م :

« نظراً لرغبتنا الأكيدة في جمع الكلمة وتصافي القلوب وإزالة الضغائن في هذه الظروف العالمية الخطيرة ، وما تتطلبه مصلحة البلاد من التفرغ لمعالجة الامور وتمشيها بصورة اعتيادية ودستورية فقد اتفقت آراؤنا على ما يلي :

١- تؤلف وزارة قومية مؤتلفة يختار رئيسها صاحب السمو الوصي حسب التقاليد الدستورية والاستشارات المعتادة .

٢- رؤساء الوزارات السابقون ، ورجال الدولة الموقعون يتعاونون مع الوزارة المؤتلفة في داخلها أو خارجها ، ومن يتعذر عليه الاشتراك فيها ، بسبب مقبول لدى سموه ، فإنه يؤيدها لتحقيق الغايات المذكورة أعلاه ويتجنب مناوئتها .

٣- توقع هذه الاتفاقية وترفع لصاحب السمو المعظم[1] .

بغداد ١٤ آذار ١٩٤٠

ناجي السويدي ، نوري السعيد ، ناجي شوكت ، توفيق السويدي ، علي جودت ، جميل المدفعي ، رشيد عالي .

✵ تطور الحرب في اوروبا ✵

كان الوضع الحربي في إبان الحرب العالمية الثانية يسير في صالح الألمان ، كما كان في إبان الحرب العالمية الأولى ، فقد انهارت بولنده ، وهولنده ، وبلجيكا ، والنرويج ... الخ ، وأصبح انهيار فرنسا وشيكاً ، وكان المشتغلون في السياسة العراقية ثلاثة فرقاء :

فريق يجري في سياسته مع بريطانيا ، دون قيد وشرط ، فإن تعارضت مصلحة العراق ومصلحة البلاد العربية مع المصلحة البريطانية ، ضغط على المصلحة الأولى ليساير المصلحة الثانية .

وفريق يجري في سياسته مع بريطانيا بشيء من التحفظ .

أما الفريق الثالث فكان لا ينظر إلا إلى المصلحة العربية العامة ، ومصلحة العراق الخاصة ، فإن تعارضت هاتان المصلحتان مع المصلحة البريطانية ، ضغط على هذه ، ليساير المصلحة العراقية ، وكان من رأي هذا الفريق الثالث ، أن تغتنم كل فرصة ممكنة للوصول إلى هدفه ، وكان يرى في الحرب العالمية الثانية فرصة ثمينة لتحقيق رسالة العراق القومية .

---

(١) وكانت الوثيقة تأييداً لسمو الوصي ، وقد أعطيت بناء على طلب سمو الوصي نفسه .

« جميل المدفعي » في [محاضر مجلس الأعيان] ص ٤٠٠ من اجتماع ١٩٤٢

﴿ ايطاليا تنضم الى المانيا ﴾

ودل الوضع الدولي في أواسط شهر أيار من سنة ١٩٤٠م على أن ايطاليـا ستنضم إلى المانيا بعد مدة وجيزة ، وتدخل الحرب إلى جانبها ، فقصد السفير البريطاني في العراق، السير بازل نيوتن، وزير الخارجية العراقية ، السيد نوري السعيد ، في مكتبه الرسمي ، وبعد أن أكد له أن ايطاليا ستعلن الحرب على إنكلتره وفرنسا خلال اﻟ ٤٨ ساعة المقبلة ، طلب اليه أن يعرفه موقف العراق من ذلك ، فجاء الوزير إلى رئيس الوزراء ، السيد رشيد عالي الكيلاني، وبعد أن أخبره بالموضوع، أوضح له ضرورة قطع العلاقات العراقية مع ايطاليا ، كما سبق ذلك مع المانيـا من قبل ، فدعا الرئيس الكيلاني مجلس الوزراء إلى عقد جلسة خاصة في يوم ٢٥ أيار ١٩٤٠م لمعالجة هذا الموضوع، وبعد بحث واستقراء للوضع الدولي ، رأى المجلس ان اتخاذ قرار بهذا الشأن يعدّ سابقاً لأوانه ، لأن إيطاليا لم تدخل الحرب فعلا ، ولأنه ليس هنالك ما يستلزم اتخاذ أي قرار قبل هذا الدخول، فلما أصرّ وزير الخارجية على وجوب اتخاذ قرار صريح في هذا الشأن ليبلغه للسفير البريطاني ، قيل له أن يخبر السفير بأنه إذا دخلت إيطالية الحرب ، فإن مجلس الوزراء سيجتمع في الحال ، ويقرر ما يراه مناسباً .

وكلف المجلس وزير الخارجية أن يبلغ السفير البريطاني — علاوة على ما تقدم — أن بين العراق وبريطانية معاهدة تحالف صريحة ، وأن العراق لا يمكنه أن يتخلى عما توجبه عليه نصوص هذه المعاهدة بوجه من الوجوه .

وفي العاشر من شهر حزيران سنة ١٩٤٠م شهرت إيطالية الحرب على إنكلترة وفرنسة ، فقصد السفير البريطاني وزير الخارجية في مكتبه الرسمي ، وبعد أن أبلغه — على صورة رسمية — دخول إيطالية الحرب ضد بريطانيا وحلفائها ، طلب إليه أن تقرر الحكومة العراقية موقفها من ذلك ، ورجا أن يتلقى الجواب في الساعة الثانية عشرة ظهراً من اليوم التـالي ، فاجتمع مجلس الوزراء في الحال ، وتذاكر في الموضوع الذي جاء به السفير البريطاني ، فأعلن نوري باشا — بوصفه وزيراً للخارجية — أن السفير البريطاني زاره في مكتبه الرسمي ، وبلغه على صورة رسمية دخول إيطالية الحرب ضد حكومته ، وأنه طلب إليه أن يعرفه موقف الحكومة العراقية من هذا الحدث الخطير ، وأضاف الباشا إلى ذلك قوله إنه = أي نوري السعيد= يرى أن تبادر الحكومة العراقية إلى قطع علاقاتها السياسية مع إيطالية ، على نحو ما فعلته مع ألمانية

وكانت حالة الجبهة الغربية ، واكتساح الجيوش الألمانية معظم الدويلات ، تبعثان في نفوس الهيأة الوزارية روعة الموقف ، مما يوجب التبسط في الموضوع ، والتبصر في عواقب الأمور .

وبعد أن تكلم وزيرا المالية والدفاع « السيدان ناجي السويدي وطه الهاشمي » كلاماً مطولا قال وزير العدلية « ناجي شوكة »

أن على العراق أن ينتظر معرفة موقف تركية ومصر من دخول إيطالية الحرب ، ليقرر ما تمليه عليه مصلحته ، وأضاف إلى ذلك قوله

« ان بين العراق وبعض الدول العربية معاهدات استشارية تحتم عليه ضرورة الاتصال بتلك الدول ؛ قبل البت في بعض القضايا السياسية الكبرى ؛ وأن العراق مرتبط بميثاق سعد آباد ،الذي يلزم الحكومات الموقعة عليه أن تستشير بعضها بعضاً ، دون أن تنفرد في اتخاذ قرارات قد تضر بمصالح بقية الموقعين ، وتلقي الارتباك في علاقات العراق بهذه الدول »

أما وزير الاقتصاد « السيد محمد أمين زكي » فقد قال بصراحة

« لا يمكن أن نقول للانكليز نحن أصدقاؤكم ، وأصدقاء أعدائكم ، في ذات الوقت ، لأننا ملزمين بمصارحتهم الحقيقة منذ هذه الساعة ، فإما أن نكون أصدقاءهم وأعداء أعدائهم ، بصفتنا حلفاء لهم ، واما أن نكون أصدقاء أعدائهم فننفض أيدينا من المعاهدة التي بيننا وبينهم »

وأخذ الحديث مرة أخرى وزير الدفاع «السيد طه الهاشمي» فأعلن انه شديدالتمسك بفكرة التريث ، فسارع كل من وزير المعارف « السيد صادق البصام » ووزير الأشغال «السيدعمرنظمي» ووزير الشؤون الاجتماعية « السيد رؤوف البحراني » فقالوا للسيد الهاشمي « نحن معك » على حين كان رئيس الوزراء ووزير العدلية والمالية يشدون أزر وزير الدفاع بكل قوة .

وبعد أخذ ورد طويلين تم الاتفاق على أن يتريث العراق في قطع مناسباته مع إيطالية،فطلب وزير الخارجية أن يتخذ مجلس الوزراء قراراً خطياً في هـذا الشأن ، ليبلغه إلى السفير البريطاني فقرر المجلس الوزاري إرجاء جلسته إلى اليوم التالي لوضع صيغة هذا القرار .

وطلب سمو الأمير عبد الإله الوصي عـلى عرش العراق (١) أن يعقد مجلس الوزراء جلسة تحت رئاسته ، في البلاط الملكي ، لمناقشة موضوع قطع المناسبات بين العراق وإيطالية ، فعقدت الجلسة المأمولة في صباح اليوم الحادي عشر من شهر حزيران ١٩٤٠ م واستمع سموه إلى آراء الوزراء فرادى ، فكان وزيرا الخارجية والاقتصاد « السيدان نوري السعيد ومحمد أمين زكي » يقولان بضرورة قطع هذه المناسبات فوراً (لأنه ليس من مصلحة العراق أن يشك في صداقته مع بريطانية) على حين أجمع الوزراء الآخرون على (أن صداقة بريطانية لا تتجلى إلا في تنفيذمعاهدة التحالف ، وان قطع العلاقات معدولة معادية ، لهذه الحليفة، ليس مما توجبه أحكام هذه المعاهدة)

---

(١) كان الملك غازي الأول قتل ليلة اليوم الرابع من شهر نيسان ١٩٣٩ في حادثة مؤلمة جداً فأعلنت وصاية ابن عمه الأمير عبد الإله عن الملك فيصل الثاني ابن الملك القتيل لعدم بلوغ جلالته السن القانونية .

و (على الحكومة العراقية في مواقف كهذه أن تنظر إلى مصلحة العراق قبل كل شيء) و (ان هذه المصلحة تقضي بأن لا تقدم الحكومة على أي عمل من شانه أن يجرهـا إلى العداء مع دولة أخرى ، أو يورطها في حرب ما) وهكذا انتهت الجلسة الوزارية المنعقدة برئاسة سمو الوصي في البلاط الملكي .

﴿ مجلس الوزراء يثبت قراره ﴾

ثم انتقل مجلس الوزراء إلى ديوانه الرسمي ، في مقر رئاسة الوزارة ، واتخـذ القرار التالي ، مكلفاً وزير الخارجية ، نوري السعيد ، بتبليغه إلى السفير البريطاني ، بازل نيوتن .

« تداول مجلس الوزراء في الوضع الدولي الراهن ، الناشىء عن إعلان إيطالية الحرب عـلى الحلفاء ، وأخذ جميع العوامل والظروف بنظر الاعتبار ، بدقة وعناية ، وقرر ما يلي :

١- ان الحكومة العراقية متمسكة بمعاهـدة التحالف ، المنعقدة بينهـا وبين الحكومة البريطانية ، وماضية في وفائها لعهودها ، بروح مشبعة بعطف وولاء .

٢- ان الحكومة العراقية تقوم بكل ما يترتب عليها من واجبات ، وفق أحكام معاهدة التحالف ، لصيانة المواصلات ، والمنافع المشتركة العراقية - البريطانية في البلاد .

٣ - ترى الحكومة العراقية - في الوقت نفسه - أن تتريث في أمر النظر في قطع الصلات السياسية بينها وبين ايطالية » اهـ

﴿ السفير البريطاني يتدخل ﴾

وفي اليوم التالي « ١٢ حزيران ١٩٤٠ » قابل السفير البريطاني ، السير بازل نيوتن رئيس الوزارة العراقية ، السيد رشيد عالي الكيلاني ، في ديوانه الرسمي وقال له : انه تلقى برقية من وزارة الخارجية البريطانية تنبؤه بدهشتها لتردد مجلس الوزراء العراقي في قطع علاقاته مع إيطالية لأنها تعتبر هذا القطع من الأمور الحيوية لها ، فكل تردد في هذا السبيل يؤثر في الصداقة بين العراق وبريطانية ، وأضاف السفير إلى ذلك قوله :

« ان الحكومة البريطانية تخشى ان يؤثر وجود الطليـان في العراق على المصالح البريطانية - العراقية وان الوزارة السعيدية السابقة كانت قطعت العلاقات السياسية بين العراق والمانية ، وان حكومته البريطانية تؤكد العراق ان الحكومه المصرية قطعت علاقتها الآن مع إيطالية ، فلا داعي لتردد العراق في ذلك »

فردّ رئيس الوزراء العراقي على السفير البريطاني قائلا

« إن مجلس الوزراء لن يقرر إلا ما يراه موافقاً لمصلحة البلاد ، غير أنه يرى أن وزارة الخارجية

البريطانية نظرت إلى هذه القضية من وجهة نظر الحكومة البريطانية فقط ، وعلينا نحن أن ننظر اليها من وجهة تأثيرها في العراق ونتائجها على البلاد »

ثم سأل السفير البريطاني رأي رئيس الوزارة « الشخصي » في هذا الموضوع فأجابه هذا:

« إن الرأي في هذا الشأن لمجلس الوزراء ، غير أنه شخصياً يرى أن من مقتضيات مصلحة المملكتين ، أن لا يورط العراق في عمل من شأنه أن يقلق الرأي العام على حاضره ومستقبله ، وان واجب الحكومة العراقية أن تتخذ التدابير المقتضية للحيلولة دون وقوع ما يمس المنافع المشتركة

* حجة المستر تشرشل *

يقول المستر تشرشل ، رئيس الوزارة البريطانية ، في المجلد الثالث من مذكراته :

« عندما أعلنت الحرب ، قطع العراق علاقته الدبلوماسية مع المانية ؛ لكنه لم يعلن الحرب عليها ، ولما دخلت ايطالية الحرب ؛ لم تقم الحكومة العراقية حتى ولا بقطع صلاتها ، وهكذا اصبحت المفوضية الايطالية في بغداد ، المركز الرئيسي للدعاية للمحور ، ولاثارة الشعور ضد بريطانية وكان يساعدهم في هذا مفتي القدس الذي كان قد هرب من فلسطين ، قبل اندلاع الحرب بقليل ، وآوته بغداد بعدئذ » (١)

* مرور القوات البريطانية عبر العراق *

« أبلغ السر بازل نيوتن ، السفير البريطاني ، وزير الخارجية العراقية بكتاب السفارة المرقم ٢٨٤ والمؤرخ في ٢١ / ٦ / ١٩٤٠ ان الحكومة البريطانية قررت إنزال بعض الجنود البريطانيين في البصرة للتوجه منها إلى حيفا ، عن طريق بغداد والموصل ، ولكي يكون في الإمكان الشروع بنقل هؤلاء الجنود ، بعد مدة قصيرة ، أي حوالي منتصف شهر تموز ١٩٤٠ طلبت السفارة أن تقوم القوة الجوية البريطانية بتأسيس معسكرات للاستراحة في البصرة ، وبغداد ، والموصل ، في تاريخ مبكر . وقالت السفارة باحتمال تأسيس خطوط مواصلات ، عبر الصحراء ، ما بين بغداد وحيفا ، ولاحظت أنه في الاحوال الاعتيادية ، أي عندما يكون الطريق بين بغداد وحيفا صالحاً للسير ، فإن الطريق يستمر من بغداد نحو جهة الغرب عن طريق الحبانية ، والمحطات الجي ٥ وايج ٣ وايج ٤ الخ ، ونظراً إلى الحالة الناشئة بسبب الفيضان ، فقد اقتضى الأمر اختيار طريق آخر ، يقع إلى جنوب بحيرة الحبانية ، ومن هناك عبر الفرات في المسيب ، وفي حالة استعمال هذا الطريق سيدعو الامر إلى تأسيس محلات إقامة وقتية في الحجرة والمسيب ، وبتاريخ ٢٢ تموز أجابت الحكومة العراقية

(١) Churehil, The Seond World War V3 P. 224

بأنه لا مانع لديها من مرور القوات المذكورة»[1] مبرهنة بذلك على شدة تمسكها بأحكام المعاهدة .

✵ ايفاد وزيري الخارجية والعدلية ✵

لم يكتف « مجلس الوزراء العراقي » بالتدابير التي اتخذها لمجابهة الطوارىء، ولا بالسماح للقوات البريطانية بالمرور عبر العراق، حسبما نصت على ذلك أحكام المعاهدة العراقية – البريطانية المؤرخة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ، فاتخذت القرار التالي في ١٩ حزيران ١٩٤٠م :

« تداول مجلس الوزراء حول الوضع الدولي الراهن، وقرر ايفاد وزيري الخارجية والعدلية إلى تركيا للمذاكرة مع الحكومة التركية بشأن الامور المتعلقة بالمملكتين »

ومن أهم هذه الامور معرفة موقف تركيا من سوريا ، في حالة انهيار المقاومة الفرنسية .

وكان سبب اختيار وزير العدلية « السيد ناجي شوكة » لمرافقة وزير الخارجية « السيد نوري السعيد » في هـذه المهمة ، هو أن المشار اليه أشغل منصب « وزير العراق المفوض في أنقره » عدة سنوات ، وقد أصبح له فيها معارف وأصدقاء عديدون، مضافاً إلى علاقاته الشخصية القديمة ، ببعض أركان الجمهورية التركية .

وقبيل أن يغادر الوزيران بغداد في مساء اليوم الحادي والعشرين من حزيران سنة ١٩٤٠م ، قصد وزير العدلية ، رئيس الوزراء في داره لتوديعه ، والسؤال منه عما إذا كان يرى مانعاً من أن ينتهز وزير عدليته ، ناجي شوكة ، فرصة وجوده في تركيا فيجتمع بمن يرى في الاجتماع به فائدة للعراق ، بغية اكتشاف ما غمض من الامور ، فلم ير الكيلاني مانعاً .

وبعد أن وصل الوزيران العراقيان إلى أنقره ، وقاما بما عهد اليهما من واجب، اتصل بعلم وزير العدلية ، أن الوزير المفوض لإحدى دول اوربا الوسطى – لعله مارياشي وزير المجر المفوض – زار زميله وزير الخارجية ، وأعرب له عن رغبة سفير المانيـا في انقره « الفون بابن » في الاجتماع به ، والتحدث اليه ، وان وزير الخارجية كان قد رفض هذه المقابلة قائلا انه « لا يستطيع أن يجتمع بأحد من أعداء الانكليز لأنهم حلفاء العرب » وأن « الفون بابن » أعرب عن رغبته في الاجتماع بوزير العدلية العراقية ، بعد أن تعذر عليه الاجتماع بوزير خارجيتها ، فلم ير السيد ناجي شوكة مانعاً من أن يجتمع هو بالفون بابن ، عسى أن يكون في اجتماعه فائدة للعرب .

وغادر السيد نوري السعيد انقره في طريق عودته إلى العراق فبلغ « بغداد » في الثاني من شهر تموز ١٩٤٠م، وسافر السيد ناجي شوكة إلى « الأستانه » فاجتمع بالفون بابن فيها، اجتماعاً شخصياً، سأله خلاله عن موقف الألمان من البلاد العربية عامة ، ومن سوريا وفلسطين خاصة . فرد السفير

---

(١) (الكتاب الأبيض عن التطورات التي ادت إلى الاعتداء البريطاني على العراق) . بغـــداد مطبعة الحكومة ص ٢١ .

الألماني على ذلك :

ان حكومة الرايخ – على خلاف ما يرى هو – لا تشغل بالها بالقضايا العربية بصورة خاصة ، إذ ليس لديها من الوقت ما يكفي للاهتمام بمثل هذه الامور ، في الوقت الحاضر ، تاركة ذلك إلى حليفتها ايطاليا ، ومع ذلك فإن الحكومة الالمانية يسرها أن ترى البلاد العربية مستقلة استقلالا تاماً ناجزاً

فانتقد السيد ناجي موقف « حكومة الرايخ » هذا ، وأوضح للفون بابن أهمية البلاد العربية في القضايا الدولية ، وضرورة الاهتمام بها اهتماماً بالغاً ، وطلب اليه أن يعمل على إقناع حكومته الاهتمام بها ، وأن لا تترك شؤون العرب وقضاياهم إلى الطليان وحدهم ، وأضاف وزير العدل العراقي إلى ذلك قوله :

« إن العرب يحاولون الآن التخلص من الاستعمارين : البريطاني والفرنسي ، وانهم ينظرون إلى ايطاليا بخشية وحذر ، بوصفها الدولة الاستعمارية الثالثة ، ولهذا فهم الآن يخافون على حريتهم ، واستقلال بلادهم ، ويرجون مخلصين أن تسارع المانيا فتذيع ، وحليفتها ايطاليا ، بياناً مشتركاً بحسن نواياهما نحو البلاد العربية ، وكونهما توليان القضايا العربية اهتماماً خاصاً ، وتعضدان استقلالها استقلالا تاماً »

فوعد الفون بابن أن يبذل جهده لحمل حكومته الالمانية على تحقيق الأهداف العربية ؛ وعلى هذا قفل ناجي شوكة عائداً إلى بلاده فبلغ « بغداد » في الثاني عشر من شهر تموز ١٩٤٠م ، تاركاً لوزير العراق المفوض في انقره « كامل الكيلاني » تعقيب نتائج مباحثات الفون بابن مع حكومته وموافاة أخيه « رشيد عالي الكيلاني » بما قد يتوصل اليه ، إذا كان لا يرى مانعاً من ذلك .

« الطليان يسبقون الالمان »

والظاهر أن ايطاليا شعرت بتخوف العرب من سياستها الاستعمارية ، فرأت أن تسبق المانيا إلى تطمين رغباتهم ، فأوعزت إلى وزيرها المفوض في بغداد « السنيور غبريياللي » أن يتقدم إلى رئيس الوزارة العراقية « السيد رشيد عالي » بالكتاب الآتي تعريبه :

عزيزي صاحب الفخامة !

قد امرني معالي الكونت شيانو ، وزير خارجية ايطاليا ، أن ابلغ فخامتكم أن ايطاليا – طبقاً للسياسة المتبعة حتى الآن – ترمي إلى تأمين الاستقلال التام ، والاحتفاظ بالكيان السياسي لكل من سوريا ، ولبنان ، والعراق ، والبلاد التي تحت الانتداب البريطاني ، ولهذا فإن ايطاليا ستقاوم كل ادعاء بريطاني ، او تركي ، لاحتلال الأراضي ، سواء أكان ذلك في سوريا أو لبنان أو العراق ، وتفضلوا بقبول خالص تحياتي .

بغداد في السابع من تموز ١٩٤٠ — GABBRIELI

البيان الالماني — الايطالي

كتب السيد كامل الكيلاني (وزير العراق المفوض في انقره) إلى اخيه السيد رشيد عالي الكيلاني (رئيس الوزراء في بغداد) يخبره بالاجتماع الذي تم بين السيد ناجي شوكة، والفون بابن، في الاستانه، ويسأله عما إذا كان يوافق على أن يواصل « هو » الاتصال بالسفير الألماني، لإنجاز ما شرع فيه وزير العدلية، والظاهر أن رئيس الوزراء الكيلاني بعد أن تلقى بيان السنيور غبريالللي المثبت نصه فويق هـذا، لم ير مانعاً من أن يقوم اخوه « السيد كامل » بكل ما من شأنه حمل الحكومة الالمانية على إصدار بيان تشترك فيه الحكومة الايطالية لتطمين العرب وتحقيق أحلامهم في الحرية والاستقلال .

أما الفون بابن (سفير المانيا في تركيا) فإنه سافر إلى برلين، وصار يلح على « وزارة الخارجية الالمانية » لإصدار البيان المشترك المأمول، وبعد أن وفق فيما قصد اليه، عاد إلى أنقره، فلما سمع بعودته السيد ناجي شوكة، وفهم من السيد كامل الكيلاني أن « بابن » قد نجح في مسعاه إلى حد ما، وان « وزارة الخارجية الالمانية » اتصلت بوزارة الخارجية الايطالية المساهمة في إعداد هـذا البيان قرر - أي ناجي شوكت - السفر إلى انقره فوراً، للاجتماع بالسفير المشار اليه، فغادر بغداد مساء اليوم الثاني من شهر آب سنة ١٩٤٠م وهو يحمل مسودة بالاسس التي يجب أن يتضمنها هذا البيان . فكانت هذه الاسس كما يلي :

١- أن تعترف الحكومتان : الألمانية والايطالية بالاستقلال التام للبلاد العربية المستقلة الآن، وبالاستقلال التام للبلاد العربية الخاضعة إلى الانتدابين البريطاني، والفرنسي .

٢- أن تعلن الحكومتان : الالمانية والايطالية بأنه ليست لهما مطامع استعمارية في مصر .

٣- أن تعترف الحكومتان : الالمانية والايطالية للبلاد العربية بحق تأسيس وحدتها القومية حسب رغائبها .

٤- لا تعترف الحكومتان : الالمانية والايطالية بشرعية الوطن القومي لليهود في فلسطين .

٥- إن المانيا وايطاليا لا تطلبان سوى أن تريا البلاد العربية متمتعة بالازدهار والرقي، وأن تتبوأ مكانتها التاريخية والطبيعية في الكرة الأرضية، وإن هذا التمتع، وهذا التبوء، هما اصالح الانسانية جمعاء، وان المانيا وايطاليا تطلبان من البلاد العربيـة أن تحترم حرية الكنائس، والارساليات، والعبادات المسيحية في فلسطين، ورعاية المنشآت الخيرية فيها كافة . ويدخل في ذلك المستشفيات، ودور الأيتام، ومآوي العميان . اه (١)

واتصل بالسيد ناجي شوكة، وهو في الطريق، أن الفون بابن يقضي بقية ايام الصيف في الاستانه،

---

(١) من حديث لصاحب الفخامة السيد ناجي شوكة مع المؤلف .

فحوّل اتجاهه اليها، ولما بلغها اجتمع بالمشار اليه في دار السيد زولتان مارياشي (وزير المجر المفوض في انقره) وكان هذا يقضي بقية أيام الحر في الاستانه ايضاً ، وقدم اليه اسس البيان المقترح ، فأكد « الفون بابن » للسيد ناجي شوكت بأنه بذل أقصى جهوده لحمل حكومته الألمانية على إصدار البيان الذي يطالب به زعماء العرب ، وانه وفق في مسعاه ، وأضاف « بابن » إلى ما تقدم أنه سيبعث بهذه الأسس إلى برلين فوراً ، ليتضمنها البيان المأمول ، وهكذا افترق السياسيان على أن يجتمعا بعد حين .

ومضى شهر كامل دون أن يصل شيء من العاصمة الألمانية ، واستبطأ السيد ناجي شوكة وصول البيان ، فهم بالعودة إلى بغداد ، فسارع « بابن » لتطمين خاطره ، مؤكداً له قرب وصول الرد الألماني ، فكتب الوزير العراقي إلى السيد الكيلاني في بغداد يخبره بالتفصيل ، ويخيره بين أن يبقى في تركية بانتظار الرد ؛ وبين أن يعود إلى العراق ، فرد الرئيس العراقي بأن المصلحة تقتضي بالانتظار حتى يصل الرد الأخير وينجلي الموقف .

وفي مساء اليوم الثالث والعشرين من تشرين الأول ١٩٤٠م طلب الفون بابن إلى السيد ناجي أن يجتمع به في دار عينها له ، فلما التقيا ، قدم « بابن » مسودة بيان قائلا :

« إن هذا البيان سيذاع في هذه الليلة من المحطتين اللاسلكيتين للحكومتين : الألمانية والايطالية في برلين ، وباري ، في ساعة واحدة »

فما كاد السيد ناجي يفرغ من قراءة هذا البيان حتى قال للسفير الألماني :

« ليس هذا كل ما نريده ... إننا نرجو أن يتضمن البيان الألماني - الايطالي الأسس التي وردت في المسودة التي قدمها إليه يوم وصوله من العراق » فأجاب السفير ان هذه بداية وليست نهاية ، وبعد ساعة أذاعت الوكالة الأميركية في وشنطن هذا النبأ :

أذاع راديو برلين التصريح الرسمي الآتي للحكومة الألمانية عن البلاد العربية

« أعلنت الحكومة الألمانية اليوم في تصريح رسمي انها لما كانت دوماً تشعر بصداقة صميمية متينة مع البلاد العربية وتتمنى حياة سعيدة ورفاهاً للأمم العربية يليق بمكانتها التاريخية والطبيعية ، وبأهميتها بين شعوب العالم فهي - كما كانت كالسابق - تتبع الآن أيضاً كفاح هذه الامم من أجل استقلالها ، وباهتمام الشعوب العربية ، وهي تجاهد وتكافح في سبيل هذا الاستقلال تستطيع أن تعتمد وتضمن عطف ألمانية في المستقبل . وألمانية بإعطائها هذا التصريح الرسمي هي على اتفاق تام مع حليفتها إيطالية أيضاً

وأذاعت محطة راديو روما نص هذا التصريح الألماني مظهرة تأييدها التام له » .

استقلال البلاد العربية

لما قرر مجلس الوزراء في الخامس من شهر أيلول سنة ١٩٣٩م، تسفير الرعايا الألمان المقيمين في العراق، وقطع علاقات العراق مع الحكومة الألمـانية، أعرب عن رغبته أيضاً في ضرورة اهتبال هذه الفرصة، التي دلل العراق فيها على شدة تمسكه بالحلف البريطاني، بأن تطلب «وزارة الخارجية العراقية» إلى «السفير البريطاني في العراق» التوسط لدى حكومته البريطانية لتصدر هي وحليفتها فرنسة: بيانا مشتركا تعرب فيه الحكومتان المذكورتان عن عطفهما على قضيتي سورية وفلسطين، واستعدادهما لمساندتهما، بقدر ما تسمح به الظروف العامة في ختام الحرب القائمة، على تبوئهما مقامهما اللائق في الحرية والاستقلال. فلما فوتح السفير المشار إليه بهذه الرغبة، احتج على تدخل العراق في شؤون هذين القطرين، ولكنه لم يرَ بداً، تجاه إلحاح وزير الخارجية، من عرض الأمر على حكومة لندن.

فلما تسلمت «الوزارة الكيلانية الثالثة» مقاليـد الحكم في ٣١ آذار ١٩٤٠ م أخذت «توالي إلحاحها ... على حكومة الدولة الحليفة بوجوب إيجاد حل لمشكلتي البلدين الشقيقين: سورية وفلسطين: حلا يحقق رغبات العرب في شتى أمصارهم، ناهيك بأن استقلال هذين القطرين العزيزين على قلب العراق، من شأنه اطمئنان العرب إلى نية الانكليز، فيساعد ذلك الحكومة العراقية على الضبط العام في المملكة، وعلى تنفيذ أحكام المعاهدة التي تربطها بالحليفة» [1] وإذا بالمسؤولين البريطانيين يصرحون في «مجلس العموم البريطاني» بأن بريطانية لن تعطي للعرب أي عهد من أجل فلسطين، أو سورية.

صعوبة التعاون

وتدل تتبعاتنا الدقيقة على أن السفير البريطاني في العراق أدرك، منذ اللحظة الأولى، صعوبة التعاون مع «الوزارة الكيلانية الثالثة» في مثل هـذه الظروف الحرجة، فأخذ يتحين الفرص للتخلص منها، مثال ذلك:

١ كانت «وزارة السيد نوري السعيد الرابعة» وضعت عدداً مـن المراسيم والانظمة التي استدعت ظروف الحرب وضعها، وكانت أحكام البعض من هـذه التشريعات تجعل الصحف والمجلات، حتى النشرات الدورية، خاضعة للرقابة الحكومية، وكان الوضع الحربي في ابان الحرب، يسير في صالح المحور – كما قدمنا – فكان من الطبيعي أن تنشر الصحف العراقية أنباء القتال كما هي، وتنقل عن شتى المحطات ما طاب لها من الأخبار، رغم الهيمنة الحكومية، فكان هذا

(١) كاتب عربي في رسالته «الخلاف العراقي – البريطاني» = ص ١٠ بيروت ١٩٤١

النقل ، وذاك النشر يغيظان السفير ويؤلمانه .

٢ ارتأت « السفارة البريطانية في العراق » أن تشغل « سينما جوّال » يري القبائل والريفيين صوراً خلاعية لدواتي المحور « ألمانية وإيطالية » فلم تر وزارة الداخلية مسوغاً للقيام بهذا العمل .

٣ طلبت السفارة المشار إليها أن يسمح لها بلصق صور على علب الكبريت ، واللفافات ، تحط من قدر الألمان والايطاليين ، وتشوه أعمالهم في نظر العراقيين ، فرفضت وزارة الداخلية إجابة هذا الطلب .

٤ أعدت « السفارة البريطانية » كميات كبيرة من الرسائل والنشرات الشائنة للدولتين المذكورتين ، وطلبت إلى وزارة الداخلية أن تسمح لها بتوزيعها على الاهلين ، فردت الوزارة على ذلك أن السماح لمثل هذه الامور من شأنه أن يجر البلاد إلى معاداة بعض الدول ، الامر الذي ينافي مصالح العراق العامة [1]

٥ تنص الفقرة الثانية ،من البند الخامس من الملحق العسكري ، المتمم لمعاهدة ٣٠حزيران سنة ١٩٣٠العراقية- البريطانية ، على أن تقدم الحكومة البريطانية ، على نفقة الحكومة العراقية « الاسلحة والعتاد والتجهيزات ، والسفن والطائرات ، من أحدث طراز متيسر إلى قوات جلالة ملك العراق » .

وكان « الجيش العراقي » في حاجة ماسة إلى مؤن ، وأعتدة حربية منوعة ، فكانت السلطات المسؤولة في العراق كلما طالبت الحليفة ببيع الجيش المذكور بعض المعدات الحربية الضرورية ، اعتذرت هذه عن إجابة هذه الطلبات المتكررة ، بعدم وجود ما يفيض عن حاجة الجيش البريطاني ولما كانت الفقرة الأخيرة من البند السادس من الملحق العسكري ، موضوع البحث ،قيدت ملك العراق وجعلته :

« يتعهد أيضاً بأن التجهيزات الأساسية لقوات جلالته وأسلحتها لاتختلف في نوعها عن أسلحة قوات صاحب الجلالة البريطانية وتجهيزاتها » فقد بقي الجيش بدون سلاح مدة من الزمن .

٦ حدث في تلك الآونة أن اجتمع وزير العراق المفوض في أنقره ، إلى السفير الروسي الجديد في تلك العاصمة ، فدار الحديث بينهما عن العالم العربي ، وقال الثاني للأول

« إن حكومة موسكو تعطف على اماني العرب الاستقلالية عطفاً صادقاً ، وتؤيد جهادهم

---

(١) لما احتل الانكليز بغداد ، احتلالهم الثاني لها في حزيران ١٩٤١ م ، أباحوا لأنفسهم تشغيل « السينما الجوال » كما أباحوا لصق الصور الشائنة على علب الكبريت واللفافات ، ووزعوا من رسائل « اخوان الفضيلة » ونحوها من الرسائل « التي كانت تطبع في القدس » الشيء الكثير وهي مشحونة بالسب ، والثلب ، والقذف في رجالات العراق البارزين حتى ان رئيس الوزراء جميل المدفعي احتج على بذاءتها

للحرية ، وتود تأسيس علاقات سياسية بينها وبين العراق ، فإذا كنتم تبادلونها هذه الرغبة ، فإنها تعين حالا سفيرها اليكم » فأبرق الوزير إلى بغداد بهذا الحديث .

ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من المعاهدة العراقية - البريطانية المؤرخة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م تنص على أن تجري بين الفريقين المتعـاقدين « مشاورة تامة وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية ، مما قد يكون لهمساس بمصالحها المشتركة » فقد أبلغت وزارة الخارجية في بغداد ، سفير الحكومة الحليفة ، مضمون الحديث السوفياتي - العراقي في أنقرة ، وطلبت منه معرفة وجهة نظر حكومته في الموضوع ، فوعد السفيرالبريطاني باطلاع لندن على ما تقدم ، وإعطاء الجواب في أقرب وقت ممكن ، ولكنه لم يجب بعدئذ . فلما تطورت الاحوالا الدولية وحالف الانكليز « روسيا السوفيتية » ألحت الحكومة البريطانية على العراق بوجوب تأسيس علاقـات سياسية بين العراق والاتحاد السوفياتي فلم ير العراق مناصاً من اجابة هذا الالحاح

٧ وقد جاء ضمناً على ابالة اتفاق « الوزارة الكيلانية » مع « حكومة طوكيو » على بيع محصول القطن العراقي ، من شركات يابانية ، صفقة رابحة فحرم الانكليز من شراء ذلك المحصول بالسعر الواطىء ، الذي تعودوا دفعه ، وكانوا في حاجة ماسة اليه .

السفير يدخل مدخلا سافرا

والظاهر أن السفير البريطاني ضاق ذرعاً بموقف « الوزارة الكيلانية » فاجتمع بوزير خارجيتها نوري السعيد ، في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٠م ، وبلغه بحضور الوصي :

« إن الحكومة البريطانية لا تثق بالوزاره الكيلانية القائمة »

فلما علم الوزراء بأمر هذا الاجتماع كلفوا رئيسهم الكيـلاني أن يتصل بالسفير البريطاني ، ويستعلم منه عما إذا كان بين العراق ، وحليفته بريطانية ، خلاف صريح محدود . فلما اجتمع الرئيس بالسفير ، سمع منه القول عينه ، الذي قاله للسيد نوري السعيد ، أمام سمو الوصي ، فلم يكن من السيد الكيلاني إلا أن جابه السفير بالحقيقة المؤلمة فرد عليه قائلا : إنه لا يهتم أبداً بثقة أية حكومة أجنبية ، ولا يأبه لاعتمادها عليه ، ما دام هو يتمتع بثقـة الشعب العراقي وتأييده وثقته الممثلة في برلمانه .

وهكذا بقي السفير يلوح بضرورةتنحية «الوزارة الكيلانية الثالثة » عن الحكم ، والوزارة ماضية في تمشية أعمالها في جو يسوده السكون ، والثقة بالنفس ، وإذا براديو برلين يذيع التصريح الألماني - الايطالي عن عطف حكومتي المحور على جهاد العرب في سبيل الاستقلال ، ويكرر اذاعته في ليال متتابعة ، وقد أثبتنا نص البلاغ فويق هذا .

ويظهر أن حكومة لنـدن اضطربت للمفاجأة الألمانية - الايطالية ، اضطرابها للمفاجأة

السوفياتية ، فشاع حالا ، وبشكل مدهش ، أن العراق ينوي إعادة علاقاته بالمانية ، فقصد السفير البريطاني إلى وزارة الخارجية في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٠م ، وقدم للسيد نوري السعيد مذكرة شفوية «نوت فيربال» تحتوي السؤال عن قضيتين

(الأولى) إعادة الاتصالات البرقية بين بغداد وبرلين بطريق إيران

(والثانية) منع الصحف العراقية من انتقاد التصريح الألماني – الايطالي

وأضاف السفير إلى مضمون المذكرة قوله :

إنه اتصل إلى علمه أن في نية الحكومة العراقية إعادة علاقاتها السياسية بألمانية ، إما بواسطة المفوضية الايطالية في العراق ، و إما استناداً إلى اقتراح تنشره إحدى صحف بغداد ، وأن الوزارة الكيلانية تفكر أيضاً في وضع تشريع يضر بمصالح اليهود .

فرد عليه نوري السعيد إن المراسلات البرقية بين العراق وألمانية لم تتوقف يوماً ، وأما منع الصحف العراقية من نقد التصريح الألماني –الايطالي فلا صحة له ، وكذلك لا صحة لإعادة العلاقات بين العراق وألمانية . وأما وضع تشريع ضد اليهود فهذا مخالف للدستور العراقي ، الذي كفل في مادته الـ (٦) حقوق جميع العراقيين على السواء ، بما فيهم اليهود

والظاهر أن السفير لم يقنعه ما سمعه من وزير الخارجية العراقية فقال له :

« إن الحكومة البريطانية لاتثق بوزارة يرأسها رشيد عالي ، وعلى العراق أن يختار أحد حلين: إما الاحتفاظ برشيد عالي رئيساً لحكومته ، و إما الاحتفاظ بصداقة بريطانية العظمى »

العراق يشكو السفير

أنكرت « الوزارة الكيلانية الثالثة » على السفير البريطاني في العراق تدخله السافر في مثل هذه الأمور ، فانعقد مجلس الوزراء في دار وزير الدفاع ، العميد الهاشمي ، في السابع والعشرين من شهر تشرين الثاني ١٩٤٠م ، ووضع برقية احتجاج على هذا التدخل ، و كلف وزير الخارجية نوري السعيد ، إرسالها إلى المفوضية العراقية في لندن .

والبرقية تتناول كيفية تقديم السفير البريطاني الـ « نوت فربال » والقضايا التي تضمنتها ، والكلمات التي فاه بها بحق رئيس الوزراء ، السيد الكيلاني ، وإلى القارىء جواب المفوضية العراقية على هذه البرقية بعد أن لخصنا نص البرقية :

خارجية بغداد لندن ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٠

جوابا على برقيتكم ، قابلت لورد هاليفاكس اليوم ، الجمعة ، وبينت له مضمون برقيتكم بحذافيرها ، فأجاب بأن غاية الحكومة البريطانية هي الصداقة وحسن الصلات ، وعدم التدخل في

شؤون العراق الداخلية ، غير أنهم لاحظوا أخيراً في العراق أموراً لا تأتلف وروح معاهدة التحالف ، بل ونصها أيضاً ، ولذلك أوعز للسفير أن يصرح بما يصرح . فذكرت له خطورة مثل هذا التصريح وكيف أنه يضر بمصلحة الطرفين ، وأنه لا يفيد إلا الطرف الثالث ، كما ذكرت له التأثير السيء الذي يحدثه في الاوساط العراقية والعربية ، في هذه الأيام الحرجة ، علاوة على ما فيه من المساس بالكرامة القومية وبالاستقلال ، وبمخالفته للمعاهدة ، ففكر قليلا وقال : اني أقدر خطورة المسألة وكونها ليست مسألة الطرفين ، وان الخصوم قد يستفيدون منها ، ولكنهم مضطرون إلى ذلك لما شاهدوه أخيراً من تطور الوضع ، الذي أقل ما يقال فيه أنه خال من التعاون والتآزر ، المطلوبين بين الدول المتحالفة ، فقلت له ما زلتم مقدرين لخطورته ، أو انكم متفقون معنا على نوع العواقب التي ستنتج منها ، فهل توافقون على أن أبين لوزير خارجية العراق ، أنه بعد الايضاحات التي سمعتموها سترسلون إلى بغداد تعليمات جديدة ؟ فقال : اكتب لبغداد أنه يقدر ما بلغه بواسطتي من إيضاح لوزير خارجية العراق وآرائه حق التقدير ، غير انه يود أن يفكر في الأمر قبل إعطاء الجواب على سؤالي هذا . أما ملاحظاتي الشخصية فهي ان حكومة بريطانية متأثرة من فخامة رئيس الوزراء ، وفي نفس الوقت لا ترغب في حدوث نزاع علني مع حكومة العراق في هذه الأيام إن أمكن» اه

ـ المفوضية العراقية ـ

❋ الانكليز يوسطون ❋

ويلوح لنا أن بريطانية ، بعد أن عجزت عن زحزحة « الوزارة الكيلانية الثالثة » عن عقائدها في القضايا القومية ، ركنت إلى أساليبها الخاصة لتحقيق أغراضها .

فقد طلب وزير أميركا المفوض في بغداد أن يقابل رئيس الوزراء في صباح اليوم الخامس من كانون الأول ١٩٤٠ م ، فرجح الرئيس أن تكون المقابلة بحضور وزير الخارجية فلما تمت قال الوزير المفوض أنه تلقى برقية من حكومته ليبلغها إلى رئيس الوزارة العراقية وقد جاء فيها :

« إن سياسة الحكومة الأمريكية هي معاونة بريطانية بكل ما لديها من وسائل ، عدا إعلان الحرب ، وإن هذه المعاونة ستزداد يوماً بعد يوم ، وإن دولة أمريكا لا تتمنى للعراق إلا كل خير ، وتنصح الحكومة العراقية بضرورة سيرها بالتعاون مع الحكومة البريطانية ، ولأنها مقتنعة ولديها دلائل كافية ، أن باندحار بريطانية سيفقد العراق استقلاله حتماً ، وستحل كارثة بجميع شعوب الشرق الأدنى . إن عدم تعاون العراق مع بريطانية ، وتوسع دعاية الكراهية في الاوساط العراقية ضد بريطانيا ، سيحدث تأثيراً سيئاً لدى الحكومة الأمريكية ، وعند انعكاسه في الصحف ، لا بد وان الرأي العام الأمريكي لا يستحسن ، ولا يحبذ هذه السياسة ، مما يترك أثراً سيئاً لا يكون في صالح العراق . والحكومة الأمريكية تلفت نظر الحكومة العراقية إلى

السياسة الرشيدة التي سارت عليها جارة العراق ، تركية »

ثم سأل الوزير المفوض رئيس الوزراء عما وصلت إليه المناسبات بين العراق وبريطانية ، فرد الرئيس الكيلاني على سؤاله بما يلي :

« ان الحكومة العراقية لم تتخذ أية اجراءات من شأنها أن تضر بمصالح الحلف العراقي — البريطاني ، وتبين لها ان الحكومة العراقية لا تزال ؛ كما كانت في الماضي ، حريصة كل الحرص على تنفيذ معاهدة التحالف نصاً وروحا ، وعلى دوام الصداقة ، وحسن الصلات ، المستندة على المصالح المشتركة بين العراق وبريطانية العظمى ، وأن الحكومة تتوقع أن يزول سوء الفهم ، الذي علق بأذهان رجال الحليفة عن موقف العراق »

فارتاح الوزير المفوض إلى هذا الجواب ، ووعد بأن ينقله حرفياً إلى حكومته .

وفي يوم ٦ كانون الأول ١٩٤٠ م تلقت « وزارة الخارجية العراقية » برقية من وزيرها المفوض في أنقرة ، يخبرها فيها بأن وكيل وزير الخارجية استدعاه فأخبره بأن سفير تركية في واشنطن أبرق إلى حكومته بأنه علم من المحافل الرسمية الأمريكية ، ان حكومة العراق تميل إلى إعادة العراق علاقاته بألمانية ، وان الوزارة العراقية الحاضرة ؛ إما ستضطر إلى الاستقالة وإما ستعيد العلاقات بين ألمانية والعراق ، وان الحكومة التركية ترجو معرفة حقيقة هذا الخبر .

فردت وزارة الخارجية العراقية على هذه البرقية بأن العراق متمسك بمعاهدة التحالف ، وانه ليس في نيته أن يقوم بأي عداء ضد حليفته بريطانية .

وفي الثامن من شهر كانون الأول ، هبطت مطار بغداد إحدى طائرات « السلاح الجوي المصري » تحمل كتاباً شخصياً من رئيس الوزارة المصرية ، إلى زميله العراقي ، حول الموضوع المتقدم ؛ فرد الرئيس الكيلاني عليها فوراً ، نافياً وجود أي عداء بين العراق وحليفته ، ومؤكداً عزم وزارته على التقيد بأحكام المعاهده العراقية — البريطانية نصاً وروحاً

وكان السفير البريطاني في بغداد تلقى برقية من وزارة الخارجية البريطانية ، جوابا على شكوى العراق من تدخل السفير في شؤون العراق الداخلية ، تاريخها ٤ كانون الأول ١٩٤٠ م وقد كلف برفعها إلى سمو الوصي ، وهذا نص البرقية

« إننا لا نقر بوجود تدخل من هذا القبيل ، وكل ما عملناه هو أننا أوضحنا بصراحة للحكومة العراقية ما يهمنا — قلقنا — خشية تردي العلائق بين البلادين أكثر من هذا » اه

✵ وزير الخارجية يوضح الموقف ✵

وقد انتهز وزير الخارجية ، نوري السعيد ، فرصة هذه المراسلات فأوضح الموقف لرئيس الوزراء

بكتاب مطول هذا نصه :

بغداد ١٥ كانون الأول ١٩٤٠

حضرة صاحب الفخامة رئيس الوزراء – بغداد

إن من العوامل الجوهرية لنجاح أية وزارة في حكومة دستورية ، أن يحرص اعضاء تلك الوزارة على التضامن والصراحة التامين ، في كافة الشؤون التي يعالجونها ، ليتيسر لهم درس ومناقشة تلك الشؤون في جو مملوء الثقة والحرية ، وتقرير ما يتفقون عليه لتسيير سفينة الدولة التي أخذوا على عاتقهم قيادتها .

وإذا كان لهذين العاملين تأثيرهما البارز في الدول القديمة النشأة ، حتى في الظروف الاعتيادية ، فما هو الشأن الذي ينبغي أن يكون لهما في دولة كدولة العراق الفتية ، وفي ظروف كالظروف العالمية الحالية ، التي قلما شاهد العالم لها مثيلا في خطورتها وتعقدها .

لقد اوردت هذه المقدمة توطئة لمصارحة فخامتكم برأيي في موقف العراق الحالي ، والمصاعب التي يجابهها ، ومن الطبيعي انه متى شخص الداء ، سهل تأمين الدواء .

ان العراق – وهو أحد الأقطار العربية المستيقظة – كان ولا يزال يهتم بالقضية العربية ، ويعطف عليها . وهو لم يدع فرصة إلا وأعرب فيها عن اهتمامه وعطفه هذين ، سواء اكان ذلك في عهد كفاحه للتخلص من نير الانتداب ، أم بعد تمتعه بالاستقلال .

ولا شك في أن فخامتكم تتخطرون الجهود والمساعي العظيمة ، التي بذلت في سبيل هذه القضية في عهد المغفور له الملك فيصل وبعده .

وقبل ان تنشب الحرب الحاضرة ، كان العراق يبذل كل ما في وسعه لحل قضية فلسطين ، وفقاً لرغبات اهلها . وكانت آخر الجهود ، التي بذلت في هذا السبيل ، عقد مؤتمر الحكومات العربية في مصر ولندن ، الأمر الذي حدا بالحكومة البريطانية إلى إصدار الكتاب الأبيض الذي عينت فيه سياستها في فلسطين ، تلك السياسة التي تحدد الهجرة اليهودية ، وتضع أسس تأليف الحكومة الوطنية الفلسطينية ؛ وكان ابرز نقص في هذه السياسة ، في نظرنا ، عدم تحديد وقت معين لتأليف الحكومة الوطنية .

وبعد نشر هذا الكتاب بمدة ، نشبت الحرب الحاضرة فانتهزت دولتا المحور فرصة فقدان الحكومة الوطنية في فلسطين ، ونشطتا في الدعاية لمصلحتها ، مظهرتين عطفهما على القضية العربية ، ومحاولتين التأثير في شعور العرب ، برغم ان اعتدائهما على الدول المجاورة لهما لا يتفق وهذا العطف ، ولا سيما ان الدول المعتدى عليها اقدم واعظم قوة واستعداداً من العراق ، وأقرب إلى دولتي المحور من الامة العربية عنصراً وديناً .

وقد كان العراق — في خلال هذه المدة — يتحين الفرص لحث الحكومة البريطانية على تأليف الحكومة الوطنية في فلسطين، متوخياً في ذلك مصلحة الامتين : العربيـة والبريطانية في وقت واحـد . وتتخطرون فخامتكم، ولا شك، أن الأمر قد بلغ بنا إلى أن عرضنا على وزير المستعمرات البريطاني اقتراحاً شبه رسمي — بواسطة الكولونيل نيوكمب — نعرض فيه دخول العراق الحرب إلى جانب بريطانيا في الساحات الشرقية، لقـاء قيام الحكومة البريطانية بحل القضية الفلسطينية، ونزولها عند رغبة عرب فلسطين على صورة لا تعارض سياستها المدرجة في الكتاب الأبيض . ولاشك في ان عمل العراق هذا أقصى ماتستطيع دولة عمله في سبيل قضية يهمها امرها .

لقد كانت الصعوبة التي يجابهها العراق ناشئة عن وجود معاهدة التحالف العراقية — البريطانية وعن شعور العراقيين بضرورة قيام بريطانيا العظمى بإنصاف عرب فلسطين . وقد ازدادت هذه الصعوبة خطورة على اثر نجاح الجيش الألماني في اجتياح هولندة، وبلجيكا، وما عقب ذلك من سرعة انهيار فرنسا . فإن ذلك الانهيار قد اذهل الشعب العراقي — كما اذهل باقي شعوب العالم — حتى راح يتلمس سلامة كيانه بحلول وافتراضات شتى . وقـد بلغ الأمر ببعض زعمائه ان كونوا لأنفسهم فكرة جازمة عن قرب انهيار الامبراطورية البريطانية، وبقاء العراق وحيداً، وضرورة التفكير في الخروج بالعراق سالماً من هذه المعمعة العالمية، التي لم يكن يتوقعها أحد .

اما الآن، وقد دارت الأيام، وانقضى ما يقارب الستة اشهر على انهيار فرنسا، فقد دل تتابع الحوادث على ان انهيار الامبراطورية البريطانية ليس بالأمر السهل، وقد وقفت بريطانيا الوقفة التي كان يتوقعها القليلون من رجال العالم، بالنظر إلى خبرتهم في منابع القوى الروحيه والمادية الكامنة في هذه الامبراطورية .

ان مستقبل الحرب وان كان لا يزال بيد القدر، فإن سير الامور يدل على ان الامبراطورية البريطانية — برغم انهيار فرنسا — قادرة وحدها على الصمود لدولتي المحور، وان انهيارها لم يعد أمراً محتماً، كما كان يجزم به البعض في الصيف الماضي .

اني انتقل إلى الموضوع الذي حدا بي إلى كتابة هذا الكتاب وهو قضية المشكلة التي نشأت مؤخراً بيننا وبين الحكومة البريطانية، من جراء سوء الفهم الذي سببه بعض ما نشر في الصحف وبعض الأخبار التي لا تستند إلى الحقيقة .

ان العراقيين — حكومة وشعباً — مجمعون على تأمين سلامة العراق قبل كل شيء آخر، وعلى ضرورة السير في الطريق الذي يضمن هذه السلامة .

و إذا تعرضت هذه السلامة للخطر فإن الواجب يحتم علينا جميعاً اجتناب هذا الخطر فوراً من غير أن نفكر في التملص من اللوم والمسؤولية، وفي محاولة كل منا القائها على عاتق الآخر . لذلك ارجو

أن تسمحوا لي بأن ابسط لفخامتكم الامور التالية :

١ - اننا لأول مرة في تاريخ العراق نتلقى بلاغاً رسمياً من حكومة الولايات المتحدة الاميركية (بتاريخ ٥ كانون الأول الجاري) تعرب فيه عن حرصها على خير العراق ، واهتمامها باحتفاظه باستقلاله . وهي تؤيد بهذا التصريح ، أن سياستها عن معاونة بريطانيا ، بكل ما لديها من وسائل عدا إعلان الحرب ، وان هذه المعاونة ستزداد يوماً بعد يوم . وهي تنصح الحكومة العراقية بضرورة سيرها بالتعاون مع الحكومة البريطانية ، لانها مقتنعة ، ولديها دلائل كافية ، على أنه باندحار بريطانيا ، سيفقد العراق استقلاله حتما ، وتحل كارثة بجميع شعوب الشرق الأدنى .

ويضيف البلاغ إلى ما تقدم :

« ان عدم تعاون العراق مع بريطانيا ، وتوسع دعاية الكراهية في الأوساط العراقية ضد بريطانيا ، سيحدث تأثيراً سيئاً لدى الحكومة الاميركية ، وعند انعكاسه في الصحف ، لا بد وأن الرأي العام الاميركي لا يستحسن ، ولا يحبذ هذه السياسة ، مما يترك اثراً سيئاً لا يكون في صالح العراق. والحكومة الاميركية تلفت نظر الحكومة العراقية إلى السياسة الرشيدة التي سارت عليها جارة العراق تركيا . »

وقد تلقينا في الوقت عينه برقية مؤرخة في ٦ كانون الأول الجاري من وزير العراق المفوض في انقرة ، يخبر فيها بأن وكيل وزير الخارجية التركية استدعاه ، وأخبره بأن سفير تركيا في واشنطن ، ابرق إلى حكومته ، بأنه علم من المحافل الرسمية الاميركية ، بأن حكومة العراق تميل إلى إعادة العلاقات بين العراق وبين المانيا ، وان الوزارة العراقية الحاضرة اما ستضطر إلى الاستقالة واما ستعيد العلاقات بين العراق وبين المانيا ، وان الحكومة التركية ترجو معرفة حقيقة هذا الخبر . ولما ذكر وزير العراق المفوض ، الوكيل المشار اليه ، بما جاء في خطاب العرش ، قال الوكيل انه يميل إلى الاعتقاد بأن سياسة الحكومة العراقية هي السير مع بريطانيا ، ومع هذا فإنه سيكون مسروراً جداً لو تأكد له عدم صحة الخبر ، الذي تلقاه من سفيرهم في واشنطن .

ان اهتمام اميركا بشأن العراق على هذه الصورة ، يتيح لنا فرصة جديدة لخدمة القضية العربية في ساحة جديدة . ويلوح لي أن فكرة إرسال وفد عربي مؤلف من عراقيين ، وفلسطينيين ، وسوريين ، إلى اميركا ، لبسط المشاكل الناشئة عن قضيتي سوريا وفلسطين ، من شأنه أن يساعد كثيراً على حل هاتين القضيتين . وإذا ظفر هذا الوفد بزعامة رجل قدير يستطيع أن يستغل الظروف لمصلحة العرب ، ويجلب اهتمام الرأي العام ، وذوي الشأن في تلك البلاد ، ويقنعهم بعدالة القضيتين ، أفاد ذلك كثيراً في التغلب على المشاكل القائمة ، وساعد الحكومة البريطانية على التخلص من تأثير الصهيونيين الفعال ، ولا سيما صهيونيي اميركا.

ان قضية فلسطين هي علة العلل في تعكير صفو العلاقات بين العراق وبريطانيا واضعافها . وكل تحسن في هذه القضية من شأنه أن يحسن تلك العلاقات ، ويوثقها ، وهو الأمر الذي بدأت الحكومة الاميركية بالاهتمام به . وقد قرر مجلس الوزراء مؤخراً إحداث مفوضية عراقية في واشنطن ، وتعيين قائم بأعمال فيها . واني احبذ إعادة النظر في هذه القضية ، بغية تعيين وزير مفوض بدلا من قائم بأعمال ، على ان يعهد بهذا المنصب إلى شخص كي يتيسر له معاونة الوفد ، وتسهيل مهمته على الوجه الاكمل ، مستخدماً نفوذه الرسمي الشخصي في هذا السبيل .

٢- ان المادة الرابعة من معاهدة التحالف العراقية - البريطانية تنص على ما يأتي :

« إذا اشتبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، رغم أحكام المادة الثالثة اعلاه ، يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فوراً إلى معونته بصفة كونه حليفاً ، وذلك دائماً وفق احكام المادة التاسعة ادناه ، وفي حالة خطر حرب محدق ، يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً إلى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

« ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق ، في حالة حرب أو خطر حرب محدق ، تنحصر في ان يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية ، في الأراضي العراقية ، جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ، والأنهر ، والموانىء ، والمطارات ، ووسائل المواصلات » .

وقد اكدت الوزارة الحاضرة انها مهتمة بحفظ صلات التحالف مع بريطانيا وانها لاتزال - كما كانت في الماضي - حريصة كل الحرص على تنفيذ المعاهدة نصاً وروحاً ، وما دامت هذه السياسة هي سياسة الحكومة الحقيقية ، فإني ارى أنه بينما تقوم الوزارة بما يقتضي لايجاد التفاهم الحقيقي بين الحليفتين من جهة ، ولحل قضيتي فلسطين وسوريا بالتضافر مع الوفد من الجهة الثانية ، ينبغي توحيد الرأي العام العراقي نحو هذه السياسة بواسطة الصحف والإذاعة ، واجتناب اي عمل من شأنه ان يثير الشك حول محافظة العراق على عهوده ووعوده ، بالنظر إلى ما في ذلك من اضرار قد لا تقدر عواقبها لأول وهلة .

٣- لقد اشرت في مقدمة كتابي هذا إلى اهمية التضامن والصراحة ، وأثرهما في نجاح الوزارة في أعمالها . ولما كنت أعتقد بأنه لا يتيسر لنا التغلب على المشاكل التي تعترضها ، والمضي في عملنا بنجاح إلا بإيجاد تضامن حقيقي تام ، فإنني ارى من واجبي أن الفت نظر فخامتكم إلى ضرورة الاهتمام بإيجاد هذا التضامن المنشود .

اني مرسل نسخة من كتابي هذا إلى رئاسة الديوان الملكي ، لعرضها على صاحب السمو الملكي الوصي على العرش . تفضلوا بقبول فائق الاحترام سيدي . المخلص : نوري السعيد

﴿ موقف سمو الوصي ﴾

لم يمض أسبوعان على المراسلات ، التي أثبتنا بعض نصوصها ، فويق هذا ؛ حتى رأى سمو الأمير عبد الإله ، الوصي على عرش العراق ، أن يقف على جلية الأمر بنفسه ، فاستدعى الهيأة الوزارية إلى البلاط الملكي في السابع عشر من كانون الأول ١٩٤٠ وألمع إلى أن سموه سمع بعدم وجود تآزر بين الوزراء ، وانه يرى ضرورة إعادة النظر في الموقف الوزاري ، فأنكر الوزراء وجود أي خلاف بين أعضاء الوزارة ، ما سوى وزير الخارجية .

وعاد الوزراء إلى ديوان الرئاسة ، وما كادوا يعقدون جلستهم ، لدرس قضايا المملكة ، حتى كان السيد عبد القادر الكيلاني ، رئيس الديوان الملكي ، قد لحق بهم ، وطلب مقابلة رئيس الحكومة ، فلما خرج إليه ، بلغه رئيس الديوان أن سمو الوصي أوفده ليطلب استقالة الوزارة ، بناء على عدم وجود التضامن الوزاري اللازم ، ولئلا يحرجونه مع الانكليز .

ورجع الرئيس إلى زملائه يبلغهم إرادة سمو الوصي ، فانتقل الحديث فجأة من البحث في جدول أعمال الجلسة ، إلى بحث نصوص الدستور ، والصلاحيات المثبتة فيه ، وخلص الوزراء في درسهم وبحثهم إلى حقيقة تاريخية ، وهي

ان العراق كان يرى العرش دائماً إلى جانب الشعب ، ساعة احتدام الخطر ، وتأزم الموقف ، وقد سبق أن حدثت أزمة دستورية مماثلة لهذه الازمة العاصفة الآن ، بين وزارة السيد توفيق السويدي ، والمغفور له الملك فيصل الأول في سنة ١٩٢٩ فعولجت على أساس صيانة الدستور ، وكرامة السيادة الشعبية وتقرر أن يذهب كل من رئيس الوزراء ، رشيد عالي ، ووزير المالية ، ناجي السويدي ، ووزير الدفاع ، طه الهاشمي ، لمقابلة الوصي ، وعرض ذلك على سموه .

يقول سمو الوصي ، في خطابه المذاع من بغداد يوم ١٤ تموز ١٩٤١ م :

« ولما تأكدنا من صعوبة إيجاد التضامن الوزاري ، اقترحت أن تفسح وزارة رشيد عالي المجال لتأليف وزارة متجانسة ، فجاءني وفد من الوزارة مؤلف من رشيد عالي ، وناجي السويدي وطه الهاشمي ، وأخبروني بأنهم يرغبون بالإشارة إلى أن اقتراحي في صدد استقالة الوزارة غير دستوري فأجبتهم بأني لست بالذي يريد أن يقيل الوزارة على صورة غير دستورية ، ولكني أرى أن بقاء مقدرات البلاد بأيدي وزارة غير متجانسة ، يتسع شق الخلاف بين أعضائها يوماً بعد يوم ، أمر لا يتفق ومصلحة البلاد ، ثم أوضحت لهم : أننا جميعاً يجب أن نسعى لخدمة هذا الوطن ، وفق تقاليده القومية ، ونستهدف تأمين مصالحه ، والمحافظة على دستوره ، فإذا كانت الوزارة – خلافاً لرأيي – لا ترى من المصلحة أن تتنحى عن الحكم ، وليس لي حق دستوري في إقالتها [1] فإنني

(١) « وللملك عند الضرورة التي تقتضيها المصلحة العامة ان يقيل رئيس الوزراء »

بصفتي غير مسؤول دستوريا [1] أترك للوزراء تقرير موقفهم ، لافتاً نظرهم إلى أن تبعة الحوادث التي يحتمل أن تنشأ عن هذا الإصراروافعة على عواتقهم » [2] .

❋ تصريح لرئيس الوزراء ❋

وفي أثناء مقابلة الوفد الوزاري لسمو الوصي ، تقرر أن يلقي رئيس الوزراء ، في أول فرصة تصريحاً يطمن الحكومة البريطانية ويزيل شكوكها في الوزارة القائمة فاجتمع في دار المفتي الحاج محمد أمين الحسيني كل من الرئيس الكيلاني ، ومحمد يونس السبعاوي ، والعقداء الأربعة ، حيث وضعت صيغة التصريح المنتظر ، وفيه تأكيد على خدمة الأماني الوطنية وما تنطوي عليه هـذه الكلمة من تحقيق قضيتي فلسطين وسورية ، فلما اجتمعت لجنة الأمور المالية في المجلس النيابي ٢١ كانون الأول ١٩٤٠ لمناقشة ميزانية وزارة الخارجية صرح الرئيس الكيلاني بما يلي ، دون أن يكون وزير الخارجية ، نوري السعيد حاضراً هذه الجلسة :

« إن العالم يجتاز ظروفاً عصيبة وتهب فيه زوابع شديدة ، من شأنها أن تزعزع أقوى الامم ، وأكثرها منعة ورسوخا في الحكم ، فلا شك والحالة هـذه ، أن تكون مهمة الامم الصغيرة ، ولا سيا الحديثة منها ، شاقة وعسيرة جداً . وان تدبير أمورها ، وسط هذا الاضطراب العالمي العظيم ، يتطلب مزيد الحكمة والاخلاص من المسؤولين ، والتضامن والاتحاد من أبناء الشعب ، إذ بدون ذلك لا يمكن أن تصل سفينة البلاد إلى ساحل السلامة .

أما الاسس التي تقوم عليها سياستنا الخارجية ، والتي تهدينا إلى الطريق القويمة ، التي يجب أن نسلكها في هذه الظروف العالمية الرهيبة فهي ثلاثة :—

أولا : المحافظة على سلامة البلاد ، وعدم توريطها في أي عمل من شأنه أن يجرها إلى شرور هذه الحرب ، وبذل أقصى الجهود في سبيل استمرار الهدوء الذي تتمتع به البلاد ، بالرغم من وجود هذه المعركة الدولية الهائلة ، ليتمكن أبناء الشعب من الدوام في أعمالهم المثمرة المفيدة لهم ولمجتمعهم ، ومن تهيئة كل قواهم لخدمة وطنهم والذود عن كيانه ، فيما إذا أراد أن يمسه أحد

ثانياً : الاستمرار على اداء الرسالة القوميه ، التي أخذ العراق على عاتقه تحقيقها ، لا سيا وان العراق ، وهو من الدول العربية التي تمتعت بنعمة الاستقلال ، في وضع يستطيع معه التعبير عن تلك الأماني القومية ، وملاحقتها .

ثالثاً : القيام بتعهداتنا الدولية ، كمعاهدة الحلف العربي ، وميثاق عدم الاعتداء الذي يربطنا

هذا هو نص الفقرة من المادة ٢٦ المعدلة من القانون الأساسي المعدل في زمن الحرب أي سنة ١٩٤٣

(١) « الملك مصون وغير مسؤول » هذا هو نص المادة الـ ٢٥ من القانون الأساسي العراقي

(٢) خطاب صاحب السمو الامير عبد الاله ص [٦] مطبعة الحكومة بغداد ١٩٤٦

لجيراننا . وأما علاقتنا مع حليفتنا ، بريطانيا العظمى ، فهي كما تعلمون مبنية على معاهدة التحالف المنعقدة بيننا ، ونحن كنا ولازلنا متمسكين بتنفيذها نصاً وروحاً ، ودائبين على توثيق عرى الصداقة بيننا على أساس المنافع المتبادلة ، كما ان علاقاتنا الودية سائرة في ازدياد مع الدول المتحابة لنا .

فأنا وزملائي ، قد أخذنا على عواتقنا السير على ضوء هذه الاسس الثلاثة بكل امانة و إخلاص ، ولا ريب في أن الحدود التي تتلاقى عندها هـذه الاسس ، تتطلب منا مزيد الانتباه ، وقوة الأعصاب ، فيجب أن لا نتأثر بشتى الدعايات ، خاصة وان الامم المختلفة ، تحاول في كفاحها الحاضر ، ان تستغل جميع القوى العالمية ، وتحشدها لمصالحها ، والعراق بحكم مركزه الخطير ، أول ما تتجه اليه الأنظار ، فواجبنا الرئيسي هو معرفة طريقنا الصحيح ، الذي يجب ان نسير فيه وسط هذا البحر المضطرب ، لتصل الامة إلى بر السلامة ، محققة أمانيها السامية .

غير أنه لا بد لي أن اوضح بأن العـراق كدولة مستقلة ، عليه أن ينشد في كل تصرفاته مصالحه الوطنية ، وأمانيه القومية ، فينبغي ان لا ينجرف وراء ما يلتئم وهذه المصالح والاماني .

واحب في هذه الفرصة أن اشكر مختلف رجال الامة وابنائها ، الذين شدوا أزر الحكومة وقاموا بواجبهم الوطني ، وأتمنى في الختام أن يأخذ الباري بأيدينا ، ويلهمنا الصواب في هذه المرحلة التاريخية ، لنواصل السير في سبيل أهدافنا العالية في ظل مليكنا المحبوب ، وتحت رعاية وصيه الكريم » اهـ

❋ اثر هذا التصريح ❋

وقد قوبل هذا التصريح بارتياح عظيم ، وظن الناس أن الأزمة القائمة ، بين الوزارة العراقية والسفارة البريطانية قد انتهت بصدوره ، فأمطر الزعماء ، والسراة ، رئيس الوزارة الكيلانية ، وابلا من برقيات التمجيد والتأييد ، وعاد الأمل بعد القنوط ، والرجاء بعد اليأس ، وبدأ تعاون وثيق بين الرئيس الكيلاني ، وبين « الكتلة العسكرية » في الجيش العراقي كان للمفتي السيد محمد أمين الحسيني الأثر البارز فيه[1] .

ولما كان الكيلاني يتمتع بزعامة شعبية يدعمها أشخاص بارزون في الشمال وفي الفرات الاوسط فقد زاد هذا التعاون زعامته المذكورة قوة ونفوذاً .

❋ تبدل في الوزارة البريطانية ❋

استقال اللورد هاليفكس ، وزير الخارجيـة البريطانية ، في العشرة الثالثة من شهر كانون

---

(١) كان العقيدان فهمي سعيد ، وكامل شبيب ، قد زارا وزير الخارجية ، نوري باشا السعيد ، في داره ، وطلبا اليه ان يلتزم بالعمل على تسليح الجيش العراقي ، وحمل الانكليز على إعطاء تصريح يؤمن حقوق العرب في فلسطين . فأجـاب نوري باشا انه لا يستطيع — كرجل دولة — ان يلتزم بحمل الانكليز على التسليم بهذين المطلبين ، بالنظر لما يعرفه من موقف بريطانيا في ذلك الوقت . فقال العقيد فهمي سعيد « انه واخوانه لايستطيعون الاعتماد عليه في مثل هذه الحالة » وبذلك حل التباعد محل التقارب بين نوري السعيد والعقداء الأربعة .

الأول سنة ١٩٤٠ ، وحل محله المستر انطوني ايدن في تقلد المنصب المذكور ، وفي اثناء مقابلة التعارف التي تمت بين القائم بأعمال وزير العراق المفوض في لندن ، وبين وزير الخارجية الجديد ، جرى حديث العلاقات بين العراق وبريطانيا ، وكان العراق يشكو من قلة الدولارات الامريكية المتيسرة لديه ليتدارك حاجاته من الأسواق الامريكية ، بعد أن سدت في وجهه الأسواق الانكليزية ، بفعل الحرب القائمة ، فانتهز القائم بأعمال المفوضية العراقية هذه الفرصة وسأل المستر ايدن ان يسرع لمساعدة العراق بتخصيص مقدار من الدولارات الامريكية ، فرد عليه الوزير البريطاني بما يلي :

« ان مقدار ما لدينا من الدولارات محدود جداً ، وان قيمتها لنا عظيمة للغاية ، فاستخدامها والحالة هذه ، يجب ان يكون قبل كل شيء لما نحتاج اليه من الأسلحة ، وما يحتاجه أصدقاؤنا الموالون ، كاليونان والاتراك والمصريين ، إلا انه لسوء الحظ لقد كان في موقف العراق اخيراً كثيراً مما يدعو إلى عدم الارتياح ، فإذا تبدل موقف العراق ، وأظهر لنا ما يحق لنا أن نتوقعه من الصداقة الحقيقية والتعاون بولاء ، فباستطاعتنا عندئذ النظر في أمر تخصيص مقدار منها له ، وإلى أن يحصل ذلك لا يمكن إعطاء اي امل بإمكان حصول العراق على دولارات مما يوجد لدينا للأغراض التي يحتاج اليها » اه .

﴿ احقيقة ام تمويه ؟ ﴾

وفي جلسة مجلس الأعيان المنعقدة في يوم ٤ كانون الثاني سنة ١٩٤١ اثير موضوع السياسة الخارجية وموقف وزير الخارجية بالسؤال التالي :

سماحة رئيس مجلس الأعيان المحترم

ارجو توجيه سؤالي التالي إلى فخامة رئيس الوزراء ليجيب عليه شفهياً أمام المجلس العالي :

بمناسبة الايضاح الذي ادلى به فخامة رئيس الوزراء في اللجنة المالية لمجلس النواب فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وما أحدثه من لغط وتأويل من قبل دعاة السوء لا سيما ماحصل من عدم حضور الوزير المسؤول اثناء القائه رغم الرغبة الشديدة التي ابديت في ضرورة حضوره ارجو ايضاح مايلي :

١- هل طلب إلى العراق القيام بأعمال اكثر مما تحتمه معاهدة التحالف العراقية الانكليزية مما قد يجرنا إلى الاشتباك في الحرب ؟

٢- هل ان عدم حضور الوزير المسؤول ناشيء عن اختلاف نظر في السياسة الخارجية المتبعة ؟

١٩٤١/١/٤ عضو مجلس الاعيان

جميل المدفعي

رئيس الوزراء - رشيد عالي الكيلاني - جواباً على سؤال فخامة العين المحترم أقول ان باستطاعتي أن اجيب عليه الآن إذا رغب فخامته كما ان بالامكان ان يكون الجواب في جلسة اخرى إذا رغب في تبليغ السؤال حسب الاصول و إذا سمح بالجواب عليه الآن فالجواب بسيط .

الفقرتان جوابهما النفي إذ ليس هناك تكليف من قبل الحليفة اكثر مما هو في المعاهدة كما انه لايوجد اختلاف في وجهة النظربين رئيس الوزراء ووزير الخارجية فيما يخص السياسة الخارجية المتبعة.

جميل المدفعي - اني لأشكر فخامة رئيس الوزراء على جوابه هذا وفي الحقيقة ان كلا منا يرغب في ان لايحصل اي اختلاف بين الوزراء ولاسيما فيما يخص السياسة الخارجية . لأن سياستنا الخارجية فيما يتعلق بحليفتنا بريطانيا هي سياستنا التقليدية التي بني عليها استقلال العراق وكيانه مما يحتم علينا ضرورة التمسك بها نظراً إلى ما تتطلبه مصلحتنا العامة من النواحي الجغرافية والاقتصادية والعسكرية والسياسية فهذه المصالح العراقية هي التي جعلت للعراق سياسة تقليدية يجب ان نكون مرتبطين ومقيدين بها كل الارتباط والتقييد ويجب أن لا تجرنا بعض الأقوال أو بعض النشريات المغرضة إلى ما لا يتفق ومصلحة العراق .

سادتي : العراق مستقل كل الاستقلال وقد حصل على استقلاله هذا يوم كان الانكليز على أشد قوتهم وذلك بعوامل ثلاث :

الأول - التضحيات والدماء التي سفكت في الثورة العراقية التي استمدت حياتها من روح الثورة العربية الكبرى .

الثاني - شخصية فيصل (رحمه الله) العظيمة ومساعدة الرجال الذين التفوا حوله في تلك الايام العصيبة ومعرفتهم كيفية الاستفادة من هذه التضحيات واستغلالهم إياها لمصلحة العراق .

الثالث - ويجب ان نقول ذلك بصراحة النبل وعلو الخلق السياسي الانكليزي الذي قدر جدارة العراق للاستقلال وكفاءته بأن يأخذ حقوقه الطبيعية والتي برهن العراق على مقدرته واهليته لها .

وعليه فكل سياسة خارجة عن هذه السياسة لاتتفق ومصلحة العراق كما انه يجب أن لاتسجل على العراق . وكل رجل يشتغل ضد سياستنا التقليدية هذه لا يعبر إلا عن شخصه ورأيه الخاص ، والعراق لا يعترف بمثل هذه السياسة مطلقاً .

على العراق واجبات قومية قام وسيقوم بتأديتها بدون حاجة إلى من يسوقه اليها والرجل القدير الحاذق هو الذي ينقذ اخاه من الغرق دون ان يعرض نفسه للغرق معه . اقول هذا مع شكري لفخامة رئيس الوزراء لما أوضحه بأن ليس هناك تكليف اكثر مما تحتمه المعاهدة العراقية البريطانية مما قد تجرنا إلى الاشتباك في الحرب وان الاتفاق وثيق بين أعضاء الوزارة نفسها .

لما بعث سمو الوصي رئيس ديوانه إلى رئيس الوزارة لتكليفه بتقديم استقالة وزارته ، اقترح وزير الدفاع السيد طه الهاشمي ان يستقيل وزيران أو اكثر من مناصبهم الوزارية، عسى أن تخفف هذه الاستقالة من حدة الأزمة . ولما كان قد شاع في الاسواق ، وذاع بين الناس ان خلافاً عظيما ناشب بين السيد نوري السعيد ، وزير الخارجية ، وزميله السيد ناجي شوكة ، وزير العدلية ، وان الاول كان مندفعاً في تأييد وجهة النظر البريطانية، والثاني لايرى أية مصلحة في تأييد وجهة النظر المذكورة ، فقد ارتؤي ان يستقيل الوزيران المشار اليهما معـاً ، فقدم السيد نوري السعيد كتاب استقالته في التاسع عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤١ وهذا نصه :

حضرة صاحب الفخامة رئيس الوزراء

إشارة إلى كتابي إلى فخامتكم المؤرخ في ١٥ كانون الاول ١٩٤٠

نوهت في كتابي المشار اليه في أعلاه بأهمية التضامن التام بين أعضاء الوزارة للنجاح في مهمتها ، والتغلب على المشاكل التي تعترضها ، ولفت نظر فخامتكم في الفقرة ٣ من الكتاب المذكور إلى ضرورة ايجاد هذا التضامن .

ولما كنت أشعر بأن التضامن المنشود لم يؤمن حتى الآن فإنني أرفع استقالتي من منصب وزير الخارجية الى فخامتكم راجياً التوسط لدى صاحب السمو الملكي، الوصي على العرش في قبولها ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام سيدي

بغداد في ١٩ كانون الثاني سنة ١٩٤١ نوري السعيد — وزير الخارجية

ولما رفع رئيس الوزراء الى السدة الملكية الإرادة المطاعة بقبول هذه الاستقالة ، رفض سمو الوصي التوقيع عليها ، وانقطع عن الدوام في البلاط الملكي اعتباراً من هذا التاريخ ، فلم ير وزير العدلية ، السيد ناجي شوكة ؛ بداً من الانسحاب فرفع كتاب استقالته التالي :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

نظراً للأسباب التي لاتخفى على فخامتكم ، ورغبة في ان يساعدكم انسحابي من الوزارة على تذليل الصعوبات في معالجة الموقف الراهن بحكمتكم ووطنيتكم ، وقياما بأداء واجب مهما كان ضئيلا لخدمة البلاد، أرفع استقالتي لفخامتكم لتتفضلوا بعرضها على صاحب السمو الوصي المعظم

هذا واتمنى لفخامتكم التوفيق لخدمة البلاد ، شاكراً لكم ثقتكم طيلة اشتراكي معكم في المسؤولية وأرجو قبول فائق احترامي .

بغداد في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤١ ناجي شوكة — وزير العدلية

فصدرت الإرادة الملكية بقبول هاتين الاستقالتين معاً في هذا اليوم «٢٥ كانون الثاني ١٩٤١»

وبإسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى وزير المالية ، السيد ناجي السويدي ، و إسناد منصب وزارة العدلية بالوكالة إلى وزير الأشغال والمواصلات السيد عمر نظمي .

﴿ تدخل الكتلة العسكرية ﴾

كان المفروض ، في حالة قبول استقالة وزيري الخارجية والعدلية ، أن تنتهي الأزمة ولايخفى أن مركز الرئيس الكيلاني في تلك الظروف جعله يعتقد – لما يتمتع به من زعامة شعبية وتعضيد من الكتلة العسكرية – بأنه في وضع من يشعر بأنه قد ضحى بالكثير في سبيل حل الأزمة ، ولكن الأمر لم يقتصر عند هذا الحد ، إذ اتضح ان في النية حمل الكيلاني نفسه على ترك الوزارة، وتمهيداً لتحقيق هذه النية فقد قيل ان هذه الاستقالة لا تعني تنحية الكيلاني عن الحكم ،ولا إسناد رئاسة الوزراء إلى شخص يعتبر من خصوم الكيلاني أو من خصوم الكتلة العسكرية ، بل قيل ان في النية إسناد هذه الرئاسة إلى وزير المالية في الوزارة الكيلانية ، وهو يومئذ ناجي السويدي، على أن يشغل الكيلاني منصب وزارة الداخلية في الوزارة الجديدة ، ولا ريب أن معارضة هذه الفكرة كانت حرية لأن تشعر السويدي شخصياً بعدم الاطمئنان إليه

وبعد أن أخذت الاشاعات حول هذه الحلول تدور ، كان من رأي العقيد صلاح الدين الصباغ « الذي كان يتمتع بين زملائه العقداء بزعامة نسبية وليس برئاسة تمنحه حق البت النهائي » كان من رأيه معالجة الأمر بتؤدة ، والرجوع إلى الكيلاني لمعرفة مدى استعداده لتكوين وزارة جديدة برئاسة وزير ماليته ، ناجي السويدي ، ويكون فيها كوزير للداخلية .

وكان مما يتحدث به العقيد صلاح الدين في دراسة هذا الموقف ، ان الأمر قد ينجرّ إلى التصادم مع الانكليز ، وان مثل هذا التصادم لا يمكن الاطمئنان إلى المجازفة به ما لم يتضح موقف تركية من بريطانية في الحرب العالمية الطاحنة ، لأن تركية تقف حاجزاً بين العراق وبين أوربا ، وفي مقدورها عرقلة نجدة العراق ومساعدته من قبل الألمان ، غير أن السيد يونس السبعاوي كان يرى أن التسليم بتنحية الكيلاني من الرئاسة وتكوين وزارة برئاسة السويدي ، وجعل الكيلاني ، وزيراً للداخلية في الوزارة السويدية ، ان ذلك يعني التسليم بالتدخل في تكوين الوزارات ، وهو مبدأ خطر يجب أن يوضع له حد حالا وانه ليس من الحق إحراج الرئيس الكيلاني بالاختيار بين البقاء في الحكم أو الاستقالة ، بل ان من واجب الكتلة العسكرية أن تبدي للكيلاني تأييدها لضمان بقائه على رئاسة الحكم

﴿ احراج موقف الوزارة ﴾

على أن سمو الوصي لم يطمئن إلى هذه النتيجة ، فأرسل خبراً مع وزير المعارف ، السيد صادق

البصام ، مفاده ان الوزارة إذا لم تستقل في ظهر اليوم التالي فإن سموه سينسحب . فعقد مجلس الوزراء جلسة خطيرة في السادس والعشرين من هذا الشهر ، وبعد أن استعرض الموقف العام من نواحيه المختلفة ، قرر الوزراء - فيما عدا وزير الشؤون الاجتماعية السيد رؤوف البحراني - وجوب الاستقالة ، أملا في تخليص البلاد من أزمة لا يعرف خطرها إلا الله ، أما رئيس الوزراء فقال انه يحتفظ برأيه حتى يتصل بالمراجع المختصة ، ويذاكرها في الأمر ، فلما انفض المجلس المذكور رفع وزير الدفاع ، العميد الركن طه الهاشمي ، كتاب استقالته وهو :

إلى صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

يعلم فخامتكم أني تقدمت ببعض الحلول لتخفيف الازمة ، ويظهر ان الأمور بلغت إلى درجة من التعقد أصبح معها الحل الاخير أيضاً لا يفيد، فلذلك رأيت من واجبي أن أرفع لفخامتكم استقالتي ، وعندما أرجو من فخامتكم قبولها ، أشكر ما لقيته منكم من مساعدة وعطف ، وأتمنى لكم التوفيق والنجاح ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

بغداد في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤١ المخلص - طه الهاشمي

وأعقبه وزير المعارف ، السيد صادق البصام ، فرفع كتاب استقالته وهو :

فخامة رئيس الوزراء المحترم

تأييداً لما عرضته على مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقدة صباح اليوم ، أرجو التفضل بتسجيل استقالتي ولفخامتكم مزيد الشكر والاحترام .

بغداد ٢٦ كانون الثاني ١٩٤١ وزير المعارف - صادق البصام

وقد احتفظ رئيس الوزراء بهاتين الاستقالتين ولم تصدر الإرادة الملكية بقبولها

يقول سمو الوصي في ص ٨-١١ من خطابه التاريخي الذي ألمعنا إليه آنفاً :

« ولما كنت معتقداً بأن استمرار الحالة على تلك الصورة مضر بصالح البلاد ، ومخالف للدستور ، فقد استدعيت رئيس أركان الجيش ، ومدير الشرطة العام ، وأوضحت لهما الموقف ، وبينت لهما عدم شرعية وزارة رشيد عالي ، وأوصيتهما بعدم إطاعة الأوامر التي قد تصدر إليهما خلافاً للقوانين المرعية والدستور . . « ثم » انصرفت إلى الاتصال ببعض رجالات المملكة وأعيانها للتداول في الموقف الراهن ، والتعاون على حل الازمة الناشئة من عدم استقالة رشيد عالي، وبقائه في الوزارة بصورة مخالفة صراحة لأحكام الدستور ، وبينما كنا منهمكين في هذا الامر ، اخبرت بأن . . العقيد محمود سلمان يرغب في مقابلتي ، ولما أذنت له بالمقابلة ، أخبرني بأنه جاء مندوبا عن الجيش . . ليخبرني بأنهم يرغبون في بقاء السيد رشيد عالي في منصب رئاسة الوزارة مهما كلف الأمر ، فنبهته فوراً إلى أن القوانين المرعية تحظر على الضباط التدخل في الشؤون السياسية ،ولفت

نظره إلى أن اختيار شخص رئيس الوزراء حق من حقوقي الدستورية ، وإلى أنني بعد المداولة مع رئيسي مجلس الأعيان والنواب ، وبعض رجالات البلد ، ساع لأن أختار لمنصب رئاسة الوزارة الشخص الذي تتطلبه مصلحة البلاد فانصرف . . . وقد جاءني العقيد محمود سلمان بعد ذلك وأبلغني بأن العقداء الأربعة مصرون على طلبهم ، وبناء على هذا فقد طلبتهم إلى قصري لإقناعهم بأن الطلب خارج عن اختصاصهم فدخلت عليهم وأوضحت لهم حقيقة الموقف من الوجهة الدستورية ومن جهة المصلحة العامة . . ونصحتهم بأن ينصرفوا إلى الاهتمام بواجباتهم العسكرية وبأن لا يدعوا للنزق سبيلا إلى التغلب عليهم ، وقد كان رئيس مجلس الأعيان ، السيد محمد الصدر ، موجوداً في الغرفة التي قابلتهم فيها ولما غادرت الغرفة ظل معهم فأخبروه بانهم مصرون على طلبهم في بقاء رشيد عالي على رأس وزارة ولو كانت غير دستورية ، وإن أدى ذلك إلى انسحابي من الوصاية على العرش وقد حاول أن يتوسط في الأمر فذهب وإياهم إلى السيد رشيد عالي أملا في الوصول إلى حل للأزمة ، والخروج من هذا المأزق الحرج ، ولكنه لم يلبث أن عاد ومعه العقيد محمود سلمان ، وأشار علي بأن أتلافى ما قد يلحق بالبلاد من ضرر ، وذلك بمجاراتهم[1] ريثما يتيسر الوقت الملائم لحل الأزمة . ثم أخبرني بأن العقيد محمود سلمان قد أتى إلي بإرادة ملكية تقضي بتعيين علي محمود ويونس السبعاوي وزيرين لأقوم بالتوقيع عليها ، ففهمت فوراً أن القصد من هذا التعيين إدخال بعض العناصر التي عرفت بتطرفها » إه

﴿ بارقة امل ﴾

والواقع أن الكتلة العسكرية كانت تحسن الظن برئيس مجلس الأعيان ، السيد محمد الصدر ، وكان السيد الصدر حسن الصلة بسمو الأمير عبد الإله ، فارتأت هذه الكتلة أن تعالج هذه الازمة على أساس السابقة الدستورية ، التي حصلت في عهد وزارة السيد حكمت سليمان في حزيران ١٩٣٧م ، وقبول استقالة الوزراء واحداً بعد واحد ، وعند قبول كل استقالة يعين وزير جديد ليحل محل الوزير المستقيل ، وتراجع الكتلة لاستصدار الإرادة الملكية ، وقد نجح السيد الصدر فعلا في إقناع سمو الوصي باصدار الارادات الملكية الخاصة بتعيين الوزراء الجدد ، ولكنه في الوقت نفسه كان يشير على سموه باتباع هذه السياسة مؤقتا لمعالجة الموقف الآني وعلى هذا الأساس صدرت الإرادة الملكية في الثامن والعشرين من كانون الثاني ١٩٤١ م بتعيين علي محمود الشيخ علي وزيراً للعدلية ، ويونس السبعاوي وزيراً للاقتصاد[2]

---

(١) لا ينكر ان جميع الساسة الذين حرمهم اتفاق الكيلاني مع الكتلة العسكرية من تحقيق مطامعهم السياسية في تداول الحكم عملوا على اقناع سمو الوصي بأن القادة يخاصمونه شخصاً

(٢) كان وزير الاقتصاد ، السيد محمد امين زكي قد استقال من منصبه في ١ تموز ١٩٤٠ م وتسلم وزير الدفاع ، طه الهاشمي ، المنصب المذكور بالوكالة في اليوم الثالث من هذا الشهر

وفي يوم ٢٩ من هذا الشهر رفع وزير المالية ، ناجي السويدي ، كتاب استقالته وهو :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء الافخم

بناء على انسحاب بعض الزملاء من موقع المسؤولية ، وخاصة منهم الذوات الذين تمّ الائتلاف بيننا وبينهم ، ووقعنا معهم على وثيقة التضامن ، أرى أن مهمتي قد انتهت وأصبح انسحابي واجباً ، كما تقرر في الجلسة الوزارية التي انعقدت في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤١ ، وعليه أرجو من فخامتكم أن تتفضلوا بتأييد استقالتي وتنفيذها ، مع قبول جزيل شكري لقاء اللطف الذي لقيته منكم ، والمعونة التي اسديتموها إلي طيلة المدة التي قضيتها برفاقتكم .

وفي الختـــام ابتهل إلى الله ان يسدد خطواتكم ، ويمدكم بمعونته لتسهيل المهمة الملقاة على عاتقكم ، ويوفقكم لما فيه صيانة حقوق البلاد ، وهدوء وراحة العباد آمين .

بغداد في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤١   المخلص وزير المالية – ناجي السويدي

فصدرت الإرادة الملكية فوراً بقبول هذه الاستقالة ، وبتعيين المحامي محمد علي محمود وزيراً المالية ، وموسى الشابندر وزيراً للخارجية .

وكان من المقرر أن ينظر رئيس الوزراء في استقالتي وزير الدفاع ووزير المعارف في يوم ٣٠ كانون الثاني من هذه السنة ويعين وزيرين بدلا عنهما ، ولكن حدث أن عقد مجلس النواب جلسته العشرون في هذا اليوم ، فمـــا كاد كاتب المجلس يتلو الإرادات الملكية الصادرة بقبول استقالة بعض الوزراء ، وبتعيين غيرهم ، حتى انبرى النواب الموصليون السادة : علي جودة الأيوبي ، وابراهيم عطار باشي ، وأحمد الجليلي يتساءلون عن أسباب هذه التبدلات الوزارية ، ويطلبون حضور رئيس الوزراء للادلاء بما لديه من معلومات (١)

﴿ عشرجة مريض ﴾

وكان رئيس الوزراء قد تغيب عن هذه الجلسة لانشغاله في بعض القضايا الهامة ؛ فلما حضرها سأله رئيس المجلس عما إذا كان لديه ما يقوله ؟ فأجاب بالنفي ، ففض الجلسة ، وعين يوم السبت الموافق أول شباط ١٩٤١م موعداً لانعقاد الجلسة الحادية والعشرين ، فارتأى الوزراء أن أكثرية

---

(١) وممن تكلم في هذه الجلسة الشيخ زامل المناع «المنتفق» فقال :

« سادتي انا اشارك فخامة الأيوبي في هذا الامر . فقد كان في المجلس وزراء عظام ، وكانوا رؤساء الحكومة واستقالوا ولا نعرف اسباب استقالتهم . وفوق هذا وصينا المفدى في بيته وما يأتي للبلاط ولا نعرف ما هو السبب ؟ ونحن واثقون بالوصي المفدى وبمجلس الامة ، ولنا ثقة في الكيلاني وبأنه خدم الامة ، اكثر من كل الوزراء القديمين ، ولكن لا ارضى أن يتقول الناس حرصاً على الوزارة . انا صريح الوصي يطلب منه الاستقالة ولا يستقيل فرضاء الامة من رضاء الوصي فإذا كان باستقالته صلاح للامة فأرجوه ان يستقيل »

ص ٢٧٠ من محضر اجتماع ١٩٤٠/٤١ –

المجلس أصبحت متبلبلة ، واعتقدت الوزارة بضرورة « استفتاء الرأي العام ، لأن الرأي العام لا يستفتى إلا في مثل هذه الظروف الدقيقة ، ولا سيما ان هذا المجلس لم يجر انتخابه في زمنها ، ولا في مثل هذه الظروف العالمية ، وإنما كان قد انتخب في زمن الوزارة السعيدية (الخامسة) وقبل أن تعلن الحرب العالمية » فنظمت هذه الإرادة

« بما أن الظروف العالمية الحاضرة تستلزم تعاونا أوثق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وبما أن الوزارة ترى ضرورة استفتاء الرأي العام عن خطتها السياسية ، وبناء على ما عرضه مجلس الوزراء ، قرر مجلس الوزراء حل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد ، وذلك وفقاً لأحكام المادة ٢٦ من القانون الأساسي » اه

وقد حمل السيد الكيلاني هذه الإرادة إلى سمو الوصي في « قصر الرحاب » ليوقع عليها فاستمهله سموه إلى المساء ، فانصرف على أن يعود لمقابلة سموه ليلا ، ولكن سمو الوصي غادر بغداد (إلى الديوانية تخلصاً من ضغط رشيد وأعوانه من الضباط الذين كانوا في كل مرة يضعون الجيش في الانذار) [1]

واجتمع مجلس الوزراء في ديوان الرئاسة مساء هذا اليوم « الخميس ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١ » لدرس الحالة الناشئة عن هذا التطور وحضر الاجتماع كل من السادة : الحاج محمد أمين الحسيني ، ويونس السبعاوي والعقداء : صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، ولم يحضر رابعهم ، العقيد كامل شبيب ، ولا يعلم سبب تغيبه عن رفاقه

واستطلع الرئيس آراء وزرائه ، فأشارت الأكثرية بوجوب اتباع الطرق الدستورية في فض هذا المشكل الجديد ، وذلك بأن تجابه الوزارة مجلس النواب في جلسته المقبلة ، فإما أن تحصل على ثقته ، أو أن يسلب هذه الثقة منها ، وخالف وزير الاقتصاد ، محمد يونس السبعاوي ، ذلك وقال بوجوب منع المجلس من عقد اجتماعه المرتقب ، والاستمرار في المقاومة والصمود مهما كلف الأمر ، أما رئيس الوزراء ، السيد رشيد عالي ، فإنه أحب أن يستطلع آراء العقداء الحاضرين في الأمر ، فأجمع هؤلاء على ثقتهم بالوزارة ، وقالوا انهم على استعداد لتنفيذ كل ما يتقرر . ولكن لوحظ في الوقت نفسه ان التجاء سمو الوصي إلى الديوانية قد تكون فيه محاولة لجر الفرقة الرابعة بقيادة أمير اللواء الركن ، ابراهيم الراوي ، إلى جانب سموه فينقسم الجيش على نفسه .

وعلى أي فقد حضر الجلسة الوزارية على الفور السيد محمد الصدر ، والعميد الركن طه الهاشمي فأشار على السيد الكيلاني بوجوب التقيد بأحكام الدستور واستمر المجلس منعقداً حتى الصباح

---

(١) خطاب صاحب السمو الأمير عبد الاله ص ١٢

حيث وضعت الصيغة النهائية لكتاب استقالة الوزارة ، وقد بعث بهـا السيد الكيلاني إلى سمو الوصي في الديوانية برقياً ، بعد أن صرح بأنه من المستحيل عليه أن يستخدم الجيش في القضاء على الدستور وهذا نص استقالته :

صاحب السمو الوصي المعظم — ديوانية

سيدي ! لقد حاولت أن أسير بالبلاد نحو مثلها العليا ، منتهجاً سياسة تتفق ومصلحتها العامة ، ولم أشك في أن سموكم كان يرغب في إزالة العقبات التي تعترض طريق المخلصين ، غير أن الأيدي والمصالح الأجنبية التي لا يروقها أن تسود الثقة المتبادلة بين سموكم وبين حكومة اعتزمت المضي في خدمة البلاد بصدق و إخلاص ، وفق خطتها المرسومة ، حملت سموكم على عدم الارتياح منها ، وقد ظهر ذلك في ترك سموكم البلاط الملكي وانعكافكم في قصركم العامر الأمر الذي أثر على حرية سير الوزارة في أعمالها ، ثم استمر عدم ارتياح سموكم في ابتعادكم عن عاصمة المملكة ، و إيقاف الارادات المعروضة على سموكم ، سيما الإرادة المتعلقة بحل مجلس النواب ، إذ ان الوزارة التي أخذت على عاتقها تحمل مسؤولية البلاد و إدارة شؤونها في هذه الظروف العصيبة ، رأت ضرورة استفتاء الرأي العام عن خطتها السياسية لتأمين تعاون أوثق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مما تقتضيه الظروف العالمية الحاضرة . وعليه فإني أعتذر عن الاستمرار في تحمل المسؤولية راجياً من سموكم قبول استقالتي من رئاسة الوزارة والله أسأل أن يمد سموكم بتوفيقاته .

بغداد في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ رئيس الوزراء — رشيد عالي

وقد أسرع سمو الوصي بالرد على هذه الاستقالة فوراً فأبرق ما يلي :

ديوانية ١٩٤١/١/٣١ رسمي ومستعجل

عزيزي رشيد عالي رئيس الوزراء — بغداد

جوابا لبرقيتكم تاريخ ١٩٤١/١/٣١ المتضمنة اعتذاركم عن الاستمرار بالعمل ، للأحداث التي وقعت ، وطلبكم قبولنا الاستقالة من منصب رئاسة الوزراء ، فقد قررنا قبول استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء ، وشكرنا لكم موقفكم هذا الذي ساعد على إنهاء هذه الازمة التي لم تكن مرغوبة من الجميع ، راجين استمراركم على العمل إلى حين تأليف الوزارة الجديدة .

عبد الإله

وزارة العميد الهاشمي

«فترة سادها السكون»

لما غادر سمو الأمير عبد الإله، الوصي على عرش العراق، مدينة بغداد في عصر يوم الخميس الموافق ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٤١ قصد «الديوانية» ونزل في دار آمر الفرقة الرابعة فيها، أمير اللواء الركن ابراهيم الراوي، فخف إلى مقابلته كل من متصرف اللواء. السيد احمد السوز، ومدير الشرطة، السيد عبد الجبار الجسام.

واتصل مدير الشرطة العام من بغداد بمدير شرطة الديوانية هاتفياً سائلا عن وصول سمو الأمير إلى الديوانية، فأمر سمو الوصي المدير أن يجيب على السؤال بالنفي، وتكرر هذا السؤال مراراً فتكرر الرد بالنفي مراراً وإذا برئيس الوزراء يتصل بوكيل المتصرف هاتفياً، ويسأله عن وصول الوصي إلى الديوانية، فيرد هذا على سؤاله «نعم! نعم! لقد وصل سمو الوصي الآن، ونحن الآن في خدمته» فيسوء هذا الرد وقعاً في نفس الامير، وتظهر على ملامح سموه امارات الانفعال الشديد.

فلما تلقى سمو الوصي برقية استقالة «الوزارة الكيلانية الثالثة» في صباح اليوم التالي (الجمعة ٣١ كانون الثاني ١٩٤١م) قبل الاستقالة فوراً ببرقية مقتضبة، واستدعى إلى الديوانية لفيفاً من الساسة، وبضمنهم بعض أعضاء الوزارة المستقيلة، فقصد رئيس مجلس الأعيان، السيد محمد الصدر، وزير الدفاع في الوزارة المستقيلة، العميد الركن طه الهاشمي، في داره، وبعد أن تكلم وإياه في موضوع الاستقالة، طلب اليه أن يصحبه إلى داره في الكرخ، فلما وصل الهاشمي إلى دار الصدر أخبره هذا أن سمو الوصي في «الديوانية» ويطلب حضور كل من: السيد محمد الصدر، وطه الهاشمي، وناجي السويدي، وجميل المدفعي، وعلي جودت الأيوبي، وصادق البصام، وكان هؤلاء قد اجتمعوا في دار الصدر مع رئيس مجلس النواب، مولود مخلص، وكان السيدان جميل المدفعي وعلي جودت قلقان يرغبان في ترك العاصمة والذهاب إلى أي محل كان خارجها.

وبعد أن بحث المجتمعون في برقية استقالة السيد الكيلاني، وجواب الوصي عليها، وفي الحالة التي نشأت عن هذه الاستقالة ارتؤي ألا يذهب المجتمعون إلى الديوانية برمتهم، واقترح الهاشمي ان يذهب هو والسيدان محمد الصدر وصادق البصام لمقابلة سمو الوصي وليقفوا على ما يريده، فقبل هذا الاقتراح، واستقل الثلاثة المشار اليهم طائرة من سلاح الجو العراقي، وتوجهوا إلى الديوانية. أما السيد ناجي السويدي فقد بقي في بغداد، وأما السادة: جميل المدفعي، وعلي جودت، ومولود

مخلص ، فقد استقلوا سياراتهم وسافروا إلى الديوانية أيضاً ، كما سافر اليها آخرون لا علاقة لهم في الموضوع ، كالوزير السابق ابراهيم كمال ، والمتصرف الأسبق أحمد عارف قفطان . وكان العميد الهاشمي قد التمس من السيد الصدر أن يؤلف الوزارة الجديدة المأمولة فلم يوافق السيد على ذلك .

واختلى السيد محمد الصدر بسمو الوصي في « الديوانية » برهة من الزمن ، ثم استدعى الوصي العميد الهاشمي وكلفه ، بحضور الصدر ، أن يؤلف الوزارة الجديدة ، فسأله الهاشمي عن رأيه في القادة ، فرد عليه صاحب السمو بأنه كان قد أخبر القادة من قبل بأن طه الهاشمي لو تقدم بإرادة ملكية لإحالتهم على التقاعد لرفضها . فأجاب الهاشمي على ذلك بأنه حدثت ثغرة بين القادة والبلاط وانه يخشى أن يستغل المتصيدون هذه الثغرة ويعملون على توسيعها فيذهب بعضهم إلى صاحب السمو ويدعي أن القادة يدبرون مؤامرة في الخفاء ، ثم يذهب هذا البعض إلى القادة ويقول لهم : ان سمو الوصي يريد معاقبتهم . ولهذا فإنه – أي الهاشمي – يرى من الأفضل أن يقضي على دسائس المتصيدين ويقبل عرض إخلاصهم(١)

وتدل تتبعاتنا الشخصية على أن سمو الوصي استحسن رأي العميد الهاشمي ، ووافق عليه ، فلما عاد إلى العاصمة وتهيأت أسباب اجتماع القادة بسمو الأمير ، لعرض الطاعة والولاء ، تدارك السفير البريطاني الأمر ونصح الوصي برفض مقابلة القادة(٢)

❋ تكوين الوزارة الجديدة ❋

لم يكد الاتفاق يتم بين سمو الوصي والعميد الهاشمي في «الديوانية» على تأليف الوزارة الجديدة حتى وجه سموه الكتاب التالي :

وزيري الأفخم طه الهاشمي

بناء على استقالة فخامة رشيد عالي الكيلاني من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً لما نعهده فيكم من دراية وإخلاص ، فقد قرّ رأينا على أن نعهد اليكم برئاسة الوزراء على أن تنتخبوا وزراءكم وتعرضوا أسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

صدر عن البلاط الملكي في بغداد في اليوم الثالث من شهر محرم سنة الف وثلثمائة وستين الهجرية ، الموافق لليوم الواحد والثلاثين من شهر كانون الثاني سنة الف وتسعمائة وواحد وأربعين الميلادية .

عبد الإله

---

(١) هذا ما نقله لنا العميد الركن طه الهاشمي بالحرف الواحد

(٢) اخبرنا سماحة الحاج امين الحسيني ، مفتي فلسطين ، ان قد زاره وزير الخارجية توفيق السويدي ، بعد تكوين الوزارة الجديدة ، وطلب اليه بالحاح ان يقنع القادة الأربعة بضرورة الموافقة على الاجتماع بسمو الوصي وعرض الولاء له فبذل سماحته مجهوداً كبيراً لتحقيق ذلك ، ولكن السفير البريطاني احبط هذه المحاولة في آخر لحظة

وزارة العميد الهاشمي

أمام الصفحة (١٦٦)

رئيس مجلس الوزراء



العميد الركن طه الهاشمي

وزير الداخلية ووزير العدلية بالوكالة



عمر نظمي

وزير المالية ووزير المواصلات والأشغال بالوكالة



علي ممتاز الدفتري



وزير الخارجية * توفيق السويدي



وزير الاقتصاد * عبد المهدي



وزير الشؤون الاجتماعية * حمدي الباجه جي



وزير المعارف * صادق البصام

وعاد العميد الهاشمي وصحبه بالطائرة إلى بغداد، واستطاع ان يكوّن الوزارة الجديدة في اليوم التالي كما يلي :

١- طه الهاشمي : رئيساً لمجلس الوزراء. ووزيراً للخارجية والدفاع بالوكالة

٢- عمر نظمي : وزيراً للداخلية ووزيراً للعدلية بالوكالة

٣- علي ممتاز الدفتري : وزيراً للمالية ووزيراً للأشغال والمواصلات بالوكالة

٤- عبد المهدي : وزيراً للاقتصاد

٥- حمدي الباجه جي : وزيراً للشؤون الاجتماعية

٦- صادق البصام : وزيراً للمعارف

وفي اليوم الرابع من شباط ١٩٤١م وقع سمو الوصي الإرادة الملكية الناطقة بإسناد منصب وزارة الخارجية إلى السيد توفيق السويدي .

❋ في حفلة الاستيزار ❋

بعد أن تليت الإرادة الملكية بتكوين الوزارة الجديدة فاه رئيس الوزراء بهذه الكلمة :

إخواني أبناء هذه الامة الكريمة !

أظنكم جميعاً تعرفوني ، وتعرفون زملائي الذين انتقيتم للقيام بالعمل المثمر ولا شك أن البلاد تحتاج إلى تضامن جهود أبنائها وتآزرهم ، وآمل وزملائي اننا سنقوم إن شاء الله بخدمة هذه البلاد ونحرص على مصالحها ونسعى لايصالها إلى اهدافها العالية .

وبهذه المناسبة أود أن اوضح قضية ربما علقت بأذهان البعض منكم وهي أن هنالك إشاعات وأخباراً مختلقة ، فأرجو أن تثقوا أن لا صحة لها ولا أساس . وأضرع إلى الباري العظيم أن يوفقنا جميعاً في خدمة هذه البلاد بظل صاحب الجلالة الملك المعظم ورعاية صاحب السمو الوصي المعظم .

❋ عودة سمو الوصي ❋

في اليوم التالي لتكوين الوزارة، سافر وزير الداخلية ، السيد عمر نظمي، إلى الديوانية لدعوة سمو الوصي للعودة إلى العاصمة فلم يوفق ، فاضطر رئيس الوزراء ، طه الهاشمي ، أن يسافر بنفسه في الثالث من شباط لتأمين هذه العودة، وقد استطاع أن يقنع صاحب السمو، ويحمله على هذه العودة. وفي عصر اليوم المذكور عاد سموه فاستقبل استقبالا رسمياً حافلا ، وصدر بيان رسمي بذلك.

❋ سفر وزير الخارجية ❋

لما زار المستر انطوني ايدن ، وزير خارجية بريطانيا ، تركيا ، أعرب عن رغبته لزيارة العراق أيضاً، فلما نقل السفير البريطاني في العراق هذه الرغبة إلى رئيس الوزراء، طه الهاشمي، رحب الرئيس

العراقي بهذه الزيارة، وعلق عليها آمالا طيبة، ولكن السفير عاد فأخبر الرئيس أن الوقت لن يسمح للمستر ايدن للقيام بهذه الزيارة، وانه الآن ذاهب إلى القاهـرة، ويود أن يجتمع به فيها، فرد الهاشمي على ذلك ان أشغاله المتراكمة لاتساعده على السفر إلى القاهرة ولكنه سيرسل وزير خارجيته، توفيق السويدي، للاجتماع بالمستر ايدن .

وغادر السويدي بغداد جواً في يوم الخميس الموافق ٦ شباط ١٩٤١، فصدرت الإرادة الملكية بأن يتولى رئيس الوزراء منصب وزارة الخارجية بالوكالة مدة بقاء الوزير السويدي خارج العراق، والمعروف أن المستر ايدن طلب إلى وزير خارجية العراق :

(١) وجوب قطع العلاقات بين العراق وايطاليا، كما قطعت بينه وبين المانيا من قبل .

(٢) ضرورة إقصاء العقداء الأربعة، ومن يلوذ بهم، من صفوف الجيش، أو تشتيت شملهم على الأقل، حتى يحين وقت إقصائهم . ولكن التقرير الذي قدمه السويدي عن رحلته إلى القاهرة لا يشير إلى أن المستر ايدن بحث معه موضوع العقداء الأربعة .

اول تصريح لرئيس الوزراء

لما عقـد المجلس النيابي جلسته الثانية والعشرون في يوم ٦ شباط ١٩٤١م وتليت الإرادة الملكية الصادرة بتكوين الوزارة الجديدة وقف رئيس الوزراء والقى البيان التالي :

سادتي :

تولت الوزارة الحاضرة المسؤولية في ظروف أنتم أدرى بتقدير خطورتها متكلة بعد الله على اعتماد صاحب السمو الوصي المعظم ومعتمدة على ثقتكم الغالية .

غير خاف على حضراتكم، أن الوزارة السابقة، بشكلها الأخير، كانت قد استقالت لعدم استطاعتها الحصول على تأييد المرجع الأعلى بخصوص حل المجلس النيابي، ولم يكن مبعثها — كما قيل — تلاعب الأيدي والمصالح الاجنبية . واني انتهز هذه الفرصة لأوضح للمجلس العالي بأن ما حصل من إشاعات وأقاويل في هذا الصدد ليس له نصيب من الصحة .

ولعل المجلس العالي يرغب في معرفة اتجاه الحكومة الحاضرة في سياستها الخارجية لذلك فإني اصرح بأن تلك السياسة لا تختلف في جوهرها ومراميها عما سارت عليه الوزارات العراقية المتعاقبة من سبل، وما توختـه من أهداف، وآخرها ما صرح به فخامة رئيس الوزراء السابق أمام اللجنة المالية، عند مناقشتها ميزانية وزارة الخارجية، ومن قبيل تقرير الواقع اصرح أمام المجلس العالي بأنه لم يطلب إلى العراق من قبل حليفته بريطانيا العظمى أي شيء يستلزم توريطه في الحرب، كما اصرح أن العراق قام بتعهداته المنصوص عليها في المعاهدة، والحكومة عازمة علي توثيق روابط

الصداقــة مع حليفتنا بريطانيا العظمى المرتكزة على أساس التحالف وتبادل المنافع المشتركة . وان السير على هذه السياسة من منفعة العراق ، ولا سيما في الظروف العالمية الراهنة ، وترى هذه الوزارة أن العراق كدولة ناشئة أحوج ما يكون إلى الابتعاد عن ويلات الحرب ليستطيع القيام بعمله الإنشائي في جو يسوده الاستقرار والطمأنينة ، كما يحتاج إلى تضافر جهود أبنائه وتضامنهم.

وفي الختام أرجو أن تساهموا هـذه الوزارة رأيها في ضرورة إفساح المجال أياماً قلائل لدرس المواضيع التي سيعالجها مجلسكم الموقر وفي طليعتها منهاج الوزارة الذي ترغبون ، ولاشك ، في أن تكون محتوياته محققة للأماني والرغبات ، ولأجل ذلك سيتلو عليكم وزير العدليــة الإرادة الملكية في تأجيل جلسات المجلس للمدة المطلوبة والسلام عليكم . اه[1]

ثم نهض وزير العدلية بالوكالة ، السيد عمر نظمي ، فتلا الإرادة الملكية المرقمة ٥٦ والمؤرخة ٥ شباط ١٩٤١م المتضمنة تأجيل جلسات مجلس النواب مدة أربعة عشر يوماً .

الصحافة كما تريدها الوزارة

كان وزير الداخلية ، عمر نظمي ، قد دعا الصحفيين إلى مكتبه في اليوم السادس من شباط ١٩٤١ لمقابلة رئيس الوزراء ، طه الهاشمي ، والاستماع إلى ما يريــد أن يلقيه عليهم في واجبات الصحافة ، فلما خرج من مجلس النواب اجتمع بهم وصرح بما يلي :

لقد أدليت بتصريح في المجلس النيابي ، وبينت فيه الخطة التي تسير عليها الحكومة في السياسة الخارجية ، وهي لا تختلف عن السياسة التي سارت عليها الوزارات المتعاقبة ، وآخرها ما صرح به فخامة رئيس الوزراء السابق ، في اللجنة المالية لمجلس النواب .

فالمعلوم أن الصحافة هي لسان حال الامــة ، فبعد أن توضح الحكومة خطتها في السياسة الخارجية ، على الصحافــة أن تؤيد هذه الخطة ، ولا تحيد عنها في توجيهها للرأي العام . وإذا ما سلكت الصحافة خطة تختلف عن هذه الأسباب ، فإن من حق الحكومة أن تطلب إلى الصحافة أن تتوجه الاتجاه الصحيح .

نعم ان الصحافة حرة ، غــير أن الظروف العصيبة التي تمر بالعالم ، والتي لا بد للعراق من أن يجتازها بسلامة ، تتطلب اليقظة ، فقد أصدرت الحكومة عدة مراسيم في بــدء نشوب الحرب ، وفيها احكام للسيطرة على الصحافة ، وقد أصبح من الحكومة استناداً إلى تلك المراسيم ، أن توقف كل صحيفة عند حدها إذا خرجت عن الخطة المرسومة . واريــد أن ابين كما بينت سابقاً لبعض رجال الصحافة ، أن لالزوم يبرر لصحافتنا أن تتجه في نشر الاخبار سياسة يفهم منها التحزب للفريق المخاصم لحليفتنا .

---

(١) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠ ص ٢٧٦

ولتعلم الصحافة أننا حلفاء ، ولتتجنب الأخبار الاستفزازية ، ولا لزوم كذلك لنشر ما يثير التشويش والارتباك الذي يؤثر على سياستنا واقتصادياتنا ، كما اني لا اريد أن تكون الصحيفة أداة للطعن في شخصيات ، ونيل من كرامات رجال المملكة ، وأن تبتعد دائماً عن كل كلمة تشم منها رائحة الذم والطعن لأننا في أشد الحاجة إلى تدعيم شخصيات رجال هذه المملكة، لا إلى الهدم والتحطيم ، والبلاد تحتاج قبل كل شيء إلى تضافر جهود جميع ابنائها .

اريد أن تكون خطط واضحة فتنشر الأخبار الصادقة ، وأن تكون على وفاق وتعاون تام مع الحكومة ، لتكون مساعدة لها على تدوير شؤون الدولة والقيام بمهاتها .

هذا واني لأشكر رجال الصحافة اتجاهها في المدة الأخيرة، منذ أن كانت لي الصلة بها بحكم المسؤولية ، إذ أثبتت أنها تقدر خطورة الظروف الراهنة ، ومستعدة للتعاون إلى أقصى حدود » .

ثم انفض جمع الصحافيين شاكرين لفخامته كلماته التالية .

الايدي والمصالح الاجنبية

كان السيد رشيد عالي قد ذكر في برقية استقالة وزارته « الثالثة » التي طيرها إلى سمو الوصي في « الديوانية » هذه العبارة :

« إن الأيدي والمصالح الأجنبية التي لا يروقها أن تسود الثقة المتبادلة بين سموكم وبين حكومة اعتزمت المضي في خدمة البلاد بصدق وإخلاص وفق خطتها المرسومة حملت سموكم على عدم الارتياح عنها » .

وقد اضطربت الدوائر البريطانية لهذه العبارة ، وعدّت ورودها في برقية استقالة السيد الكيلاني سابقة خطرة على العلاقات العراقية -- البريطانية، فلما تولت وزارة العميد الهاشمي مقاليد الحكم ، جاء في بيان رئيسها ، الذي القاه أمام المجلس النيابي في ٦ شباط ، قوله :

« غير خاف على حضراتكم ان الوزارة السابقة، بشكلها الأخير ، كانت قد استقالت لعدم استطاعتها الحصول على تأييد المرجع الاعلى بخصوص حل المجلس النيابي ، ولم يكن مبعثها -- كما قيل -- تلاعب الايدي والمصالح الاجنبية » .

وقد عدّ السيد الكيلاني هذا التصريح تحدياً لما جاء في برقية استقالته ، فلما ذهب العميد الهاشمي إلى السيد الكيلاني لرد زيارة سابقة له ، انتهز الكيلاني فرصة خروج الهاشمي ، فعاتبه على ما جاء في بيانه ، فرد هذا عليه أن « لا داعي للعتاب لأن الذي صرحت به ينطبق على واقع الحال » . وكانت عقيدة الهاشمي أن كلمات « الايدي والمصالح الاجنبية » لم ترد في مسودة برقية الاستقالة ، وإنما اضيفت اليها بخط أحد وزرائه[1] .

---

(١) المعروف ان وزير الاقتصاد ، السيد يونس السبعاوي ، هو الذي اضاف هذه العبارة .

وقرر الهاشمي أن يقيم سلسلة من الدعوات والمآدب لاخوانه الأقربين من رجال السياسة، وهم إخوان السيد الكيلاني في الوقت نفسه، وكان من بين المدعوين في المأدبة الاولى السيد الكيلاني نفسه فذكر مضيفه – للمرة الثانية – بما جاء في بيانه في المجلس النيابي ورجاه أن يزيل من الأذهان ما علق بها من التباس، فكرر الهاشمي القول بأن ما ذكره في المجلس ينطبق على حقيقة الحال، ولما ترك الغرفة إلى غيرها، خرج السيد الكيلاني من دار العميد الهاشمي متألماً .

ولما عقد المجلس النيابي جلسته الخامسة والعشرون في يوم ٢٤ شباط رد الهاشمي على سؤال النائب، داود السعدي، حول البيان الذي ألمعنا اليه قائلا :

وجه أحد النواب في خلال بياناته سؤالا حول الاختلاف بين التصريح الذي أبنته في المجلس النيابي، بعد تأليف الوزارة، وبين كتاب استقالة فخامة رئيس الوزراء السابق السيد رشيد عالي الكيلاني . فالوزارة السابقة بشكلها الأخير استقالت بناء على عدم موافقة المرجع الأعلى على حل المجلس النيابي . ويلوح لي أنه لو لم تتقدم الوزارة السابقة بهذا الطلب، لما كان هناك ما يدعو إلى استقالتها، وهذا أمر واضح، أما فخامة رئيس الوزراء السابق فقد تطرق في كتاب استقالته إلى بعض النقاط التي يراها حسب اعتقاده سبباً لاستقالته، فالحكومة لا تشاطره هذا الرأي وله ان يرى ما يعتقده »[1]

ولم يزل هـذا التصريح من نفس الكيلاني ألمه الممض فكان ذلك من جملة العوامل التي اسفرت عن الحركة الانقلابية بعد حين .

﴿ منهاج الوزارة ﴾

كانت « وزارة العميد الهاشمي » قد استصدرت إرادة ملكية بتأجيل جلسات مجلس النواب لمدة ١٤ يوماً فلما انتهت مدة التأجيل هذه، واستأنف المجلس جلساته الاعتيادية، تلا رئيس الوزراء منهاج وزارته في الجلسة المنعقدة في يوم ٢٢ شباط وهو :

أيها السادة :

كانت وزارتنا قد تقدمت إلى المجلس العالي في جلسته المنعقدة صباح اليوم السادس من الشهر الحالي ببيان أشارت فيه إلى الموقف السياسي الأخير، وأوضحت فيه أيضاً السبل التي اعتزمت على انتهاجها في تسيير سياسة الدولة الخارجية سواء أكان ذلك من جهة اداء الرسالة القومية، التي أخذ العراق على عاتقه تحقيقها، وصلاتنا الأخوية مع الأقطار الشقيقة، أم من ناحية علاقاتنا الحلفية مع بريطانيا العظمى، والدول المجاورة لنا . وها نحن نتقدم إلى حضراتكم اليوم بأهم ما ننوي القيام به من مهام في تدوير شؤون البلاد الداخلية في هذه الظروف العصيبة .

---

(١) محاضر مجلس النواب : الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠ ص ٣١١

لقد سبق أن تقدمت الوزارة يومئذ ، في أول اجتماع لهذه الدورة الانتخابية ، إلى مجلسكم العالي بمنهاج تفصيلي ، ولما كنت مع قسم من إخواني ، أعضاء الوزارة الحاضرة ، قد ساهمنا في وضع مواد ذلك المنهاج ، الذي نال تأييدكم ، فإني لم أر حاجة لتكرار ما جاء فيه مرة اخرى ، سوى انني أؤكد لحضراتكم بأننا عازمون على القيام بإنجاز ما تبقى منه ، مما يحقق للبلاد أمانيها والنهوض بها ، نهضة عامة شاملة لجميع مرافقها الحيوية . ولا بد لي من أن ابين أهم القواعد التي ترى هذه الوزارة ضرورة الاستناد اليها ، في تدوير شؤون الدولة ، تمهيداً للقيام بما تقدم من مهام تنحصر في :

١- تأييد أحكام القانون الأساسي في هذه المملكة ، والحيلولة دون كل فكرة ترمي إلى مسها ، والاعتماد على مجلس الامة في تعزيزها ، إذ أن التجارب قد دلت على أن الأهداف السامية التي توخاها القانون المذكور لايمكن الوصول اليها إلا إذا كان مجلس الامة قائماً على حراسة احكامه وقادراً على ممارسة سلطاته المضمونة ببنوده .

٢- تنمية الروح الوطنية ، واستئصال جذور الدعايات المخلة بوحدة العراق وكيانه .

٣- ترصين دعائم الاستقرار في المملكة ، وصيانة الحريات العامة ، وعدم إفساح المجال لاستغلالها لمصالح لا تتفق والمنفعة العامة .

٤- توزيع العدل ، وتحكيم القوانين في جميع الاعمال ، وإنماء الشعور بالواجب ، والإخلاص للعمل في نفوس الموظفين كافة ، وحصر جهودهم للقيام بوظائفهم ، دون الانصراف إلى ما يخل بهذه الواجبات .

٥- انتهاج سياسة الاقتصاد والتوفير التامين في الأموال العامة ، والاقتصار على دخل البلاد وارداتها في النفقات ، مع حصر الانفاق على الضروريات دون الكماليات لتوفير ما يلزم من المال للطوارئ .

٦- الاشراف على موارد البلاد الرئيسية ، وتأسيس المشاريع الاقتصادية الكبرى وحمايتها بطريقة المساهمة في رؤوس أموالها .

٧- مكافحة روح البذخ والإسراف ، وتعويد أبناء الشعب على التوفير والاقتصاد .

هذه أيها السادة أهم القواعد التي اعتزمت وزارتنا السير بموجبها ، على ان الميزانية العامة المرفوعة من قبل اللجنة المالية المحترمة إلى المجلس العالي ، والتي تؤيدها هذه الوزارة ، قد احتوت على أهم ما يتعلق بشؤون الدولة الاعتيادية ، كما سيوضح ذلك وزير المالية في البيان الذي سيتقدم به عادة عند عرض الميزانية على مجلسكم المحترم ، وفوق ذلك فإننا عازمون على إعداد منهج إضافي للمشاريع الرئيسية ، والقيام بتنفيذ الخطط المفيدة ، مما تخص التشريع والعمران والاقتصاد والمعارف والصحة

والمال والجيش والزراعة والري والطرق ، وغير ذلك من الأعمال التي نرجو الله أن يوفقنا لتحقيقها بمساعدتكم والسلام عليكم[١] .

❊ هل تدخل الجيش في السياسة ❊

لما عقد المجلس النيابي جلسته الخامسة والعشرون في يوم ٢٤ شباط ١٩٤١م لمناقشة منهاج « وزارة العميد الهاشمي » والميزانية العامة للسنة ١٩٤١/١٩٤٠ المالية تصدى للطعن في « الوزارة الكيلانية الثالثة » بشكلها الأخير المعدل ، كل من السادة : محسن ابو طبيخ ، ومحمد باقر الحلي ، ورايح العطية ، وسلمان البراك ، يؤيدهم النائبان داخل الشعلان وعبد الغني نقيب الموصل ، وانتقد جميعهم تدخل الجيش في السياسة تدخلا اضطر الوصي للهرب إلى الديوانية في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٤١م ، فنهض النائب السيد يونس السبعاوي ليرد على هـذا الطعن ، وليعلن المسوغات لطلب رئيس الوزراء السابق ، السيد الكيلاني ، حل المجلس النيابي القائم ، ولكن الشتائم انهالت عليه من كل جهة ، حتى اضطر رئيس المجلس إلى تأجيل الجلسة لمدة خمس عشرة دقيقة .

ولما استؤنفت الجلسة أجاب رئيس الوزراء ، العميد الهاشمي ، على أقوال المتكلمين كلا بقدر ما يستحق من رد وتعليل ، ولكن السادة : علي جودة الأيوبي ، ومحسن ابو طبيخ ، ومحمد باقر الحلي ، وحسن سهيل ، عادوا إلى موضوع تدخل الجيش في السياسة ، وطلبوا إلى رئيس الوزراء أن يدلي بمعلوماته عن التدابير التي يراها لازمة لوقف هذا التدخل ، فرد الرئيس عليهم بقوله :

« قلت لا يصلح الاستناد إلى الشائعات واعتبارها حقائق ، والبحث فيها في هـذا المجلس ، لاسيا ونحن في ظروف عصيبة ، والعالم يجتاز مرحلة خطيرة ، والآن أقول بصفتي الوزير المسؤول عن هذه الجهة التي بحثها فخامة الأيوبي بأنه لا يوجد ، حسب التحقيق الذي قمت به ، أي شيء يدل على أن شخصاً غير مسؤول ذهب بإرادة ملكية أو أي شيء آخر إلى المقام العالي وطلب التوقيع عليها بالتهديد ، وكلما هنالك ان الوزراء عندما قدموا استقالاتهم قالت الوزارة أن المرجع الأعلى أرسل خبراً إلى رئاسة أركان الجيش وأخبرها عن الاستقالة ، وفي الليلة التي أعقبت ذلك اليوم أرسل عليه ، كما أن رئيس مجلس الأعيان ذهب وتذاكر معه ، ثم ذهب رئيس أركان الجيش مع رئيس مجلس الأعيان إلى فخامة رئيس الوزراء في مقامه الرسمي ، وبعد هذه المذاكرة - على ما علمت - وافق المرجع الأعلى على قبول استقالة الوزيرين[٢] .

❊ حوادث متنوعة ❊

١- يبدأ موسم الفيضان في النهرين « دجلة والفرات » في منتصف شهر نيسان من كل عـام

(١) محضر مجلس النواب : الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠ ص ٢٩٢-٢٩٧
(٢) محاضر مجلس النواب : الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠ ص ٣١٦

تقريباً ، وكانت الأمطار قد انحبست في شتاء ١٩٤٠/١٩٤١ بحيث انتهى شهر كانون الثاني وحل شباط ولم ير العـراق من الغيث ما يشفي الغليل ، ولا سيما القسم الجنوبي منه . فلما كان الاسبوع الثاني من شباط ١٩٤١ جادت السماء بمطر مدرار فأحيت الآمال ، وعادت الطمأنينة إلى النفوس وأخذت المياه في « دجلة » تزداد بسرعة فائقة حتى تجاوزت حـدود الخطر المعتاد ، فقرر مجلس الوزراء كسر سدود « الداودية » و « اليهودية » و « الفرحاتية » في شمالي بغداد لتخفيف الضغط عن النهر ، وإنقاذ العاصمة ومن فيها من الخطر ، وقـد تضررت من جراء ذلك بيوت الساكنين خلف السدة المحيطة بالعاصمة، وغرقت أغنامهم ، وتعطلت المواصلات ، وتوقف سير القطار بين بغداد وكركوك وبينها وبين البصرة ، وبذلت الحكومة جهوداً جبارة لحصر الأضرار في أضيق نطاق ، وأعلنت الاستعانة الضرورية لسد البثوق التي انبثقت من النهر ، تساعدها في ذلك فصائل من الجيش والشرطة والكشافة ، وجمعت مبالغ لا يستهان بها لمساعدة المنكوبين والمتضررين ، فكان لهذه الهمة القعساء اثرها في تخفيف اللوعة .

٢- كانت « الوزارة السعيدية الاولى » قد خفضت رواتب الموظفين والمستخدمين بنسبة خمسة في المئة منذ عام ١٩٣١ ، وقـد استمر هذا التخفيض ساري المفعول عشر سنوات لقي الموظفون والمستخدمون خلالها من العسر والضيق المالي شيئاً كثيراً ، ولا سيما بعد أن أخذت الأسعار ترتفع بمناسبة إعلان الحرب فكانت باكورة أعمال الوزارة أنها الغت التخفيض من أول نيسان ١٩٤١ .

٣- استصدرت « وزارة العميد الهاشمي » إرادة ملكية بتمديد مدة اجتماع مجلس النواب ثلاثة عشر يوماً اعتباراً من يوم ١٩ آذار ١٩٤١ « لإتمام الأشغال المستعجلة » كما نطقت بذلك الإرادة المرقمة ١١١ لسنة ١٩٤١م .

٤- قدم كل من السادة : رشيد عالي الكيلاني ، ناجي شوكت ، علي محمود الشيخ علي ، يونس السبعاوي ، محمد علي محمود (من الوزراء السابقين) وداود السعدي ، والدكتور محمد حسن سلمان ، طلباً إلى وزارة الداخلية بتكوين حزب سياسي باسم « حزب الشعب » وذلك بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٤١م وانقضت أيام « وزارة العميد الهاشمي » دون أن يجاب هذا الطلب .

✻ كيف استقالت الوزارة ✻

لم تنته المشكلة التي قامت بين « الوزارة الكيلانية الثالثة » وبين البـلاط الملكي باستقالة الوزارة المذكورة في يوم ٣١ كانون الثاني ١٩٤١م لأن الكيلاني نفسه لم يكن غير منفذ للسياسة التي اتفقت عليها قوى الامة . لهذا يرى المتتبعون للسياسة العراقية أن أيام « وزارة العميد الهاشمي » كانت فترة سادها السكون والهدوء في الظاهر ، ولكن عوامل الانتقاض كانت تهيأ في الخفاء ،

وعناصر العاصفة كانت تتجمع وتتكاثف في الفضاء ، وكانت الأحداث المنذرة بالخطر تمر سراعاً ولكن بعد أن تترك أثرها في الأوساط العامة .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن العميد الركن ، طه الهاشمي ، كان يشعر في قرارة نفسه أن أيادي خفية كانت تلعب من وراء ستار لبلبلة الجيش ، وتفكيك أواصر وحدته ، وان هذا الجيش الذي صرفت الأمة عليه ملايين من الدنانير ، وقدمت إليه فلذات أكبادها ليكون حارساً لها في الملمات ، وسياجاً لكيانها في الأحوال العصيبة ، يجب أن يكون في منجاة من كل سوء ، ومع هذا فإن فخامته لم يتأخر عن الموافقة على اقتراح تقدمت به رئاسة أركان الجيش بنقل العقيد كامل شبيب من بغداد إلى قيادة الفرقة الرابعة في الديوانية ، وأن يكون مقر العقيد صلاح الدين الصباغ في جلولاء بدلا من بغداد ، لما رأى المصلحة العامة تقضي بالموافقة على هذا الاقتراح، وكان ذلك في ٢٦ آذار سنة ١٩٤١ .

والظاهر أن العقداء الأربعة ، صلاح الدين الصباغ وكامل شبيب ومحمود سلمان وفهمي سعيد، اعتبروا ان هذا الامر صدر بإيعاز من المرجع الأعلى ، وتنفيذاً لرغبات الانكليز ، وانه سيكون مقدمة للقضاء على وحدة الجيش ، وتفكيك أواصر الأخوة والتضامن بين قادته، فاعتصبوا وقالوا بعدم جواز تنفيذه .

وكان وجود المجلس النيابي قائماً يحول دون إقدام العقداء على أية حركة ويقول سمو الوصي في خطابه الذي ألقاه يوم ١٤ تموز سنة ١٩٤١ :

« انتهزت فرصة يوم تأجيل المجلس ، وهو يوم الاثنين الموافق ٣١ مارت سنة ١٩٤١ وجمعت مجلس الوزراء ودارت المذاكرة حول الموقف الراهن ، وما ينتشر حوله من الشائعات ، وقد كنت متأكداً من سوء نية هؤلاء النفر ، ولكن طه الهاشمي دافع عنهم بحرارة، وأكد أنهم قد أقسموا له بشرفهم العسكري على أنهم لن تبدو منهم أية حركة من شأنها الإضرار بالمصلحة العامة ، أو التدخل في السياسة ، فاكتفى مجلس الوزراء بضمانات طه الهاشمي وانفضت الجلسة » (١)

فلما انفض مجلس النواب في الحادي والثلاثين من هذا الشهر اتخذ العقداء الأربعة التدابير التي

---

(١) هذا ماجاء في ص ١٥ من « خطاب صاحب السمو الوصي » وقد علق عليه العميد الهاشمي بما يلي :

« لقد اجبت على ما ورد في بيان سمو الوصي من أمور تخصني بكتاب خاص . لم أدافع عن الضباط ، ولم اقدم اية ضمانات وكان الاجتماع في قصر الرحاب . حضر فيه الوزراء ورئيس مجلس الأعيان ورئيس المجلس النيابي اوضحت للحاضرين الدسائس التي كانت تحاك والاتصالات مع رؤساء القبائل من جانب البلاط ومن جانب رشيد عالي الكيلاني ولفت النظر إلى وخامة هذه الاتصالات ، واشرت إلى محاولاتي في اقناع الأمير للموافقة على ان يقدم القادة إخلاصهم اليه بزيارتهم له ولكن محاولاتي هذه لم تثمر ، وانفض الاجتماع بتأييد رأيي في ان يوافق الأمير على مثول القادة في حضرته وعرض إخلاصهم له . اه

٢٣ - ٤ - ١٩٥٢ طه الهاشمي

رأوها ضرورية لمعالجة الموقف وذلك منذ صباح يوم الثلاثاء الموافق ١ شباط ١٩٤١ م فلما كان المساء أنذروا بعض القطعات ، وأسروا في نفوسهم أمراً ذا بال ، وقبيل أن ينتصف الليل احتلت دوائر البرق والبريد والتلفون ، ومسكت بعض مداخل الطرق العامة ، واتخذت التدابير لصيانة الجسور والمعابر ، ومحافظة سائر المرافق ، ثم توجه العقيد فهمي سعيد إلى دار العميد الهاشمي ومعه وكيل رئيس أركان الجيش ، محمد أمين زكي ، ليقولا له :

ان الحالة بلغت حداً لا يطاق ، وانه لا بد من إيجاد مخرج عاجل لهذه الأزمة بالتعاون مع السيد رشيد عالي الكيلاني ، الذي يثق الجيش به كل الوثوق .

« وقد أجاب طه باشا — حسب إفادته — بأنه لا داعي لهذه الحركة ؛ وانه لايمكنه أن يشتغل مع رشيد عالي بالنظر لعدم اتفاق وجهات النظر في تسيير شؤون الدولة ، ولما شاهد طه باشا أن كلامه لا يجدي نفعاً ؛ وأنهما مصران على ما بيناه له فأخبرهما بضرورة عرض الأمر على سمو الوصي وعلى مجلس الوزراء . . . وقد شاهد علائم من رئيس أركان الجيش ، وفهمي سعيد ، بأنهما لا يرغبان ترك الدار قبل استحصال كتاب الاستقالة منه فلذلك حرر كتاب الاستقالة وأعطاه لهما اجتنابا من حدوث حركة تؤدي للمقاومة وإراقة الدماء » [1]

« أما سمو الوصي فقد كان نائماً ، وقد أيقظه من نومه خدم القصر ، وأخبروه بوجود حالة غير اعتيادية من الجيش في منطقة القصر ، فتمكن من خرق نطاق الحصار بسيارته ، وهو بلباس النوم ، وانتقل إلى دار عمته صالحة في الرصافة من بغداد » فلما كان اليوم التالي دبرت المفوضية الامريكية في بغداد زورقاً بخاريا نقله إلى « الدورة » وسيارة نقلته من « الدورة » إلى « الحبانية » حيث استقل طائرة من سلاح الجو البريطاني فنقلته إلى البصرة سالماً آمناً .

وبعد أن انصرف العقيد فهمي سعيد ، ووكيل رئيس أركان الجيش ، محمد أمين زكي ، ومعهما كتاب استقالة العميد الهاشمي ، اتصل الهاشمي بأعضاء وزارته تلفونياً طالباً حضورهم إلى داره فوراً ، فخف زملاؤه إلى داره قبيل منتصف الليل ودام اجتماعهم إلى الصباح ، كما حضر هذا الاجتماع مدير الشرطة العام ، حسام الدين جمعة ، ومتصرف لواء بغداد ، جلال خالد ، حيث عرضا على المجتمعين ان الجيش احتل المنطقة الممتدة بين السكة الحديدية والسدة ، وأحيط قصر الرحاب وقصر الزهور بقوات الجيش .

وفي نحو الساعة السادسة والنصف من صباح يوم الاربعاء ٢ شباط ، وصل إلى دار العميد طه الهاشمي كل من السيد رشيد عالي الكيلاني ، وصلاح الدين الصباغ ، ومحمد أمين زكي ، وبعد أن نوقشت حركة الجيش من نواحيها المختلفة تقرر :

---

(١) رسالة عن اص « احكام المجلس العرفي العسكري في فتنة شهري نيسان ومايس سنة ١٩٤١ » ص١٨

١- إبقاء الوزارة القائمة في الحكم « أي وزارة العميد الهاشمي »

٢- اجتماع رجال الحكومة مع الرجال السياسيين في المملكة للتفكير في معالجة الموقف ، وامتناع الجيش من التدخل في السياسة على أن يقسم رجال السياسة ، ومن ضمنهم الجيش وأمراؤه على تنفيذ ما يتقرر في هذا الشأن بصدق و إخلاص تامين .

٣- عرض الأمر على سمو الوصي المعظم ، والسعي لاقناعه بالموافقة على ما تم ، وبرجوعه للعاصمة إذا كان غائباً عنها .

وعلى هذا الأساس انفض الاجتماع ، ورفع إنذار الجيش ، وأعيدت القطعات إلى مواقعها ، وذهب الوزراء إلى دواوين وزاراتهم لمزاولة أعمالهم كالعادة ، ولم يتغيب أحدغير وزير الخارجية ، توفيق السويدي ، لمعذرة كانت لديه ، فلما علم العقداء الأربعة أن المفوضية الأمريكية تدخلت في الأزمة القائمة ، وسهلت نقل الوصي من دار عمته الاميرة صالحة إلى مطار الحبانية البريطاني ، شعروا بأن الخطر الأجنبي بات يهدد مصلحة الوطن ، وينذر الجيش بالتحطيم ، فقرروا تكوين حكومة عسكرية بعنوان «حكومة الدفاع الوطني» يرأسها السيد رشيد عالي الكيلاني ،ويكون أعضاؤها العقداء الأربعة ، ووكيل رئيس أركان الجيش ، والوزيران السابقان علي محمود الشيخ علي ويونس السبعاوي ، ثم ذهب السيد الكيلاني ومحمد أمين زكي إلى ديوان مجلس الوزراء وبلغا العميد الهاشمي بهذا القرار .

ومع أن السيد الهاشمي لفت نظر السيد الكيلاني إلى وجوب التروي ، واجتناب كل حركة ترمي إلى الإخلال بالدستور والقوانين النافذة ، فإنه ترك ديوان الرئاسة .

ويقول الوزراء الذين اشتركوا في تكوين « الوزارة الكيلانية الرابعة في ١٢ نيسان ١٩٤١ « لو أن كتاب استقالة الهاشمي وصل إلى يد سمو الوصي ، وبت في الاستقالة رفضاً أو ايجابا لما حدث ماحدث بعدئذ ، ولكن التجاء الوصي إلى الحبانية وانتقاله إلى مدينة الثغر على طائرة بريطانية ، عطل الدستور فأدى هذا التعطيل إلى ما كان »

أما سمو الوصي فيقول :

« وقد حاولنا هناك - في البصرة - أن نستقدم أعضاء الوزارة ، لنعمل بعيدين عن الضغط الموجود في بغداد ، ونقضي على حركة رشيد عالي الكيلاني ، ولكن الوزراء لم يستطيعوا الوصول إلينا ، وكذلك علمت هناك بأن الضباط أرغموا طه الهاشمي على تقديم استقالته ، ولم تصلنا الاستقالة بل اطلعنا عليها في الصحف المحلية ، لذلك لم نتمكن من تأليف وزارة جديدة » (١)

وهذا هو كتاب استقالة العميد الهاشمي الذي أشرنا إليه فويق هذا :

---

(١) خطاب صاحب السمو الأمير عبدالاله الوصي على عرش العراق ص ١٥ - ١٦

إلى صاحب السمو الملكي المعظم

نزولا عند رغبة سموكم ، تقلدت رئاسة الوزارة في وقت كانت مصلحة البلاد تتطلب التضحية وتضامن جميع رجالاتها ، وقد سعيت في خلال الشهرين المنصرمين إلى تهدئة الأحوال و إزالة التوتر ويظهر أن مسعاي هـذا لم يثمر النتيجة المطلوبة ، فلذلك رأيت من المصلحة أن أقدم إلى سموكم استقالتي من رئاسة الوزراء.راجياً قبولها ، وسائلا الباري تعالى أن يأخذ بيدكم ويساعدكم على إدارة البلاد و إيصالها إلى أهدافها السامية .

بغداد ١٩٤١/٤/١ المخلص — طه الهاشمي

❋ كيف قبلت الاستقالة ؟ ❋

كان سمو الوصي الأمير عبد الإله ، قد انتقل إلى « الحبانية » و « البصرة » دون أن يطلع على كتاب استقالة العميد الهاشمي ، فلما تمخضت الحوادث السريعة عن تنصيب الشريف شرف وصياً على عرش العراق ، وجه الوصي الجديد إلى العميد المشار إليه هذا الكتاب :

عزيزي طه الهاشمي

بناء على استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة ، لا يسعني في هذه المناسبة إلا أن أعرب لكم ولزملائكم عن تقديري للخدمات الجليلة التي أسديتموها للبلاد مدة بقائكم في الحكم .

صدر عن البلاط الملكي في بغداد في اليوم الثالث عشر من شهر ربيع الأول سنة الف وثلثمائة وستين الهجرية ، الموافق لليوم العاشر من شهر نيسان سنة الف وتسعمائة و إحدى وأربعين الميلادية .

شرف

حكومة الدفاع الوطني

❋ توطئة ❋

كانت أيام « وزارة العميد الهاشمي » فترة سادها السكون والهدوء في الظاهر — كما قدمنا — ولكن عوامل الانتقاض كانت تتهيأ في الخفاء ، وعناصر العاصفة كانت تتكاثف في الفضاء ، وكانت الأحداث المنذرة بالأخطار تمر سراعاً ولكنها بعد أن تترك أثرها في الأوساط .

وكان العراقيون في هذه الحقبة قد انقسموا إلى فريقين : فريق المجاري للسياسة البريطانية في العراق ، وهي السياسة التي توحي للعراقيين بكل الطرق والسبل ، بوجوب خدمة مجهود بريطانية الحربي ، وعدم الإصرار على تسليح الجيش العراقي ، ولا على طلب حل المشاكل القومية المعلقة ، وفي مقدمتها مشكلة فلسطين ، ما دامت بريطانية منهمكة في الحرب ، وفريق آخر كان يرى أن الفريق الأول بمجاراته لهذه السياسة البريطانية قد تخلى عما كان يدعيه لتسويغ ثورة الحسين بن علي شريف مكة المكرمة ، على السلطان العثماني المسلم في ١٠ حزيران ١٩١٦م . وكان الفريق المناوئ لسياسة المجاراة البريطانية يعتقد أن الشعب العراقي وأبناء الأمة العربية في البلاد المجاورة كلها إلى جانبه .

فلما أخفقت «وزارة العميد الهاشمي» في معالجة الازمة القائمة بين الانكليز والمناوئين لسياستهم من جهة ، وبين سمو الوصي الأمير عبد الإله والمتصلين بسموه من محبذي السياسة البريطانية وخصومهم في هذه السياسة من الجهة الأخرى ، استقر رأي « الكتلة العسكرية » على مجابهة الأمر ، وحل المشكل بإسناد الحكم إلى السيد رشيد عالي الكيلاني ، ومن يشاركه في تحمل مسؤولية من يناوئ السياسة البريطانية ، ويحملها على إجابة رغبة العراقيين في تسليح الجيش ، وفي تحقيق الأماني الوطنية .

❋ حمل الوزارة على الاستقالة ❋

وكانت « وزارة الدفاع » قد قررت في ٢٦ أيار سنة ١٩٤١ نقل العقيد كامل شبيب من « قيادة الفرقة الأولى» في بغداد إلى « قيادة الفرقة الرابعة في الديوانية ، والشروع في نقل مقر قيادة الفرقة الثالثة — التي كان قائدها العقيد صلاح الدين الصباغ — من بغداد إلى جلولاء في لواء ديالى ، فلم ينفذ هذا الأمر لأن الكتلة العسكرية اعتبرت هذه الحركة مقدمة لتفكيك أواصرها ، والقضاء عليها ، فلما قررت هذه الكتلة مجابهة الأمر ، وإسناد الحكم إلى السيد الكيلاني ، أوفدت العقيد فهمي سعيد ، والفريق أمين زكي ، إلى رئيس الوزراء ، العميد الركن طه الهاشمي ، ليطلبا

إليه تحرير كتاب استقالة وزارته ، فلما حصلا على هذا الكتاب ، على النحو الذي شرحناه في آخر بحثنا عن « وزارة العميد الهاشمي » اسقط في يد « الكتلة العسكرية » لأن سمو الوصي كان قد غادر « قصر رحاب » في الكرخ إلى جهة غير معلومة فلم يبق مرجع رسمي للبت في هذه الاستقالة.

وكان الشريف فواز ينقل إلى العقيد محمود سلمان رغبة سمو الوصي في أن يأخذ السيد ناجي السويدي على عاتقه مهمة تكوين الوزارة الجديدة ، وأن يكون مطلق التصرف في اختيار الزملاء الذين سيزاملونه في وزارته ، كما كان الشريف المومى إليه خائفاً من اطلاع « الكتلة العسكرية » على محل الوصي ، فلما تحقق وجود الوصي في البصرة ، تبدل الموقف تماماً فأبرقت رئاسة أركان الجيش في بغداد إلى آمر حامية البصرة هذه البرقية :

« الوصي في البصرة ، وليست له صفة الوصاية ، سيطروا على الموقف ، تلقوا أوامركم من رئاسة أركان الجيش مباشرة »

✲ اجتماع خطير في البصرة ✲

في الساعة التي قررت « الكتلة العسكرية » تكليف العميد الهاشمي بالتخلي عن منصب رئاسة الوزراء ، وذهب العقيد فهمي سعيد والفريق أمين زكي إلى دار العميد المشار إليه لاستحصال كتاب استقالته ، كانت القطعات العسكرية في بغداد قد أنذرت ، واتخذت الاستعدادات اللازمة لمجابهة الطوارئ ، وفي الوقت نفسه فإن سمو الوصي استطاع أن ينسلّ من قصره في « الكرخ » إلى قصر عمته الأميرة صالحة في « الرصافة » ثم انتقل إلى « الدورة » على زورق بخاري حيث أقلته سيارة للمفوضية الأمريكية في بغداد إلى الحبانية [1] واستقل هناك طائرة من سلاح الجو البريطاني إلى البصرة فبلغها في اليوم الثالث من شهر نيسان ١٩٤١ ومعه السيد علي جودت الأيوبي والمرافق العسكري عبيد بن عبد الله المضايفي .

وقد انضم متصرف لواء البصرة ، السيد صالح جبر ، إلى سمو الوصي – أثناء وجود سموه في البصرة – وراح الجميع يعملون يداً واحدة لاستنكار الحركة التي قامت في بغداد ، والقضاء عليها بكل السبل الممكنة

يقول آمر حامية البصرة ، العقيد رشيد جودة ، في تقرير بعث به إلى رئاسة أركان الجيش في يوم ١٩٤١/٤/٦ م :

بتاريخ ٣ الساعة ٢٢,٠٠ كنت في داري . خابرني تلفونياً معالي المتصرف صالح جبر من فندق شط العرب طالباً حضوري إلى الفندق ، ورجاني أن أستصحب معي قائد شط العرب

(١) FREYA stank; East is west P. 139

أمير اللواء أحمد رشدي في طريقي إلى الفندق . . . ولما دخلنا بهو الفندق الفوقاني شاهدنا كل من علي جودة الأيوبي ، والمتصرف صالح جبر ، وضابط الاستخبارات البريطاني الكبتن ملتك ولما رآنا ضابط الاستخبارات انصرف ، وبعد برهـة دخل الرئيس الأول عبيد البهو ، ثم شرف سمو الوصي ، وبعد التحية من قبلنا تكلم سموه عن الموقف ، شارحاً إقالة طه الهاشمي من قبل الجيش ، وتهديد الجيش لسموه ، و إحاطة قصره ، وهروبه من بغداد . . . وبقينا في حضرته حتى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل ، وعدت مع المتصرف وقائـد شط العرب بسيارة المتصرف ، وبعد انصراف قائد الشط كلمني المتصرف عن خطته ، ووعد الانكليز بمعاونة الوصي . . . ورأيت من واجبي مفاتحة آمري الوحدات . وبالساعة ٦٫٣٠ من يوم ٤١/٤/٤ الجمعة طلبت حضور كل من آمر ف ١٧ وف ٢ ل ٧ ومقدم اللواء ، وآمر القوة النهرية ، إلى داري ، وأوضحت لهم الموقف وكان قرارنا هو ان واجبنا الاصلي هو مقاومة كل حركة تضر مصلحة المملكة وتجزئ الجيش ، ثم ذهبنا إلى قائد شط العرب في بيته ، وأبلغناه القرار ، ثم ذهبنا إلى مقابلة الوصي فوجدنا المتصرف مع مدير جريدة الثغر شاكر النعمة مهتمين بإعداد منشور . . . وحضر علي جودت ، وبعد برهة دخل سمو الوصي مع مرافقه عبيد ، وجرى تقديم آمري الوحدات سأل سمو الوصي آمري الوحدات لا بد وانكم اطلعتم على الموقف ثم أخذ يشرحه كما يلي :

لا يخفى عليكم ان بعض الضباط الذين يعدون بالثلاثة أو الأربعة ، أخذوا يتركون واجباتهم الأصلية ، ويتدخلون بأمور الدولة السياسية ، وانكم لا بد وان علمتم بالحوادث التي جرت قبل شهرين ، وكيف انحلت القضية بالشكل الذي تعلمونه حفظاً لمصالح البلاد ، إلا انهم اجبروا وزارة طه الهاشمي على تقديم استقالتها ، وكانوا مصممين على إجباري على قبولها ، وعلى توقيع بعض المراسيم المخالفة للدستور . . . وقد امتنعت مـن الذهاب إلى البلاط لئلا أوقع ما يرغبون التوقيع عليه ، خلافاً لمصلحة البلاد ، وفي يوم الثلاثاء ٤١/٤/١ أخبرت بأن القصر ، وقصر الزهور ، محاطان بالجيش ، وقد أغلقت الطرق وجسر الخر وعليه اعتقدت أن لا بد وان يحاولوا إجباري على توقيع بعض المراسيم ، التي رفضت التوقيع عليها ، فخرجت من القصر بسيارتي بسرعة ، وقرب المطار اعترضتني مدرعة خالد أو طارق ، وأرادت إيقاف سيارتي ، ولكني مررت بكل سرعة ، وذهبت إلى محل ما ، وبقيت هناك ثم انتقلت إلى محل آخر ، ومن هناك أتيت إلى البصرة . ان العراق شماله وجنوبه ناقم على الحركة ، وحتى بغداد عدا الضباط الذين تعرفونهم ، وعليه يقتضي القيام بحركة من الشمال والجنوب للقضاء عليهم — انتهى حديث الوصي — ويستمر العقيد في تصريحه قائلا :

« وكان المتصرف اثناء ذلك يطلب بالتوالي متصرفي الديوانية ، والمنتفك ، والحلة ، وكربلا ،

والكوت ، والعمارة ، وبعد الانتهاء من الحديث،قال المتصرف ان جميع الألوية معنا ،وهم يؤيدون سمو الوصي وسيقومون بظاهرة شعبية ضد هذه التصرفات ، ثم أمر الوصي المتصرف أن يقرأ على الضباط البيان ، فتلاه [1] ثم اعقبه علي جودت وقال ان الحركه مخالفة للدستور ، والبـلاد التي لا تحترم دستورها هي بلاد فوضى . وبعد عودتنا إلى المعسكر قمنا بما يلي :

« أ – السيطرة على المطابع ، وعدم نشر شيء يصدر عن الوصي والمتصرف

« ب – الحيلولة دون نشر منشور الوصي من قبل جريدة الثغر

« ج – السيطرة على التلفونات ، والبرق ، والبريد ، ومنع اتصال الوصي والمتصرف بأحد . وأصدر الأمر بذلك » اهـ

اضطرابات في غير محلها

وضعت « الكتلة العسكرية » في بغداد نصب عينها احتمال انحياز أمير اللواء الركن، ابراهيم الراوي ، إلى جانب الوصي بفرقته الرابعة التي مركزها في الديوانية ، وسط القبائل المهمة التي ربما حاول الوصي ضمها اليه ، وما يلحق هذه الفرقة من قوى في الناصرية ، والبصرة ، والعمارة ، ولكن الامور سارت على نحو أقل سوءاً ، بل أفضل بكثير مما كان يتوقعه القائمون بالحركة ؛ فقد بادر

---

(١) هذا هو المنشور،موضوع البحث ، وقد نشر في ص ٨٥٨ من المجلد ٣٩ من مجلة العرفان الصيداوية

إلى الشعب العراقي النبيل !

لاشك ان الشعب العراقي قد اطلع على الأحداث المؤسفة التي قام بها بعض ضباط الجيش في العاصمة ، الأمر الذي اضطرني على مغادرتها ليتسنى لي تدوير دفة الأمور . اقول بعض ضباط الجيش ، لأني واثق بأن الجيش العراقي الباسل بضباطه ، وجنوده ، براء من هذه الاعمال ، التي يرتكبها هذا النفر الضئيل .

لقد بلغني ان هذا النفر المتمرد من ضباط الجيش ، قد هدد رئيس الوزراء ، طه الهاشمي ، بالقوة وحمله على الاستقالة ، وهذه الاستقالة ، كما لايخفى ، مخالفة لاحكام الدستور ما لم تقترن بموافقتنا ، وقبولها من لدنا .

إن رشيدعالي الكيلاني يحاول اغتصاب الملك بالقوة والعنف،مستنداً على مؤازرة اولئك الضباط المتمردين،الذين سبق للشعب ان وقف على نواياهم ، وعدم القيادهم للقوانين المرعية في البلاد ، فليعلم الشعب العراقي النبيل اني ساخط اشد السخط على هذه الاعمال ، المنافية لأحكام الدستور ، الذي كان الثمرة اليانعة من ثمار النهضة العراقية الجبارة ، تلك الاعمال التي ، ولا ريب قد تجر البلاد إلى اوخم النتائج ، لاسيما في هذه الظروف العالمية العصيبة .

إني اطلب إلى الشعب العراقي الكريم ،الذي عرف بوطنيته الصادقة ، وإخلاصه لبلاده وولائه للعرش ، ان يقدر هذا الموقف الدقيق ، الذي يتطلب التعاون والتعاضد من جميع ابناءالأمة وذلك في سبيل صيانة الدستور ، والقضاء على هذهالحركات المقلقة ، التي تقوم بها تلك العصابة المتمردةالطائشة مما يزعزع كيان البلاد ، ويعرضها إلى المخاطر .

هذا ولي الأمل الوطيد في صادق وطنية الشعب وإخلاصه مما يجعلني على يقين من الوصول إلى الغاية التي تنشدها البلاد والله ولي التوفيق .

البصرة في ٦ ربيع الاول ١٣٦٠ الموافق ٤ نيسان ١٩٤١ عبد الاله

الراوي إلى الاتصال بالسلطات العسكرية المختصة ، وأكد لها أنه يعتبر نفسه كقائد في الجيش العراقي ، تابع لرئاسة أركان الجيش ، وانه لا يخطر بباله قط أن يكون آلة أو سبباً في انشقاق الجيش .

ولما حضر المشار اليه إلى بغداد اتصل به ضابط الشرطة ، حسين فوزي ، وأخبره بأن ضابط الاستخبارات البريطاني Domvill جاء من البصرة حاملا رسالة من سمو الوصي اليه ، وانه يريد الاجتماع به في محل ما ، فلما اجتمع به سأله الراوي عن الرسالة التي يحملها ، فأجاب « دومفيل » ان الرسالة شفوية وانها تتضمن رغبة الوصي في سفره إلى البصرة لتولي قيادة القوات الزاحفة على بغداد ،فسأل الراوي الضابط البريطاني عن كيفية الذهاب إلى البصرة وبغداد—وبغداد كما ترى—مغلقة الحدود لا يمكن لأحد الخروج منها ، فرد عليه Domvill أن في استطاعة الراوي أن يقيم في داره بالصليخ فيأتيه زورق بخاري ينقله إلى « ناحية سلمان باك » حيث تكون في انتظاره طائرة بريطانية تقله إلى البصرة كما نقلت جميلا المدفعي من الشرقاط اليها من قبل ؛ فرد الراوي على هذا الاقتراح بأنه لا يرى مسوغاً للخروج على مصلحة البلاد .

وكان سمو الوصي قد استمال آمر حامية البصرة ، العقيد رشيد جودت ، إلى جانبه ، فأسرع متصرف لواء العمارة ، ماجد مصطفى ، إلى البصرة واستطاع أن يقنع رشيداً بخطل انشقاق الجيش وانقسامه على نفسه ، وأوضح له أهداف الحركة العسكرية التي قامت في بغداد ومراميها البعيدة ، فاتخذ العقيد موقف زميله الراوي وجمع آمري الوحدات المختلفة في يوم ٤ نيسان ١٩٤١م حيث اتخذت هذه القرارات :

١- المحافظة على الهدوء والسكينة في البصرة ، وعدم السماح لحدوث أي اضطراب فيها .

٢- عدم مقاتلة قطعات الجيش المرابطة في بغداد لأن ذلك يؤدي إلى انقسام المملكة إلى معسكرين فيجري فيها ما يجري في اسبانية .

٣- عدم السماح للقوات البريطانية بدخول البصرة لأن ذلك من واجبات الجيش الرئيسية .

٤- المحافظة على حياة سمو الوصي .

٥- عدم السماح بتأليف حكومة ما في البصرة لأن تأليفها يخالف هذه المقررات .

❊ اقامة الحكومة العسكرية ❊

بعد أن فشلت المحاولات لشق الجيش على نفسه ، قررت الكتلة العسكرية في بغداد أن تعجل في إقامة حكومة عسكرية في البلاط بعنوان « حكومة الدفاع الوطني » يكون رئيسها السيد رشيد عالي الكيلاني وأعضائها العقداء الأربعة صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب ، ومعهم السياسيان المعروفان : علي محمود الشيخ علي ومحمد يونس السبعاوي ،

فتكونت هـذه الحكومة العسكرية في يوم الخميس ٣ نيسان ١٩٤١ م وأعدت منشوراً باسم «رئيس أركان الجيش» عن أهداف هذه الحكومة وأسباب تكوينها ، كما أعد السيد الكيلاني بيانا آخر عن أسباب تحمله هذه المسؤولية وقد أذيع البيانان مساء الخميس ٣ نيسان سنة ١٩٤١ وهما :

١ - ﴿ بيان رئاسة أركان الجيش العراقي ﴾

علم الجميع أن صاحب السمو الوصي الأمير عبدالإله قد أخذ منذ حين يخالف واجبات الوصاية حتى بلغ به أنه لم يتورع عن التشبث بشتى الطرق لاستحصال البيعة من بعض الناس [1] فتحدى العرش الذي اؤتمن عليه ، واندفع لتحطيم الجيش الوطني الحارس لكيان الأمة ووحدة الوطن ، والذي عرف بتفانيه واحترامه للعرش ، كما عرف بحرصه على الاحتفاظ بالنظام . وقد عمد سموه إلى إحداث الشقاق في صفوف الأمة ، حتى أوصل المملكة إلى حالة خطيرة من القلق والجزع . وعبثاً حاول المخلصون نصحه وإقناعه بضرورة احترام حدود واجباته الدستورية ، وعبثاً حاولوا إلفات نظره إلى أنه غير مسؤول دستوريا ، فأخذت شؤون المملكة تسير مـن سيء إلى أسوأ ، وأوشكت الماكنة الحكومية أن تتعطل ، وبدأ اليأس من إصلاح الحال يدب إلى النفوس المخلصة فعمّ السخط على تصرفات الوصي وبطانته حتى أن فخامة رئيس الوزراء ، العميد الركن ، السيد طه الهاشمي ، لم ير إلا الاستقالة وسيلة للتخلص من المسؤولية

وبدلا مـن أن يكون سموه في مقر عمله يمارس صلاحياته الدستورية ، مجرداً من الحزبية والاندفاعات الشخصية ، ترك واجبات الوصاية ، ساخراً من حقوق الأمة ، معطلا لأحكام دستورها غير عابىء بما قد تولده هذه الأعمال المحزنة من أخطار تحط من كرامة الأمة ، وتهدد كيان الدولة ، ولا سيما بعد أن أبدى رئيس الوزارة المستقيلة عدم استطاعته الاستمرار على تحمل مسؤولية إدارة البلاد .

وبعد الالحاح من قبل أصحاب الرأي على سموه بوجوب ممارسة صلاحياته ، وبالنظر إلى ان

---

(١) على أثر انقسام العراقيين الى الفريقين الذين اشرنا اليهما في صدر هذا الفصل شرع المتزلفون من المهدان والعوام ينظمون «مضابط» في تأييد سمو الوصي ، وينفقون في سبيل ذلك بعض المبالغ ، ولما كلف الحاج عبد الواحد الحاج سكر والسيد علوان الياسري بالتوقيع على مثل هذه المضابط ، قالا ان الدستور العراقي ينص على ان « الملك مصون غير مسؤول » فلماذا يقحم المقام الأعلى في مثل هذه الامور ? ثم قصد الحاج عبد الواحد رئيس الوزراء ، العميد الهاشمي ، وقص عليه القصة فأنكر الرئيس صحتها ، ولما برهن الحاج عبد الواحد عن صدق روايته كلفه الرئيس الهاشمي أن يزور وزير الداخلية ، عمر نظمي ، ويخبره عن المضابط فلما تأكد الوزير صحة الرواية اصطحب رئيس الوزراء ، وذهبا إلى سمو الوصي معاً وشجبا أمام سموه فكرة تنظيم هكذا مضابط ، فرد عليهما سمو الوصي انه غير مسبوق بهذا الموضوع فاكتفي الرئيس والوزير بذلك

هذه الامة قد كافحت كفاح المستميت لإنشاء كيانها ، وضحت في سبيل توطيد هذا الكيان العزيز ، فليس من الهين على أبناء العراق أن يسمحوا بالعبث بمقدرات الدولة أو الاخلال بكيان المملكة وسلامتها

بناء على ما تقدم ، وحرصاً على محافظة كرامة الامة وسلامة الدولة ، فقد أودع تدوير دفة الأمور إلى حكومة الدفاع الوطني ، برئاسة رجل مؤمن بحق الأمة العزيزة في الحياة الحرة السعيدة ، وبقوتها على الاحتفاظ باستقلالها وسيادتها الوطنية ، من غير إخلال بواجباتها الدولية

وقد أظهر الرأي العام الوطني ثقته به ، واطمأن إلى صلابته السياسية وهو صاحب الفخامة السيد رشيد عالي الكيلاني ، الذي طلب الجيش إليه تحمل هذه المسؤولية الشاقة ، ريثما يتم اتخاذ التدابير الدستورية في جو من الطمأنينة والثقة العامة بعودة الأمور إلى مجاريها الطبيعية

وقد اتخذ الجيش هـذا القرار بعد أن اضطر إليه بدافع حراسة كيان الدولة وخدمة الأمة العراقية الكريمة خدمة صادقة وللجيش الثقة التامة بقدرته على صيانة المملكة العزيزة مطمئناً إلى تضامن قادته البواسل ورجال المملكة المخلصين حقاً . ولا ريب أن تعاون أبـناء وطننا الأبي وموظفي دولته الغيارى مع حكومة الدفاع الوطني سيكفل خروج الأمة من المحن التي أقلقتها في الآونة الأخيرة حتى يعود للجهاز الحكومي وللأمة معاً الاستقرار المنشود

يا أبناء الشعب العراقي الكريم

علينا جميعا أن نقدر واجباتنا الوطنية حق قدرها ، وأن نتضامن في العمل عـلى الاحتفاظ باستقلالنا ، ونصون سيادة أمتنا وكرامتها ، وإياكم أن تسمعوا ما تبثه الدعايات المفرقة ، اذكروا انكم كافحتم وصبرتم على التضحية في سبيل تكوين دولة عزيزة تعرف واجباتها الدولية ، ولا ترضى ذل التفريط بشيء من حقوقها . اذكروا انكم جميعا مسؤولون تجاه الله والوطن عن الدفاع دفاع المستميت عن كرامة دولتكم وحياة شعبها حياة قوية مرفهة سعيدة ، وقد كشفت لكم التجارب القاسية ، والمحن الاخيرة المتوالية عما يراد بكم وبدولتكم

والفخر كل الفخر أن تخرج الأمة من تلك المحن ظافرة بسلامتها ، متمتعة بكرامتها ، وأن يتم النصر بفضل تضامن أبنائها ، والتفاهم جميعا حول عرش صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني حفظه الله ، وأنقذه من كيد الكائدين ، وعلى الشعب أن يلتزم جـانب السكينة والهدوء . وليحيا جلالة الملك المفدى

رئيس أركان الجيش العراقي

٢- ﴿ بيان رئيس حكومة الدفاع الوطني ﴾

فخامة السيد رشيد عالي الكيلاني . إلى أبناء الشعب العراقي الكريم :

تعلمون اني لا أحب الاكثار من الكلام، قدر حبي للعمل ، ولذا لم يسبق لي التحدث إليكم بالاذاعة ، عندما كنت في رئاسة الوزارة التي استقلت منها ، غير اني الآن اضطررت ان أبث عليكم كلمتي هذه ، نظراً لما يلم بالبلاد من حادث خطير .

قبل ساعة تلي عليكم منشور رئاسة أركان الجيش ، واطلعتم على ما جاء فيه من الأسباب الخطيرة التي أدت بقيادة الجيش العراقي إلى تحمل مسؤولية حفظ الامن والاستقرار في البلاد، وصيانة أحكام الدستور من العبث به ، تلك المسؤولية التي طلب إلي تحملها فإني ، وقد عودت نفسي أن أكرسها لخدمة البلاد ، ووقاية سلامتها ، رأيت من واجبي ان لا أتردد في هذا الوقت الحرج عن تلبية نداء أبناء وطني في تقديم نفسي لخدمة البلاد ، وخاصة بعد استقالة فخامة السيد طه الهاشمي من رئاسة الوزارة ، وعدم استمراره في المسؤولية ، وترك صاحب السمو الوصي ممارسة واجبات الوصاية ، فعطل بذلك أحكام الدستور ، وعرض البلاد لمخاطر شديدة . فبناء على ذلك كله ، وبعد الاتكال على الله تعالى ، اخذت على عاتقي القيام بمهام حكومة الدفاع الوطني ، التي اشار إليها منشور رئاسة اركان الجيش العراقي ، لصيانة البلاد من العبث في استقرارها ، ولاستتباب الأمن والنظام فيها ، إلى أن تعود المياه إلى مجاريها ، ويحصل الاطمئنان على تنفيذ أحكام الدستور

ان منهاج هذه الحكومة هو ذات المنهاج الذي سارت عليه وزارتي الاخيرة ، وأعلنته في حينه للرأي العام ، والذي كان من أسسه عدم توريط البلاد في أخطار الحرب ، والقيام بأداء رسالتها القومية ، والمحافظة على تعهداتها الدولية ، لاسيما المعاهدة العراقية - البريطانية ، والاستمرار في تنفيذ أحكامها بروح الود والصداقة ، والدوام في تقوية الروابط الحسنة مع الدول العربية المجاورة واني اعلن بهذه المناسبة أيضاً أن هذه الحكومة ستلتزم جانب الحق والعدل في جميع تصرفاتها، وتحترم حقوق أبناء البلاد وحرياتهم، ولكنها ان تسكت أبداً عمن تحدثه نفسه بالكيد للبلاد، والاخلال بأمنها ونظامها ، في هذه الساعة الخطيرة التي تمر بها ، وستنزل به أشد العقاب

واني واثق بأن الرأي العام ، الذي أظهر اطمئنانه إلى سياستي هذه بمختلف المناسبات ، سوف يظهر ما عرف به من وطنية و إخلاص، فيعينني على القيام بواجباتي الخطيرة، ويوحد كلمته لايصال البلاد إلى السلامة ، وتحقيق أمانيها المقدسة ، و إني أطلب إلى جميع أبناء وطني المحبوب ، ان يواظبوا على اعمالهم ، وان ينتبهوا إلى مكائد الكائدين ، واختم كلمتي هذه بالدعاء لجلالة الملك المفدى فيصل الثاني المعظم . ولي وطيد الأمل ان يكون هذا الحدث التاريخي العظيم فاتحة خير للبلاد ، وضمانا لسلامتها و إعلاء شأنها ومن الله التوفيق [1]

(١) جريدة «الرأي العام» العدد ٤٧٦ بتاريخ ٦ نيسان ١٩٤١

﴿ القبض على متصرف البصرة ﴾

علمت « حكومة الدفاع الوطني » في بغداد بكل ما جرى في البصرة ، فطيرت « رئاسة الأركان العامة للجيش العراقي » إلى « آمر حامية البصرة » هذه البرقية :

« القوا القبض على المتصرف صالح جبر وأرسلوه إلى بغداد بحراسة قوية . هذه أوامر الجيش نهائية وقطعية »

وطيرت « حكومة الدفاع الوطني » برقية إلى متصرف البصرة نفسه هذا نصها :

« نظراً لتآمركم على سلامة الدولة قررنا عزلكم وإرسالكم إلى بغداد مخفورين »

وعلى أثر ذلك وضع حرس خاص على دار المتصرف ، واقتيد إلى بغداد بحراسة ضابط برتبة رئيس مع بعض أفراده ، فلبث موقوفاً عشرة أيام انتهت بفصله من الخدمة لمدة خمس سنوات والسماح له بالذهاب إلى ايران حسب رغبته ، وصدر على أثر ذلك هذا البلاغ شبه الرسمي :

« عند وجود الأمير عبد الإله في البصرة ، اتصل به المتصرف ، مع جميل المدفعي ، وعلي جودة ، وحاولوا إثارة الفتن ، فبادر آمر الحامية إلى السيطرة على اللواء ، والقى القبض على المتصرف ، صالح جبر ، وجيء به إلى بغداد بالقطار لمحاكمته[1] ، أما الأمير عبد الإله ، وجميل المدفعي ، وعلي جودة ، فقد فرّوا بطائرة انكليزية أنزلتهم في إحدى قواعد القوة الجوية البريطانية .

« إن الأمن والاستقرار مستتبان في جميع أنحاء العراق ، وإن حكومة الدفاع الوطني ، مع القوى الوطنية والجيش العراقي ، في يقظة لكل من تحدثه نفسه بالإساءة لاستقرار البلاد وسمعتها » . اه

ووصلت إلى البصرة ، بعد ظهر الجمعة ٤ نيسان ١٩٤١ ، برقية من رئاسة أركان الجيش بمنع سمو الوصي من الاتصال بالخارج ، فما كادت دوائر الاستخبارات البريطانية تحيط علماً بوصولها ، حتى انتقل سموه من « فندق شط العرب » إلى دار « الكولونيل وورد » مدير الميناء ، ومنها إلى الدارعة الحربية البريطانية المسماة « كوك شبير » ، وكان السيد جميل المدفعي قد لحق بسمو الوصي أيضاً ، فانتقل معه إلى الدارعة المذكورة مع السيد علي جودت ، والمرافق الرئيس عبيد المضايفي ، وكتب رسالة إلى السيد محمود صبحي الدفتري واخرى إلى السيد علي ممتاز الدفتري يطلب فيهما الشخوص إلى البصرة ليكونا في حاشية الوصي المعظم .

---

(١) كانت حكومة الدفاع الوطني مصممة على اجراء محاكمة صورية للسيد صالح جبر بغية تسويغ اعدامه بتهمة «التآمر على سلامة الدولة » فتوسط امره كل من السيد علوان الياسري والحاج عبدالواحد سكر ونجحا في تخليصه من هذا الحكم اذ لم يكن في الاستطاعة رد طلب الزعيمين المشار اليهما في تلك الظروف والتاريخ ان يسجل هذه الحقيقة

وكان الجمهور البصري يتظاهر بالعطف على الحركة التي قامت في بغداد ، عطفاً خاصاً ، ويرى وجوب تأييدها ، حتى ولو لم تكن دستورية ، كما كان يقول عنها خصومها ، لأن الخروج عليها خيانة وطنية كبرى .

﴿ خطاب آخر للوصي ﴾

وانتهز سمو الوصي إقامته في الدارعة المذكورة فأعد منشوراً خاصاً اذيع من محطة القوة البريطانية في المعقل ، ومن محطة إذاعة لندن باللغة العربية ، في الساعة الثامنة من مساء اليوم الرابع من نيسان ١٩٤١م ، وقد وزعت السفارة البريطانية مئات من نسخه ، وهذا نصه :

يا معشر العراقيين !

لا بد وان اطلعتم على الحركات الهدامة ، التي قام بها نفر من ضباط الجيش ، فانقضوا على رئيس الوزراء ، طه الهاشمي ، مهددينه بالقوة المسلحة لتقديم الاستقالة عابثين بأحكام الدستور ، خارجين على النظام والطاعة ، وقد اتفق مع هذا النفر رشيد عالي الكيلاني ، الذي اهتبل تمرد بعض الضباط فرصة ، لاغتصاب الحكم عن طريق تدمير البلاد ، وقد سبق للشعب العراقي الكريم أن وقف على مرامي هؤلاء وأهدافهم ، وخروجهم على الحكومة والدستور ، الأمر الذي له من سوء العاقبة ما يطوح بالبلاد ، ويدك كيانها ، ويجعلها تخوض بالدماء . واني لعلى يقين بأن الشعب بأسره يؤيدني في سخطي على هذه العصابة المتمردة ، التي ماترددت عن أن ترسل جنودها ليحيطوا ببيتي ، دون أن يراعوا له من حرمة ، هـذا البيت الذي لا اشك في أن يحترمه العراقيون قاطبة ، وينزلونه المنزلة اللائقة من القلوب ، لذلك فقد اضطررت لمغادرة العاصمة لأتوفر على تدوير دفة الامور بمعونة الله ، ومؤازرة الشعب ، وكلي ثقة بأن هذه الحركة الأثيمة لا بد وأن يكون نصيبها الاندحار .

« وأود بهذه المناسبة أن اذكركم بالكلمة المأثورة التي خاطب بها جدي الحسين ، الوفد العراقي ، عندماجاء يطلب اليه الموافقة على نصب المغفور له ، عمي الملك فيصل ، ملكاً على العراق :

« ... إني لا أبخل عليكم بفيصل فخذوه ، ولكني أخشى أن يكون مصيره مصير جده » .

« على أن أملي بصادق وطنيتكم ، وإخلاصكم ، وتفانيكم ، ما يجعلني على اعتقاد جازم بالوصول إلى الغاية المقدسة ، التي يستهدفها الجميع ، ألا وهي محافظة العرش ، واحترام الدستور ، هذا والله أسأله تعالى بأن يوفقنا لإخماد الفتنة ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته » . اه

﴿ تدابير استفزازية ﴾

لم تكد « حكومة الدفاع الوطني » تطلع على هذا المنشور ، وتصادر نسخه المبردة من قبل

« السفارة البريطانية » حتى أصدرت أوامرها بمراقبة الوصي مراقبة دقيقة ، ولكن أمرها كان حبراً على ورق ، فإن صاحب السمو كان ينتقل بين الدارعة « كوك شبير » وبين مقر القوة البريطانية في المعقل المعروف برقم ٧ بمل. حريته ، وكان هــذا المقر من المناطق المحرمة ، فالذهاب اليه لمراقبة الوصي ، معناه استفزاز القوة البريطانية المرابطة فيه .

على أن الوضع العام ما كاد يستقر في بغداد، ويعلن البرلمان العراقي وصاية الشريف شرف على عرش العراق ، في اليوم العاشر من شهر نيسان ١٩٤١م – على نحو ما سنذكره – حتى اضطر سمو الأمير عبد الإله لمغادرة العراق ، وفي ذلك يقول هذا البلاغ الحكومي :

« ان الامير عبد الإله ، وجميل المدفعي ، وعلي جودت الأيوبي ، كانوا قد غادروا المياه العراقية إلى الخليج ، ثم حملتهم طائرة إلى القدس ، وعلمنا انهم قد وصلوا إليها اليوم »

١٩٤١/٤/١٦ مدير الدعاية العام

❋ ما يقوله سمو الوصي ❋

ولنستمع الآن إلى رواية سمو الوصي الأمير عبد الإله في خطابه التاريخي المذاع يوم ١٤تموز ١٩٤١ م من محطة بغداد اللاسلكية :

« ولما انبلج الصبح ، عادت جلالتها إلى قصر الزهور ، بينما توجهت انا إلى البصرة ، فبلغتها مساء الخميس الموافق ٣ نيسان سنة ١٩٤١ وقد حاولنا هناك ان نستقدم اعضاء الوزارة ، لنعمل بعيدين عن الضغط الموجود في بغداد ، ونقضي على حركة رشيد عالي الكيلاني ، ولكن الوزراء لم يستطيعوا الوصول إلينا [١] وكذلك علمت هناك ان الضباط ارغموا طه الهاشمي على تقديم استقالته ولم تصلنا الاستقالة ، بل اطلعنا عليها في الصحف المحلية ، لذلك لم نتمكن مــن تأليف وزارة جديدة ، وبناء على التصرفات التي جرت باسم حكومة الدفاع الوطني ، وكانت مخالفة للدستور ، ونظراً لضرورة معالجة الحالة في جو صالح ، اضطررنا إلى مغادرة البصرة إلى خارج العراق [٢] .

❋ ايفاد ضابطين الى البصرة ❋

كانت « وزارة الدفاع قد اوفدت إلى البصرة كلا من الرئيسين الركنين : محمود الدرة ومحمد الطريحي بطريق الجو في يوم ٥ نيسان ١٩٤١ م ليطلعا القادة عــلى اهداف الحركة العسكرية ، وليدرسا الحالة العامة في مدينة الثغر ، ويقدما تقريراً خاصاً عن ذلك

وقد تولى الرئيس الركن محمود الدرة بسط تطورات القضية العراقية ، وموقف السلطات الوزارية من السلطات البريطانية ، منذ إعلان الحرب العالمية الثانية في اول ايلول ١٩٣٩ م إلى

(١) تلقى العميد الركن طه الهاشمي رسالة من سمو الوصي يطلب فيها شخوصه الى البصرة فلم يلبها

(٢) خطاب سمو الوصي (مطبعة الحكومة – بغداد ١٩٤١) ص ١٦

حين تولي الكتلة العسكرية في بغداد مقاليد الحكم ، ثم تولى الرئيس الركن محمد الطريحي بسط كيفية سفر سمو الوصي إلى البصرة ، والمساعي التي بذلها لاخفاق حركة الجيش وقد جاء في تقرير الطريحي المرفوع إلى آمر الفرقة الثالثة في بغداد عن سفارته هذه قوله :

« ان البصرة في هذه الظروف موقع مهم للغاية ، وان الانكليز والوصي وحاشيته حاولوا تشكيل حكومة في البصرة ، فخاب املهم نظراً إلى التدابير التي اتخذت ونظرا إلى موقف حامية البصرة المشرف ، ولكن لا يزالون يأملون أن يتخذوها قاعدة إلى حرب الأعصاب والدسائس . . ومنها يتصلون ببعض مشايخ العشائر في الفرات ودجلة والهور بمساعدة علي جودت والمدفعي . . . ولكنني مؤمن أنهم سيفشلون بهذه المهمة . . . إذ اتخذت التدابير الصارمة لمقابلة . . .

١- إن الوصي وحاشيته لا يزال في البصرة والغالب أنهم في المواقع التي تخص الانكليز .

٢- إن الوصي سيتخذ مقره في إحدى البوارج الانكليزية متنقلا بين الخليج والبصرة

٣- إن الانكليز يسعون لإحداث القلاقل في تلك المنطقة بمساعدة أعوانهم وبعض موظفي الميناء

٤- ان الكرنل وورد مدير الميناء يقوم بالدور الأكبر في هـذه المهمة ويعاونه الكبتن كرستر معاون قائد شط العرب

٥- ان الأهالي وخاصة العامة مرتاحين من هذه التدابير

٦- ان إلقاء القبض على المتصرف لم يحدث أي أثر في منطقة البصرة لكره البصريين له

٧- ان شعور ضباط الحامية بأجمعهم مع مقر القيادة في بغداد ، وانهم منصاعين إلى الأوامر التي تصدر إليهم ولكن معنوياتهم ليست عالية بالدرجة الكافية تحتاج إلى تقوية

٨- ان الشرطة وضعها العام مرض مع الجيش ولكن لا يصح الاعتماد عليها تمام الاعتماد

٩- ان قوة حامية البصرة قليلة وموزعة ومفتقرة بصورة خاصة إلى المدافع والقوة الجوية ف اا ١١ بغير أسلحة حتى الآن

١٠- ان وضع وكيل المتصرف « صالح حمام » مرضي وانه يريد أن يبرهن انه كفؤ لهذا المنصب . . .

١١- ان قيادة شط العرب لا يمكن الاعتماد عليها نظراً إلى سيطرة الكبتن كرستر عليها المعاون » إﻫ

وقد ختم الطريحي تقريره بمقترحات لا شأن لكتابنا بها فلنطوها على حالها دون أن ننقل شيئاً منها ، وما لبث « الطريحي » وزميله « الدرة » أن عادا إلى بغداد

دعوة مجلس الامة الى الاجتماع

رأت « حكومة الدفاع الوطني » أن لا بد من دعوة مجلس الأمة إلى الانعقاد فوراً ، للنظر في أمر نصب وصي على عرش العراق ، بعد أن ترك الوصي ، الأمير عبد الإله ، العاصمة ، وسافر إلى البصرة ، ففاتح رئيس الحكومة ، السيد رشيد عالي الكيلاني ، رئيس مجلس الأعيان، السيد محمد الصدر ، في هذا الموضوع ، فاعتذر الصدر عن القيام بهذه المهمة بدعوى أن قد كان لسمو الأمير عبد الإله دالة على سماحته فلا يصح له أن يرأس اجتماعاً يقرر عزله

وكان رئيس مجلس النواب ، مولود مخلص ، قد غادر بغداد إلى تكريت ، متعمداً التغيب عن العاصمة ، وعدم المشاركة في الحوادث الجارية فاستقر الرأي على أن يكلف نائب رئيس مجلس النواب ، الشيخ محمد حسن حيدر ، بالقيام بدعوة مجلس الأمة إلى الاجتماع المنتظر ، فتلقى هذا الكتاب من :

« رئاسة حكومة الدفاع الوطني »

في ١٢ ربيع الأول ١٣٦٠ و ٩ نيسان ١٩٤١ — العدد ١٤٣٨

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

بناء على تغيب سمو الأمير عبد الإله ، وتركه واجبات الوصاية ، تقرر دعوة مجلس الأمة إلى الاجتماع يوم الخميس المقبل الموافق ١٠ نيسان سنة ١٩٤١ في الساعة الثانية عشرة زوالية ظهراً، لتعيين وصي للعرش وفقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية والعشرين المعدلة من القانون الأساسي ، فيرجى التفضل بإجراء ما يلزم في هذا الشأن

رئيس حكومة الدفاع الوطني — رشيد عالي

وعلى أثر هذا وجهت الدعوة التالية إلى أعضاء مجلس النواب :

« مجلس النواب »

العدد ٧٧٣ التاريخ ٩ نيسان ١٩٤١ — ١٢ ربيع الأول سنة ١٣٦٠

حضرات النواب المحترمين

في طيه صورة من كتاب فخامة رئيس حكومة الدفاع الوطني ، القاضي بدعوة مجلس الأمة إلى الاجتماع في يوم الخميس المصادف ١٠ نيسان ١٩٤١ وستعقد الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً من اليوم المذكور . الرجاء حضوركم في الوقت المعين

نائب رئيس مجلس النواب — محمد حسن حيدر

ويدعي الشيخ محمد حسن حيدر — بعد إخفاق هذه الحركة ؛ وعودة الأمير عبد الإله إلى العراق :—

أن قد « جاء كتاب إلى السكرتير بلزوم توجيه الدعوة إلى المجلس للاجتماع الغير الشرعي والغير قانوني وبلزوم توقيعي على كتاب الدعوة ، ولما طلب الضباط في أن أوقع أجبتهم بأنهم يجب أن يوقع الرئيس مولود مخلص فقالوا انه في تكريت والوقت ضيق فقلت فنائب الرئيس الأول موجود فقالوا انه مريض فقلت يمكنكم أن تذهبوا بالأوراق إلى داره يوقعها فقالوا ان مرضه يمنعه من القدرة على إمساك القلم والتوقيع ولا يخلو هذا الاعتذار طبعاً من مغزى مقصود وهكذا اتضح لي أن القوم يريدون أن يكيدون لي بإجباري وإكراهي على التوقيع على كتاب الدعوة» (١)

ويقول سمو الأمير عبد الإله أنه وجه هذا الكتاب إلى رئاسة مجلس الأعيان من البصرة بتاريخ ٨ نيسان سنة ١٩٤١

رئاسة مجلس الأعيان

ان جمع مجلس الامة بالقوة ، وبدون استصدار إرادتي ، بصفتي الوصي على العرش العراقي ، ينافي أحكام الدستور ، مع العلم بأن اضطراري لمغادرة العاصمة كان نتيجة للمؤامرة والتهديد اللذان دبرهما رشيد عالي الكيلاني وأعوانه المتمردين ، بإحاطتهم قصري بالقوة المسلحة ، لإرغامي على إسناد منصب رئاسة الوزراء إلى شخص رشيد عالي ، بعد أن أرغموا وزارة فخامة السيد طه الهاشمي على الاستقالة ، فإني أحتج على هذه التصرفات غير المشروعة

الوصي على العرش العراقي — عبد الإله (٢)

✵ صلاحيات للمدراء العامين ✵

وجه رئيس حكومة الدفاع الوطني ، رشيد عالي الكيلاني ، الكتاب التالي الى المدراء العامين في الوزارات كافة :

« على المديرين العامين في الوزارات والدوائر المربوطة أن يوقعوا ويصادقوا على المعاملات التي تتطلب توقيع الوزير المختص أو مصادقته ما عدا المسائل الهامة والتي تتطلب الدخول في مناقصة أو تعهد يزيد على الـ ١٠٠٠ دينار فإنها يجب أن تعرض على سكرتير مجلس الوزراء لأخذ موافقتنا التحريرية .

رشيد عالي — رئيس حكومة الدفاع الوطني (١)

✵ اجتماع مجلس الامة ✵

عين يوم الخميس الموافق ١٣ ربيع الاول ١٣٦٠هـ و ١٠ نيسان ١٩٤١ موعداً لعقد مجلس الامة

(١) محاضر مجلس النواب ١٩٤١ ص ٤٥

(٢) خطاب سمو الوصي الامير عبد الاله ص ٢٠

(١) جريدة الزمان العدد (١٠٨٢) بتاريخ ٩ نيسان ١٩٤١

جلسته التاريخية للنظر في موضوع غياب الوصي وانتخاب بــدل عنه وننشر فيا يلي نص المحضر الرسمي لهذه الجلسة على مانشرته جريدة البلاد البغدادية في عددها المرقم ١٦٧٦ الصادر في ١١ نيسان ١٩٤١ م دون حذف أو إضافة

ما كادخبر تعيين موعداجتماع مجلس الامةلانتخاب سموالوصي المعظم يعلن حتى عمت الناس الحماسة والسرور ، فنهضوا (امس) في الصباح الباكر وسارت جموعهم هاتفة بحياة صاحب الجلالة الملك المفدى، وحياة زعيم الامة فخامة الاستاذ رشيد عالي الكيلاني ، وقدعانى الشباب المثقف كثيراً من المشقة في منع اندفاع الجماهير المتحمسة . وكانت الشرطة يقظة في كل مكان ، فلم يحدث إلا ما يدعو الى الغبطة وتقدير ابناء الامة ضرورة الاحتفاظ بالنظام في أظهر شعورهم النبيل .

وقد اجتمع مجلس الامة في الساعة الثانية عشرة فحضرت الاكثرية الساحقة من أعضائه ، وكانت شرفات المجلس غاصة بالمستمعين ، وما كاد أعضاء المجلس الكرام يلمحون دخول فخامة الاستاذ الكيلاني حتى علا التصفيق والهتاف لفخامته وبعد أن قرر مجلس الامة أن يترأس الجلسة معالي السيد علوان الياسري ، أحد رجال الثورة العراقية ، نهض فخامة السيدرشيد عالي الكيلاني فشكر أعضاء المجلس على حضورهم الذي دل على ثقتهم به ، وشرح دوافع الحركة الوطنية خلال الايام الماضية ، وبعد أن عرض للحوادث السابقة ، من امتناع الامير عبد الإله عن القيام بواجباته واستقالة فخامة السيد طه الهاشمي، وبقاء البلاد من غير حكومة مسؤولة ، الامر الذي حمل فخامة الكيلاني إلى تحمل المسؤولية ، مؤيداً من الشعب جميعاً ، وطلب فخامته أن ينظر المجلس في إعادة الامور إلى مجاريها الطبيعية ، فأقترح لذلك ، ولتنحية الوصي السابق ، انتخاب الشريف شرف وصياً على العرش

وعلى أثر اقتراح فخامة الكيلاني ، وقف فخامــة الاستاذ ناجي السويدي ، فقيه الدستور ، فأيد الاقتراح ، ودعم تأييده بحجج دستورية قاطعة ، ثم وضع معالي السيد الياسري اقتراح فخامة الاستاذ رشيد عالي الكيلاني بالتصويت ، فقبل بالاجماع ، ثم تقدم سمو الوصي المعظم ، وأقسم يمين الإخلاص ، فملت الهتافات ، وخرج سموه من المجلس محاطاً بحماسة الجماهير المتجمعة حتى البلاط الملكي ، وهنالك بدأ سموه يتقبل التهاني ، ثم شرع في الحال يمارس صلاحياته الدستورية ،فأصدر الإرادة الملكية بقبول استقالة فخامة السيدطه الهاشمي ، و إسناد منصب رئاسة الحكومة إلى فخامة الاستاذ رشيد عــالي الكيلاني ، وبذلك انتهت الازمة الدستورية ، وتخلصت الامة من ذلك العهد الذي ساده القلق والجزع ، وتم الأمة ما تريد من طمأنينة ، إلى سلامة العرش ،وصيانة حقوق صاحب الجلالة الملك المعظم ، وضمان مستقبل البلاد .

(١) خطاب الاستاذ رشيد عالي الكيلاني

سادتي : قبل أن أبدأ ببيان الحادثة التي استوجبت دعوة حضراتكم الى هنا اسمحوا لي ان اتقدم إلى حضراتكم فرداً فرداً بالشكر الجزيل ، والامتنان العظيم،على ما أظهرتموه، بصفتكم ممثلين للامة ، من غيرة على وطنكم ، ومن حمية على بلادكم ، وعلى ما أظهرتم في هذا المجتمع من تآزر وتكاتف استوجبا الرضا العام ، بل استدعى التقدير والاعجاب للروح الطيبة التي فطر عليها العراق بأن يظهر في حادثات خطيرة تلم ببلاده كتلة واحدة ، وكأنه شخص واحد ؟ يغار على مصالح أمته ، ويهتم بشؤون بلاده ، فإنني اقدس فيكم ، بصفتكم ممثلي الامة ، هذه الروح الطيبة ، وهذه الحيوية التي سيسجلها التاريخ بمداد من ذهب (تصفيق) بلاد شأن رجالها كهذا ، بلاد شأن ممثليها كما يتجلى فيكم من وحدة وتراص في الصفوف ، ستحيى ولن تموت (تصفيق).

نعم سادتي ستسير إلى الأمام ، إلى العز والمجد (تصفيق) .

فاسمحوا لي أن أوضح أيضاً باختصار على حضراتكم سبب الحادث الذي دعانا ، أن نتقدم بالرجاء إليكم ، وندعوكم إلى هذه الندوة ، ندوة الأمة ، لنبت فيما تتطلبه الأمة من حضراتكم في هذا الموقف الرهيب ، وفيما يتعلق بحاضرها ومستقبلها .

سادتي - لا بد وان اطلع كل واحد من حضراتكم على المنشورين اللذين نشرا على الرأي العام ،وهو منشور رئاسة أركان الجيش ، الممثل في شخصية قادة الجيش البواسل ، وضباطه ، وجنوده ، بل يمثل الشعب أجمع ، باعتبار الجيش منه وإليه (تصفيق) .

سادتي = الآن لا أراني بحاجة إلى الإفاضة بشرح الحوادث و إيضاحها بعد أن نوه بها منشور رئيس أركان الجيش التاريخي ، ولذلك اختصر الكلام ، بل أحصر الاقتراح في نقطتين جوهريتين حيويتين في الموضوع .

تعلمون ان وزارة الأخ ، السيد طه الهاشمي ، استقالت وعند استقالتها تغيب الوصي إذ ذاك فلم يوجد على العرش من له السلطة الدستورية لقبول الاستقالة ، ولم يوجد كذلك من يؤلف وزارة دستورية ، إذ أن الوصي السابق بمجرد استقالة الأخ السيد طه الهاشمي تغيب،وترك واجبات الوصاية فتعطل الدستور ، وتعطلت أحكامه ، والآن أتينا إلى أمر واقع ، وحقيقة ناصعة ، ماذا نعمل والبلاد في ظرف عصيب ؟ هل تترك وشأنها ، بينما الكل يرغب في السكينة والاستقرار ،أم هل يقدم المخلصون على إنقاذها ؟ إن القرار الذي اتخذه رجال هـذه الحركة كان تاريخياً ومباركا إذ قرروا ألا يبالوا بالمخاطر ، ولا يعبأوا بالسهر والاتعاب (تصفيق) فكانت نتيجة قرارهم أن تولوا المسؤولية موقتاً ، ليسيطروا على الوضع ، كي لا تحدث حوادث من شأنها تعكير الأمن والسلام.

ثم نظراً إلى حسن ظنهم بي رأوا أن يعهدوا بادارة امور البلاد إلي(تصفيق). طلبوا الي ان أتقدم لتولي

المسؤولية ،فألفت حكومة باسم (حكومة الدفاع الوطني) لنصل عن طريقها الى تلك الغاية المقدسة، التي هي غاية الامة أجمع الا وهي محافظة الامن، والسلام، والاستقرار، وإعادة الحياة الدستورية الى مجراها الطبيعي، وتقوية دعائم العرش (تصفيق)

والآن اؤكد لحضراتكم بان اخوانكم قواد الجيش، وضباطه، وجنوده، بل الجيش باجمعه (وما هم جميعاً الا اخوانكم، ونتاج هذه التربة الطيبة) لم يطلبوا من وراء هذه الحركة سوى ما قلته سابقاً من المحافظة على الأمن والاستقرار، واعادة الحياة الدستورية الى مجراها، والحرص على العرش، وعلى جلالة الملك المفدى فيصل الثاني المعظم (تصفيق) لم يكونوا، ولم أكن ممن يرغب في أن تستمر الادارة العسكرية في البلاد، وانما تجشموا هذه المسؤولية حرصاً على البلاد، الى أن تعود الامور الى مجاريها الطبيعية. لذا فقد كنا أمام أمر واقع لإعادة الحياة الدستورية بانتخاب وصي على العرش، على لسان حضراتكم ليتمشى الدستور، ويجري بمجراه الطبيعي، وتؤلف وزارة دستوريه - كما هي رغبتكم ايها الاخوان - فبناء على تغيب الوصي السابق، وتركه واجباته الدستورية، وتوقف احكام الدستور ولاجل ان تعاد الحياة الدستورية الى مجراها الطبيعي، اقترح تعيين وصي بمحله، واسمحوا لي بأن أرشح الشريف شرف، احد كبار رجال الاسرة الهاشمية العظيمة وصياً (تصفيق) وأرجو ان يوضع الاقتراح بالتصويت.

(٢) خطاب فخامة الاستاذ ناجي السويدي

سادتي الاجلاء.

تفضل فخامة رئيس الحكومة القائمة بالأمر، وأبان لكم بعض الصفحات التي مرت على هذه البلاد، في الايام الاخيرة، وفي هذه المحنة الشاملة.

وددت أن أقوم بواجبي، وأحضر المجلس هذا، وبما انه ادعى الكثير من اخواني بأنني مفتي الدستور، وأرغب دائماً في البحث في الأسس الدستورية، رأيت من واجبي أن أوضح بعض النقاط اللازمة الضرورية، حول وضعنا وموقفنا هذا.

تعلمون أيها السادة اني في موقفي السابق، عندما نوقش موقف البلاد أخيراً، كنت الشخص الوحيد الذي وقف، وبين للناس بواسطة مجلس الامة، النقاط الدقيقة التي مرت على البلاد، وان المساعي التي بذلت من جميع أبناء هذه الامة في تسكين الحالة، في مثل هذه الظروف الحرجة، باءت بالفشل، لأن سوء الالقاء، وسوء الارشاد، بدل الموقف إلى أن اوصله إلى هذه الحالة، فالأمر الذي وقع إنما وقع دفاعاً عن حقوق البلاد والأمة، التي نرغب جميعنا بأن تبقى هادئة، ومطمئنة ساكنة، ومحتفظة بصداقاتها السياسية، وغير جالبة لعداء أي دولة أخرى في العالم، هذه

السياسة التي أردنا ان نضع اساسها ، والتي وضعنا حجرهـا الأساسي فعلا ، وقد اثمرت ، وهي السياسة المثلى التي اراد البعض تعكيرها ، إلى ان قامت النخوة العراقية لتأمينها ، فالأمر - بعد ما شاهدنا جميعاً - انتهى بانفكاك الوصي على العرش ، واستقالة الوزارة .

انا الشخص الذي تعرفوني جميعاً بأني دائماً ادافع عن احكام الدستور ، وانا الشخص الذي اشترك بوضع اول حجر في بناء الدستور ، واشترك بالمحافظة عليه إلى يومنا هذا ، رأيت من الضروري أن أوافق الاخوان على تشكيل هذه الحكومة (تصفيق)

الدستور أيها السادة لا يمكن أن يشمل جميع الحادثات الفردية ، فكلام الله الذي يحتوي على كل شيء فيه من التفرعات ، والأمور ، ما لم يمكن الاحاطة بها . فترك الاجتهاد والقياس ، والمواد الأخرى ، لوضع ما يقتضي من وقت لآخر لتدوير شؤون الامة الاسلامية ، فكم بالاحرى انه لا يمكن أن يشمل الدستور جميع الحوادث ، ومن جملتها هذه الحادثة المهمة ، التي لم يتصور واضع الدستور ان العراق سيجابهها يوماً من الأيام ، وأن تبقى البلاد بلا دستور ، وبلا وزارة ، فسواء وافقت أحكام الدستور أم لم توافق ، يجب أن تكون هناك هيئة مسؤولة لتحافظ على الامن ، وحفظ البلاد ، و إذا لم يكن في الدستور ، صراحة كافية فطبعا لمجلس الأمة ان يضع لمقرراته اساسا يقوم بمقام الدستور ، فالحكومة مشت عليه ، وأرادت أن تظهر البلاد في وضع جديد جرت مذاكرة في حل قد يكون لا يحتاج لجمع مجلس الامة ، ولكن الظروف لم تساعد على هذا الحل ، الذي تقدم به رئيس الحكومة لحضراتكم ، وبقيت القضية قضية وضع هذا المجلس .

صدرت دعوة إلى مجلس الامة بالاجتماع ، وهذه الدعوة قد تكون لا تنطبق على أحكام النظام الداخلي ، لأن الصراحات الدستورية تناقض ذلك ، ولكن ثقوا أيها الاخوان ان الذي دعاني للحضور هو ليس بصفتي عضواً في مجلس الاعيان ، بل كعضو عامل في هذه الأمة ، وخادم للمجتمع ، ولذلك في هذا الأمر يجب أن لا تقيدنا الأنظمة ، بل ما يسهل خدمة المجتمع (تصفيق)

أيها السادة أتيت لهذه البلاد في سنة ١٩١٩ ولم تكن هناك حكومة ، ووجدت كثيراً من اخواني قد بدأنا نتذاكر مع السلطة القائمة حينئذ لاعطاء شكل للحكومة ، ولم أكن آنئذ لاعين ، ولا نائب ، وكثير من الاخوان الذين كانوا ولا يزالوا يمثلون خدمة الامة تمثيلا حقيقياً ، لم يكونوا نوابا ، ولا أعيانا . ثم أتى جلالة المرحوم الملك فيصل الأول إلى هذه البلاد ، وكانت أيضاً مشكلة تأليف المجلس التأسيسي لبت في شكل الحكومة ، وكنت في تلك الاجتماعات (كما قيل عني) بأني أجد بعض الحلول الملائمة من وقت لآخر ، وبالفعل وجدت حلا من طريق المضابط العامة ، وهكذا كما رأيتم تمت البيعة لجلالة المرحوم الملك فيصل الأول بأخذ اصوات الامة من غير اجتماع مجلس ، فكم بالاحرى أن يقع المجال للأمة ، حين الملمات ، وحينما تقتضي الظروف ان تبين

الامة آراءها .

نحن كنا نرغب – عند وضع الدستور – ان يعطى الحق لمجلس الامة ان يجتمع ويبت في القضايا الهامة ، ولكن الموانع التي يعلنها الجميع حالت دون تحقيق هذه الرغبة ، فجعل اجتماع مجلس الامة لا يكون إلا تحت مراسيم مخصوصة ، وأنا ارجح كل الترجيح ان يفسح المجال لمجلس الامة ان يجتمع ، متى شاء من نفسه ، وبلا دعوة ، لحل القضايا التي تحصل امثال هذه القضايا ، وعليه انا لا اريد ان اناقش اجتماع المجلس ، كأعيـان ، او نواب ، بل اريد ان ابين لحضراتكم بأن تأخذوا على عاتقكم حل هذه القضية ، لأنكم ابناء هذه البلاد ، ورجالها ، وكم بالأحرى ان تبدو آراؤكم في المجلس كممثلين في القبول للاقتراح ، او الرفض ، كما وجدنا ان الذين لم يكونوا ممثلين في المجلس ابدوا آراءهم قبلا .

سادتي إن البلاد في زمن حرج ، والعاصفة محيطة بها من جميع جهاتها ، فيا رجال الامة يجب عليكم ان تنقذوا البلاد ، فعلينا واجب ان ندفع عنها جميع الاخطار والكوارث التي تحيط بها ادفعوا هذه الغمة وهذه الكارثة . امامكم الزمن الملائم لاتخاذ التدابير ، عندما تتكشف لكم الحقيقة ، ولكن الآن امامنا هذه الغمة ، فيجب ان نزيلها فأنا لا اقول ذلك بصفتي عيناً ، بل بصفتي رجلا من ابناء هذه الامة ، ويغار على البلاد ، فيجب ان تحل هـذه القضية بأية طريقة كانت . إه

(٣) الخطاب الثاني لفخامة الكيلاني

اخواني :

حييتكم عند افتتاح الجلسة لما كنت اتوسم في نفوسكم من الحمية والغيرة على هذه البلاد ، والآن ظهر للعيان ما توسمته انا ، وتوسمته الامة بأجمعهـا فيكم ، من حب وغيرة إلى وطنكم بقراركم هذا . (تصفيق)

سادتي : ان هذا القرار سنسجله للبلاد بصفحات خالدة ، خدمتم بها وطنكم ، لا في الحاضر فقط ، وإنما في المستقبل ايضاً ، فعلاوة على تدعيمكم بقراركم هذا العرش المفدى ، لا شك انكم بدأتم بالخطوة الاولى في الاصلاح الدستوري ، الذي يطلبه الجميع . ثم اننا بهذا القرار أثبتنا للملأ أجمع ، القضاء على أدران الماضي وحزازاته ، فظهر الذين كانوا لحد الأمس يتقاتلون متعاونين في نصرة أمتهم ومليكهم ثم انه بهذا القرار ، ظهر للعيان ان ما قام به اخوانكم رجال الجيش بأجمعه ، من اتخاذ التدابير اللازمة لسلامة البلاد ، والحرص على الاستقرار ، وحفظ الامن ، بأنه مؤيد من الأمة على لسان حضراتكم (تصفيق) وبوركت أمة انتم ممثلوها (تصفيق) وبوركت أمة قوادها وجيشها البواسل ، هؤلاء الرجال (تصفيق وهتاف) ثقوا ان كلا منا سيبذل الغـالي

والرخيص في سبيل خدمة هذه الأمة التي تحقق بانها تستحق الخدمة ببذل النفس والنفيس (تصفيق) اختم كلامي بتكرار امتناني العظيم، وشكري الجزيل، على هذه العاطفة بل على هذه الحقيقة التي تجلت في نفوسكم، وأرجو الآن أن يتقدم الوصي الجليل لقسم اليمين القانونية.

سادتي: لي كلمة اسمحوا لي ان القيها على حضراتكم ونودعكم، وان شاء الله سنجتمع بكم دائماً بالخير، وبهذه الروح الطيبة.

سادتي احب هنا ان اخاطب الامة أجمع، امام ممثليها بان هذه الحركة الوطنية التي وضحت لحضراتكم، كما عرضت، لم تستهدف سوى حفظ الامن والطمأنينة في البلاد، والحرص على محافظة احكام الدستور، بل اعادة الحياة الدستورية الحقيقية، وصيانة العرش، وجلالة الملك فيصل الثاني المعظم (أصوات ليحيى الملك).

هذا من الوجهة الداخلية. وهنا احب ان اعرض على حضراتكم كما اتضح لديكم – ان هذه الحركة الوطنية هي حركة داخلية محضة، ليس لها اية علاقة بأية دولة اجنبية (تصفيق) دافعها الغيرة والوطنية، وباعثها الحمية القومية، ورائدها الاخلاص للامة (تصفيق) واما علاقاتنا وعلاقات البلاد اجمع، وعلاقات العراق مع الدول، هي ايضا الحرص على ما كنا عليه من التمسك بتعهداتنا الدولية واصرح ايضاً بالتمسك بالمعاهدة العراقية البريطانية هذا الحلف الذي سينفذ ويبقى نافذاً، ويبقى العراق حريصاً على تنفيذه نصاً وروحاً وليس لنا الا ان نحرص كل الحرص على ان تبقى هذه الامة موفورة الكرامة (تصفيق)

هذا ما اردت ان اوضحه دفعاً لكل تخرص، وفي الختام أكرر جزيل الشكر لحضراتكم وأودعكم بالوداع الناشئ والمنبعث من قلب مفعم بالتجلة والاحترام (تصفيق) «أصوات – عاش الشعب – عاش الوطن»

(٤) أعضاء مجلس الامة الذين حضروا الاجتماع التاريخي أمس لانتخاب سمو الوصي المعظم مرتبة على الابجدية:

ابراهيم حيم، وابراهيم داود ناحوم، وابراهيم عطار باشي، وابراهيم يوسف، وأحمد الوهاب، وأحمد حالت، وأحمد عثمان، وأحمد كمال، وأمجد العمري، وأمين رشيد، وبهاء الدين شيخ سعيد، وتوفيق الهاشمي، وتوفيق برتو، وتامر السعدون، وجمال المفتي، وجمال بابان، وجميل قيردار، وحازم شمدين آغا، وحامد النقيب، وحسين المكوطر، وحسن ملادهزي، وحمدي سليمان، وحميد الحمود، وحموده المزيعل، وخالد النقشبندي، ودار الداود، وداود الجاف، وداود السعدي، ورشيد عالي الكيلاني، ورؤوف الشيخ محمود، ورؤوف اللوس، ورزوق غنام، وروفائيل بطي، وروبين بطاط، وزامل المناع، وسلمان البراك، وسعدون الرسن، وسيف الله خندان، وشبيب

المزبان ، وشعلان السلمان الظاهر ، وشواي الفهد ، وصادق حبه ، وصالح باش أعيان ، وصالح شكاره ، وصالح قحطان ، وصديق ميران قادر ، وطالب الحاج محمد علي ، وطاهر الصابونجبي ، وطاهر محمد سليم ، وعـارف حكمت ، وعبد الرزاق العلي السليمان ، وعبد الرزاق منير ، وعبد الغفور البدري ، وعبد الغني النقيب ، وعبد القادر السباب ، وعبد اللطيف ثنيان ، وعبد الهادي الجلبي ، وعبد الهادي الظاهر ، وعبد الله الهريفكاني ، وعبد الله الياسين ، وعبود الملاك ، وعبود الهيمص ، وعجه الدلي ، وعز الدين النقيب ، وعزرا مناحيم دانيال ، وعزاره المعجون ، وعلوان الياسري ، وعلي الدوغرهجي ، وعمران الحاج سعدون ، وفائق الطالباني ، وفريد الجادر ، وفريق المزهر ، وقاطع البطي ، وقاطع العوادي ، وماجد القره غولي ، ومتي سرسم ، ومحسن أبو طبيخ ومحمد الحبيب ، ومحمد العريبي ، ومحمد باقر الحلي ، ومحمد الحاج نعمان ، ومحمد حسن حيدر ، ومحمد سعيد عبد الواحد ، ومحمد صالح ، ومحمود النعمة ، ومحيي الدين السهروردي ، ومرزوك العواد ، ومصطفى السنوي ، ومصطفى الطه السلمان ، وناجي السويدي ، وناجي شوكت ، وهبة الله المفتي ، وياسين الخضيري ، ويونس السبعاوي . عدد الحاضرين (٩٤) عيناً ونائباً .

الوزارة الكيلانية الرابعة

﴿ توطئة ﴾

على أثر القرار الذي اتخـذه مجلس الامة في جلسته المنعقدة في يوم الخميس الموافق ١٠ نيسان سنة ١٩٤١ المتضمن المناداة بالشريف شرف وصياً على عرش العـراق، اتفقت كلمة الساسة والعسكريين على وجوب إنهاء الحكم العسكري في البلاد، وتكوين وزارة جديدة تأخذ على عاتقها السير بالبلاد ضمن القوانين والأنظمة المرعية، فوجه الوصي الجديـد كتاباً إلى السيد رشيد عالي الكيلاني « رئيس حكومة الدفاع الوطني » هذا نصه :

وزيري الافخم رشيد عالي الكيلاني

بناء على استقالة فخامة طه الهاشمي من منصب رئاسة الوزارة، ونظراً إلى ما نعهده فيكم من دراية وإخلاص فقد قرّ رأينا أن نعهد اليكم برئاسة الوزارة على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق.

صدر عن البلاط الملكي في بغداد في اليوم الثالث عشر من شهر ربيع الأول سنة الف وثلثمائة وستين الهجرية، الموافقة لليوم العاشر من شهر نيسان سنة الف وتسعمائة و إحدى وأربعين الميلادية[1]

شرف

﴿ هيئة الوزارة الجديدة ﴾

وفي يوم ١٥ ربيع الأول ١٣٦٠ و١٢ نيسان ١٩٤١ تكونت الوزارة من :

١- رشيد عالي الكيلاني رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية بالوكالة

٢- ناجي السويدي : وزيراً للمالية
٣- ناجي شوكت : وزيراً للدفاع
٤- موسى الشابندر : وزيراً للخارجية
٥- علي محمود : وزيراً للعدلية
٦- محمد علي محمود : وزيراً للأشغال والمواصلات
٧- محمد يونس السبعاوي : وزيراً للاقتصاد
٨- محمد رؤوف البحراني : وزيراً للشؤون الاجتماعية
٩- محمد حسن سلمان : وزيراً للمعارف

وقد اشترك في هـذه الوزارة ثلاثة من رؤساء الوزراء « عهد الملك فيصل الأول » وهم الكيلاني، والسويدي، وناجي شوكت، كما اشترك فيها ثلاثة من أبرز الوزراء السابقين، ولم يستوزر لأول مرة غير وزير المعارف محمد حسن سلمان.

(١) جريدة «الاستقلال» البغدادية العدد (٤٠١٣) بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٤١

الوزارة الكيلانية الرابعة

أمام الصفحة (٢٠٠)

رئيس الوزراء ووزير الداخلية بالوكالة



رشيد عالي الكيلاني



وزير المالية * ناجي السويدي



وزير العدلية * علي محمود الشيخ علي



وزير الدفاع * ناجي شوكت



وزير الخارجية * موسى الشابندر



وزير المواصلات والاشغال * محمد علي محمود



وزير الاقتصاد * يونس السبعاوي



وزير الشؤون الاجتماعية * رؤوف البحراني



وزير المعارف * محمد حسن سلمان

وكان مقرراً لدى « حكومة الدفاع الوطني » تعيين ناجي السويدي رئيساً لمجلس الأعيان ، وتعيين ناجي شوكت رئيساً للديوان الملكي ، فأصرَّ الزعيمان السوريان : جميل مردم وسعد الله الجابري (وكانا في العــراق يومئذ) كما أصر المفتي الحسيني على أن يشترك في الوزارة الجديدة « هذه » الناجيان المشار اليهما لأسباب سياسية .

✲ اول خطاب لرئيس الوزراء ✲

وقد انتهز الرئيس الكيلاني تلاوة الإرادة الملكية بإسناد منصب رئاسة الوزراء اليه فألقى خطاباً خطيراً هذا نصه :

« أرجو أن تعرضوا على صاحب السمو الوصي المعظم جزيل شكري وعظيم احترامي القلبي ، للثقة الغالية التي تفضل سموه فأولاني إياها لتحمل المسؤولية . وإني أسأله تعالى أن يمدنا بعون من عنده ، لنقوم بأعباء المسؤولية الثقيلة التي تتطلبها خدمة الأمة ، خدمة صادقة ، وبذلك نكون عند حسن ظن سموه، ونفي بالواجب نحو عرش صاحب الجلالة الملك المفدى فيصل الثاني حفظه الله »

ثم التفت فخامته إلى جمهور الحاضرين من نخبة رجال الدولة ، والجيش ، وأشراف البلد ، فقال :

إخواني

اسمحوا لي في هذه المناسبة الطيبة ، أن أتوجه إلى حضراتكم بكلمة موجزة ، لا أستطيع في هذه اللحظة ، حين أعود بنظري إلى تطور الحوادث في المدة الأخيرة ، إلا أن أشعر بإعجاب عظيم لما شاهدنا جميعاً من الشعب العراقي، الذي تجلى فيه حب النظام وتقدير المسؤوليات الملقاة على عاتق الدولة ، واحترام حقوقها وواجباتها معاً .

ولا ريب أن كل مشاهد منصف ومطلع على حقيقة بواعث وأهداف الحركة الوطنية سيحفظ في قلبه للشعب العراقي إعجاباً واحتراماً لا نهاية لها .

أيها السادة :

إن الحرص على سلامة العرش وكيان الدولة، قد تجلى في كل فرد من أبناء الشعب الكريم، وقد قدم ممثلو الامة في جلسة مجلس الامة التاريخية التي عقدت يوم الخميس الماضي في ١٠ نيسان، برهاناً قاطعاً على نضوج العراق السياسي، فقد كان إجماع المجلس على معالجة تلك الأزمة الدستورية الخطيرة ، بتأييد حركة جيشه الوطنية المباركة ، وتنحية الوصي السابق ، وتنصيبه الشريف شرف وصياً على عرش العراق ، وبذلك عادت الحياة الدستورية كان ذلك كله خير خاتمة لاشتراك الجهود الوطنية لمعالجة تلك المشكلة الكبيرة .

وإذا كان ثمة من عبر خالدة مما حدث، فهي كفاءة امتنا على مواجهة المشاكل، وقدرة أبنائها

على التعاون والتعاضد في حل تلك المشاكل . فبعد أن تقدم الجيش الوطني للقيام بواجبه الطبيعي في حراسة كيان المملكة ، وصيانة كرامتها ، وتأمين السهر على عرشها ، أقول بعد أن أقدم الجيش على القيام بواجبه في تلك الفترة الخطيرة ، التي تغيب فيها الوصي السابق وترك فيها واجبات الوصاية وعطل فيها أحكام الدستور ، بادرت الأمة لمناصرة جيشها في تحقيق ما يقتضيه الواجب الوطني ، وكان لي الشرف بتحمل مسؤولية رئاسة حكومة الدفاع الوطني ، وكنت مقدراً لتلك المسؤولية العظيمة ، حتى وجدت من حولي كافة الموظفين يقومون بواجباتهم الرسمية بحماسة ، والشرطة تعين الجيش في حفظ الأمن ، وحراسة النظام ، والشعب من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب يتطلب المضي في تحقيق إرادته لتوطيد استقرار حقيقي في البلاد

أيها السادة : سجل التاريخ منذ أقدم العصور إلى اليوم مفاخر كثيرة خالدة لأبناء أمتنا الكريمة ، وتربة الوطن الصالح قد أنتجت على مر الدهور نتاجا صالحاً في شتى مناحي الحياة فأنتج وطننا دولا عظيمة ، تركت للعالم كله قواعد رصينة للمدنية في شتى العصور ، فلا عجب أن تنهض الأمة الأبية في هذا العصر ، الذي تتصارع فيه الأمم في سبيل الحياة الحرة السعيدة ، غير ان مما لا شك فيه ان الحركة الوطنية الأخيرة قد تركت لتاريخ أمتنا مفخرة لا أبالغ إن قلت انها من أعظم المفاخر في حياة الأمم جميعاً . فقد انحلت تلك المشكلة الكبرى في جو من الهدوء والثقة ، وتجلى فيها روح التضامن بين الحكومة والشعب وجيشه الباسل ، بشكل نادر في تاريخ الامم .

أيها السادة : ليس من السهل أن تنتقل الأمة من عهد التبلبل إلى عهد من النشاط الوطني ، ومن دور التباعد بين الحكومة والشعب إلى دور التعاون الضروري بينهما ، ليس من الهين أن يتم انقلاب خطير من هذا النوع ، ثم لا تراق فيه قطرة من دم ، ولا يغدر حق أي كان ، ولا يجري اعتداء مطلقاً على حرية أحد ، ولا يحدث فيه أي إخلال في النظام ، ومثل هـذا الانتقال لا يتم بهذا الشكل المحكم إلا في أمة عرف فيها كل فرد حقوقه ، وقدر واجباته ، كما أنه آمن بحق أمته ، واحترم واجباتها الدولية ، فلم يحصل أي تجاوز فردي على أحد ممن أعانوا الحكومة وكافة الهيئات المسؤولة المرتبطة بها بتمسكهم جميعاً بالنظام وابتعادهم عن استفزاز الرأي العام

ان شكري للجيش ورجاله المتفانين في خـدمة الوطن ، وحب العرش المفدى ، وتقديري لأخوانهم الموظفين من شرطة ، ومدنيين ، فلا أستطيع أن أعبر عنه إلا بالقول ان التاريخ وحده سيذكر لهم جميعاً مفخرة السهر على حقوق أمتهم ، ومصالحها ، واستقرارها ، في أحرج دور اجتازته بنجاح عظيم .

والآن أيها الاخوان انتهت تلك الفترة ، وكتب الله للجهود الخالصة في سبيل العرش والوطن النجاح بإعادة الامور إلى مجاريها الطبيعية ، وتم هـذا النجاح أخيراً بفضل اجتماع ممثلي الأمة ،

وانتخابهم الشريف شرف وصياً على عرش جلالة الملك المفدى ' وقد بادر سموه بممارسة صلاحياته الدستورية ' وقد أصدر الإرادة الملكية بتأليف الوزارة برئاسة هذا المخلص ' الواقف أمامكم ' فواجبنا الوطني يحتم علينا بذل قصارى الجهد لتكون نتيجة هذه الحركة الوطنية العامة المباركة مثمرة في صيانة حقوق صاحب العرش جلالة الملك فيصل الثاني حفظه الله ' وفي تحقيق أماني الامة ويحتم علي الواجب ' وعلى زملائي ' أن نعمل في غير ملل ' ولا كلل ' ولا تردد ' لبلوغ الاهداف الوطنية فنتقدم بذلك البرهان للأمة الكريمة ' والشعب العزيز ' ان حركته الوطنية لم تكن عبثا ولا ريب عندي اننا سنجد من كافة المخلصين للعرش والوطن تأييداً مستمراً لا يكدره شيء . وبفضل هذا التعاون نرجو الله أن يوفق الأمة لبلوغ أمانيها

أيها السادة : نحن متوكلون على الله ' وقد سرنا مندفعين لتحقيق إرادة الأمة ' ولي وطيد الأمل ان ابناء الشعب الكريم لن يفتروا عن مساعدتنا في حفظ حقوق امتنا ' والقيام بواجباتها الدولية ' بما يتفق مع تعهداتها ' ولايسيء الى كرامتها .

أيها السادة ارى من الحق ان اناشد الطبقة المسؤولة عن تنفيذ ارادة الامة ' الا وهي طبقة الموظفين التي ساعدتنا في الايام الماضية ؛ وكان لها فضل عظيم في الانتقال من عهد الفتور القديم ' الى عهد النشاط الجديد .

اخواني الموظفين يسمع الحاضر منكم ندائي' وسيسمعه الغائب أيضا ' اني اشكركم على ما شاهدته منكم ' سواء في المدة الاخيرة ' اوفيما مضى ' عندما كنت متوليا المسؤوليه فقد رأيت فيكم اخلاصاً وتقديراً للواجب الوطني ؛ غير اني ارجو اليوم ان تضاعفوا الجهد بحماسة ينسيكم التفكر في راحتكم الشخصية 'فتواصلو العمل لخدمة هذه الامة الكريمة ' التي برهنت للعالم كله انها تستحق الخدمة العظيمة ؛ والتضحية البالغة .

اخواني الموظفين انكم تستطيعون بمواصلة جهودكم ' ومضاعفة مساعيكم ؛ من ان تظهروا للامة مبلغ حرص الحكومة على تأمين حقوقهـا ' وخدمة مصالح ابنائها ؛ وكلما أسرعتم في انجاز معاملات ارباب المصالح من أبناء امتكم المواطنين أو الاجانب في العراق . وبهذه المناسبة اود ان اؤكد شكري لكافة القاطنين في العراق من وطنيين وأجانب ' لأنهم ازدادت ثقتهم بالحكومة ' واحترامهم لكم كما اطلب اليكم الاتقان في العمل ' والسرعة في انجازه. أطلب أن تراعوا دائما العدل والحق ' لان العدل اساس الملك .

اعدلوا في جميع المعاملات التي تعرض عليكم . اظهروا الحق ' وازهقوا الباطل ' يكن الله في عونكم ولن تستقر الاحوال استقراراً حقيقيا الا اذا حرصتم على انجاز العمل واتقانه بروح العدل والحق

يجب أن تشعر الأمة ، وأن يشعر أبناء الشعب العراقي ، بأن عهداً جديداً قد باء في حياة هذه البلاد ، وان هذا العهد يمتاز بالنشاط العام، والتضامن المتزايد ، والثقة بتقدير الحكومة لمسؤولياتها ، واحترامها لواجباتها « سواء كانت هذه الواجبات خاصة نحو الأفراد ، أو عامة نحو الهيئات والدول ، على أن يراعى في ذلك كله كرامة الأمة ، وسلامة كيانها

وأخيراً أيها السادة لا بد لي من أن أكرر شكري لقوى البلاد المسلحة من جيش ، وشرطة ، والموظفين المخلصين لواجبهم ، وللذين أعربوا عن شعورهم سواء بإرسال برقيات التأييد ، أو بالحضور في وفود التهنئة ، كما أشكر كافة القاطنين في هذه البلاد من وطنيين غيورين ، وأجانب كرام ، الذين حافظوا على النظام ، وأعانوا الحكومة بالقيام بواجبها في المدة الماضية .

وفي الختام أدعو الله تعالى أن يوفقنا لخدمة الشعب ، وتحقيق أماني الأمة ، في ظل صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المفدى ، وبرعاية صاحب السمو الوصي المعظم » اه [١]

وبعد الانتهاء من هذا الخطاب القيم أقبل الحاضرون على فخامته يصافحونـه ويقدمون له التهاني ، ثم قصد فخامته وزملاؤه البلاط الملكي العامر لعرض الشكر على سمو الوصي المعظم .

« سياسة العراق الداخلية »

حرص السيد رشيد عالي الكيلاني على أن يؤكد علناً وأمام الرأي العام العراقي والعالمي بأن سياسة العراق الخارجية ستبقى على ما كانت عليه من قبل فسجل عـلى نفسه ذلك في مناسبتين مختلفتين هما :

١- جاء في الخطاب الذي أذاعه في مساء اليوم الثالث من نيسان ١٩٤١ م بمنـاسبة توليه رئاسة « حكومة الدفاع الوطني » بأن سياسة العراق الخارجية ستبقى كما أعلنها في منهاج وزارته الاخيرة ومن أسسها :

« عدم توريط البلاد في أخطار الحرب ، والقيام بأداء رسالتها القومية ، والمحافظة على تعهداتها الدولية لا سيما المعاهدة العراقية - البريطانية ، والاستمرار في تنفيذ أحكامها بروح الود والصداقة والدوام في تقوية الروابط الحسنة مع الدول العربية المجاورة . . . الخ »

٢- وجاء في الخطاب «الثاني» الذي ألقاه أمام مجلس الأمة في يوم ١٠ نيسان سنة ١٩٤١ قوله:

« وأما علاقاتنا ، وعلاقات البلاد أجمع ، وعلاقات العراق مع الدول فهي أيضاً الحرص على ما كنا عليه من التمسك بتعهداتنا الدولية ، وأصرح أيضاً بالتمسك بالمعاهدة العراقية - البريطانية هذا الحلف الذي سينفذ ، ويبقى نافذاً ، ويبقى العراق حريصاً على تنفيذه نصاً وروحاً . . . الخ »

---

(١) جريدة الاستقلال العدد (٤٠١٣)

❋ وفود من الالوية ❋

ما كادت « الوزارة الكيلانية الرابعة » تتكون بعد الانقلاب العسكري الذي تكلمنا عنه في الصفحات المتقدمة ، حتى أخذت وفود من الألوية ، والأقضية ، تشخص إلى بغداد لترفع التهاني إلى السيد الكيلاني بهذا العهد الجديد وكان فخامته يستقبل هذه الوفود في « بهو ديوان مجلس الوزراء » ويستمع إلى ما لديها من منظوم ومنثور كما كان يرد على كل وفد بخطاب سياسي يلهب المشاعر ، ويزيد الحماسة اشتعالا ، بحيث انقضت خمسة عشر يوما والوفود تترى، والشغل الرسمي ينحصر في استقبالها واستماع ما لديها والرد عليها وتأمين عودتها .

❋ برقيات من الخارج ❋

لم يقتصر التأييد الذي حصلت عليه حركة الجيش على العراقيين حسب فقد تلقى السيد الكيلاني عدة برقيات من خارج العراق أهمها :

(١) « حزب مصر الفتاة يهنئكم لموقفكم العظيم ، ويقدر جهادكم للبلاد العربية ، ويعتبر انتصار العراق انتصاراً للعرب والمسلمين . عاش العراق ، وجيشه الباسل ، وشعبه العظيم ، في ظل مليكه المحبوب ، والله أكبر والمجد لله والإسلام »

حزب مصر الفتاة

(٢) المؤتمر المنعقد اليوم ، والممثل للعرب في أمريكا يهنئ الحكومة العراقية الجديدة ، وموقفها التاريخي ، توسطكم الفعلي لاستقلال سورية ووحدتها اه »

رئيس المؤتمر العربي — أمين أرسلان

(٣) في هذه الساعة الحاسمة التي يتقرر فيها مصير الشعوب والامم ، تتجه أنظار الشباب العربي في بلاد الشام إليكم ، وقلوبهم تخفق مستبشرة بزعامتكم مفعمة بالايمان بكم في تقرير مصير الأمة العربية و إنقاذها من الفناء . وهم يؤيدونكم بالأموال والأرواح »

الشباب القومي في الشام

الحرب الانكليزية العراقية

❋ شروط انزال القوات البريطانية ❋

بعد أن أعلنت الحرب العالمية الثانية في ٣ أيلول ١٩٣٩م ، جرت مفاوضات بين الحكومتين البريطانية والعراقية حول شروط السماح للجيوش البريطانية بالنزول إلى البصرة ، في طريقها إلى فلسطين ، فتوصل ممثلون عن الحكومتين المذكورتين إلى إقرار الشروط التالية لهذا الانزال في

٢١ حزيران ١٩٤٠ م :

« ١ – يجوز لبريطانية أن تنزل إلى أرض العراق لواء مختلطاً في كل مرة .

« ٢– أن يبقى اللواء المذكور مدة معقولة للاستراحة ثم يستأنف سفره إلى الجهات المختصة خارج العراق (١)

« ٣– لا يجوز نزول قوات جديدة ما لم تكن القوات السابقة قد غادرت حدود العراق واجتازتها

« ٤– على الجانب البريطاني أن يشعر الحكومة العراقية بمدة مناسبةعن القوات المراد إنزالها في العراق ، وذلك قبل وصولها المياه العراقية الساحلية لتهيء لها أسباب الراحة والسفر » إﻫ (٢)

﴿ برقية لمستر تشرشل ﴾

فلما تطور الوضع الحربي في شمالي افريقية ، وحدث الانقلاب العسكري في بغداد ، وقامت « حكومة الدفاع الوطني » فيها أبرق رئيس الوزارة البريطانية ، المستر تشرشل ، إلى وزير الهند البرقية التالية في ٨ نيسان ١٩٤١ م :

من رئيس الوزراء إلى وزير الهند

كنتم قبل مدة ذكرتم أنه قد يمكن أن يكون في استطاعتكم الاستغناء عن فرقة أخرى من جيش الحدود للشرق الأوسط . لقد ساءت الحالة في العراق ، وعلينا أن نتأكد من سلامة البصرة لأن الأمريكان يزدادون اهتماماً في أمر إنشاء قاعدة جوية كبرى هناك فيجري التسليم فيها دون واسطة . يظهر ان لهذه الخطة أهميتها العظمى نظراً لاتجاه الحرب اتجاهاً شرقياً ، وهو مما لا شك فيه ، وسأبين لرؤساء الأركان أنكم تدرسون هذه الاحتمالات ، كما ان الجنرال أوكنلك يفكر في إمكان الاستعاضة عن قوة إضافية » (٣)

وعلى هذا تقرر أن يحول إلى البصرة لواء من المشاة ، وفوج من مدفعية الصحراء ، وكانت هذه القوة على ظهر الباخرة في طريقها إلى الملايو » وهي لم تكن مجهزة بما تحتاج إليه في الصحراء ولكن للضرورة أحكامها (٤)

---

(٢) قدرت هذه المدة بثلاثة أيام

(٢) مجلة الفرقان الصيداوية ص ٦٤٤ م (٣٩)

(٣) المستر تشرشل ، رئيس الوزارة البريطانية في كتابه :

The Second World War V. 3 P. 226

(٤) *PAIFORCE the official Story of I. and P. command P 20*

نزول القوة الى البصرة

زار قنصل بريطانية في البصره وكيل متصرف اللواء في يوم ١٠ نيسان ١٩٤١م وأعلمه أن فرقة « من الجيش الهندي ، بضمنها فوج انكليزي ، تحملها قافلة مؤلفة من ثلاث بواخر حربية ، وتحرسها طرادتان وثلاث طائرات ستدخل مياه العراق الاقليمية خلال ٤٨ ساعة ، وانه ليرجوان يحيط السلطات العراقية علماً بذلك لتوافق على نزول هذه القوة إلى البصرة . وفي الوقت نفسه فإن مستشار وزارة الداخلية ، المستر أدمونس ، زار السيد رشيد عالي الكيلاني، ونقل هذه المعلومات إليه ، فاجتمع مجلس الدفاع الأعلى فوراً ، وقرر السماح لهذه القوة بالنزول وفق الشروط المتخذة في ٢١ حزيران ١٩٤٠م كما قرر ندب أمير اللواء الركن ، ابراهيم الراوي ، للسفر إلى البصرة لاستقبال القوة المذكورة ، باسم الحكومة العراقية ، دلالة على حسن نيتها تجاه حليفتها بريطانية العظمى .

وقبل أن ينتصف نهار اليوم الثالث عشر من نيسان ، دخلت القافلة البريطانية مياه العراق الاقليمية وفي يوم ١٧و١٨ من هذا الشهر نزلت القوة — موضوعة البحث -- إلى بر البصرة فأبرق تشرشل هذه البرقية :

« من رئيس الوزراء إلى الجنرال ايسمي للجنة أركان الجيش ، ولكل من يهمه الأمر

« يجب أن ترسل الجيوش إلى البصرة بأسرع ما يمكن ، وعلى أقل تقدير يجب الإسراع في إرسال الألوية الثلاثة إليها كما سبق الوعد بإرسالها » (١)

بيان للحكومة العراقية

وفي ٢٢ نيسان ١٩٤١ م أذاعت الحكومة البيان الرسمي التالي .

« سبق للحكومة البريطانية أن طلبت السماح لبعض قواتها بالمرور عبر العراق ، عملا بأحكام المعاهدة العراقية — البريطانية ، وقد اتخذت بين الجهتين منذ ٢١ حزيران ١٩٤٠ الترتيبات اللازمة لتسهيل مرور هذه القوات عبر العراق وقد وصلت البصرة بتاريخ ١٧و١٨ من شهر نيسان الحالي بعض القوات البريطانية لتمر عبر العراق عملا بأحكام المعاهدة ، ووفقاً لتلك الترتيبات . ونذكر بهذه المناسبة أن ما أذاعته بعض محطات الاذاعة الأجنبية من تعليقات حول هذا الموضوع لاصحة له البتة وان الحكومة ساهرة على حفظ حقوق المملكة وسيادتها الوطنية ، ولن تسمح بالاخلال بها بأي شكل كان »

٢٢ نيسان ١٩٤١ — مدير الدعاية العام (٢)

(١) *Winiston Churchill P. 225*

(٢) جريدة الزمان العدد (١٠٩٤) بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩٤١

نزول قوات جديدة

لم تقم « القوات البريطانية » التي نزلت إلى البصرة في اليومين ١٧و١٨ نيسان ١٩٤١م بأي دليل على انها ستغادر العراق خلال المدة المتفق عليها للاستراحة، لتحل محلها قوات بريطانية جديدة بل كان الأمر على العكس من ذلك، فإنها شرعت في حفر الخنادق، وتمرين الجنود على استعمال الأسلحة الحديثة والاعلان عن إجراء مناقصات لتأمين الأرزاق لمدة سنة كاملة .

وفي يوم ٢٨ نيسان ١٩٤١ م فاجأ المستر هولمن، مستشار السفارة البريطانية وزارة الخارجية العراقية بطلب الموافقة على إنزال قوة بريطانية جديدة، يتراوح عدد أفرادها من ٢٠٠٠ إلى ٣٥٠٠ شخص ستصل إلى البصرة في يوم ٢٩ من الشهر المذكور قبل أن ترحل القوات النازلة قبلا فذهلت الوزارة لهذه المفاجأة واتخذت القرارين التاليين في اليوم عينه « ٢٨ نيسان ١٩٤١ م »

القرار الأول

« اجتمع مجلس الوزراء في ديوان وزارة الخارجية، بعد اجتماع مجلس الدفاع الأعلى، ونظر في طلب السفارة بالسماح لإنزال القوة التي ستصل البصرة غداً، ضمن ثلاث بواخر، وبعد المداولة في الأمر قرر تأييد ما كان قرره مجلس الدفاع الأعلى، ووافق عليه مجلس الوزراء من عدم السماح لمجيء قوة بريطانية جديدة قبل مغادرة القوة البريطانية الموجودة، وان مجلس الوزراء يعتبر بقاء القوة البريطانية في البصرة يخالف نصوص المعاهدة العراقية – البريطانية، ويمس حقوق البلاد المشروعة وسيادتها، وقرر أيضاً الطلب من وزير الخارجية أن يطلب إلى السفارة البريطانية تقديم أوراق اعتماد السفير الجديد (١) إذ انه يعتبر عدم تقديم أوراق الاعتماد أمر غير طبيعي لا سيما وان السفير الجديد يطلب من الحكومة أموراً تخالف المعاهدة وغيرها من الشؤون المتعلقة بالطرفين »

القرار الثاني

« نظر مجلس الوزراء – بعد عقد مجلس الدفاع الأعلى – فيما يجب اتخاذه من الترتيبات العسكرية للدفاع عن سلامة المملكة، وحفظ حقوقها ازاء المفاجآت، بالنظر للوضع الحاضر بين الحكومتين العراقية والبريطانية فيما يخص مجيء القوات البريطانية إلى العراق، وطلب السماح بإنزال قوة جديدة أخرى، فقرر تبليغ وزارة الدفاع أن تقوم بإجراء الترتيبات العسكرية المقتضية في هذا الشأن » اهـ

ولم تشأ الحكومة حرمان الشعب من معرفة هذه التطورات فأذاعت هذا البيان :

(١) كان السفير البريطاني في العراق : السير بازل نيوتن، قد ابدل بسفير جديد هو السر كورنواليس، وقد وصل السفير الجديد الى الحبانية في يوم اول نيسان ١٩٤١ م ولم يقدم اوراق اعتماده الى الوصي الجديد الشريف شرف، بل ظل يماطل ويسوف حتى كان الاصطدام

« سبق للحكومة العراقية أن أظهرت حرصها على تنفيذ احكام المعاهدة العراقية – البريطانية بسماحها لبعض القوات البريطانية بالنزول في البصرة لتمر عبر العراق ، ولكن الإصرار على مخالفة ذلك من الجانب البريطاني حتم على الحكومة التمسك بحقوق البلاد ، واتخاذ التدابير اللازمة لصيانتها فيرجى من الشعب العراقي الكريم التزام الهدوء والسكينة والثقة بعدالة قضيته »

بغداد ٢٩ نيسان ١٩٤١ . مدير الدعاية العام (١)

✻ وزارة الخارجية تحتج ✻

رأت « وزارة الخارجية » تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته المنعقدة في يوم ٢٨ نيسان سنة ١٩٤١ أن تحتج على عدم تقديم السفير الجديد أوراق اعتماده ، فبعثت إلى السفارة البريطانية مذكرة برقم غ /١٣٥٢/٥ وتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٤١ جاء فيها ما نصه :

« ١ – كانت الحكومة العراقية قد سمحت ، بناء على مراجعة فخامة السفير البريطاني الشخصية لفخامة رئيس الوزراء ، بإنزال القوة البريطانية التي قدمت البصرة بتاريخ ١٧ و ١٨ نيسان ١٩٤١ وذلك بعد أن أكد السر كنهان كورنواليس بأن القوة المذكورة ستمر عبر العراق ، وبذلك أعطت الحكومة العراقية دليلا عملياً على حسن نواياها ، وحرصها على تنفيذ المعاهدة العراقية - البريطانية وعلى رغبتها في التعاون مع الحليفة .

« ٢ – أرسلت الوزارة بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٤١ مذكرة إلى السفارة البريطانية بينت فيها بوضوح ، الأسس التي بموجبها وافقت الحكومة العراقيه على إنزال القوات البريطانية المذكورة في البصرة للمرور عبر الأراضي العراقية ، ولما لم تجب السفارة على هذه المذكرة ، أيدت الوزارة بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٤١ وجهة نظر الحكومة العراقية بمذكرة ثانية بينت فيها ضرورة الاسراع في تسفير القوة البريطانية من البصرة ، كما انها نبهت السفارة إلى أن وجود هذه القوة قد سبب دعايات ضارة لمصلحة الطرفين ، كما قد خلق جواً لا يساعد الحكومة العراقية على ما اعتزمت عليه من التعاون الودي مع حليفتها .

« ٣ – بينما كانت الوزارة تنتظر جوابا على مذكرتيها الآنفتي الذكر ، فوجئت بطلب جديد من مستشار السفارة ، المستر هولمان ، عند زيارته لمدير التشريفات ظهر ١٩٤١/٤/٢٨ وهو الموافقة على إنزال قوة بريطانية أخرى تتراوح بين الـ ٢٠٠٠ والـ ٣٥٠٠ شخص بثلاث بواخر تصل البصرة في ١٩٤١/٤/٢٩

« ٤ – وعد السر كنهان كورنواليس ، عند مقابلته لفخامة رئيس الوزراء ، بأن القوة البريطانية المبحوث عنها قد جيء بها للمرور عبر العراق ، وانها ستبقى في البصرة للاستراحة فقط . على انه

(١) جريدة « البلاد » العدد (١٦٩٣) بتاريخ ١ ايار ١٩٤١

بالرغم من إلحاح الحكومة العراقية بضرورة الإسراع بتسفير هذه القوة ، بالنظر الدواعي التي بينتها الوزارة قبل هذا فإنها لا تزال موجودة هناك ، ولا يمكن أن نفسر ذلك إلا كونه مخالفة صريحة لنص معاهدة التحالف وروحها ، ومخلة بحقوق العراق المشروعة وسيادته

« ٥- ان عدم تقديم فخامة السفير الجديد أوراق اعتماده حتى الآن ، وتقدمه باسم الحكومة البريطانية ، بطلبات وأمور تتعلق بتطبيق المعاهدة العراقية - البريطانية أمر غير طبيعي يجعل الحكومة العراقية تجاه وضع شاذ لا ينطبق والأسس الصحيحة التي تترتب عليها علاقات دولتين متحالفتين مرتبطتين بمعاهدة واجبة التنفيذ في كل حين .

« ٦- ان الحكومة العراقية و إن كانت حريصة كل الحرص على إجراء كافة التسهيلات لمرور القوات البريطانية عبر العراق ، ضمن نصوص معاهدة التحالف العراقية البريطانية لم تستطع الموافقة على إنزال قوات جديدة في البصرة نظراً إلى استمرار بقاء القوة البريطانية التي نزلت هناك الأمر الذي يخالف نصوص معاهدة التحالف .

« لا يسع الوزارة تجاه هذه الأوضاع ، وحرصاً على دوام الصداقة العراقية - البريطانية التقليدية إلا أن تسجل احتجاجا لدى السفارة البريطانية ، واضعة مسؤولية النتائج التي تترتب على هذا الخرق من الجانب البريطاني لمعاهدة التحالف على عاتق الحكومة البريطانية وقد رجت تبليغ هذا الاحتجاج إلى الحكومة البريطانية » اه (١)

❊ القوة تنزل رغم الممانعة ❊

وقد تجاهلت « السفارة البريطانية » احتجاج «وزارة الخارجية العراقية» فنزلت القوة البريطانية الجديدة إلى البصرة في يوم ٣٠ نيسان ١٩٤١ م ، رغم ما جاء في الاحتجاج المذكور ، فكررت الوزارة احتجاجها على هذا الانزال ولكن السفارة لم تعر هذا الاحتجاج أي التفات

وفي الوقت نفسه فإن السفارة أوعزت إلى الموظفين البريطانيين المستخدمين في دواوين الحكومة العراقية ، وفي سائر الشركات أن يستعدوا للرحيل عند أول إشارة تصدر إليهم ، كما أوعزت إلى المصارف « البنوك » بتهريب موجودها النقدي وما لبثت أن أعدت منشوراً باسم السفير البريطاني ، السر كورنواليس ، ليذاع في الوقت المناسب .

❊ القتال في الحبانية ❊

كانت وزارة الدفاع -بناء على القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في جلسة ٢٨ نيسان ١٩٤١م - قد أرسلت بعض القطعات العسكرية إلى جوار الحبانية كتدبير احتياطي ضد المفاجآت المنتظرة

---

(١) « الكتاب الأبيض عن التطورات التي ادت إلى الاعتداء البريطاني على العراق » ص ٢٤-٢٥

فلما نزلت القوات البريطانية الجديدة إلى البصرة في يوم ٣٠ من هذا الشهر ، رغم ممانعة الحكومة العراقية ، أرسل وكيل آمر القوة الآلية ، المقدم عبد القادر عباس إنذاراً إلى آمر المعسكر البريطاني في « سن الذبان » بجوار « بحيرة الحبانية » طلب فيه منع الطائرات البريطانية من التحليق في الجو ، فرد الآمر المومى إليه على هذا الإنذار بأن طلب سحب القوات العراقية المرابطة بجوار الحبانية قبل أن يضطر إلى قصفها ، وبعد أخذ ورد طويلين ، فوجئت القوات العراقية المذكورة بنار شديدة فتحها عليها الجيش البريطاني المرابط في « معسكر سن الذبان » في صباح يوم الجمعة الموافق ٢ أيار ١٩٤١م فكانت الحرب سجالا بين الطرفين ، ووزعت « السفارة البريطانية » فوراً المنشور الذي كانت أعدته من قبل وهذا نصه :

﴿ رسالة من كورنواليس إلى أهالي بغداد الكرام ﴾

يا أهالي بغداد الكرام ! كلكم على علم من الأحداث السياسية الاخيرة المؤسفة التي جعلت الحياة مؤلمة في أعينكم كما انكم كذلك على علم من ان هذه الاحداث قد سببها شرذمة صغيرة من ضباط الجيش ، تؤيدهم فئة ضئيلة من محترفي السياسة ممن لا يخافون الله ولا يستحيون من الناس الذين لايسعون إلا إلى تولي السلطة واكتناز المال السحت على حسابكم إن هذه الفئة في أثناء بضعة الاسابيع الاخيرة لم تقتصر على اغتصاب الحكم في بلادكم الحرة هذه ، بل طغت إلى حد السعي إلى القضاء على حياة وصيكم عبدالإله ، خال مليككم الطفل ، فاضطروا الوصي إلى الهروب في سبيل النجاة مع آخرين من زعمائكم الوطنيين المعتبرين ، الذين خافوا طغيان تلك الفئة.

إن رجال الشر والسوء هؤلاء ، بعد أن اغتصبوا الحكم ، خنقوا صحافة العراق الحرة ، ثم أخذوا ببث الدعايات الكاذبة بينكم بواسطة محطتكم للاذاعة اللاسلكية ، والآن جعلوكم تقابلون وجهاً لوجه الموت وسائر الأهوال المنطوية على حرب غير مشرفة ولا فائدة ترجى منها لكم إنهم مكروا بكم من البدء بما زعموه كذبا من ان سياستهم ترمي إلى إبقاء العراق بعيداً عن أخطار الحرب . إن ما زعموه من ذلك لمجرد زور وبهتان ، فما انقضى شهر واحد من توليهم السلطة حتى جروا بلادكم الوديعة المسالمة إلى الحرب . اني لأقسم لكم بشرفي ان هؤلاء النفر من ضباط الجيش قد باعوا أنفسهم من الألمان والطليان لقاء قدر من المال . أفما بلغكم عنهم انهم يدعون أنفسهم بأصحاب الذهب المربع ؟ لقد باعوا أنفسهم ربما غالياً وباعوكم أنتم رخيصاً للألمان والطليان لكي يفصموا عروة الصداقة التقليدية بينكم وبين بريطانية . إن جميع رؤساء وزارتكم ووزراء خارجيتكم منذ يوم توقيع المعاهدة البريطانية — العراقية قد صرحوا الواحد بعد الآخر علناً للملأ ، وأمام مجلس أمتكم ان السياسة الأساسية الحيوية لمصلحة العراق تقضي بتنفيذ المعاهدة البريطانية - العراقية بحذافيرها

ان ذلك الرجل الذي يدعو نفسه الآن برئيس الوزراء ، بتأييد نفر من قادة الجيش والذي قد باع نفسه من الألمان والطليان بقدر من المال قد اضطر بريطانية الآن ، على كره منها ، إلى محاربة حليفها العراق . إني لأرى من واجبي أن أطلع الشعب العراقي على انه محروم من الوقوف على حقائق الامور،وأن أنذر هذا الشعب الكريم بالاخطار المحدقة به من جراء سياسة رشيدعالي.

إن العراق يا أهل العراق ، قد تعهد بشرفه ، بموجب معاهدة تقضي المادة الرابعة منهـا بأن « يقدم العراق إلى صاحب الجلالة البريطانية في الاراضي العراقية جميع التسهيلات والمساعدات التي في وسعه تقديمها ، بمـا في ذلك استعمال السكك الحديدية ، والانهر والموانئ والمطارات ووسائل المواصلات » وليس هنالك من تحفظات أو قيود قط في المادة الرابعة هذه ، وإنما هنالك بعض تحفظات وردت في المادة الخامسة ، من ملحق المعاهدة الذي يبحث فيما يعود إلى أوقات السلم أما في أيام الحرب فالعراق يتعهد بأن يقدم إلى بريطانية جميع ما نص عليه في المادة الرابعة المتقدمة الذكر بسخاء وبلا مساومة .

أما الحكومة الحالية فقد شاءت أن تنقض العهد بوضع القيود على ما جرى الوعد به ،وتم العهد عليه ، كما انها ايضاً شاءت ان تثير الرأي العام ضد حليفة العراق ، بريطانية العظمى ،وانها لرغبة نشأت عن روح العداء ، لا بل هي العداء بالذات

ان رشيد عالي قد بذل أقصى جهده ، بسلسلة طويلة مـن الأكاذيب والماطلات ، في سبيل دفع العراق كرهاً إلى التقاطع مع بريطانية العظمى ، فبناء على ما أتى به من هذه الأعمال،المنطوية على روح العداء وغيرها من نوعها ، أصبح من البداهة بمكان أن بريطانية لا يسعها أن تصبر أكثر مما صبرت الى الآن ، وعلى الأخص بالنظر إلى ما لدينا من علم تام بدسائس رشيد عالي مع دول المحور ومن برهان قاطع على تلك الدسائس :

اني منذ بضعة أيام خلت تراءى لي أن الوضع على درجة من الخطورة بحيث اعتبرت مـن الواجب علي بأن أوعز إلى النساء والأطفال من البريطانيين بمغادرة هذه البلاد ،التي قد سبق وأخذ رشيد عالي بالدفع بها إلى أخطار الحرب ، واني اوعزت بذلك مطلعاً رشيد عالي على ما لدي من خطط فوعدني بأنه سيكون مسؤولا عن سلامة مرور تلكم النساء والأطفال إلى الحبانية، وانه سيسمح بنقلهم جواً إلى البصرة في اليوم التالي

.إن رشيد عالي سمح بوصول تلكم العائلات إلى الحبانية بسلام إلا انه ، والاربعة من صحبه أصحاب الذهب ، أمروا في تلك الليلة نفسها قوة كبيرة من جيشكم بالسير إلى الحبانية وتطويق تلكم العائلات هناك . ان آمر تلك القوة لدى وصوله هناك ، أبلغ الآمر البريطاني بأن الجيش العراقي سيعمل على الفور لمنع أية طائرة بريطانية من القيام على الأرض ، ثم اتخذ الجيش العراقي

مراكز مهددة حول القاعدة الجوية التي هي لنا بموجب معاهدة . ان هــذا العمل المهين ، الذي لا يمكن تحمله ، لم يرد عليه فوراً بالقوة ، بالنظر إلى ما نكنه من الود للشعب العراقي عــلى أن الامور لا يمكن أن تستمر على هذه الحال . ان الشيء الوحيد الذي كان بالامكان ان نتلافى به هذه الكارثة للأمتين كلتيهما هو القيام قياماً كاملا تاماً من قبل الحكومة بالتعهدات المقطوعة لنا بموجب المعاهدة . ولقد أعطيت رشيد عالي الفرصة الكافية للتبصر في حماقاته ، وفي الاخطار التي تنطوي عليها سياسته ، ولكن اذني رشيد عالي أشد إصغاء إلى صوت الذهب منهــا إلى صوت الحكمة ، ولذلك لم يقم بسحب جيشكم كما يقضي عليه بذلك الشرف ومن العهد المقطوع. ان هذه الكارثة قد نجمت عن دسائس ومكر رشيد عالي الكيلاني وذلك النفر من أتباعه واصبح الصديق مضطراً إلى محاربة الصديق . على اني آمل بإخلاص بأن يحول دون ذلــك سداد الرأي الذي طالما عهدته ميزات الشعب العراقي الذكي

يا أهل العراق! يامن بذلت أنا ماتعلمون من جهد صادق في سبيل تأمين استقلالكم ، كدولة حليفة لبريطانية العظمى أو ان اذكركم بيوم غير بعيد ، فيه عرفتم رشيد عالي عدوكم رقم واحد وان أؤكد لكم بأن رشيد الآن لأشد خطراً عليكم وعلى مصيركم ، ومصير الأمة بأسرها ، مما كان يوم اطلقتم عليه ذلك اللقب في ساعة أتيحت لكم فيها حرية الاعراب عن مكنونات صدوركم .

اني أنا كرنواليس ، الذي عرفتموني حق المعرفة يا أهل العراق ، أقسم لكم أغلظ الايمان بأن بريطانية العظمى لا نية لها قط باحتلال عراقكم أو بنزع استقلاله منه . إن قيام بريطانية بشيء من هذا القبيل لما ينافي كل المنافاة ، السياسة التي اتبعناها منذ عشرين عاماً ، كما يعلم جميعكم ، تلك السياسة التي في سبيل تنفيذها تعاونت أنا شخصياً مع الطيب الذكر المرحوم جلالة الملك فيصل الأول ، الذي شرفني بصداقته وثقته خلال سنين عديدة إلى أن وافاه الأجل المحتوم ألا فليحي حفيد فيصل الأول ، جلالة الملك فيصل الثاني ، وليحي استقلال العراق الحقيقي » إﻫ.[1]

※ انذار من السفير البريطاني ※

لم يكتف السر كورنواليس بالخطاب الذي أذاعه على الشعب العراقي بمنشورات يدوية في يوم الاصطدام ، وهو يوم ٢ أيار ١٩٤١م لكنه أعد احتجاجا شديد اللهجة بعث به إلى رئيس الوزارة العراقية ، السيد الكيلاني ، وقد جاء فيه :

كانت السفارة قد طلبت سحب القوات العراقية من جوار الحبانية ، وفي حالة عدم سحبها حالا ، ستقع مسؤولية النتائج المترتبة على ذلك على عاتق الحكومة العراقية ... وقد ظهر لها

(١) مجلة العرفان الصيداوية ص ٣٦٨/ ٣٧٠ من المجلد ٣٩

من جواب وزارة الخارجية العراقية ، ان الحكومة العراقية لم تلب طلبها هذا ، وانها اخذت تقوم باستعدادات عدائية ضد القوات البريطانية في العراق، ولذلك فإنها بأمر من الحكومة البريطانية تخبر الحكومة العراقية بأن قائد القوات البريطانية قد أجبر على اتخاذ الاجراءات العسكرية المناسبة وانها تنذر الحكومة العراقية بأنه في حالة حصول ما يقلق سلامة السفارة البريطانية ، والمفوضية الامريكية بأي شكل كان ، وفي حالة حصول أي أذى لأي شخص بريطاني في بغداد ، أو أي محل آخر في العراق ، فإن الاوامر قد أعطيت إلى قائد القوات الجوية البريطانية بأن يتخذ كافة الاجراءات العسكرية ضد ذلك ، كما ان لديه تعليمات بتنفيذ هذه الأوامر ضد أية حركة عدائية من قبل الجيوش العراقية في بغداد ، وضد المحاولات العدائية الاخرى المثيرة لشعور الشعب العام ، سواءاً كانت عن طريق الراديو او اية واسطة اخرى » (١)

* قرارات خطيرة لمجلس الوزراء *

لم تكد انباء القتال تصل إلى اسماع المسؤولين في اليوم الثاني من ايار ١٩٤١م حتى اجتمع مجلس الوزراء في دار وزير المالية ، ناجي السويدي فوراً ، فتلي المنشور الذي وزعته « السفارة البريطانية » على الاهلين ، ثم اخرج رئيس الوزراء من جيبه الكتاب الذي بعث به إليه السفير البريطاني ، في صباح اليوم المذكور وتلاه على زملائه المجتمعين

ولما كان القائمون بتوزيع هذه المناشير موظفين بريطانيين في « السفارة البريطانية » وفي دواوين « الحكومة العراقية » تساعدهم بعض الأقليات ، ولاسيما اليهود ، وقد اعتصموا بالسفارة المذكورة وبالمفوضية الأميركية في بغداد ، فقد تقرر إرسال حامية من الشرطة إلى السفارة والمفوضية المذكورتين لمنع هؤلاء من الاتصال بالناس ، والاستمرار على هذا العداء السافر ، ثم اتخذ المجلس القرارات التالية :

« اجتمع مجلس الوزراء في دار وزير المالية وقرر ما يأتي :

١- إرسال جواب من وزارة الخارجية ، إلى السفارة البريطانية ، على مذكرتها المؤرخة في ٢١ مايس سنة ١٩٤١ الموجهة إلى فخامة رئيس الوزراء ، يبين فيه احتجاج الحكومة العراقية على اعتداء القوة البريطانية في الحبانية ، على قواتنا المرابطة حولها ، وتحميل المسؤولية على بريطانيا مما يحدث من النتائج .

٢- طلب ممثل سياسي ألماني إلى بغداد بأسرع ما يمكن .

٣- تأسيس علاقات سياسية مع روسيا السوفياتية .

٤- نشر بيان من قبل فخامة رئيس الوزراء يتضمن ايضاح الاعتداء البريطاني الواقع من

(١) الكتاب الأبيض ص ٢٧

قبل جيشهم في الحبانية ، على قواتنا الوطنية ومقاتلتها » . اه

هذه هي مقررات مجلس الوزراء في يوم الاصطدام ، وفيما يلي تفصيل ما جرى عليها :

أولا : جواب وزارة الخارجية

ردّت وزارة الخارجية العراقية على السفارة البريطانية بالمذكرة المرقمة غ ١٣٥٢ / ١٣٥٢ / ٥ والمؤرخة ٢ / ٥ / ٤١ وهي :

بالإشارة إلى مذكرة السفارة المؤرخة في ٢ مايس ١٩٤١ تبدي الوزارة ما يلي :

١- إن الحكومة البريطانية هي التي بدأت بخرق المعاهدة ، وقامت بأعمال معادية ، واستعدادات اضطرت العراق إلى اتخاذ استعدادات للاحتياط لسلامته .

٢- من واجب الحكومة ، وشرفها ، المحافظة على الأجانب ، ولم يحدث أي شي حتى الآن مما ورد في مذكرة السفارة . والحكومة العراقية ليس من واجبها محافظة السفارة البريطانية والأمريكية فقط ، إنما محافظة جميع السفارات والمفوضيات ، من أجل ذلك تستغرب الوزارة ما لوحظ في مذكرة السفارة من أنها خصت بذلك المفوضية الأمريكية ، التي طالما كانت علاقات الحكومة العراقية معها ودية .

٣- يلاحظ أن الحكومة البريطانية تطلب عدم إثارة الرأي العام ، ولكن الوزارة تستغرب كل الاستغراب أن يقوم شخص يدعي بأنه سفير ، بمخاطبة الشعب ، وبالطعن بزعماء البلاد ، ورئيس حكومته ، وقادة جيشها ، ولاشك في أن هذا عمل عدائي مثير ، ومن شأنه أن يحدث هياجاً واضطراباً في الرأي العام .

٤- ومما يستوجب الأسف الشديد أنه في الوقت الذي أصدرت الحكومة العراقية تعليمات إلى القوات المرابطة في جوار الحبانية ، بتجنب الاصطدام ، و إذا بقائد المطار في الحبانية يبادر بالأعمال العدائية صباح هذا اليوم ، فيطلق النار على تلك القوة ، ويقصفها من الجو ، فكان عمله سبباً للاصطدام بين القوتين ، وهو الاصطدام الذي بذلت الحكومة العراقية ، ولا تزال تبذل مسعاها لتحاشيه ، وأظهرت استعدادها إلى الوصول إلى التفاهم ، كما اشير إلى ذلك في مذكرة الوزارة المؤرخة في ٣٠ نيسان ١٩٤١ .

٤- تلفت الوزارة النظر إلى أن الحكومة العراقية ليست في وضع تستطيع معه صيانة الأجانب المعادين ، في حالة ما إذا جرى قصف جوي من جانب الطائرات البريطانية على بغداد ، أو أية مدينة من مدن العراق .

وفي النهاية ، تعتبر الحكومة العراقية العمل الذي قام به قائد المطار في الحبانية ، عملا عدائياً صريحاً ، وهي من أجل ذلك تسجل أسفها الشديد لعدم ائتلافه مع المعاهدة العراقية - البريطانية ،

وحسن الصلات الموجودة بين الطرفين ، وكما انه تعد صريح على حقوق البلاد ، وسلامتها ، وان الحكومة العراقية تسجل احتجاجها الشديد عليه ، وتضع مسؤولية كل ما يحدث من نتائجه على الجانب البريطاني » . اه[1]

وما كاد السفير البريطاني يتسلم كتاب « وزارة الخارجية » المثبت نصه أعلاه حتى طير البرقية التالية إلى الجهات البريطانية المختصة :

« مهمة جداً . معنونة إلى رئيس القوات بالبصرة رقم ٥٠ (٢) آ اوس حبانية رقم ١٢٦ (٣)المندوب السامي في القدس رقم ١٤٣ (٤) م بروز روم لندن (خارجية لندن رقم ٤٣٤) (٥) خارجية سملا رقم ١٤٦

« الحكومة العراقية أخبرتني بأنه إذا قصفت أبنية الحكومة في بغداد ستقصف الأبنية التي يجتمع فيها الرعايا البريطانيون سبق وأن صرحت لهم بشدة بأن قصف الأهلين يجب أن يتجنب عنه[2] » .

ثانياً : طلب ممثل ألماني

أبرقت وزارة الخارجية إلى وزيرها المفوض في أنقره ، السيد كامل الكيلاني ، أن يتصل بالسفارة الألمانية في عاصمة الجمهورية التركية ، ويبلغها قرار الحكومة العراقية بإعادة علاقاتها السياسية مع ألمانية ، ورغبتها الشديدة في طلب العون منها[3]

ولم يكن الفون بابن ، سفير ألمانية في تركية ، موجوداً في أنقرة ، يوم تلقى الوزير العراقي المفوض برقية وزارة الخارجية ، الملمع إليها آنفاً ، فلما حضرها واجتمع بالوزير العراقي أبدى استغرابه الشديد مما حدث في العراق بقوله :

انه لم يكن يتوقع أن يصل الأمر إلى هذا الاصطدام

فرد عليه الوزير العراقي قائلا :

« ان البحث في موضوع الاصطدام فات وقته ، ولا بد من حصر الكلام في موضوع إعادة العلاقات بين الحكومتين ، العراقية ، والألمانية ، و إرسال ممثل ألماني إلى بغداد فوراً ، ومن ثم مد يد العون إلى العراق ، ليصمد أمام القوات البريطانية المعتدية ، ويستمر في كفاحه من أجل الحرية»

فأجاب الفون بابن : ان ممثل ألمانية ، الدكتور غروبا ، في طريق عودته إلى العراق الآن . أما بصدد المعونة الألمانية للعراق ، فإن حادث الاصطدام حدث جديد بالنسبة لألمانية ، لأن ألمانية

(١) الكتاب الأبيض : ص ٢٨-٢٩

(٢) كتاب « بين شهرين » ص ١٩٦

(٣)كان مجلس الوزراء قرر قطع هذه العلاقات في يوم ٥ ايلول ١٩٣٩م اثر اعلان الحرب

مهمة الآن في تعزيز مواقعها الاستراتيجية في البحر المتوسط ، وفي التحشدات الضرورية في الجهة الشرقية ، وتمنى لو ان الاصطدام العراقي – البريطاني تأخر بضعة أيام لتساهم ألمانية في مساعدة العراق مساهمة ذات قيمة ، ومع هذا فإن ألمانية على استعداد لمساعدة العراق ولكن هذه المساعدة قد تتأخر بضعة أيام .

ثم ان الفون بابن سأل الوزير العراقي هل في استطاعة العراق أن يقاوم وما هي المدة التي يستطيعها ؟

فرد عليه الوزير ان المعلومات التي لديه هي : ان العراق في حاجة شديدة إلى مساعدة ألمانية ، وانه ليرجو ان تصل هذه المساعدة بسرعة .

وكانت البرقيات التي تلقاها الوزير العراقي تشير إلى وجوب الإسراع في إرسال الطائرات فوعده السفير بتحقيق هذه الرغبة قريباً ، وهذا يدل على أن ألمانية لم تكن مسبوقة بحركة العراق وان سبب فشل الحركة العراقية يعزى إلى عدم وصول المعونة الألمانية في وقتها [1]

ثالثاً – بين العراق والسوفييت

ذكرنا في مناسبة أخرى ان سفير روسية الجديد ، في أنقرة ، كان قد اجتمع بوزير العراق المفوض في أنقرة ، السيد كامل الكيلاني في أواخر عام ١٩٤٠م وفاتحه برغبة حكومته في تأسيس العلاقات السياسية بين الاتحاد السوفياتي ، والحكومة العراقية ، وان الحكومة العراقية فاتحت حليفتها بريطانية بهذه الرغبة ، عملا بأحكام المعاهدة العراقية – البريطانية ، دون أن تتلقى أي جواب لا بالرفض ولا بالتأييد .

فلما فتح الجيش البريطاني النار على الجيش العراقي في ٢ أيار ١٩٤١م أبرقت وزارة الخارجية إلى وزيرها المفوض في أنقرة أن يتصل بالسفير الروسي ، ويبلغه ان العراق قرر تأسيس المناسبات مع الاتحاد السوفياتي فوراً ، فرد عليه السفير الروسي انه كان في انتظار كتب تبادل الاعتراف منذ أمد بعيد .

فلما وصل وزير الدفاع ، السيد ناجي شوكت ، إلى أنقرة في ٨ أيار [2] وعلم بأن هذه

(١) عن كتاب « الأسرار الخفية في الحركة الكيلانية » المخطوط

(٢) على أثر الاصطدام المسلح زار وزير تركية المفوض في بغداد ، وزير الخارجية العراقية ، وعرض وساطة حكومته لفض الخلاف القائم بين العراق وبريطانية ، فقرر مجلس الوزراء ندب وزير الدفاع ، ناجي شوكت ، للسفر الى تركية ، والنظر في شروط هذه الوساطة . وقد غادر الوزير المشار اليه بغداد مساء يوم ٥ ايار ١٩٤١ ووصل الى انقره في يوم ٨ من هذا الشهر ، فاجتمع بوزير خارجية تركية ، سراج أوغلو ، ولخص له الحالة العامة في العراق ، والاسباب التي أدت الى الاصطدام ، وبعد اجتماعات عديدة قدمت تركية شروط وساطتها فكانت كما يلي :

المناسبات متوقفة على وصول أوراق تبادل الاعتراف من بغداد أبرق البرقية التالية في ١٤ من هذا الشهر :

وزارة الخارجية العراقية — بغداد

أرجو الموافقة على تحويل وزيرنا المفوض في أنقرة بتبادل كتب الاعتراف لتأسيس العلاقات بين العراق وروسيا . أرى في ذلك مصلحة كبيرة لنا . ناجي شوكت

وقد وصلت الموافقة فوراً ، وحضر السيد ناجي شوكت حفلة الاعتراف في بنـاية السفارة الروسية فعلا ، كما حضرها أركان المفوضية العراقية ، ووزير الافغان المفوض في أنقرة .

رابعاً — بيان رئيس الوزراء

وإلى القارىء الآن نص البلاغ الذي أذاعه رئيس الوزراء في الثاني من أيار سنة ١٩٤١م

إلى الشعب العراقي الكريم

يعلم الشعب بأن الحكومة العراقيةاتخذت كل ما يمكن اتخاذه للتحاشي عن الاخلال بالمعاهدة العراقية — البريطانية ، والتهيؤ لابداء كل المعاونات ، والتسهيلات ، والمساعدات ، التي باسطاعتها تقديمها ، وتجنب الاصطدام مع الحكومة البريطانية .

إلا ان الجانب البريطاني استمر على الاتيان بأعمال لا تلتئم وأحكام هذه المعاهدة ، وتخل بحقوق البلاد وسلامتها ، مما اضطر الحكومة أن تصدع بواجبها الذي يتطلبه الشعب ، ويحتمه الموقف ، فقامت باتخاذ الاستعدادات اللازمة للدفاع عن سلامة البلاد . ومع هذا فقد بقيت محتفظة بهدوء اعصابها ، مبتعدة عن التحرش ، إلا ان الجهة البريطانية بادرت هي بالتحرش فاتخذت

---

١ — تعود القطعات — العراقية والمحتشده فياطراف الحبانية الى محالها المخصصة لها قبل الخصام

٢— ينهي الطرفان الخاصمات على أثر قبول هذا الاتفاق

٣ — يقدم سفير صاحب الجلالة البريطانية في العراق اوراق اعتماده

٤ — تشرع القطعات البريطانية النازلة الى البصرة في السفر الى محالها المقصودة بلا امهال

٥ — بما ان المعاهدة العراقية — البريطانية التي تؤلف روابط الحقوق بين العراق وبريطانية المستمر مفعولها قد ثبتت حق مرور القوات البريطانية عبر العراق فان كل تجمع عسكري سيكون لغرض تنفيذ حق المرور المذكور ، ولا يكون اي حق آخر

٦ — توافق الحكومة العراقية على زيادة القوات البريطانية في القواعد المسموح بها في المعاهدة

٧ — يوالي الطرفان حكومة الجمهورية التركية موافقتها على اتباع احكام هذا الاتفاق بصورة رسمية» اه

وقد ابرق السيد ناجي شوكت شروط الوساطة هذه الى بغداد فلم تقرها الجهات العسكرية فأخفقت الوساطة كما ان وزير المالية العراقية ، ناجي السويدي ، سافر إلى الرياض لحمل جلالة الملك ابن سعود على نجدة العراق وفاقاً للمعاهدة القائمة بين العراق والمملكة العربية السعودية ، فأخفق للأسباب التي شرحناها في كتابنا الآخر « الأسرار الخفية في الحركة الكيلانية »

موقفاً معاديا ، ثم بدأت قواتها بالحبانية بفتح النار على القوات الوطنية المرابطة في جوارها ، وهكذا اضطرت قواتنا إلى الدفاع والمجاوبة

والحركات مستمرة بنجاح ، والحكومة تطلب من الشعب العراقي الكريم ، الذي طالما أظهر نضوجه السياسي في احرج المواقف ، ان يثق بأن قواته الوطنية قادرة – تمام القدرة – على تأدية واجبها وصيانة كرامة البلاد وحقوقها ، كما تطلب منه ان يحتفظ بهدوئه ، ويتجنب أي عمل من شأنه ان يمس بضيوفنا الأجانب ، ويخل بالسكينة في البلاد ، وان يطمئن إلى فوزه .

بغداد ٢ مايس ١٩٤١ م رشيد عالي الكيلاني – رئيس الوزراء

احتلال البصرة

يصادف يوم ٢ ايار من كل سنة عيد ميلاد جلالة الملك فيصل الثاني ، وفي يوم ٢ ايار عام ١٩٤١م بينما كانت حامية البصرة تستعد للاحتفال بهذه المناسبة السعيدة ، إذا بها تفاجأ بأنباء الاصطدام المسلح الذي حصل في جوار الحبانية في صباح اليوم المذكور لهذا كان لزاماً على العسكريين المقيمين في مدينة الثغر ان يحلوا مشكلة الفوج العراقي المرابط فيها ، فزار امير اللواء الركن ابراهيم الراوي ، قائد القوات البريطانية في البصرة ، الجنرال فريزر ، وبحث معه في هذا الموضوع ، واتفق الطرفان على ان ينسحب الفوج المذكور بكامل سلاحه قبل ان تحل الساعة الثانية من بعد ظهر هذا اليوم « الجمعة ٢ ايار ١٩٤١م »

وابت الظروف ان يمر الحادث بسلام ، فقد انقضى الأجل المعين ، ولم يتم الانسحاب المنتظر ففتح الجيش البريطاني في البصرة النار على القطعات العراقية المتجمعة في « المارثة » فقابلته هذه بالمثل ، واسقطت إحدى طائراته ثم انسحب الفوج – موضوع البحث – إلى القرنة ووجهت القيادة البريطانية إلى متصرف لواء البصرة هذا الكتاب

مقر القيادة البريطانية في البصرة في ١٩٤١/٥/٢

إلى وكيل متصرف لواء البصرة

اقتضت الضرورة بأن احتل منطقة المعقل لمحافظة الجيش البريطاني مهما امكنني ، ولا مانع لدي من قيامكم بالمسؤولية واتخاذ ما يلزم من التدابير لحماية السكان من الاجانب والاهالي في منطقتي البصرة والعشار فإذا لم تتمكنوا على ذلك وحصل ما يعرقل الأمن العام فأكون مضطراً لاتخاذ التدابير لجلب الاطمئنان والسكون

لفتننت جنرال – قائد القوات البريطانية

ويفل يمنع وتشرشل يرد

كان الجنرال ويفل ، قائد القوات البريطانية في الشرق الاوسط ، ينكر على حكومته الاساليب التي ركنت إليها لاحراج موقف العراق ، فلما حصل الاصطدام بين الجيشين البريطاني والعراقي في الثاني من ايار ، ابرق إلى لندن قوله :

« لقد نبهتكم مراراً عديدة إلى انه لا يمكن مساعدة العراق من فلسطين في الظروف الحاضرة والححت عليكم بوجوب تحاشي الاصطدام في العراق . ان قواتي موزعة إلى اقصى حد في كل مكان ولا استطيع بالمرة المجازفة بقسم منها فيما لا يمكن ان يعود علينا بفائدة »

غير ان رئيس الوزارة البريطانية ، ونستن تشرشل ، بقي مصراً على عناده فرد على هذه البرقية بما يلي :

الجنرال ويفل

« لم يكن في الامكان تجنب التدخل في العراق ، كان علينا ان نؤسس قاعدة في البصرة ، وان نراقب هذا الميناء بقصد المحافظة على نفط إيران عند اللزوم » (١)

احتلال العشار

بينما كان أهل العشار يغطون في نومهم في فجر يوم الاربعاء الموافق ٧ أيار ١٩٤١م ، إذا ببعض الآليات الانكليزية تدخل مدينتهم ، وتشرع في إطلاق النار على دورهم ، وتحيط بأهم مؤسساتهم ، وتحتل الجسور القائمة على نهرهم ، وبعد برهة قصيرة من الزمن يأتي ضباطهم إلى مركز المتصرفية ، ويطلبون إلى وكيل المتصرف ، صالح حمام ، أن يقطع علاقة اللواء ببغداد ، ويقيم حكومة منفصلة عنها ، فلا يقر الوكيل هـذا الطلب ، فيستأنف إطلاق الرصاص ، ويضطر الأهلون للدفاع عن ارواحهم ، فتحدث فواجع دامية فصلناها تفصيلا كاملا في كتابنا الآخر (٢) .

أما المسوغات لهذه المفاجأة فقد جاءت في البلاغات العسكرية البريطانية وهي :

١- بيان من قائد القوات البريطانية في العراق

تأميناً لسلامة الجمهور وحمايته فكان لا بد من دخول الجيوش البريطانية إلى العشار ، وعليه فإنه يطلب من كافة أفراد الشعب ممارسة أعمالهم كالعادة ، كما انه يسمح لمرور الجمهور ووسائط النقل في العشار ، إلا أنه يمنع التجمهر في الطرقات العامة ، وإذا حدث شيء من ذلك فسيفرق من قبل الجيش ، وعلى كافة الدوائر الرسمية ، والبلدية ، وموظفيها ، ومستخدميها ، ممارسة أعمالهم

---

(١) نقلت هذه البرقية والتي قبلها عن ص ٢٢٧ من المجلد الثالث من كتاب تشرشل واسمه :
The Second world war

(٢) الأسرار الخفية في الحركة الكيلانية

كالمعتاد. كذلك يطلب من جميع البنوك والبيوتات التجارية ، والمتاجرين ، وأرباب الحوانيت ، والمخازن التجارية ، فتح أبوابها ، وعلى كافة منتسبي تلك المحلات المواظبة على أعمالهم كالسابق . فليعش جلالة الملك فيصل الثاني المعظم . اللفتننت جنرال ني. بي. كونيان

القائد العام للقوات البريطانية في العراق(١)

٢- بيان

تحاشياً من ارتهاب الجمهور لوجود القوات البريطانية منتشرة بكثرة في الشوارع والطرقات ، فلقد اتخذت الترتيبات اللازمة لحصر الجيوش في المخافر ، ومناطق معينة في المدينة ، وستخرج دوريات منظمة منها لحفظ الأمن والنظام في كافة انحاء المدينة .

هذا وليعلم الجميع بأن كل شخص يقبض عليه متلبساً بجريمة السلب ، والنهب ، سيعدم رمياً بالرصاص ، كما انه سيعاقب بشدة كل شخص توجد بحيازته أموال مسلوبة .

بأمر ني. بي. كونيان لفتننت جنرال

القائد العام للقوات البريطانية في العراق(٢)

٣- بيان مهم

يعلن بهذا للعموم بأنه يمنع خروج الأهلين من دورهم ، أو محل عملهم ، إلى الأزقة والشوارع بعد الساعة الثامنة زوالية مساء ، حتى الساعة الخامسة والنصف زوالية من صبيحة اليوم التالي ، وذلك اعتباراً من يوم الجمعة الموافق ٩ أيار ١٩٤١ ومن يخالف منهم ذلك سيعرض نفسه لخطر إطلاق النار عليه ، من قبل أفراد الجيش الخفر .

بأمر ني. تي كونيان افتننت جنرال

القائد العام للقوات البريطانية في العراق(٣)

منع حمل السلاح

وإلى جانب هذه البيانات الثلاثة ، التي أصدرتها القيادة العامة ، أصدر الميجر لويد « مدير جمعية التمور العراقية » أمراً بمنع حمل السلاح ، وإن كان مجازاً ، هذا نصه :

« يعلن بهذا لكافة الجمهور ، بأنه ممنوع حمل السلاح في الطريق ، سواء أكان مجازاً أم خلافه وعلى كافة من لديهم سلاح ، المبادرة بمراجعة ممثل القائد العام للقوات البريطانية في العراق ، والذي مقره في دار متصرفية لواء البصرة » إه

(١) جريدة الثغر البصرية العدد (١٨٦١)
(٢) عدد الجريدة نفسه
(٣) الثغر : العدد (١٨٦١)

منع استعمال الراديو

كما انه أصدر الأمر التالي بمنع الاستماع إلى محطات الاذاعة اللاسلكية المعادية لبريطانية :

« يمنع بهذا الجمهور من فتح إذاعة المحطات الالمـانيه ، والايطالية ، والبغدادية في المحلات العامة والطرقات ، ومن يخالف ذلك يعرض نفسه لأشد العقوبات

الميجر . ايج . آي . لويد »[1]

المسؤول عن إدارة العشار نيابة عن القائد العام للقوات البريطانية في العراق

موظفو البرق والبريد

أمر « القائد العام للقوات البريطانية في العراق » كافة الدوائر الرسمية والبلدية وموظفيهـا ومستخدميها بممارسة أعمالهم كالمعتاد ؛ فلم يلب أمره أحد من هؤلاء ، وكانت القيادة بحاجة ماسة لخدمات موظفي البرق ، والبريد ، والتلفون ، فأذاع الميجر لويد ما يلي :

« كل من يعود للعمل من موظفي إدارة البرق ، والبريد ، والتلفون ، ومستخدميها ، سيمنح إكرامية لحد خمسة دنانير »

ولكن أحداً من موظفي هذه المؤسسة لم يرجع إليها فاضطرت القيادة إلى استقدام مـن يحل محلهم من الهند

❋ الجلاء عن البصرة ❋

لما درس رئيس الوزراء ، السيد رشيد عالي الكيلاني ، التقرير الذي بعث بـه إليه وكيل متصرف البصرة ، السيد صالح حمام ، أيقن ان الحالة التي يعانيهـا موظفو هذا اللواء لا يطاق فاستقر رأيه على سحبهم ، وأصدر أمراً كتابياً أرسله إلى وكيل المتصرف مع رسول خاص يأمره فيه بالتوجيه إلى بغداد ، مع بقية الموظفين المدنيين ، فما كاد الوكيل يتسلم هذا الأمر في السادس عشر من أيار ١٩٤١م حتى استدعى زملاءه إلى دار «آل باش أعيان» وأطلعهم على مضمونه، فشرع الموظفون في الانسحاب من البصرة فوراً .

وكلف الميجر لويد العين صالح باش أعيان أن يتولى حماية الأمن في البصرة حتى ينجلي الموقف فطلب الشيخ المشار إليه إلى القيادة البريطانية أن تتولى حراسة السجن قبل كل شيء. فأجيب إلى طلبه .

---

(١) ان الميجر لويد موظف بريطاني مستخدم في الحكومة العراقية بوظيفة « مدير جمعية التمور » ولكن اضفى على نفسه سلطة عسكرية حين احتل الجيش البريطاني العشار ، شأنه في ذلك شأن بقية الأجانب الذين يحملون رتباً عسكرية خفية إلى وظائفهم المدنية فيفاجئون فيها الناس عنـد حدوث ازمات كالأزمة العراقية - البريطانية

وفي يوم ١٧ أيار قرر المجلس البلدي في البصرة تأليف لجنة من الشيخ صالح باش أعيان ، والسيد محمد صالح الرديني ، والحاج مصطفى السلمان ، وعبد الرزاق الأمير ، باسم «لجنة الامن في البصرة» لتتولى حماية الأمن ، ومحافظة أرواح الناس ، وإدارة المستشفيات ، و إعاشة المرضى ، والاستمرار على إطعام المسجونين ، ومراقبة الأعمال الصحية ... الخ ، وقد انضم الحاج محمود المعتوق إلى هذه اللجنة أيضاً فاجتمعت اللجنة في يوم ١٨ أيار وأذاعت هذا البيان :

إلى أهالي البصرة الكرام

نحيي فيكم الشهامة والنبل أولا ونعلمكم بما يأتي :—

تعلمون أن سعادة وكيل متصرف البصرة قد أخبرنا بأنه تلقى أمراً من الحكومة المركزية ببغداد بالانسحاب من البصرة مع موظفي الدولة ، بما فيهم الشرطة وغيرهم من رجال الأمن ، وقد انسحب يوم السبت المصادف ١٧ مايس ١٩٤١ فأصبحت البصرة في فوضى تامة ، وكان يخشى أن يقع فيها ما وقع بالبصرة في ٧و٨ مايس من النهب والسلب ، كما ان السلطات البريطانية قد أخبرت المتصرف بأنها لا تدخل البصرة أبداً ، وانها غير مسؤولة عن أمنها ، ولذا فإن المجلس البلدي قد اجتمع حالا وانتخب لجنة من وجوه البصرة وأسماها لجنة «الامن في البصرة» وتقتصر وظائفها على ما يأتي :

١— حفظ الأمن في مدينة البصرة من العبث به ، وتأمين الناس على أرواحهم ، وأعراضهم ، وأموالهم ، وقد قامت اللجنة بتعيين حراس لهذا الغرض

٢— نظراً إلى ترك المستشفى الملكي ومستشفى العزل بدون من يتعهد بهما ويقوم بإعاشة المرضى الذين فيهما ، ونظراً إلى وجود مرضى خطرين على الصحة العامة في البلد ، في مستشفى العزل ، فقد أخذت اللجنة على عاتقها إدارة المستشفيات وإعاشة المرضى حالا .

٣— نظراً لبقاء المساجين بدون من يقوم أحد بإعاشتهم أيضاً وقد استولى أفراد الجيش البريطاني على السجن فقد رأت اللجنة الاستمرار على إعاشتهم كالسابق وقد أخذت القيام بذلك فعلا .

٤— ان المجلس البلدي قد قرر الاستمرار على الأعمال الصحية والأعمال البلدية في جميع فروعها ، وقد قام الموظفون المسؤولون بذلك فوراً

٥— ان اعضاء هذه اللجنة كان بإمكانهم أن ينتقلوا إلى أملاكهم في ضواحي البصرة ، لكنهم فكروا في الأمر ملياً ووجدوا بأن ترك المدينة بدون ضبط ولا ربط ، وترك العابثين يعبثون في الأمن ، مخالف للشهامة العربية ، والمروءة والانسانية ، فلذا قبلوا تكليف المجلس البلدي في هذا الباب والقيام بما ذكره أعلاه ، مدة الفترة ، بلا عوض ولا راتب وبدون أي ارتباط

مع السلطات البريطانية . بل ان العمل يجري تحت ظل صاحب الجلالة الملك فيصل الثـاني ، ولا يزال العلم العراقي المحبوب يرفرف على ربوع البصرة كالعادة ، ولذا فإن اللجنة تدعو أهـالي البصرة الكرام إلى التعاون معها خصوصاً في حفظ الأمن ، وليس على شهامتهم بكثير والسلام عليكم ورحمة الله .

١٨/٥/١٩٤١ لجنة الأمن في البصرة (١)

❊ جميل المدفعي في البصرة ❊

كان السيد جميل المدفعي قد سافر إلى الموصل ، بعد سفر سمو الأمير عبد الإله من بغداد إلى الحبانية والبصرة ، فأقلته طائرة بريطانية من جوار « الموصل » إلى « البصرة » ثم غادر العراق إلى فلسطين برفقة سمو الأمير المشار إليه ، فلما احتل الجيش البريطاني « قصبة الفلوجة » في يوم ٢٠ أيار ١٩٤١ عاد سمو الأمير عبد الإله إلى « الحبانية » فاستقل السيد المدفعي طائرة بريطانية أخرى وجاء إلى البصرة في يوم ٢٤ من هذا الشهر يحمل هذه الرسالة :

إلى كل من يهمه الأمر في ألوية البصرة ، والعمارة ، والمنتفق .

لقد عدت بعون الله تعالى إلى العراق ، وباشرت عملي كوصي شرعي عـلى العرش العراقي ، وبالنظر لما تتطلبه المصلحة العامة ، لقد انتدبت عني فخامة السيد جميل المدفعي ليمثلني في الألوية الثلاثة ، المنوه عنها أعلاه ، مزوداً بسلطة تامة لتنظيم الشؤون الادارية ، والعسكرية ، والمالية ، وإعادة الأمور إلى مجاريها الطبيعية ، وتنظيم المحاكم وفق ما يقتضيه العدل والله ولي التوفيق .

٢٣ أيار ١٩٤١ عبد الإله الوصي (٢)

وقد وصل المدفعي إلى « مطار البصرة » في يوم ٢٤ أيار ١٩٤١م ودخل « مدينة الثغر » في اليوم التالي ، فرفع العلم العراقي على مركز متصرفية اللواء في السادس والعشرين من هذا الشهر ، وأذاع البيان التالي على من تبقى من موظفي اللواء في البصرة :

« يجب على كافة موظفي ومستخدمي لواء البصرة ، وكافة معاوني ومفوضي الشرطة عـلى اختلاف رتبهم ، استئناف واجباتهم الرسمية فوراً والعودة إلى دوائرهم عاجلا ، كما ينبغي عـلى معاوني ومفوضي وأفراد الشرطة مراجعة متصرفية اللواء لتسجيل التحاقهم وتوزيعهم على المناطق »

مندوب صاحب السمو الوصي « جميل المدفعي » (٣)

ولما كان تسعة أعشار موظفي البصرة هجروا « مدينة الثغر » في السابع عشر من أيار ١٩٤١م وجاؤوا إلى « بغداد » حسب الأمر الذي أصدره إليهم وكيل المتصرف ، السيد صالح حام ، فقد

---

(١) عن مجموعة الوثائق التي تفضل بها على المؤلف معالي الشيخ صالح باش أعيان

(٢) و (٣) جريدة الثغر الصادرة في البصرة بتاريخ ٢٨ مايس ١٩٤١ تحت عدد ١٨٦٤ .

وجد السيد المدفعي صعوبة كبيرة في تمشية أعمال اللواء ، على الصورة التي كان يريدها ، فقد كان من المتفق عليه أن تؤلف حكومة مؤقتة في البصرة تضم ألوية البصرة ، والعمارة ، والمنتفق ، حتى إذا استطاع الجيش البريطاني فتح بغداد ، و إخراج الحكومة القائمة فيها ، انتقلت هذه الحكومة الموقتة إلى بغداد ، بعد أن يكون الجيش المذكور قد دخلها من الغرب ، ومن الجنوب ، ولكن هرب القادة الأربعة ، والتجاء رئيس الوزراء ووزرائه إلى إيران ، في مساء التاسع والعشرين من أيار ، قلب هذه الفكرة رأساً على عقب

فقد تقرر ان يعود المدفعي إلى بغداد ، بحيث يصل إليها في ساعة دخول سمو الامير فيها ، ولما كان سمو الأمير عين اليوم الأول من شهر حزيران ١٩٤١ موعداً لدخوله العاصمة ، وجه المدفعي إلى معالي الشيخ صالح باش أعيان البيان التالي في ٣١ مايس سنة ١٩٤١ :

« بناء على ضرورة مغادرتي غداً إلى بغداد ، بالنظر اطلب سمو الوصي المعظم ، فإني أوكل معالي الشيخ صالح باش أعيان للقيام بالمهمة التي كانت ملقاة على عاتقي »

٣١ مايس ١٩٤١ جميل المدفعي [1]

حاكم البصرة الموقت

واستطاع الشيخ صالح باش أعيان ، بما له من حرمة في النفوس ، أن يسوس البصرة وأطرافها خلال الخمسة الايام الاولى من حزيران ١٩٤١م سياسة حكيمة استحق معها شكر البصريين ، ووجهت إليه رئاسة الوزراء الكتاب التالي :

رئاسة الوزراء التاريخ ١٩٤١/٦/١٩

بغداد الرقم ٢٥٤٦

معالي الشيخ صالح باش أعيان المحترم

باسم الحكومة العراقية أقدم جميل الشكر والثناء للموقف النبيل الذي وقفه أفراد عائلة باش أعيان في الفترة المحزنة التي سحب فيها جميع موظفي الدولة من البصرة مما كان له تأثيره البليغ في المحافظة على أرواح الناس ، وأموالهم ، و إيقاف التعديات عليها عند حدها ، فإني أسجل لمعاليكم وأفراد عائلتكم الامجاد هذه المفخرة التاريخية بكل تقدير و إعجاب وتفضلوا بقبول فائق احترامي

صورة لوزارة الداخلية رئيس الوزراء - جميل المدفعي - [2]

صورة لمتصرفية لواء البصرة

---

(١) و (٢) من الوثائق التي بعث بها إلى المؤلف الشيخ صالح باش اعيان نفسه

﴿ عودة الامور الى مجاريها ﴾

ولما عين السيد عبد الرزاق حلمي – أحد المتصرفين المفصولين من الخدمة – متصرفاً للواء البصرة في الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٤١ جمع موظفي اللواء المشتتين في بغداد وفي غيرها وغادر العاصمة بهم في الخامس من هذا الشهر ، بعد أن خول صلاحيات واسعة جـداً في الحبس والاعتقال والتبعيد . . . الخ فلما بلغ « مدينة الثغر » أشغل الموظفون مراكزهم السابقة وبقيت قوات الاحتلال البريطانية مهيمنة على ما يهمها من أمور اللواء ، كالميناء والمواصلات ، والبرق ، والبريد ، واللاسلكي . . . الخ واستمر الحال على هذا المنوال مدة الحرب .

﴿ اضلال الفلوجة ﴾

في الساعة التي فتحت «حامية سن الذبان» البريطانية النار على القطعات العراقية المحيطة بمعسكر « سن الذبان » وهي الساعة الخامسة والدقيقة ١٥ من صباح يوم الجمعة الموافق ٢ أيار ١٩٤١م ، اتخذت القيادة البريطانية في فلسطين التدابير المستعجلة لتجريد حملة على العراق ، وإخراج الكيلاني وصحبه من البلاد بالقوة

وفي يوم ١٨ من هذا الشهر وصل أمير اللواء Kingstone إلى « الحبانية » عـلى رأس هذه الحملة التي :

« كانت مؤلفة من لواء الخيالة الرابع الآلي -- المكون من كتيبة من الخيالة وبعض رجال حرس ويلتشاير وور كشاير ومن سريتين من الفوج العائد إلى كتيبة إسكس الأولى وثلاث سرايا من قوة الحدود التابعة لشرقي الأردن[1] ومن ثمان سيارات مسلحة تابعة للقوة الجوية كانت قد سحبت من شمالي افريقية على وجه السرعة ، ومن بعض مدافع الصحراء ، وعـدد قليل من مدافع مقاومة الدبابات ، وكان يصحب هذه القوة رجال من الفرقة العربية من محاربي البادية الاشداء ذوي المقدرة الفائقة في المقاومة بقيادة كلوب باشا كأدلاء وكستار واق »[2]

---

(١) جاء في ص ٦٩ من كتاب *Retreat to Victory* لمؤلفه *ALLAN A.M.* ما تعريبه

استعمل الانكليز السيارات المدرعة الملحقة بقوة الطيران ، وقوتين لم يسبق ان اعلن عن تشكيلهما بعد ، وهما قوة حدود شرق الاردن وقوة خفر الصحراء ، التي هي قسم من الجيش العربي الاردني ، ولم يكن الاعتماد على الوحدة الأولى التي كانت قد تشكلت من عرب شرق الاردن تحت قيادة ضباط من الانكليز إذ عند وصولها الحدود العراقية تمردت ورفضت الدخول الى العراق ، فلما امرها ضباطها مواصلة السير نحو الأمام ، أدارت رشاشاتها عليهم وعلى اثنين من المراسلين الحربيين وتوعدتهم بالرمي ان لم يسمح لها بالعودة الى قاعدتها في شرق الأردن ، وقد منعت الرقابة البريطانية نشر خبرها . اما الجيش العربي الأردني فكانت له على كل حال اليد الطولى في قمع الثورة في العراق » اه

(٢) *Paiforce , the official Story of the Persian and Iraq Command P. 23*

وفي يوم ١٩ أيار قام الجيش البريطاني بهجوم شديد على القطعات العراقية فأسر منها (٣٢٠) جندياً و٢٣ ضابطاً واضطرها على الانسحاب إلى بغداد بدون سيطرة ، وأصدر هذا البلاغ :

« احتلت القوات البريطانية الفلوجة بعد معركة قصيرة مع الجنود الثوار وقد وجد الجسر المهم فيها سليما »[1]

وفي يوم ٢١ من هذا الشهر حاول فوجان من اللواء السادس العراقي تعززهما ثمـان دبابات استرداد الفلوجة من أيدي البريطانيين وكادا يستوليان عليها لولا ... وقد خسرا (٢٧٣) جنديا وأحد عشر ضابطاً بين قتيل وجريح مع سبع دبابات من أصل الدبابات الثمان التي خصصت لاسترداد هذه القصبة

ولما لم تبق مواضع صالحة للدفاع صدرت الأوامر إلى القطعات المشتركة في القتال أن تقوم بقتال المشاغلة والتعويق لإكمال تحصين الدفاع عن بغداد وقد تم ذلك في اليومين ٢٢ و ٢٣ من أيار ١٩٤١م

وفي ٢٧ أيار زحفت القوات البريطانية على بغداد بثلاثة أرتال تقدم أحدهـا من الفلوجة على طريق أبو منيصير – جسر الحر – بغداد ، وعقب الرتل الثاني شاطىء الفرات الأيسر ، فطريق أبو غريب الخارجي إلى قرب جسر الحر . أما الثالث فقد تقدم على طريق سن الذبان–سامراء– بلد – سميكة – التاجي لمهاجمة الخط الدفاعي عن شمال بغداد

وكان طبيعياً أن تلقى هذه الارتال مقاومة شديدة ، ولكن الخدمات التي أسداها بعض رؤساء بني تميم للجيش الزاحف ، وعدم صمود القفداء الاربعة : صلاح الدين الصباغ ، ومحمود سلمان ، وفهمي سعيد ، وكامل شبيب ، وشدة القصف الجوي الذي تعرضت بغداد إليه ، كل ذلك حمل المسؤولين على ترك العراق إلى إيران في مساء اليوم التاسع والعشرين من شهر أيار سنة ١٩٤١م

❋ مقدمات احتلال بغداد ❋

أدركت « رئاسة أركان الجيش العراقي » أن البلاد مقبلة عـلى تحمل مصائب « الاحتلال البريطاني » إن عاجلا أو آجلا ، فطلبت إلى « رئاسة مجلس الوزراء » بكتابها المرقم ح/ش/١/٦٣/٤ والمؤرخ ٢٨ أيار ١٩٤١ موافقة الرئيس الكيلاني على تكوين لجنة باسم « لجنة الأمن الداخلي في العاصمة ضد الطوارئ » على أن تكون من :

متصرف لواء بغداد[2] وأمين العاصمة[3] ومدير الشرطة العام[4] وممثل عن الجيش ، وقد سمي الزعيم الركن حميد نصرت

(١) البلاغ الحربي البريطاني الصادر في ٢٠ ايار ١٩٤١ في جريدة «الأهرام» المصرية العدد (٢٠٣٦٦)
(٢) خالد الزهاوي (٣) ارشد العمري (٤) حسام الدين جمعه

وتكون مهمتها وضع خطة لسلامة الأهلين ، وممتلكاتهم ، وتنظيم حياتهم ، في حالة حدوث انسحاب من العاصمة بغداد فوافق الرئيس على تكوين هذه اللجنة ، ووضعت اللجنة خطة عسكرية محكمة

وفي مساء الخميس ٢٩ أيار ١٩٤١م أعد قطار خاص للانتقال إلى « كركوك » لتنظيم مقاومة القوات البريطانية الزاحفة على بغداد ، و إذ بالقادة الأربعة : صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ومحمود سلمان ، وكامل شبيب يتسللون بسياراتهم إلى الحدود الايرانية ، بجوار خانقين ، و إذا بالسيد الكيلاني ، والشريف شرف ، والمفتي الحسيني ، ومن لف لف هؤلاء يغيرون الاتجاه ، ويضطرون إلى اللحاق بالقادة المذكورين ، و إذا بالقطعات العراقية تصمد في ميادين القتال لعدم وجود رئيس ينظم أمورها ، ويصدر الأوامر إليها

وتولت « لجنة الأمن الداخلي » الأمر فأخذت على عاتقها مفاوضة السفارة البريطانية وتوسيطها لعقد هدنة مع الجيش البريطاني وأسفرت المفاوضات عن عقد هذه الهدنة في مساء السبت ٣١ أيار سنة ١٩٤١ وهذا نصها :

✵ نص شروط الهدنة ✵

« بناء على ما تقدم به ممثلون عراقيون قد تولوا السلطة موقتاً في بغداد من طلب الهدنة ، ونظراً إلى أن صاحب السمو الوصي الأمير عبد الإله هو الآن في طريقه إلى العاصمة ، لاستئناف وظائفه الشرعية ، فإن القائد العام لقوات صاحب الجلالة البريطانية ، قد وضع الشروط الآتي بيانها لهدنة يعمل بها « أي الهدنة » على الفور . وقد جعلت هذه الشروط منسجمة مع سياسة حكومة صاحب الجلالة البريطانية المعلنة ، وهي الامتناع عن مس استقلال العراق بأي وجه ، كما سبق وتقرر ذلك الاستقلال بموجب معاهدة ، و إسداء كل مساعدة لصاحب السمو الوصي في إعادة تأسيس الحكم الشرعي ، ومساعدة الشعب العراقي على استئناف حياته الاعتيادية المرفهة . وقد حدا بحكومة صاحب الجلالة البريطانية إلى التمسك بهاتين القاعدتين ، من قواعد السياسة ، إدراكها حقيقة ان الحوادث الأخيرة المؤسفه لم تكن ناجمة عن أي شعور عدائي ما بين الأمتين : البريطانية والعراقية ، أو عن تضارب بين مصالح الشعبين الصديقين ، بل ان تلك الحوادث لم تكن إلا من تدبير فئة سياسية ضئيلة تعمل في سبيل مآربها الشخصية .

أما شروط الهدنة التي وضعها القائد العام لقوات صاحب الجلالة البريطانية ، فهي كما يلي :

١- تتوقف الحركات العدائية ما بين الجيشين على الفور .

٢- يسمح للجيش العراقي بالاحتفاظ بجميع أسلحته ، ومعداته ، وذخائره ، على أنه على جميع وحدات الجيش المذكور أن تتوجه فوراً إلى مراكزها المخصصة لها عادة في زمن السلم

٣- يطلق على الفور سراح جميع أسرى الحرب البريطانيين ، سواء أكانوا من العسكريين ، أم من رجال سلاح الطيران الملكي ، أم من المدنيين .

٤- يعتقل جميع الأعداء (الألمان أو الطليان) من المنتمين إلى المصالح الرسمية ، أما ما يعود إلى هؤلاء من المواد الحربية ، فتحتفظ به الحكومة العراقية إلى حين صدور تعليمات اخرى .

٥- يخلي الجيش العراقي مدينة الرمادي وجوارها في خلال مدة تنتهي في الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم أول حزيران .

٦- تعطى على الفور جميع التسهيلات للسلطات العسكرية البريطانية، فيما يعود إلى المواصلات على طول ، ودون عرقلة ، بالسكك الحديدية ، والطرقات ، والأنهر .

٧- جميع أسرى الحروب العراقيين ، الموجودين الآن بأيدي البريطانيين ، يصير تسليمهم إلى صاحب السمو الوصي ، حالما يتم تنفيذ الشروط المبينة في الفقرات المتقدمة كما يجب » اه

❋ بيانات لجنة الأمن الداخلي ❋

رأت « لجنة الأمن الداخلي » أن تفاتح الشعب العراقي بحقيقة الواقع ، وبخسرانه المعركة مع الجانب البريطاني ، وبضرورة عقد هدنة مع العدو ، لتعيد الأمن إلى نصابــه ، وتسير بالقضية العراقية في طريقها الجديد ، فقررت أن تجس النبض قبل كل شيء ، فأعدت بلاغاً رسمياً عن سفر القادة والساسة ، وعن اضطلاعها بأعباء المسؤولية ، وعن إجماع رجالات البلد وقادة الجيش «بدون استثناء على الموقف » فأذاعت البلاغ الرسمي رقم -٤- وهو :

بلاغ رقم ٤ (١)

نعلن للشعب العراقي الكريم أنه في صباح يوم الجمعة المصادف ٣٠ مايس ١٩٤١ اجتاز الحدود

---

(١) هذه هي البلاغات الثلاثة الأولى التي أصدرتها لجنة الأمن الداخلي قبل البلاغ رقم ٤ :

بلاغ رسمي رقم ١

إن البيان الذي أذيع بتعيين معالي السيد يونس السبعاوي حاكماً عسكرياً لمنطقة بغداد والمنطقة الجنوبية ، قد انتهى حكمه من الساعة الثانية عشرة ظهراً ، اليوم ، وقد تولت لجنة المحافظة على الأمن الداخلي ، المؤلفة برئاسة معالي السيد أرشد العمري ، أمين العاصمة ، وبعضوية كل من السادة حسام الدين جمعه ، مدير الشرطة العام ، وخالد الزهاوي ، متصرف لواء بغداد ، والزعيم الركن حميد نصرت ، مسؤولية الأمر ، وعليه يطلب من الجمهور الكريم المحافظة على الهدوء والسكينة ، وأن يطمئنوا من أن أرواحهم ، وأموالهم ، وحقوقهم ، ستكون مصونة من أي تعرض .

بغداد ٣٠ أيار سنة ١٩٤١ — رئيس لجنة الأمن الداخلي

العراقية من خانقين ، الشريف شرف ، والسادة : رشيد عالي الكيلاني ، وعلي محمود ، ووكيل رئيس أركان الجيش العراقي ، الفريق أمين زكي ، والعقداء صلاح الدين الصباغ ، وكامل شبيب ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وغيرهم ، وكذلك تبعهم في اليوم المذكور السيد يونس السبعاوي ، واجتاز الحدود إلى ايران أيضاً ، وحالما اتصل هذا النبأ للجنة الأمن الداخلي ، التي كانت قد تألفت في حينه ، أخـذت اللجنة على عاتقها – كما أشرنا إلى ذلك في البلاغ الرسمي رقم (١) – مسؤولية الأمر وقامت بما يلزم فوراً للمحافظة على الأمن .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، لما كانت المملكة قد بقيت بدون حكومة تتولى إدارتها ، فقد اتصل رئيس اللجنة ، السيد أرشد العمري ، بذوي الرأي من رجالات البلد ، كما أن مدير الحركات ، العقيد الركن نور الدين ، اجتمع بالباقين من قادة الجيش ، الذين اتفقوا جميعاً وبدون استثناء على الموقف .

نود أن نبين للشعب الكريم أن غاية الجميع تأمين إعادة الحياة الدستورية ، مع المحافظة على شرف المملكة ، وسيادتهـا التامة ، وعدم المس بأية صورة كانت باستقلالهـا وكيانها ، وان المساعي مبذولة لإنهاء القتال ، مع تأمين تحقيق هذه الغاية ، والمحافظة على شرف الجيش ، وإلى أن يتوصل إلى اتفاق في هذا الخصوص مع الجهات البريطانية المختصة ، سوف تستمر القوات المسلحة على أعمالها للدفاع عن حقوق البلاد .

بغداد ٣١ / ٥ / ١٩٤١   رئيس لجنة الأمن الداخلي (١)

والظاهر أن « لجنة الأمن الداخلي » أرادت أن تسبر غور الأهلين في توقيع الهدنة مع الجانب

بلاغ رسمي رقم ٢

قررت لجنة الأمن الداخلي حل كتائب الشباب ، وعليه يطلب إلى جميع المنتمين إلى كتائب الشباب ، أن يسلموا ما لديهم من الأسلحة ، والعتاد ، إلى أقرب مركز شرطة لقاء وصل ، وأن يعودوا إلى ارتداء ألبستهم الاعتيادية .

بغداد ٣٠ أيار ١٩٤١   رئيس لجنة الأمن الداخلي

بلاغ رسمي رقم ٣

لقد نوهنا في البيان رقم (١) إلى ضرورة محافظة الجمهور الكريم على الهدوء والسكينة ، وأن يطمئنوا من أن أرواحهم ، وأموالهم ، وحقوقهم ، ستكون مصونة من أي تعرض ، فإذا تصدى أي شخص إلى إساءة التصرف ، أو الإخلال بالنظام ، فإنه سيكون عرضة لعقاب صارم .

بغداد ٣٠ أيار ١٩٤١   رئيس لجنة الأمن الداخلي

(١) جريدة « البلاد » العدد ١٧٢٠ بتاريخ ١ حزيران سنة ١٩٤١

البريطاني ، بإصدارها البيان المتقدم فلما وجدتهم ميالين إلى ذلك فاجأتهم بهذا البلاغ .

بلاغ رقم ٥

نعلن للجمهور العراقي الكريم بأن الاتفاق قد تم بين الجهتين: العراقية والبريطانية على توقيف القتال على الفور ، بشروط تحافظ على كرامة البلاد واستقلالها التام ، وشرف جيشها الباسل ، وفق الاسس المبينة في البلاغ الرسمي رقم (٤) وقد أصبحت الحالة اعتيادية من الآن ، ولذلك نطلب إلى أفراد الشعب العراقي الكريم أن يستأنفوا أعمالهم الاعتيادية بكل طمأنينة .

بغداد ٣١ مايس ١٩٤١ أرشد العمري

رئيس لجنة الأمن الداخلي[1]

* اطفاء التعتيم *

كانت وزارة السيد رشيد عالي الكيلاني قد فرضت التعتيم « إطفاء الأنوار » في بغداد وأطرافها منذ اصطدام الجيشان العراقي والبريطاني في فجر اليوم الثاني من أيار ١٩٤١م لمنع الأضرار المتأتية من الغارات الجوية المعادية ، فلما تم عقد الهدنة بين الجيشين المذكورين ، في الحادي والثلاثين من هذا الشهر ، صدر البيان الرسمي التالي :

« اعتباراً من هذه الليلة ستنار جميع الطرق والشوارع في العاصمة كالعادة ، على أنه يجب أن يكون مفهوماً من أن الوقت المعين لمنع التجول لحد الساعة التاسعة زوالية مساء لايزال معمولا به ، فيرجى من الجمهور الكريم ملاحظة هذه الجهة » .

١٩٤١/٥/٣١ رئيس لجنة الأمن الداخلي

* عودة الأمير عبد الآله *

كان سمو ، الأمير عبد الآله ، قد غادر العراق إلى عمان في ١٥ نيسان ١٩٤١ ، فلما بدأ القتال بين الجيشين: العراقي والبريطاني بجوار « الحبانية » يوم ٢ أيار ، وضع المندوب البريطاني في فلسطين القوات والأموال تحت تصرف سموه الملكي لتمكينه من العودة إلى العراق ، فأذاع سموه البلاغ التالي في ٨ أيار وقد تولت توزيعه الطائرات البريطانية :

« أيها الشعب النبيل

« لقد صممت أن أعود إلى العراق لكي أطرد منه المأجورين المغتصبين ، الذين جرّوا الشعب العراقي الكريم ورموه في ويلات الحرب بأساليب الخيانة والغدر ، وقد كان بحمد الله في نجوة من هذه الويلات ، وسأقيم بدلا من هذه العصابة الخائنة ، حكومة دستورية تمثل العراق تمثيلا صحيحاً

---

(١) جريدة « البلاد » العدد ١٧٢٠ بتاريخ ١ حزيران سنة ١٩٤١

كاملا غير منقوص .

« إن العربي المشهور بوفائه لا ينقض العهد ، ولا يبيع أصدقاءه مهما كان الثمن ، ولكن العصبة المأجورة في بغداد نقضت العهد ، وباعت الأصدقاء ، فلوثت الاسم العربي وشرف العراق ، ولكننا لن نسكت عن هذه العصبة ، وسنعيد إلى العراق السلم ، والطمأنينة ، والرخاء والازدهار ، ليعش ملكنا المحبوب فيصل الثاني ، وليعش العراق »

« مطبعة المستقبل — القدس » ٨ مايس ١٩٤١ عبد الإله

فلما احتل الجيش البريطاني « قصبة الفلوجة » في يوم ٢١ أيار عاد سمو الأمير عبدالإله وحاشيته إلى « الحبانية » في يوم ٢٥ منه فوزعت الطائرات البريطانية هذا البلاغ :

« إلى الشعب العراقي النبيل

« كنت وعدتكم في بيان سابق بأنني عازم على العودة إلى العراق ، وتخليص البلاد و إنقاذها من ويلات الحرب التي أودت بكثير من أرواح شباب العراق البريئة ، ويتمت أطفالهم ، ناهيك عن الخسائر الفادحة في أموالهم ، وها أنا أعود للعراق للتعاون مع الرجال المخلصين ، وممثلي الأمة الحقيقيين ، لإعادة الحياة الهادئة ، التي كان يتمتع بها ، والتي كان يحسد عليها ، ولتضميد الجروح العميقة الدامية التي سببتها تلك الفئة الطاغية ، تنفيذاً لرغبات دول المحور ، مقابل الأموال التي قبضوها ، ولطرد أولئك الذين حاكوا الدسائس عن عمد وتصميم ، لجعل بلادنا مسرحاً للحرب . فآمل أن يساعدني كل فرد من العراقيين على تحقيق هـذه المهمة الشاقة في سبيل إقامة حكومة جديدة أصلح ، لا الموظفين ، وضباط الجيش ، والشرطة فقط ، بل السادة الأشراف ، والعلماء ، وشيوخ العشائر أيضاً . هذا والله ولي التوفيق » (١)

« مطبعة المستقبل - القدس » ٢٤ أيار ١٩٤١ الوصي على عرش العراق — عبدالاله

---

(١) نشرت مجلة « الحرب والسياسة » التي كانت تصدرها الحكومة البريطانيه في فلسطين في عددها المؤرخ ١٠ أيار سنة ١٩٤١ هذا البيان :

أيها الشعب العراقي النبيل

تعلمون ان فئةمن المتمردين العسكريين ، برأسهم رشيد عالي ، ومن معه من المحرضين الذين باعوا ضمائرهم ومصلحة بلادهم بالمال الأجنبي ، قد اخرجوني بالقوة عن واجباتي المقدسة كوصي على ابن اختي ملككم الصغير المحبوب . لقد حاول أولئك الأشرار بخداعهم ، ودسائسهم ، ان يسمموا الأفكار بالعراق ، فيحولوه عن نعمة السلام الى اهوال القتال الخاسر ! ان واجبي واضح ، فأنا راجع كي استعيد شرف وطننا المظلوم واقوده ثانية نحو الرفاه المامون تحت ظل حكومة شرعية ، دستورية ، وها انا ادعو كل ابناء العراق المخلصين ان ينبذوا تلك العصابة ، حقناً للدماء الزكية ويعملوا معي على إعادة الحرية والاستقلال لبلادنا المحبوبة

ايها العراقيون ! امنعوا ابناءكم واخوانكم عن خوض هذه الحرب التي جرها على رؤوسكم مال الأجانب ، ودسائسهم ، فهم يفكرون فقط بمطامعهم ومصالحهم الأنانية .

ايها الضباط والجند ارجعوا الى اماكنكم بسلام وانتظام ، وانتظروا إعادتي للعراق استقلاله وحكمه الدستوري

وليعيش جلالة الملك فيصل الثاني الوصي على عرش العراق - عبد الاله

ولما كان السيد رشيد عالي ، ووزراؤه ، والقداء الأربعة ، ومن اف لفهم ، قد غادروا الحدود العراقية إلى ايران في الثلاثين من أيار ١٩٤١م ، فقد تقرر أن يدخل سمو الأمير عبد الإله إلى بغداد في يوم أول حزيران من هذه السنة ، فسألت « لجنة الامن الداخلي » من السفارة البريطانية في بغداد إذا كان في الإمكان نقل فخامة المدفعي من البصرة إلى بغداد ، بحيث يصل اليها في يوم دخول الأمير ، و إذا لم يكن في الإمكان تأمين ذلك فلا بد من تأخير عودة الوصي إلى اليوم الثاني من حزيران. ولكن السفارة استطاعت أن تحقق رغبة اللجنة المذكورة فوصل المدفعي في الوقت المعين ، ودخل الأمير إلى العاصمة في الساعة العاشرة من أول حزيران صباحاً ، فقصد « قصر الزهور » واستقبل فيه استقبالا حافلا ، وكان يرافق سموه كل من صاحبي الفخامة نوري السعيد ، وعلي جودة الايوبي ، ومعالي داود الحيدري ، وبعض المرافقين .

حادث مؤسف

صادف يوم الأحد أول حزيران من عام ١٩٤١م عيد زيارة النبي يوشع عند اليهود ، فخرج لفيف كبير منهم إلى المطار المدني للتنزه ، وللتفرج على مقدم سمو الأمير عبد الإله ، وكان فريق من المسلمين والمسيحيين قد خرج إلى هذا المطار ، للغرض نفسه ، فحدثت مشادة كلامية بين أحد اليهود ، وأحد المسلمين ، أدت إلى ضرب ولكم اشترك فيها لفيف من الفريقين وأسفر عن جرح سبعة عشر يهودياً ، ووفاة اثنين من المجروحين ، فأسف الجميع لهذا الحادث ، غير المنتظر ، واعتبر حادثاً اعتيادياً انتهى باعتقال المعتدين من قبل الشرطة ، فلما كان مساء اليوم المذكور أذاعت متصرفية لواء بغداد البيان التالي على طلب من « لجنة الأمن الداخلي » :

« يسمح للجمهور التجول في العاصمة وضواحيها ليلا كالسابق ، بدون تحديد الوقت اعتباراً من مساء الاثنين الموافق ١٩٤١/٦/٢ » — متصرف لواء بغداد —

وقد اعتبر الجمهور البغدادي ، من مسلمين ، ومسيحيين ، ويهود ، أن الحالة في العاصمة أصبحت اعتيادية ، وان لكل واحد أن يتمتع بكامل حريته ، دون أن يدركوا ما كان يبيته القدر ، فما كاد اليهود يرتادون مجالس النزهة والتسلية ، ونوادي الأدب والفرح في مساء اليوم المذكور ، ويعلنون عن انشراحهم بانتهاء الحركات العسكرية ، واندحار الكيلاني وجماعته ، حتى وجدوا بعض قطعات الجيش العراقي تنسحب من ميادين القتال ، وعليها آثار الكآبة ، ويظهر ان بعض النزقين أظهروا الشماتة بهذه النتيجة ، وأسمعوا الجيش المنسحب كلمات استفزازية ، وكان الجيش البريطاني الزاحف على بغداد يلتمس وسيلة لمشاغلة الأهلين ، على نحو ما فعله بالعشار في صباح اليوم السابع من أيار ١٩٤١م ، كما ان انصار السيد الكيلاني كانوا يبحثون عن وسيلة لإقلاق الرأي العام فحصلت مناوشات كلامية بين الفريقين في نحو الساعة الثامنة مساء ، تطورت إلى تدافع ،

فتضارب فاقتتال ، فأسرعت سيارت الشرطة المسلحة إلى مواضع الاضطراب ، واستطاعت أن تعيد الأمن إلى نصابه ، بعد أن وصم التاريخ العراقي الحديث بوصمة العار

وخرج الناس إلى الشوارع العامة في صباح اليوم التالي « ٢ حزيران ١٩٤١م » وهم لا يعلمون عن حوادث الليلة الماضية إلا شيئاً يسيراً ، وكانت القطعات العراقية مستمرة في انسحابها تنسحب من « معسكر الرشاش » في جانب الكرخ إلى « معسكر الرشيد » « والقلعة المدفعية » في جانب الرصافة ، عابرة « جسر المأمون » فتكررت حركات الشبان اليهود الاستفزازية ، وغلا الحماس في نفوس فريق من الشبان المسلمين ، في الوقت نفسه ، فحدثت تراشقات مؤسفة بين شبان الفريقين ، تطورت إلى مصادمات دامية ، ولما كانت العاصمة بقيت بدون حكومة مسؤولة ، هاجم الأعراب المحيطون بها ، بعض الأنحاء ، وشرعوا في انتهاب البيوت ، والأسواق ، وانضم لفيف من الرعاع إلى هؤلاء الأعراب فوقعت حوادث أدمت القلوب وخلقت الرعب في النفوس .

وكان الزعيم الركن ، حميد نصرة ، في داره بالكرخ ، وبوصفه ممثل الجيش في « لجنة الأمن الداخلي » فقد انتقل إلى مقر عمله في الرصافة ، واتصل بمدير الشرطة العام ، حسام الدين جمعة ، العضو الثاني في هذه اللجنة ، وسأله عن أسباب عدم منع الغوغاء من أعمال السلب ، والنهب ، والقتل ، فرد المدير على ذلك بأن المنع يتطلب استعمال القوة ، وان متصرف لواء بغداد ، السيد خالد الزهاوي ، غير موجود ولا يعرف محله ، ليعطي الأمر اللازم باستعمال القوة ، حسب السلطة القانونية المخولة له ، وبعد أخذ ورد طويلين ، اتصل أمين العاصمة ، السيد أرشد العمري ، بوصفه رئيساً للجنة الأمن الداخلي ، اتصل بسمو الوصي ، الأمير عبد الإله ، وعرض على سموه أن الحالة تتطلب أن يدون سموه أمراً باستعمال القوة لقمع الاضطراب وانهاء الفوضى ، فوافق سمو الوصي على هذا العرض ، فأسرع لواء الخيالة ، وسرايا من المشاة المدججين بالسلاح ، إلى النزول في شوارع العاصمة وأسواقها ، وأعقبتها السيارات المصفحة ، فاحتلت مداخل الشوارع الرئيسية ، وأقامت المتاريس على مفترقات الطرق ، وشرعت في إطلاق النار في نحو الساعة الحادية عشرة والنصف ، فقتل ١١٠ نسمات ، وجرح كثيرون [1] وصدر على الأثر هذا البيان بتوقيع رئيس أركان الجيش محمد أمين العمري ، الذي تولى هذا المنصب ، في هذه الفترة العصيبة :

---

(١) قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٧ حزيران ١٩٤١ تكوين لجنة من السادة توفيق النائب وعبد الله القصاب ، ومصطفى سعدي للتحقيق في الحوادث التي وقعت في بغداد في اليومين ١و٢ حزيران ١٩٤١م وقد عقدت هذه اللجنة اثني عشر جلسة واصدرت تقريرها في اليوم الثامن من تموز من هذه السنة فاذا به يعتبر عدد القتلى « مئة وعشرة بضمنهم ثمانية وعشرون امرأة وهم من اسلام ويهود » اه ويقول رئيس الطائفة الاسرائيلية في كتاب رفعه الى رئيس الوزراء برقم (٦٤٩٨) وتاريخ ١٧ تموز ١٩٤١م ان « عدد القتلى ١٣٠ بينهم ٢٥ مفقودا وعدد الجرحى ٤٥٠ » وهو يخص هذين العددين باليهود دون غيرهم ، على حين ان تقرير اللجنة الحكومية يشمل عدد القتلى والجرحى المذكور اعلاه اليهود والمسلمين معا .

إلى الشعب العراقي الكريم!

سبق أن أذاعت عليكم « لجنة الأمن الداخلي » بيانا رسمياً عن عقد الهدنة مع الحكومة البريطانية وفقاً لشروط شريفة ، حفظت لنا استقلال بلادنا ، وشرف جيشنا الباسل ؛ كاملين غير منقوصين . فالجيش الذي كان ولا يزال الحارس الامين للبلاد وحقوقها ، قد اخذ على عاتقه في هذه الآونة العصيبة من تاريخ بلادنا السيطرة على الموقف ، سيطرة كاملة ، وذلك بغية توطيد الأمن في البلاد ، وتمهيداً لفتح صفحة جديدة في حياة هذه الأمة ، التي أثبتت جدارتها للحرية والاستقلال.

ولهذا نطلب من ابناء شعبنا الكريم مؤازرتنا ، مؤازرة فعلية ، لحفظ حقوق الافراد ، وملازمة الهدوء والسكينة في كافة أنحاء المملكة .

وبمناسبة قيام بعض الغوغاء بأعمال دنيئة في العاصمة ، فإني أعلن منع التجول منعاً باتا منذ الآن حتى إشعار آخر ، وقد أصدرت أمراً قاطعاً باطلاق الرصاص على كل شخص يخالف هذا الامر اما أولئك الذين يحاولون الاعتداء على حرمة البيوت ، والمتاجر ، فيعدمون أينما وجدوا .

فيا ابناء الوطن الكريم أثبتوا للعالم ، في هذه اللحظة الرهيبة من تاريخ امتنا ، انكم اهل للحرية ، وجديرون بالاستقلال الذي تتمتع بحلاوته ، فتعاونوا مع جيشكم الباسل في حفظ السكينة والهدوء لحين تأليف الوزارة الذي سيتم قريباً وفقاً للاسس الدستورية .

بغداد ٢ حزيران ١٩٤١م　　　　رئيس اركان الجيش

✻ كلمة الختام ✻

هذه هي حقيقة الاسباب والعوامل التي ادت الى الحرب العراقية البريطانية على ما جاءت في المستندات الرسمية وشبه الرسمية وقد وضعنا كتابا قائماً بنفسه عن « الاسرار الخفية في الحركة الكيلانية » تناولنا فيه الاسباب السياسية ، والاقتصادية ، والعسكرية ، والروحية التي لابست قيام « الوزارة الكيلانية الثالثة » في ٣١ آذار ١٩٤٠م واستقالتها في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١م ثم قيام « حكومة الدفاع الوطني » في ٣ نيسان ١٩٤١ وعودة السيد الكيلاني الى الحكم في الثاني عشر من نيسان ١٩٤١ ثم خروجه وصحبه من العراق الى ايران في الثلاثين من ايار من هذه السنة وقد حرصنا كثيراً على ان نعرض الأمور كما وقعت ، وننشر الوثائق والمستندات كما دونت ، لانقصد من ذلك إلا خدمة تاريخ العراق الحديث بكل دقة ونزاهة وحياد

ولما كانت « الوزارة المدفعية الرابعة » التي تكونت في ٢ حزيران ١٩٤١ قد أعدت خطاباً سياسياً خطيراً ألقاه سمو الوصي الأمير عبد الاله من دار الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية في يوم ١٤ تموز ١٩٤١م وهو الخطاب الذي فند فيه سمو الامير العوامل والاسباب التي استند اليها القائمون بحركة نيسان وايار سنة ١٩٤١ في تبرير تلك الحركة فقد آثرنا ان نختم المجلد الخامس من

« تاريخ الوزارات العراقية» بالنص الرسمي لهذا الخطاب الخطير ، وان كان موضعه في الجزء السادس من هذا التاريخ وهذا هو بحرفه :

نص الخطاب التاريخي

اخواني وابنائي

لقد رأيتم كثيراً من الاعمال، وسمعتم اكثر من الاقوال، في اثناء الحركة الهدامة التي قام بها رشيد عالي، وضباط الجيش الخمسة ، الذين استطاع ان يخدعهم باضاليله ، ويستخدمهم في مآربه ومطامعه، ولا شك في انكم تواقون الى سماع وصف الحوادث التي سبقت تلك الحركة من مصدر ليس لصاحبه غرض في دعاية ، او مأرب غير سعادتكم .

لذلك جئت في هذا المساء لأبسط لكم بعض الحقائق عن الحوادث التي سبقت تلك الحركة ، تاركا لكم الحكم فيما ادعاه رشيد عالي واعوانه من كذب وبهتان .

ولكي يتيسر لي أن ألم بالموضوع الالمام التام ، لابد لي من استعراض الحوادث التي تقدمت الحركة الاخيرة ، وهذه الحوادث تبدأ من شهر ايلول سنة ١٩٤٠ حينما كان رشيد عالي رئيساً للوزارة ، ووزيراً للداخلية ، فنشأ بين قصرنا الملكي وبينه خلاف في الرأي يتناول سياسة الدولة الداخلية منها والخارجية .

ان الخلاف حول السياسية الداخلية كان منحصراً بسوء تصرفه في مختلف شؤون الدولة، مما ادى الى كثير من الحوادث المؤلمة التي اريقت بسببها الدماء بلا مسوغ .

واما الخلاف حول السياسة الخارجية فقد نشأ عن اقدام رشيد عالي على ايفاد احد الوزراء الى خارج العراق ، لمفاوضة بعض الدول الاجنبية ، بدون ان يكون لي ، أو لمجلس الوزراء ، علم بذلك ، وعن اتصالاته الوثيقة ببعض مفوضي دول المحور مباشرة ، وبدون علم وزير الخارجية، مما كان موضع الشك والريبة ، وباعثا لي على شدة الحذر واليقظة .

وقد أدت هذه التصرفات واضرابها الى حصول الانشقاق بين صفوف الوزارة نفسها ، وهذا — كما لايخفى — أمر غير طبيعي ، وغير محمود العواقب في وزارة تتولى ادارة شؤون البلاد في مرحلة من ادق واخطر المراحل التي يجتازها العالم .

ولما شعرت بأن الامور تسير من سيء الى اسوأ ، اضطررت في مستهل عام ١٩٤١ الى جمع مجلس الوزراء ، ومفاتحته بهذه الامور الخطيرة ، وطرحت على بساط البحث قضية انشقاق الوزارة ، والاختلاف الناشيء بين قصرنا الملكي وبين رئيسها ، وتداولنا حول هاتين القضيتين طويلا ، وقد اوضحت للوزارة في اثناء هذه المداولة اننا لما اردنا تقوية وزارة نوري السعيد الاخيرة باشراك عناصر

اخرى فيها ، استقالت تلك الوزارة على ان تؤلف بدلا منها وزارة تتمتع بثقة رجالات البلد والرأي العام فقلت لهم : تألفت وزارتكم على هذا الاساس ، إلا انني أشعر الآن - كما يشعر الجميع - بأن وزارتكم عدا كونها غير حائزة على ثقة رجالات البلد والرأي العام ، فانها ينقصها التضامن الضروري بين اعضائها ، لذلك أرى انه لابد من ايجاد علاج ناجع لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة في هذه الظروف .

وبعد أخذ ورد طويلين ، قر الرأي على أن يسعى الوزراء أنفسهم ، لإزالة ما بينهم من سوء التفاهم ، والرجوع الى الصواب ، وذلك تقوية لوزارتهم ، وتعزيزاً لمنزلتها لدى الرأي العام ، وتركت للوزارة الوقت الكافي لهذا الغرض .

ولكنا وجدنا بعد مدة أن كافة الجهود التي بذلت في هذا السبيل ، من ضمنها الجهود التي بذلتها أنا بالتعاون مع بعض المخلصين من الرجال ، لم يؤمن الانسجام والتضامن المنشودين .

وبهذه المناسبة لا بد لي من اطلاعكم على الوثيقة التاريخية التي وقع عليها رؤساء الوزارات السابقة ، في تلك الآونة ، حول لزوم التضامن ، والسير على الخطة السياسية التي تتطلبها مصلحة الوطن في مثل تلك الظروف ، وهذا نص الوثيقة التي كانت جميع تصرفاته منافية لما جاء فيها .

« نظراً لرغبتنا الأكيدة في جمع الكلمة ، وتصافي القلوب ، وإزالة الضغائن في هذه الظروف العالمية الخطيرة ، وما تتطلبه مصلحة البلاد من التفرغ لمعالجة الأمور ، وتمشيتها بصورة اعتيادية ودستورية ، فقد اتفقت آراؤنا على ما يلي : -

١- تؤلف وزارة قومية ، مؤتلفة ، يختار رئيسها صاحب السمو الوصي ، حسب التقاليد الدستورية والاستشارات المعتادة .

٢- رؤساء الوزارات السابقون ، ورجال الدولة الموقعون ، يتعاونون مع الوزارة المؤتلفة في داخلها أو خارجها . ومن يتعذر عليه الاشتراك فيها بسبب مقبول لدى سموه ، فإنه يؤيدها لتحقيق الغايات المذكورة أعلاه ، ويجتنب مناوأتها .

٣- توقع هذه الاتفاقية ، وترفع لصاحب السمو المعظم .

جميل المدفعي . توفيق السويدي . ناجي شوكت . ناجي السويدي . نوري السعيد . رشيد عالي الكيلاني . علي جودت » .

ولما تأكدنا من صعوبة إيجاد التضامن ، اقترحت أن تفسح وزارة رشيد عالي المجال لتأليف وزارة متجانسة .

فجاءني وفد من الوزارة مؤلف من رشيد عالي ، وناجي السويدي ، وطه الهاشمي ، وأخبروني بأنهم يرغبون بالاشارة إلى أن اقتراحي في صدد استقالة الوزارة غير دستوري . فأجبتهم بأنني

لست بالذي يريد أن يقيل الوزارة على صورة غير دستورية ، ولكني أرى أن بقاء مقدرات البلاد بأيدي وزارة غير متجانسة يتسع شق الخلاف بين أعضائها يوماً بعد يوم ، أمر لا يتفق ومصلحة البلاد . ثم اوضحت لهم اننا جميعاً يجب ان نسعى لخدمة هذا الوطن ، وفق تقاليده القومية ، ونستهدف تأمين مصالحه ، والمحافظة على دستوره ، فإذا كانت الوزارة — خلافا لرأيي — لا ترى من المصلحة أن تتنحى عن الحكم ، وليس لي حق دستوري في اقالتها ، فإنني — بصفتي غير مسؤول دستورياً — أترك للوزراء تقرير موقفهم ، لافتاً نظرهم الى ان تبعة الحوادث التي يحتمل أن تنشأ عن هذا الاصرار واقعة على عواتقهم .

وبعد مدة من الزمن جاءني طه الهاشمي واخبرني بأن شقة الخلاف بين اعضاء الوزارة تتسع يوماً بعد يوم ، وهو يرى أن التضامن بينهم يكاد أن يكون متعسراً ، واقترح أحد أمرين لتسوية الخلاف وهما :

١ — خروج نوري السعيد ، وناجي شوكة ، من الوزارة ، لأن وجودهما فيها يكاد أن يكون السبب في انشقاقها بالنظر الى اختلاف سياستهما .

٢ — استقالة الوزارة الكيلانية على أن يعهد الى ناجي السويدي بتأليف الوزارة الجديدة .

وكان طه الهاشمي يميل الى الحل الاول ، بينما كنت أفضل الثاني ولكنني لم أنجح به بسبب ما كنت ألاحظه من وقوع حركة غير مرضية من قبل الضباط ، بتحريك من رشيد عالي ، فأضطررنا الى قبول الحل الاول .

وبالفعل فإن نوري السعيد قدم استقالته من وزارة الخارجية بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٤١ الا أن ناجي شوكة لم يفعل ذلك .

ولما رأيت انه لم يتم إلا جزء واحد فقط من الحل الذي جرى الاتفاق عليه ، فقد احتفظت باستقالة نوري السعيد ، إذ علمت بأن عدم تقديم ناجي شوكة استقالته ، وفقاً لما تم الاتفاق عليه ، كان لامر دبر بينه وبين رشيد عالي ، وهو اخراج نوري السعيد فقط من الوزارة .

ولما رأى رشيد عالي اصراري على عدم قبول استقالة نوري السعيد ، ما لم يقدم ناجي شوكة استقالته ، جاءني يوم ٢٥ كانون الثاني ١٩٤١ ومعه طه الهاشمي ، وأخبراني بأن ناجي شوكة قد قدم استقالته ، وطلبا الي قبول استقالة الاثنين معاً .

وقد وجدت في جريان الأمور على هذا النسق ، وفي جو مليء بالدس وسوء النية ، ما يحملني على التريث في الامر ، وعدم التسرع في قبول الاستقالتين . وبناء على ذلك اتصلت بباقي الوزراء ، واطلعتهم على جلية الامر ، فشاطرني الوزراء شعوري ، واعربوا لي عن عدم ارتياحهم من هذه التصرفات والحلول .

ولما اجتمع مجلس الوزراء في اليوم التالي ، قرر الوزراء الاستقالة ، وطلبوا من رئيس الوزراء

ان يبلغني قرارهم هذا ، ولكن رشيد عالي أصر - برغم ذلـك - على عدم الاستقالة ، فلما رأى الوزراء ذلك بادروا الى تقديم استقالاتهم على الانفراد ، ووصلتني صور استقالات جميع الوزراء ، ما عدا رشيد ورؤوف البحراني .

ان المادة الرابعة والستين من الدستور العراقي تنص على ما يلي :-

« لا يتجاوز عدد وزراء الدولة التسعة ، ولا يقل عن الستة » لذلك كان مـن البديهي أن تصبح وزارة رشيد عالي غير دستورية ، بعد أن استقال منها كافة الوزراء ، ولم يبق فيها سوى هو نفسه ، والبحراني .

وكان مفروضاً أن لا تغيب هذه النقطة عن فكر رشيد عالي ، ولكنه رغم ذلك أصر على البقاء في دست الحكم ، وأراد أن يدعم وزارته الاستثنائية بصورة تخالف الدستور والآداب السياسية المألوفة ، إذ أن مجلسي الأعيان والنواب لم يؤيدا أعماله ، وأنا لم أعد أثق به ، كما قدسبق واستقال زملاؤه الوزراء ، وانفضوا عنه .

ولما كنت معتقداً بأن استمرار الحالة على تلك الصورة مضر بمصالح البلاد ، ومخالف للدستور فقد استدعيت رئيس أركان الجيش ، ومدير الشرطة العام ، وأوضحت لهما الموقف ، وبينت لهما عدم مشروعية وزارة رشيد عالي ، وأوصيتهما بعدم إطاعة الأوامر التي قد تصدر إليهما خلافاً للقوانين المرعية والدستور .

وبعد أن تأكدت من أن كلا من رئيس أركان الجيش ، ومدير الشرطة العام ، سيقوم بواجبه القانوني في مثل هذه الظروف ، ويبذل كل منهما ما في وسعه للمحافظة على الهدوء والسكون ، إلى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة ، انصرفت إلى الاتصال ببعض رجالات المملكة وأعيانهـا ، للتداول في الموقف الراهن ، والتعاون على حل الأزمة الناشئة من عدم استقالة رشيد عالي ، وبقائه في الوزارة بصورة مخالفة صراحة لأحكام الدستور .

وبينما كنا منهمكين في هذا الأمر ، اخبرت بأن أحد قادة الجيش ، وهو العقيد محمود سلمان ، الذي كان يشغل منصب آمر القوة الجوية الملكية ، يرغب في مقابلتي ، ولما أذنت له بالمقابلة ، أخبرني بأنه جاء مندوباً عن الجيش ، أي عن وكيل رئيس أركان الجيش ، والعقداء الأربعة الذين يعرفهم الرأي العام ، ليخبرني بأنهم يرغبون في بقاء السيد رشيد عالي في منصب رئاسة الوزراء مهما كلف الأمر . فنبهته فوراً إلى أن القوانين المرعية تحظر على الضباط التدخل في الشؤون السياسية ، ولفت نظره إلى أن اختيار شخص رئيس الوزراء حق من حقوقي الدستورية ، وإلى أنني بعد المداولة مع رئيسي مجلس الأعيان والنواب ، وبعض رجالات البلد ، ساع لأن اختار لمنصب رئاسة الوزراء الشخص الذي تتطلبه مصلحة البلاد .

فانصرف العقيد محمود سلمان، ولكنني لم ألبث بعد ذلك أن علمت بأن الجيش في حالة الانذار، ولما سألت رئيس أركان الجيش عن سبب الإنذار أنكر وجوده، ولما كنت قد علمت بوجود الإنذار من مصدر ثقة، بعثت برئيس المرافقين لمقابلة رئيس أركان الجيش للاستفسار منه عن جلية الأمر، ولكن رئيس المرافقين لم يتمكن من مقابلته، لأنه كان وضباطه الأربعة في اجتماع لدى رشيد عالي في وزارة الداخلية .

وقد جاءني العقيد محمود سلمان بعد ذلك، وأبلغني بأن العقداء الأربعة مصرون على طلبهم، وبناء على هذا فقد طلبتهم إلى قصري، لإقناعهم بأن الطلب خارج عن اختصاصهم، ولما حضروا إلى القصر، قابلهم رئيس مجلس الأعيان، السيد محمد الصدر، وحاول إقناعهم قبل مقابلتي لهم، ولكنهم أكدوا تمسكهم بطلبهم، وهدّدوا باحتلال بغداد بقوات الجيش، وبوخامة العاقبة، إذا لم ينفذ الطلب، وفاهوا بكلمات اخرى لا محل لذكرها هنا .

فلم أجد حينئذ بداً من مقابلتهم بنفسي، لأسدي اليهم النصح لآخر مرة . وقد قمت بذلك فعلا، فدخلت عليهم، وأوضحت لهم حقيقة الموقف من الوجهة الدستورية، ومن وجهة المصلحة العامة، وبينت لهم أن اختيار رئيس الوزراء من حقوق العرش، وأن تدخلهم في شؤون الدولة السياسية مخالف للقانون، ومضر بمصلحة الوطن، ونصحتهم بأن ينصرفوا إلى الاهتمام بواجباتهم العسكرية، وبأن لا يدعوا للنزق سبيلا إلى التغلب عليهم . وقد كان رئيس مجلس الأعيان السيد محمد الصدر موجوداً في الغرفة التي قابلتهم فيها، ولما غادرت الغرفة، ظل معهم، فأخبروه بأنهم مصرون على طلبهم في بقاء رشيد عالي على رأس وزارة ولو كانت غير دستورية، وإن أدى ذلك إلى انسحابي من الوصاية على العرش .

وقد حاول أن يتوسط في الامر، فذهب وإياهم إلى السيد رشيد عالي أملا في الوصول إلى حل للأزمة، والخروج من هذا المأزق الحرج، ولكنه لم يلبث أن عاد ومعه العقيد محمود سلمان، وقد أخبرني بأن القوم مجمعون على إحداث ما لا تحمد عقباه، إذا أصررت على التمسك برأيي، وأشار علي بأن أتلافى ما قد يلحق بالبلاد من ضرر، وذلك بمجاراتهم ريثما يتيسر الوقت الملائم لحل الأزمة، ثم أخبرني بأن العقيد محمود سلمان قد أتى إلي بإرادة ملكية تقضي بتعيين علي محمود، ويونس السبعاوي، وزيرين، لأقوم بالتوقيع عليها، ففهمت فوراً أن القصد من هذا التعيين إدخال بعض العناصر التي عرفت بتطرفها أكثر في ميولها إلى النازية، كما تقدم، وأن القوم يرومون بتعيين مثل هذين الشخصين إلى إكثار العناصر النازية .

ونظراً إلى رغبتي في إنقاذ الموقف، واجتناب الخطر، فقد وافقت على تسوية الأزمة بقبول استقالة نوري السعيد، وناجي شوكة، على أن يسحب باقي الوزراء استقالاتهم، وأسندت منصبي

الوزيرين المشار اليهما إلى كل من ناجي السويدي ، وعمر نظمي، بالوكالة ، وقد تظاهر القوم بقبول هذا الحل ، ولكنني فهمت في اليوم التالي أن رشيد عالي وأعوانه الضباط قد عادوا فأصروا على إدخال علي محمود، ويونس السبعاوي، في الوزارة، فاضطررت بناء على ضغطهم الشديد إلى التوقيع على الإرادة الملكية بتعيينهما وزيرين .

ولما علم باقي الوزراء ، وعلى رأسهم ناجي السويدي، بأن يونس السبعاوي قد أصبح زميلا لهم في الوزارة ، وأن تسوية الازمة قد تمت على هذه الصورة ، رفضوا البقاء في مناصبهم ، بالنظر إلى عدم ارتياحهم إلى وجود يونس السبعاوي بينهم ، وأصروا على الاستقالة .

وهكذا تم تعيين عناصر اخرى في مناصبهم ، حتى كمل دعم الوزارة على الصورة التي اطلع عليها الجميع .

وفي خلال المدة الكائنة بين ٢٦ كانون الثاني ١٩٤١ وبين ٣٠ منه (وهو يوم انعقاد مجلس النواب) شاعت بين الناس بعض أخبار الحوادث التي بسطتها في خطابي هذا .

ولما التأم المجلس وجه أعضاؤه إلى رشيد عالي أسئلة عدة حول الاسباب التي أدت إلى هذه الازمة ، وأحرجوا موقفه إحراجاً شديداً ، ولما لم يجرأ رشيد عالي على الإجابة على أسئلتهم، خوفاً من إماطة اللثام عن مساوئه ، غادر قاعة المجلس من غير أن ينبس ببنت شفة ، وعند وصوله ديوان مجلس الوزراء أعد لنا فوراً إرادة ملكية بحل المجلس ، وحملها الينا بنفسه للتوقيع عليها . وكان على جانب كبير من الاضطراب والتأثر . فسكنت من روعه ، وأخبرته بأنني أرى تأجيل ذلك إلى وقت آخر ، وقد فعلت ذلك نظراً إلى أسباب عديدة أهمها ما يلي :

أولا — انني لم أجد سبباً معقولا لحل المجلس ، بل كان الامر على خلاف ذلك .

ثانياً — ان ميزانية الدولة كانت قيد المذاكرة في المجلس، وليس من المصلحة حل المجلس قبل انجاز الميزانية .

ثالثاً — ان رشيد عالي كان يستبد بآرائه، ويستعين بأعوانه من ضباط الجيش على قضاء الامور التي كنت أعارضه فيها ، وذلك برغم وجود المجلس فكيف به إذا حل المجلس ؟

ولكن رشيد عالي أصر على التوقيع على الإرادة التي يحملها ، ففكرت في أن مجرد موافقتي على اقتراحه ، يجعل مركز الوصي على العرش خاضعاً لأهوائه وأهواء أعوانه ، ويفقدني السلطة التشريعية ، وهي التي من شأنها أن تحول دون تصرفاتهم الاستبدادية ، لذلك طلبت من رشيد أن يتريث ولو يوماً واحداً ، ولكنه أبى ذلك ، وقال ان المجلس أهانه ، وانه لا يستطيع مقابلة المجلس مرة أخرى ، ولا سيما والمجلس سيستأنف جلساته في اليوم التالي .

وكان الوقت حينئذ عصراً ، فطلبت من رشيد أن يمهلني إلى المساء للتفكير في الأمر، فوافق

على ذلك ، وانصرف ، على ان يعود إلى مقابلتي في الليل .

ولما كنت مصمما على عدم التوقيع على إرادة حل المجلس ، فقد غادرت بغداد من فوري إلى الديوانية تخلصاً من ضغط رشيد واعوانـه من الضباط الذين كانوا في كل مرة يضعون الجيش في الانذار ، ويجلبون إلي الإرادات الملكية ليلا لإجباري على التوقيع عليها .

اجل لقد غادرت بغداد لأكون حراً في التصرف بحقوقي الدستورية ، بعيداً عن الضغط والتأثيرات الطائشة ، وبسفري هذا أصبح رشيد في موقف من أحرج المواقف ، لأنه وجد نفسه أمام أمر واقع . وقد كان عليه اما ان يلحق بي إلى الديوانية للتوقيع على الإرادة ، وهذا ما يحول دونه ضيق الوقت ، وعدم تيسر وسائل الضغط التي اعتاد ان يستعملها في بغداد ، واما ان يواجه المجلس في صباح اليوم التالي ، ويتلقى منه الضربات التي لا تستطيع أية وزارة أن تتحملها ، او ان تجيب عليها بغير الاستقالة ، لأنه كان من المؤكد ان يقرر المجلس عدم الثقة بالوزارة .

وامام هذه العوامل القاهرة ، وازاء الموقف الحرج الذي وقع فيه ، رأى رشيد عـالي نفسه مضطراً إلى الاستقالة فاستقال في تلك الليلة ، وابرق إلي باستقالته إلى الديوانية فقبلتهـا فوراً .

وكانت الاستقالة المذكورة ، كما تذكرونها ، منطوية على كثير من البهتان وقلب الحقائق ، كما ان لهجتها كانت بعيدة عن القواعد المتبعة في هذا الشأن .

ثم بعثت اطلب بعض رجالات المملكة واعيانها إلى الديوانية فوصلها بعضهم .

وبعد المداولة معهم في تأليف وزارة جديدة ، قر رأيي على ان اعهد بتأليفها إلى طه الهاشمي ، اعتماداً على ارتباط هؤلاء الضباط به ، واعتمادهم عليه ، آملا في أن يبذل ما في وسعه لإبعادهم عما كانوا متورطين فيه من التدخل في السياسة ، وصرفهم إلى واجباتهم الرسمية الرئيسية .

وقد أخذ طه هذه المهمة على عاتقه ، وكان اول ما اشترطه لإنجازها عدم معاقبة الضباط الآنفي الذكر على الأعمال التي اتوا بها ، وذلك لاعتقاده بأنهم لم يقوموا بها عن سوء نية ، وبأنهم لا بد من ان يقلعوا عن غيهم ، ويصلحوا ما افسدته الوقائع السابقة ، وكانت موافقتي على هذا الشرط اضطرارية ، وذلك لإفساح المجال امامهم لإصلاح انفسهم ، ولا سيما بعد ان تعهد طـه الهاشمي بالتأثير عليهم ، وإعادتهم إلى جادة الصواب .

وبعد ان الف طه الهاشمي وزارته ، عدت إلى بغداد ، وسارت الامور على صورة مرضية في الظاهر ، ولكن لم يلبث ان اتضح ان رشيد عالي كان لا يزال مستمراً في دسائسه مع اولئك الضباط ، مما اضطر طه إلى نقل احد الضباط الاربعة — وهو العقيد كامل شبيب — إلى خارج بغداد ، ولكن الضباط عارضوا هذا النقل ، وتمسكوا ببقائه في بغداد . ويظهر انهم اخافوا طه الهاشمي ، فأشار علي بمقابلتهم ، ومماشاتهم ، ولكنني لم ار من اللائق بهيبة الحكومة ،

ولا من مصلحة المملكة ، ان يظل هؤلاء الضباط القلائل مسيطرين على شؤون الدولة ، ينفذون ما يشاؤون ، ويرفضون ما يشاؤون ، على حين ان اربعة ضباط لا يمثلون من الجيش إلا انفسهم ، ولا يهمهم من أمره غير توريطه في السياسة ، التي لم يتورط فيها جيش من جيوش الامم إلا وكان في ذلك حتف الامة وهلاكها .

وكان يؤلمني كثيراً أن تلوث سمعة الجيش العراقي ، الذي كنت أتمنى أن يكون مضرب المثل في ضبطه وانتظامه ، على أيدي قبضة من الضباط ، هم بين طامع همه جر المغانم أياً كان مصدرها ، وأحمق جعل نفسه مطية لبعض ضعاف النفوس من رجال السياسة ، الذين لا يتورعون في الوصول إلى الحكم بأية وسيلة كانت ، شريفة أو غير شريفة .

في أواخر شهر مارت سنة ١٩٤١ ، وهو الوقت الذي ينتهي فيه اجتماع المجلس النيابي ، راجت شائعات كثيرة مؤدى بعضها أن رشيد عالي ، والضباط الأربعة ، سيقومون ببعض الأعمال التهديدية عند ابتداء عطلة المجلس السنوية .

لذلك انتهزت فرصة يوم تأجيل المجلس ، وهو يوم الاثنين الموافق ٣١ مارت سنة ١٩٤١ ، وجمعت مجلس الوزراء ، ودارت المذاكرة حول الموقف الراهن ، وما ينتشر حوله من الشائعات ، وقد كنت متأكداً من سوء نية هؤلاء النفر ، ولكن طه الهاشمي دافع عنهم بحرارة ، وأكد أنهم قد أقسموا له بشرفهم العسكري على أنهم لن تبدو منهم أية حركة من شأنها الاضرار بالمصلحة العامة ، أو التدخل في السياسة ، فاكتفى مجلس الوزراء بضمانات طه الهاشمي ، وانفضت الجلسة ، وصدرت الإرادة الملكية في اليوم عينه بتأجيل الدورة النيابيــة بالنظر إلى انتهائها . مر ذلك النهار والليلة التي تلته بسلام. وحل نهار أول نيسان فكان هادئاً أيضاً ، إلا انني في المساء ايقظت من نومي قبيل منتصف الليل ، بصورة غير اعتيادية ، وأخبرني الخادم بأن قوات عسكرية تحيط بالقصر من سائر الجهات ، وعلى أثر تحققي من ذلك ، غادرت القصر متوجهاً نحو بغداد ، وقد استطعت أن أخترق الحصار بلطف من عند الله ، وسرت إلى دار عمتي الأميرة صالحة ، ولم تلبث صاحبة الجلالة الملكة التي اندهشت للحادث ، أن اهتدت إلى مكاني ، فحضرت بعد ساعة للاطمئنان عن وصولي ، وأخبرتني بأن أحداً لم يمس قصر الزهور بسوء . ولما انبلج الصبح ، عادت جلالتها إلى قصر الزهور ، بينما توجهت أنا إلى البصرة ، فبلغتها مساء الخميس الموافق ٣ نيسان ١٩٤١ .

وقــد حاولنا هناك أن نستقدم أعضاء الوزارة لنعمل بعيدين عن الضغط الموجود في بغداد ، ونقضي على حركة رشيد عالي الكيلاني ، ولكن الوزراء لم يستطيعوا الوصول الينا ، وكذلك علمت هناك بأن الضباط أرغموا طه الهاشمي على تقديم استقالته .

ولم تصلنا الاستقالة ، بل اطلعنا عليها في الصحف المحلية ، لذلك لم نتمكن من تأليف وزارة

جديدة . وبناء على التصرفات التي جرت باسم حكومة الدفاع الوطني ، وكانت مخالفة للدستور ، ونظراً لضرورة معالجة الحالة في جو صالح ، اضطررنا إلى مغادرة البصرة إلى خارج العراق . وهكذا بقينا إلى آخر لحظة نبذل ما في وسعنا لصيانة الدستور ، الذي أقسمنا يمين الإخلاص للمحافظة على أحكامه من عبث الزمرة التي لم تأبه بأن تضرب به وبقدسيته .

إخواني :

تلك هي الظروف والعوامل التي تقدمت الحركة الأخيرة ، التي لا يمكننا ان نصفها إلا بأنها لطخة سوداء في تاريخ هذه الامة المجيدة . اما الامور المنكرة التي جرت في خلال تلك الحركة ، وأدت إلى جلاء تلك الزمرة عن البلاد ، وانتهت برجوع الامور إلى مجاريها الاعتيادية ، وعودة احكام الدستور إلى الحياة ، بعد أن خنق وعطلت أحكامه ، فأمر يعرفه الجميع ، ولا يحتاج إلى ايضاح .

وقبل أن انهي كلمتي هذه أرى من المفيد أن الفت نظر الرأي العام الكريم إلى بعض امور لها علاقتها الماسة بالموضوع .

لقد قام رشيد عالي بحركته الهدامة ، وخرج على دستور الدولة وقوانينها ، وسياستها التقليدية ، بقصد خدمة دول المحور ، مستعيناً بنفوذ زمرته من الضباط ، الذين لم يترددوا من تمثيل أدوار القواد الدخلاء الذين كانوا يفرضون إرادتهم على الدولة في العصر العباسي ، ومن المؤسف انهم قاموا بذلك ، وبتحريض ومساندة بعض الضيوف الذين بالغنا بإكرامهم ، فأساؤا المقابلة وبجهاسة بعض قصار النظر من المواطنين الذين لا يرون أبعد من انوفهم .

المفروض ان رشيد عالي لا يمكن ان يجهل خطأ عمله ، باعتباره ممن أشغلوا أعلى مناصب الدولة ، ولكنه حاول عبثاً أن يخفي ذلك بالدعايات الكاذبة ، ويرمي غيره بالتهم الشائنة ، التي إن صحت على احد فلا تصح على غيره .

يقول المثل أن حبل الكذب رث قصير ، وللباطل جولة ، ثم يضمحل . لذلك سرعان ما انقطع حبل أكاذيب رشيد عالي وزمرته ، وسرعان ما انكشف أمرهم ، واضمحل باطلهم ، واتضح بطلان دعاويهم .

ولو كان رشيد عالي وزمرته ومستشاروهم ، على شيء من صدق الوطنية ونبل الغاية ، لثبتوا على رأس القوات النظامية والأهلية التي زجوا بها في أتون الحرب ، واستشهدوا في سبيل غايتهم شيمة القواد والزعماء العرب في مثل هذه الظروف في كافة أدوار التاريخ .

ولكنهم بدلا من أن يفعلوا ذلك فروا فرار العبيد ، تاركين وراءهم جنودهم وقواتهم ، بل والوطن الذي يدعون الغيرة عليه ، عرضة لأشد الأخطار .

لقد اثبتت الحوادث ان المخلصين الحقيقيين لهـذه البلاد هم أولئك الذين يخدمونها بصمت ، ويحرصون على مصالحها ، ويحترمون دستورها وتقاليدها ، ولا يفرطون في شيء من حقوقها .

إن سياسة هذه المملكة ، التي تسير عليها ، هي السياسة التي خطها لنا زعيمنا وسيدنا المغفور له الملك فيصل الأول ، وسار عليها خلفه المغفور له أخي الملك غازي ، وأيدتها كافـة الوزارات العراقية ، وهي السياسة الرشيدة التي كانت شعارها الوطن فوق الجميع ، وحماية احكام الدستور والوفاء بالعهود ، باستثناء الأدوار التي مثلها رشيد عالي في وزارته وفي عهده المزيف الأخير .

وقد ألحقت حركة رشيد عالي اضراراً عظيمة بمصالح البلاد : المادية ، والأدبية ، وليس في إمكاننا أن نعوض هذه الأضرار إلا بالاخلاص الصادق ، والعمل المثمر لخير بلادنا ورفاهها .

إخواني :

لقد ذللنا كثيراً من العقبات ، وتغلبنا على الهفوات الماضية بعون الله تعالى ثم بالتعاون مع المخلصين من الرجال ، وعلينا الآن أن ننظر إلى مستقبلنا بثقة واطمئنان .

يجب ان لا يتسرب الينا اليأس من جراء الأحداث المزعجة التي ألمت بالبلاد ، على يد نفر عرفتم مبلغ ما ينطوون عليه من الأنانية ، وضعف النفوس .

وقـد فشلت فشلا تاماً محاولات الدول الأجنبية الطامعة في نيل مآربها الخسيسة من بلادنا المقدسة ، وان نجحوا في بعض البلدان الأخرى . أجـل لقد سفكوا دماءنا الطاهرة ، ولكننا استطعنا ان نضمد جروحنا الدامية ، ولا بد لي هنا من أن اشكر جميع من ساهم في تضميد تلك الجروح .

أعزائي : انني وانا في عهد الشباب ارى من واجبي أن اوجه بعض كلماتي إلى الشباب المثقف في بلادنا ، وفي انحاء العالم العربي كافة ، داعياً إياهم إلى التآزر ، قائلا ان الحكومة العراقية ساهرة على صيانة استقلال البـلاد وحريتها ، وهي لا تدخر وسعاً في قمع كل من تحدثه نفسه بالإخلال بالسكينة والراحة العامة ، شأن كل حكومة شريفة الغاية حازمة في سياستها ، وفي ذلك ما فيه من الخير لبلادنا والعالم العربي اجمع .

يجب ان يكون العراق وفياً بعهوده متمسكاً بها وبجميع ما يدعم كيانه واستقلاله ، وعلى كل منكم ان يقوم بواجبه في هذا السبيل .

فلنوحد جهودنا ولنسر جميعاً نحو أهداف العراق ومثله العليا تحت راية سيدنا الملك فيصل الثاني المعظم امانة فيصل الأول ووديعة غازي الأول والله ولي التوفيق .

﴿ انتهى الجزء الخامس ويليه الجزء السادس ﴾

مضامين الجزء الخامس

الصفحة	الموضوع
٤	فاتحة الجزء الخامس
	﴿ الوزارة المدفعية الرابعة ﴾
٦	هيأة الوزارة الجديدة
٧	أول كلمة لرئيس الوزراء
٨	انتهاء عصيان حامية الموصل
٨	منهاج الوزارة
١١	سياسة العراق الخارجية
١٢	حل مجلس النواب
١٢	الملك يخاطب شعبه
١٣	توقيف قتلة جعفر العسكري
١٤	حوادث منوعة
١٧	الانتخابات الجديدة لمجلس النواب
١٨	خطاب العرش
٢٠	تصديق المعاهدات مع ايران
٢٣	استقالة وزير المواصلات
٢٤	ضم بشدر الى النظم الادارية
٢٥	معاهدة عائدية القبائل
٢٧	إدارة المنطقة المحايدة
٣٠	اتفاقية الرعي والماء
٣٢	مشاكل العراق الخارجية
٣٣	تعديل الوزارة
٣٤	اجتماع المجلس – خطاب العرش
٣٧	امتياز نفط البصرة
٣٨	صدى وفاة أتاتورك
٣٩	مقدمات استقالة الوزارة
	﴿ الوزارة السعيدية الثالثة ﴾
٤٨	توطئة
٤٩	أول كلمة لرئيس الوزراء
٥٠	منهاج الوزارة
٥٣	قضية الكويت
٥٤	حوادث منوعة
٥٦	افتتاح سدة الكوت
٥٧	تأجيل مجلس النواب فحله
٥٨	الملك يكلم الشعب
٥٩	مؤامرة على سلامة الدولة
٦٧	مقتل الملك غازي
٧١	مقتل القنصل البريطاني
	﴿ الوزارة السعيدية الرابعة ﴾
٧٤	استقالة الوزارة السعيدية الثالثة
٧٤	تكوين الوزارة السعيدية الرابعة
٧٥	منهاج الوزارة – خطاب الوصي
٧٦	ضم سورية الى العراق
٧٧	الانتخابات النيابية الجديدة
٧٨	خطاب العرش
٨٠	حوادث وامور منوعة
٨٣	الوزارة والحرب العالمية
٨٥	موقف العراق من الحرب
٩٠	اجتماع المجلس – خطاب العرش

الصفحة	الموضوع
٩٢	اهم ماشرعه المجلس النيابي
٩٤	مقتل وزير المالية
٩٦	استقالة الوزارة
٩٩	حركة انقلاب جديدة
	الوزارة السعيدية الخامسة
١٠٣	كلمة لرئيس الوزراء
١٠٣	منهاج الوزارة
١٠٦	محاكمة قتلة حيدر
١٠٧	إستقالة وزير الشؤون الاجتماعية
١٠٨	استقالة الوزارة وكتاب استقالتها
	الوزارة الكيلانية الثالثة
١١١	كتاب التوجيه الملكي
١١١	هيأة الوزارة الجديدة
١١٢	كلمة الرئيس
١١٣	منهاج الوزارة
١١٤	حوادث مختلفة
١١٨	بين العراق والرياض
١١٩	بين العراق وتركية
١٢٣	الوضع الاداري
١٢٤	مرسوم صيانة الأمن العام
١٢٩	استقالة وزير الاقتصاد
١٣٠	في مجلس الامة – خطاب العرش

. . .

الصفحة	الموضوع
	أزمة وزارية حادة
١٣١	نصوص من المعاهدة
١٣٢	اعلان الحرب العالمية الثانية
١٣٣	تبديل الوزارة العراقية
١٣٤	تطور الحرب في أوربا
١٣٥	ايطالية تنضم الى ألمانية
١٣٧	السفير البريطاني يتدخل
١٣٨	مرور القوات البريطانية بالعراق
١٣٩	ايفاد وزيري الخارجية والعدلية
١٤٠	الطليان يسبقون الألمان
١٤١	البيان الألماني – الايطالي
١٤٣	استقلال البلاد العربية
١٤٣	صعوبة التعاون
١٤٥	السفير يتدخل تدخلا سافراً
١٤٦	العراق يشكو السفير
١٤٧	الانكليز يوسطون
١٤٨	وزير الخارجية يوضح الموقف
١٥٣	موقف سمو الوصي
١٥٤	تصريح لرئيس الوزراء
١٥٥	تبدل في الوزارة البريطانية
١٥٦	أحقيقة أم تمويه
١٥٨	إنعكاس في السياسة العراقية
١٥٩	تدخل الكتلة العسكرية
١٥٩	إحراج موقف الوزارة
١٦١	بارقة أمل
١٦٢	حشرجة مريض

الصفحة	الموضوع
	* وزارة العميد الهاشمي *
١٦٥	فترة سادها السكون
١٦٦	تكوين الوزارة الجديدة
١٦٧	عودة الوصي – سفروزير الخارجية
١٦٨	أول تصريح لرئيس الوزراء
١٦٩	الصحافة كما تريدها الوزارة
١٧٠	الأيدي والمصالح الأجنبيه
١٧١	منهاج الوزارة
١٧٣	هل تدخل الجيش في السياسة ؟
١٧٣	حوادث منوعة
١٧٤	كيف استقالت الوزارة ؟
١٧٨	كيف قبلت الاستقالة ؟
	* حكومة الدفاع الوطني *
١٧٩	توطئة – حمل الوزارة على الاستقالة

الصفحة	الموضوع
١٨٠	اجتماع خطير في البصرة
١٨٢	احتمالات في غير محلها
١٨٣	اقامة الحكومة العسكرية
١٨٧	القبض على متصرف البصرة
١٨٨	تدابير استفزازية
١٨٩	ايفاد ضابطين الى البصرة
١٩١/١٩٩	دعوة مجلس الامة الى الاجتماع
	* الوزارة الكيلانية الرابعة *
٢٠٠	هيأة الوزارة الجديده
٢٠١	اول خطاب لرئيس الوزراء
٢٠٤	سياسة العراق الخارجية
٢٠٥	الحرب العراقية – الانكليزية
٢٣٦	خطاب سمو الوصي
٢٤٦	مضامين الكتاب
٢٤٩	جدول الخطأ والصواب

جدول الخطأ والصواب

وقعت أخطاء مطبعية مؤلمة في هذا الجزء «الخامس» فيرجى من حضرات القراء تصحيحها وفق هذا الجدول قبل قراءة الكتاب ليستقيم المعنى والمبنى

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٦	٩	فتلقى	تلقي
٧	٢٧	٩٠٨	٩٤٨
٢٠	١٥	زميله	زميليه
٢٢	٣	ضمت	ضمنت
٢٢	١٢	للتشريعات	للتشريفات
٢٣	١	باءت	باءت بالفشل
٢٧	١٨	أي	أي الوزارة
٣٧	١٩	منبع	منابع
٣٩	١٩	وبدأت	ورأت
٤٠	٢٠	سبب	سببا
٤١	٨	حلجه	حلبجه
٤٣	٩	العزي	العزاوي
٤٧	٩	صلاحيتها	صلاحياتها
٤٩	١	عهد	عهدنا
٥٤	١٠	المنعقدة	المنعقد
٥٤	١٣	يصنع	يضع
٥٥	١٠	عشر	عشرة
٥٦	٥	الخارجية	الخارجية بالوكالة
٥٩	٢٣	السعد	السعيد
٥٩	٢٦	وزارةاسدال	وزارته اسدال
٦٢	١٠	واخيه	واخوه
٦٢	٢٢	اصول قانون	قانون اصول
٦٢	٢١	المرابطة	العسكريةالمرابطة
٦٢	٢٣	الوطنية	المدنية
٦٢	٢٥	المرابط	المرابطة فيها
٦٣	٢	الوزارة	الوزراء
تحذف كلمة «هذه» من السطر «٥» في ص(٦٣)			
٦٣	١٣	الوزارة	الوزراء
يحذف اسم «عمر نظمي» من السطر (١٣) في ص(٦٤)			
٦٤	١٧	تسع	ثلاث
٦٤	٢٤	سعيد	سعيداً
٦٦	١٥	سابقاً	سابق
٦٧	٧	صدقكم	قصدكم
٦٨	٤	قلع	إلى قلع
٦٩	١٦	من الرشد	سن الرشد
٧١	٢	انتشر	انتشرت
٧١	٦	الكوخ	الكرخ
٧١	٢٥	في	فتقول في
٧٦	٢٠	فقدر	فتعذر
٧٧	٨	لسبب	بسبب
٧٨	٢٢	ورأت	رأت
٨٧	١	بل عليه	بل يترتب عليه
٨٧	٩	خطر	خطر حرب
٨٧	٢٤	تعداد	تعدّد

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٨٨	٣	الدعايات	الدعايات الأجنبية
٨٩	٣	تحققه	تحتمه
٨٩	٤	والتي تنكر للازمان	والتي اختبرت تنكر الأزمان
٩٠	١	عام ١٩٥٠	عام ١٩٤٠
٩٢	٤	لوائح	لوائح قانونية
٩٢	١١	شركة	ووجدت شركة
٩٢	٢٤	البريطانية	الألمانية
٩٤	٨	فسح المجال	فسخ المقاولة
٩٥	١٧	على فرض	على فرض وجود
٩٦	١٤	السمو	صاحب السمو
٩٧	٢	أم سياسة	أم سياسية
٩٧	٨	ولكن	ولكنه
٩٨	١٥	ايصال	تكفل ايصال
١٠٠	١٦	تحقق	وتحقق
١٠٠	٢٦	فخامة الهاشمي	فخامة طه الهاشمي
١٠٢	٣	١٩٤١	١٩٤٠
١٠٢	١١	نوري سعيد	نوري السعيد
١٠٢	١٢	الوزارة	الوزراء
١٠٣	١٠	الوطن	الوطن العزيز
١٠٣	٢٧	شباط ١٩٤١	شباط ١٩٤٠
١٠٤	١٢	الموقف	الموقف الداخلي من جهة وعلى الموقف
١٠٦	٢٢	المحكمة	قرار المحكمة
١٠٨	٥	بمالأة بمالأة الانكليز وليس عليها مسحة المصانعة لهم وكانت لرئيس الوزراء نوري السعيد، رغبة خاصة	

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١١٠	٥	يشترك	يشرك
١١٢	٦	أولاني	أولاني به
١١٣	٢٤	الداخلية	الداخلة
١١٩	١٦	والامتياز	والامتيار
١٢١	٨	الجمهورية	الجمهورية التركية
١٢٤	٢٨	٣٩ — ٤٠	٣٩ - ٤٧
١٢٦	١١	من مجلس	يصدر من مجلس
١٢٨	٧	نفسه	عن نفسه
١٢٨	٧	أوتشويههم	أو تشويشهم
١٢٩	٨	في بمارستي	من ممارسة
١٣٠	٢٤	اعتزمت	اعتزمت السير
١٣١	١٦	حرب	خطر حرب
١٣٣	٢٩	ص ٦٢	ص ١١٠
١٣٤	٥	وغشيها	وغشيتها
١٣٦	١٦	ووزير	ووزيرا
١٣٧	٢٤	توكد العراق	تؤكد العراق
١٣٨	٢٦	charichil	chichill
١٣٩	٥	فاتخذت	فاتخذ
١٤١	٧	العرب	رغبات العرب
١٤٢	٢٣	تتبع	تتقبع
١٤٧	٢	يصرح	صرح
١٥١	٤	عن معاونة	هي معاونة
١٥٢	١٩	توحيد	توجيه
١٥٢	٢٥	ثمترضها	تعترضنا
١٥٤	٨	٢١	في ٢١
١٥٤	٢٦	الفقرة من	الفقرة السادسة من
١٥٤	٢٨	١٩٤٦	١٩٤١

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٥٥	١١	ما يلتئم	ما لا يلتئم
١٦١	٢٧	شخصا	شخصيا
١٦٣	٣	الخامسة	الرابعة
١٦٣	٦	مجلس	رئيس
١٦٣	٢٦	فأشار	فأشارا
١٦٦	٢١	وزرائكم	زملائكم
١٦٧	١٤	انتقيتم	انتقيتهم
١٦٩	١٤	من	خرج من
١٦٩	٢٤	من الحكومة	من حق الحكومة
١٧٠	٣	ونيل	النيل
١٧٠	١٦	عنها	منها
١٧١	١٦	عن الحركة	عنها الحركة
١٧٢	٥	ابين اهم	ابين ان اهم
١٧٣	١٦	لا يصلح	لا يصح
١٧٥	١٢	وتنفيذاً	أوتنفيذاً
١٧٧	١٠	على كتات	على أصل كتاب
١٨١	٢٧	تصريحه	تقريره
١٨٣	٢٦	البلاط	البلاد
١٨٤	٢٥	عن صدق	على صدق
١٨٥	٢٣	والتفام	والتفاهن

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٩٣	٨	في اظهر	في اظهار
١٩٤	٤	وعلى ماأظهرتم	وبما اظهرتموه
١٩٤	٢٣	ماذا نعمل	ماذا ستعمل
١٩٧	٣	يعلنها	يعلمها
٢٠٠	٢٣	عهد الملك	في عهد الملك
٢٠١	٢٨	من عبر	عبرة
٢٠٢	٢٣	ان شكري	أما شكري
٢٠٣	٢	وقد أصدر	وقد أصدر سموه
٢٠٣	٦	ان حركته	بأن حركته
٢٠٣	١٧	ينسيكم	تنسيكم
٢٠٣	١٨	التفكر	التفكير
٢٠٤	١	قد باء	قد بدأ
٢٠٤	١٣	الداخلية	الخارجية
٢٠٦	٢٤	٦٤٤	٩٤٤
٢١٣	١٠	ميزات	ميزة من ميزات
٢١٣	١٢	أوان	أود أن
٢١٤	٢١	في ٢١	في ٢
٢٢٢	١٧	لا يطاق	أصبحت لاتطاق
٢٢٣	٢٨	ذكره أعلاه	ذكر أعلاه